

كتاب النور

تأليف العالم الفقيه

عثمان بن أبي عبد الله الأصم

مكتبة جزيرة الورد

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد	
اسم الكتاب : كتاب النور	
المؤلف : عثمان بن أبي عبد الله الأصم	
رقم الإيداع :	
التقييم الدولي :	حقوق الطبع محفوظة
الناشر : مكتبة جزيرة الورد	
ميدان حليم — خلف بنك فيصل الرئيسي — شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا . ت: ٠٢/٢٧٨٧٧٥٧٤	الطبعة الأولى ٢٠١٠
محمول : ٠١٠٠١٠٤١١٥ - ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦	

وبه نستعين هذا كتاب النور

الحمد لله الأول الذي لم يزل قبل كل شيء ، والأخر الذي لا يزال بعد كل شيء ، والعالم بكل شيء ،
والخالق لكل شيء ، والقادر على كل شيء ، والمالك لكل شيء ، والمحصي لعدد كل شيء ، لا
محدود كالمحدودات ، ولا كيفية له كالكيفيات ، فنفسه ذاته ، وذاته إثباته ، لا أداة كالأدوات ، ولا نفس
كأنفس المنفوسات ، ليس كمثله شيء في الأرض ولا في السموات .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرًا
ونذيرًا ، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا ، صلى الله عليه وآله وأصحابه ، وسلم تسليمًا كثيرًا .



الباب الأول في التوحيد واختلاف الناس في البارئ عز وجل

اختلف الناس في البارئ عز وجل .

فقال الموحدون : أهل العدل : إنه تعالى واحد ليس كمثله شيء .

وقالت الدهرية بالنفي المحض ليس بشيء ، وإنما الدنيا لم تنزل كما ترى ﴿ نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ .

وقال الثنوية : اثنين .

وقالت النصارى : ثلاثة .

ثم اختلف الذين قالوا بوحداية الله - عزل وجل - على وجهين : وجه أثبتوا معبودهم واحداً ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ وهم أهل العدل ، والباقيون مشبهة ، وإن اختلفوا في كيفية البارئ ، وما هو من شيء .

وقال بعض من قال : إن البارئ هو هذا الهواء المحيط بالأشياء ، ونفى ذلك آخرون وقالوا : هو هذه الرياح العاصفة ، وكيف يكون الهواء ، والهواء له بعض ، وما كان له بعض فله كل ، وكل مجتمع في الحرارة ، والحرارة محيطة به ، وكل ذلك في العقل ، والعقل محيط بالهواء .. والهواء وما في الهواء من السموات والأرض وما فيهما في العقل كحلقة في أرض فلاة ، وهذا العقل خلقه وعبره بعض ما بالعقل الفعال ، وبعض عبره بالعقل الكلي .

وقولنا وقول أهل العدل أجمع : إن الله تعالى واحد ليس كمثله شيء ، والتوحيد هو الإقرار بالله ، والوصف له ، والتسمية بأنه تبارك وتعالى واحد ، لا خلاف بين أحد من أهل اللغة أن من وصف شيئاً واحداً ، وأفردته بالتسمية له فقد وحّده ، ومعنى التسمية للموحدين بأنهم موحدون : أنهم يثبتون معبودهم أنه واحد . وإذا قال واعتقد أنه واحد ، ولم يقل ويعتقد أنه ليس كمثله شيء ، فهو كافر لم يوحد بعد حتى يعتقد أنه واحد ليس كمثله شيء . قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ .



الباب الثاني في جملة التوحيد

قال المؤلف : وأما جملة التوحيد فهي ما ذكر الله تعالى من صفته ، في هذه الآية وهي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ .

قال أبو المؤثر : من عرف الله عز وجل ، أنه واحد ليس كمثله شيء فقد عرفه . وهذا أقل ما يكون به الإنسان موحدًا .

قال المؤلف : فكل من أُلْحِدَ في - الله عز وجل - ومال به الهوى عن التوحيد ، فعليه التوبة والاستغفار ، وعليه أن يرجع يتمسك بهذه الجملة التي أبطلها بما ارتكبه من الكفر والإلحاد في الله - عز وجل - وليرجع إلى التمسك بهذه الجملة ، ويعتقد أنه تعالى عز وجل واحد ، ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير . وعليه أن ينفى عن الله عز وجل ما خالف جملة التوحيد التي بها يسلم من الهلاك . وعليه السؤال عن بليته تلك التي وقع فيها ، حتى يرجع إلى الحق والعدل من أمر التوحيد . وبالله التوفيق .



الباب الثالث في الإلحاد

والإلحاد : هو الانحراف والميل عن التوحيد لله عز وجل ، بأنه واحد ليس كمثلته شيء .
فإذا مال وعدل عن هذا التوحيد الذي هو اعتقاد أهل العدل ، من أهل التوحيد . ومال عن ذلك الحد ، سمي ملحدًا ؛ لأن الإلحاد في اللغة هو الانحراف عن الشيء ، والعدول عنه إلى ناحية . ومنه سمي لحد القبر ، لأنه عدل به إلى ناحية القبر . فكأن الملحد عدل عن التوحيد إلى الشرك ، وعن الإثبات إلى التعطيل ، ومال عن الحق إلى الباطل .



الباب الرابع في لزوم النظر والاستدلال على الله عز وجل

فلزوم النظر ، وكيفية الاستدلال على الله باري الصور ، من طريقين : من كتاب الله عز وجل ، ومن حجة العقل .

أما من كتاب الله فكثير ، يلوح ذلك عند تلاوة القرآن . من ذلك قوله عز وجل : ﴿ قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ فلم يأمرهم - عز وجل - بنظر العين ، دون التفكير والاعتبار في المنظور إليه ، أن له خالقاً خلقه ، وبارئاً برأه ، وأخرجه من العدم إلى الوجود .

فإذا علم ذلك علم أن جميع الأشياء كلها أجمع محدثة ، أحدثها الله الذي ليس كمثله شيء . واخترعها من العدم إلى الوجود . وقد قال الله تعالى : ﴿ سَرُّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ . فلم يرد الباري عز وجل أن يريهم بالعين خاصة ، دون الفكرة بالعقل ؛ لأنه تعالى يقول : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَظِكْرًا لِّمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ أي عقل ؛ لأن القلب بضعة لحم لا تعني شيئاً ، دون نور العقل الذي يحل في القلب .

والعقل في القلب أصله ، وفرعه في الرأس ، كالشجرة أصلها في الأرض ، وفرعها في السماء .

وأما دليل وجوب الاستدلال على الله عز وجل ، من جهة العقل ، وما أمر به ، من الاستدلال والتفكير ، من العقل : أن لو أن رجلاً لم يشاهد كتاب الله ، ولا أحداً من عباده ، لما كان له عذر عن معرفة الله ، إذ لم يشاهد الكتاب بأمر الله تعالى فيه بمعرفته ، ولا شاهد أحداً من المخلوقين ، يأمرونه بذلك . فعليه من حجة العقل أن يعلم بحجة عقله ، أن جميع ما يشاهده بعينه له خالق خلقه ، كما أنه يصح في عقله ، أن يأتي إلى دار مفروغة البناء ، فيحكم عليها أن لا باني لها ، أو يأتي إلى كتابة ، قد كتبت ، وأحكمت نظماً ، فيحكم عليها أن لا كاتب لها . فلما أن كان ذلك فاسداً في العقل ، وجب في العقل ، ولزم لزوم النظر الدال على باري الصور . فهذا دليل وجوب النظر ، من الكتاب ، وحجة العقل . وبالله التوفيق .



الباب الخامس في معرفة الله تعالى

قال المؤلف : أول ما افترض الله علي عباده المكلفين العقلاء البالغين الحلم : معرفته عز وجل أنه الله الذي لا إله إلا هو واحد ، فرد صمد أحد ، ليس كمثله شيء ، وأنه تعالى لهم خالق ورازق .

وإنما صارت معرفته الله أول المفترضات ؛ لأنه لا تصح عبادة الله إلا حتى يعرف الله ؛ إذ كان من لم يعرف الله ، فهو يعبد غير الله . ومن عبد غير الله ، فقد أشرك بالله ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ .

فمعرفته الله تعالى أول المفترضات ، وأول العبادات وأفضلها . فقد قال النبي ﷺ : « أفضلكم إيماناً أفضلكم معرفة » .

فمن لم يكن بالله عارفاً ، كان به جاهلاً ، ومن كان به جاهلاً ، لم يكن موحدًا . ومن لم يكن موحدًا ، كان ملحدًا .

فعلى كل بالغ عاقل : أن يوحد الله . ولا يوحد إلا من عرفه ، ومن لا يعرفه فلا يوحد بل يجحده . وإذا عرف الله : أنه واحد ليس كمثله شيء ، فقد عرفه .



الباب السادس في كيفية استدلال المنقطع عن الناس أو في أرض الكفرة

قال المؤلف : ومن كان منقطعاً عن الناس ، في بعض الجزائر أو غيرها ، لا يرى الناس ، أو في أرض أهل الكفر . فعلى كل هؤلاء - إذا بلغ ، وصح عقله ، وزالت عنه الآفات ، ونظر إلى السماء سقفاً مرفوعاً ، وإلى الأرض مهاداً موضوعاً ، كالبيت المصنوع - أن يعلموا بغرائز عقولهم ، أن هذا البناء لا بد له من بان ، كالكتاب لا بد له من كاتب ، والمصور لا بد له من مصور . وكل صنعة لا بد لها من صانع . كما يشاهدون ذلك في دار الدنيا .

فعلى كل بالغ عاقل - في خاصة نفسه - أن يعلم أن له خالقاً خلقه ، كما يعلم يقيناً بقلبه : أن جوارحه التي به مخلوقة ، خلقها خالق ، إذ لا قدرة له على خلق شيء منها ، ولا على تقويم ما اعوج منها ، ولا تطويل ما قصر ، وتقصير ما طال . ولا تغيير ما هو عليه ، من زيادة أو نقصان ، ولا تحسين صورته عما هي عليه ، ولا قبحها .

ولو كان المرء البالغ ، الصحيح العقل ، أعمى البصر ، أصم الأذنين . فواجب عليه ، ولازم له ما وصفنا ، في متقدم الكتاب .



الباب السابع في بيان معرفة الله تعالى تقع اضطرارًا أو كسبًا

اختلف الناس في معرفة الله تعالى ، تقع اضطرارًا أو كسبًا .

فذهب ذاهبون : إلى أن معرفة الله تعالى اضطرارية ، جبلت في قلب الإنسان ، معلقة بالعقل ، لا تنفصل ، لاستحالة انفصالها عن العقل . وأنه يستحيل انفصالها عن عقله ، كاستحالة زوال بعض أعضائه .

وذهب ذاهبون إلى أن معرفة الله تعالى معرفتان : أولاهما : اضطرارية ، وهي غريزة . والثاني : اكتسابية .

ومن قال : إن معرفة الله تعالى اكتسابية : منهم الشيخ أبو الحسن البسياني .

ودليل من قال : إن معرفة الله تعالى اكتسابية : أن الله تعالى لما نصب عليها الدلائل ، وأمرنا بالنظر العلمي والذكري في تلك الدلائل المنصوبة ، وأعد الثواب لمن امتثل ذلك ، والعقاب على المفراط الراد التارك لما أمر به من ذلك ، دل أنها اكتسابيات ؛ لأن الاضطراريات لا يعد الله تعالى عليها ثوابًا ، ولا يتوعد عليها عقابًا . كما لا يعدنا على ما خلق فينا من الجوارح ، بالثواب ، ويتوعدنا عليها بالعقاب . فدل عند هؤلاء أن معرفة الله تعالى اكتسابية لا اضطرارية . ومن قال : أولاهما : اضطرار خلق من الله . والثانية : اكتساب - من أصحابنا بشير .



الباب الثامن كيف يستدل بالشاهد على الغائب

قال المؤلف : وذلك أن العاقل إذا رأى نارًا ، علم أن كل نار كذلك حكمها ، كما رأى تلك النار في الشاهد .

وكذلك إذا رأى الحيوان ، لا يقع إلا على التناسل ، حكم بذلك على ما غاب عنه من جنس الحيوان ، أنه واقع على التناسل . ويستدل بالبناء على الباني ، والكتاب على الكاتب ، والأثر على المؤثر ، وأمثال هذا ، مما يستدل بالشاهد على الغائب . وبالله التوفيق .



الباب التاسع

في البارئ عز وجل هل عرف برسله ؟ أم رسله عرفوا به ؟

من جامع الشيخ أبي الحسن البسياني :

وسأل فقال : أخبروني عن الله - عز وجل - أعرف برسله ؟ أم رسله به عرفوا ؟ فقال : بل رسله به عرفوا ، وأنه حكيم لا يبعث بكتب الحق كاذباً . تعالى الله .

وإنما دعت الرسل إلى الله ، من قد عرفه ، ثم جحد . وقد يكون بعض يعرفه ، وبعض لا يعرفه . فبينت الرسل ذلك ، ودعت إلى الله ، بالدلائل والعلامات التي نصبها الله تعالى ، من ملكوت السموات والأرض ، ومما في السموات والأرض ، وفي خلق الإنسان ، كما قال تعالى : ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ .

قال : وقد كانت العرب يحجون البيت ويعظمونه . وإنما يعبدون الأصنام لتقريبهم إلى الله زلفى .

وإنما دعاهم رسول الله ﷺ إلى ترك الأصنام وعبادة الرحمن ، فلم يصدقوه . وقد قال الله تعالى : ﴿

وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ .

قال : ألا ترى أن الإنسان إنما يرسل الرسل فيما يريد إلى غيره ، إذا كان المرسل إليه ، يعرف المرسل وإن أنكر الرسول أتاه بالعلامة والدلالة ، حتى تقع له الصحة . ولو كان لا يعرف الرسول ولا المرسل ، لم يلتفت إلى ما أرسل إليه ، وأنكره قلبه . فهذا قول المسلمين الذين قالوا : إن رسل الله عرفوا بالله .

وقد قال آخرون : إنه بهم عرف ، وبه عرفوا ، وبهذا يوجب أنهم دعوا إلى الله من عرفه ومن لم يعرفه فعرفوا بالله عند من عرف الله . وعرف الله بهم من لم يكن به عارفاً . والله أعلم .



الباب العاشر

في الدليل على أن الله تعالى شيء موجود

الدليل على أن الله تعالى شيء موجود : إطباق عقلاء الأمة بأسرها ، من موجدوها وملحدها : أن المعدوم لا يتأتى منه الفعل ، ولا يفعل شيئاً . فلما فسد هذا ثبت وصح أنه لا يفعل الأفعال إلا الموجود ؛ إذ لا فعل للمعدوم في العقل ، عند كافة العقلاء ، من الإنس والجن أجمعين .



الباب الحادي عشر
في الدليل على أن الله شيء لا كالأشياء

الدليل على أن الله تعالى شيء : أنه قد دلت الدلالة أنه تعالى موجود . ولا يوجد شيء .

والدليل على أنه شيء لا كالأشياء : أن الأشياء لا تخلو من أن يكون ثرى بعين ، أو تحس كالريح العاصف . وما كان يرى ، أو يحس من الأجسام ، فيحتاج إلى مكان والبارئ تعالى لا يرى ولا يحس .

ونما قلنا : إنه شيء لا كالأشياء ، نخبر عن كونه معلومًا موجودًا ، يمكن الإخبار عنه ، إذ لا فاعل للأشياء إلا شيء . ولا خالقها إلا شيء موجود غير معدوم ؛ لأن المعدوم لا يفعل شيئًا .

فإن قيل : إذا قلتم : إنه تعالى شيء ، لا كالأشياء . فلم لم تقولوا : إنه جسم لا كالأجسام ؟

قيل له : لأنه قد يقال : جسم أجسم من جسم ولا يقال : شيء أشياء من شيء . فلا يجوز هذا ، مع أن الجسم هو الطويل العريض العميق لا غير ذلك فقط . فذلك لم نقل : جسم لا كالأجسام ، إذا كانت الأجسام إنما هي ما كان طويلاً عريضاً عميقاً .

والدليل من الكتاب على أن الله تعالى شيء : قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ ۖ ﴾ فهو كذلك .

فمن سمى الله تعالى شيئاً ، فقد أثبتته شيئاً ؛ إذ لا موجود إلا شيء . فلما كان الله تعالى كذلك ، كان شيئاً لا كالأشياء .

والدليل من الكتاب ، أنه تعالى شيء لا كالأشياء : قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ .

المعنى : ليس كهو شيء . وليس مثله شيء من الأشياء . تعالى الله عز وجل .



الباب الثاني عشر في الدليل على حدث العالم

الدليل على حدث العالم : أنها لا تخلو من أن تكون أحدثت أنفسها ، أو أحدثها محدث . فإن كانت أحدثت أنفسها ، لم تخل من أن تكون أحدثت أنفسها وهي عدم ، ليست بشيء ، أو أحدثت أنفسها ، وهي موجودة .

فإن كانت أحدثت أنفسها ، وهي عدم ، غير موجودة . فمحال أن يفعل ما لا شيء موجود ، شيئاً موجوداً ، لأن المعدوم لا يفعل شيئاً .

وإن كانت أحدثت أنفسها ، وهي موجودة . فمحال إيجاد الموجود ؛ لأن الموجود إذا وجد ، فقد كفى عن إيجاد ثانية ، فلم يبق إلا أنها محدثة ، أحدثها محدث ، وأخرجها من العدم إلى الوجود . وهو الله - عز وجل .

ومما يدل على أن الأشياء لم تحدث أنفسها : أننا قد نراها في حال وجودها وكمالها وقوتها ، لا نقدر أن نخلق من النطفة جسماً .

فإذا كانت في حال وفورها وصحتها وقوتها وكمال خلقها ، لم تقدر على خلق جسم ، وإن صغر ذلك الجسم ولو ذرة فكيف تحدث أنفسها ، وهي عدم ! وقد قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ، وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ﴾ .

فمن أضعف ممن إذا سلبته الذبابة شيئاً ، لا يقدر أن ينتزعه منها . فكيف يقدر أن يخلق خلقاً ؟! وبالله التوفيق .

الباب الثالث عشر في الدليل على أنه لأبد للعالم من محدث أحدثه

الدليل على ذلك أننا وجدنا المحدث في الشاهد ، لا يكون إلا من محدث ، كالبناء لا يكون إلا من بان بناءه . والصورة لا تكون إلا من مصوّر صورها . والكتابة لا تكون إلا من كاتب كتبها . فعلمنا أن لهذا العالم محدثاً أحدثه وهو الله الذي ليس كمثله شيء .. وهو السميع البصير .

فإن قال : فما أنكرت أن يكون كل ما وصفت ، لا فاعل له .

قلنا : لو جاز ذلك ، لجاز أن يكون داراً مفروغة البناء محكمة ، في حال كمالها ، أن يحكي عليها أنها أحكمت نفسها ، وأخرجت نفسها ، من العدم إلى الوجود فلما فسد في العقل هذا ، دل أن لأبد للبناء من بان بناءه . ولو جاز ما قلت ، لجاز أن يكون مضروب لا ضارب له ، ومكتوب لا كاتب له ، ومقتول لا قاتل له . فلما فسد في العقل هذا ، فسد ما قلت . وبالله التوفيق .



الباب الرابع عشر في الدليل على أن خالق الأشياء واحد

الدليل على أن خالق الأشياء واحد : أنه لو كان اثنين لكان لا يخلو أحدهما من أن يكون قادرًا ، على منع الآخر ، مما يريد أن يعمل ، أو غير قادر على منعه ، فإن كان قادرًا على منع الآخر ، فالآخر المقدور عليه عاجز . والعاجز ليس بإله قدير ؛ لأن القدير الذي لا يعجزه شيء ، إن أراد فعله . وإن يكن هذا لا يقدر على منع الآخر عن شيء ، أراد أن يعمل ، فهو عاجز . والعاجز ليس بإله قدير ، له الربوبية والقدم والألوهية والديم . فلما فسد هذا ، دل أن محدث الأشياء واحد ، ليس كمثله شيء وهو الله الواحد القهار . ليس كمثله شيء من مخلوقاته . وهو السميع البصير .

وفي كتاب الله تعالى : ﴿وَالْهَكْمُ لِلَّهِ وَحْدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ . وبالله التوفيق .



الباب الخامس عشر في الدليل على أن الخالق لا يشبه المخلوق

قال المؤلف : الدليل على أن الخالق لا يشبه المخلوق : أن البارئ عز وجل لو أشبه الأشياء التي خلقها ، وأخرجها من العدم إلى الوجود ، لكان حكمه حكمها في الحدث . فلا يخلو من أن يكون يشبه الأشياء ، من كل الجهات ، أو من بعض الجهات . فلو أشبهها من كل الجهات ، لكان محدثاً مثلها . ولو أشبهها من بعض الجهات ، لكان محدثاً من حيث أشبهها . فلما استحال أن يكون المحدث قديماً ، دل على أن الخالق لا يشبه المخلوق . وقد قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ . وقال عز وجل : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ . تعالى الله عز وجل ، الذي لا شبه له ، ولا مثل له ، ولا ند له ، ولا كفو له . تعالى الله علواً كبيراً .



الباب السادس عشر في الموات التي ذكرتها الديسانية أنها عند الله

إن قالت الديسانية : ما أنكرتم أن يكون الإله سبحانه هو الواحد الأزلي القديم . ولكن كان معه موات قديم . فمن ذلك الموات : أبدى الأشياء على ما هي عليه ، وأظهرها من العدم إلى الوجود .

قيل لهم : هذا باطل ، من قبل أن الإله إنما وجب أن يكون إلهاً ، إذ لا مماثل له في الأزائية والقدم والربوبية ، فلو كان مع الله غيره . قديم أزلي فيما لم يزل ، لوجب أن يكون ذلك القديم الذي معه ، مماثلاً له ، في أخص أوصاف الألوهية . فيبطل أن يكون الله عز وجل إلهاً ، إذ كان معه غيره في الأزل قديماً ، كمقدمه . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .



الباب السابع عشر

في الرد على من قال : إن هذه الأجسام يحدثها أحدثه الله عز وجل

من بعض الكتب : إن قال قائلون : ما تنكرون أن هذه الأجسام يحدثها أحدث ، أحدثه الله عز وجل وذلك المحدث جسم .

قيل : الدليل على إبطال ذلك : أن الجسم لا يكون قادرًا إلا بقدرة هي غيره . فلو جاز أن يفعل قادر بقدرة شيئًا ، من الأجسام ، لكننا نقدر أن نفعل بقدرتنا ، بعضنا من ذلك لعلنا أن من كان قادرًا بقدرة ، فلا يقدر أن يفعل الأجسام .

فإن قال : لم قلت : إن الجسم لا يكون قادرًا إلا بقدرة ، هي غيره ؟

قيل له الدليل على ذلك : أنه ليس فيما بيننا جسم قادر إلا بقدرة ، هي غيره . ولو كان الجسم قادرًا بلا قدرة ، لكان الجماد وهذه الأجسام بالموات قادرين . وفي استحالة ذلك دليل على أنه لا جسم يقدر إلا بقدرة هي غيره .



الباب الثامن عشر في الرد على من قال : إن الله خلق خلقه لعله

الدليل على بطلان ذلك : أن العلة إنما تتصور فيمن يروم دفع مضرة أو استجلاب منفعة . والله عز وجل منزّه عن ذلك فلا ضرر يلحقه ، ولا نفع يجلبه فلا تتصور في أفعاله علل . والواحد منا يفعل كل ما يفعله ، إما يستجلب به منفعة إلى نفسه ، أو يروم به دفع مضرة ، بخلاف أوصاف البارئ عز وجل .

والدليل على أن العالم المصنوع ليس بمعلول . إنما المصنوع لو كان معلولاً لعله ، لولاها لم يكن مصنوعاً ، لجاز أن تعدم العلة ، فيكون مع عدم العلة غير مصنوع كما أن المتحرك إذا كان متحركاً لعله ، لولاها لم يكن متحركاً . فهو مع عدم العلة غير متحرك ، لكن البارئ عز وجل خلق خلقه على ما يشاء . ولا علة لفعله .

وسأل أهل الدهر . فقالوا : حدثونا عن محدث الأشياء ، أحدثها لعينه ، أم لعله؟
قيل لهم : بل أحدثها لعينه . ولا لعله هي غير الفعل ، بل الفعل هو العلة التي كان لها فاعلاً .



الباب التاسع عشر في حدث الجواهر التي هي أصول الأجسام المركبة وعرض وحدث الأعراض الفانية بالجواهر

الدليل على حدوث الجواهر : أنها لا تنفك من الحوادث ، ولا يصح أن تخلق من أعراض حادثة .
وما لا ينفك من حادث فحادث . وأيضاً فإنها متحركة دار حرارة حالة فيها .

والدليل على حدوث الأعراض أنه قد صح وجود الجسم في حال . ومحال أن يوجد ساكناً متحركاً
في حال من الأحوال . فالذي صح وجوده وهو الجسم ، غير الجسم الذي يستحيل وجوده . وهو الحركة
والسكون .



الباب العشرون
في الدليل على المجتمع أنه مجتمع باجتماع هو غيره
والمتفرق متفرق بافتراق هو غيره

مما يدل على أن اجتماع كل مجتمع محدث : أنا نتوهم بطلانه ، فيصح ذلك في الوهم ولو كان قديماً
لما صح أن يبطل غير محدث ، جاز أن يكون محدثاً يستحيل بطلانه فدل أن كل ما كان يصح بطلانه
فمحدث .



الباب الواحد والعشرون في الدليل على ما حدث الاجتماع والافتراق

من الدليل على حدث الاجتماع والافتراق : أنا نقصد إلى الجسم المجتمع فنفرقه ، فيوجد فيه افتراق . فلا يخلو ذلك الافتراق من أن يكون كان موجوداً فيه ، قبل الحال التي فرقناه فيها ، أو يكون حدث في هذا الوقت . فإن يكن كان موجوداً فيه قبل تفريقنا إياه ، فقد كان مجتمعاً متفرقاً في حال .

فإذا بطل أن يكون الافتراق ، قد كان موجوداً فيه في حال اجتماعه ، فقد صح أنه محدث عندما فرقناه .

وكذلك القول في الجسم المفترق ، إذا قصدنا إليه فجمعناه ، فقد صح أن الاجتماع والافتراق محدثان .



الباب الثاني والعشرون في المكان والدليل على حدوثه

قيل : إن للمكان والزمان ليس هما من العالم . وهما من غير العالم . والمكان هو سطح مستو من لطائف الأجزاء المستفردة فانهقد والتأم ، فصار للأشياء حاويا .

وحده أن يكون حاويا من سائر الجهات وهي البسائط الست التي هي يمين وشمال وخلف وقدام وفوق وتحت .

والدليل علي حدث المكان من أوجه : أحدها أن كل بسيط وإن اتصل ، فلا يخلو من أن يكون عاليا إلي نهاية توقعه ، فيكون له مستقرا ولو جاز أن يكون عاليا إلي غير نهاية ، لجاز أن يكون كثيف راسيا إلي غير نهاية . فدللت تلك النهاية علي الاستقرار .

وإنما وجب أن يكون القديم قديما ، إذ لا نهاية له . وأيضا فإن البسائط وإن لطفت فلا تخلو من طبائع مقرونة بها . كما أن الكثائف لا تخلو من طبائع تكون مقرونة بها . وأيضا إن الحرارة التي هي طبائع المكان ، لا بد لها من زيادة ونقصان والزيادة والنقصان ضدان متعاقبان . ومن تعاقب عليه العرضان وتراكم عليه الضدان كان محدثا .



الباب الثالث والعشرون في الزمان والدليل على حدثه

اختلف الناس في الزمان . فقليل : هو الحركة نفسها .

وقيل : هو إعداد الحركة .

وقيل : هو القدر الذي يكون بين الحركات . فلما أن تبين فساد الأقاويل ، صح وثبت ما قلنا : إن الزمان هو القدر الذي تكون به الحركة ، يريد أن الزمان يكون فيه إعداد الحركة والفرق بين الإعداد .

والدليل على حدث الزمان : أن له بعضاً . وما كان له بعض كان له كل .

مسألة : والزمان من غير العالم . وهو المشتمل ، يعني على المكان . حد الزمان أن يكون مشتملاً على المزمّن من سائر الجهات .



الباب الرابع والعشرون في الوقت والدليل على ما حدث من كتاب الأكلّة

اختلف في الوقت . فقال بعض : الوقت مدى ما بين الأفعال . وإن معناه : أن الليل والنهار هما الأوقات .

وقال بعض : هو حركات الفلك .

وقال بعض : هو شيء غير حركات الفلك ، وغير الليل والنهار . وليس بجسم ولا عرض .

اعلم أنه قد قالت العلماء : إن الوقت هو كل حدث كان معلومًا حال حدوثه . فمتى علق به ما يجهل حال حدوثه ، قيل : إن وقت له .

وكذلك كان الوقت والموقّت جميعًا حادثين . ولذلك لا يصح التوقيّت بالقديم تعالى الله عز وجل . وإنما يصح بالحادث ، أو ما يجري مجراه من حكم متحدد ، من عدم ، أو وجود .

وكذلك يصح أن تقول : إن زيدًا يقدم ، إذا طلعت الشمس ، ويقول الآخر : إن الشمس تطلع إذا قدم زيد فيصح أن يجعل كل واحد منهما وقتًا للآخر ، بحسب حال المخاطب ومعرفة بأحدهما دون الآخر فلا يعتبر في كون الشيء وقتًا ، إلا بأن يكون حادثًا فقط . ويعتبر في حسن جعلك له بالمخاطبة ، بأن يكون عالمًا . وأن يكون جاهلاً بالوقت ، وكيفية حدوثه . فلا يجوز أن يختص بذلك الليل والنهار ، وحركات الفلك . بل يجب في كل ذلك وسائر الحوادث : أن يكون وقتًا . لكن حركات الفلك لما كانت أظهر ، والعلم بها أشهر ، غلب على الناس التوقيّت بها . وإلا فحال غيرها كحالها ، على ما قدمنا .



الباب الخامس والعشرون في الهواء والاختلاف فيه والدليل على حدثه والرد على الهوائية

اختلف الناس في الهواء .

فقيل : هو جسم لطيف دقيق . قال أبو الهذيل : هو شيء ليس بجسم ، بل هو مكان للأجسام . ولو كان جسمًا لاحتاج إلى مكان . وكان ذلك لا يتناهى .

وقيل : إن الهواء ليس بشيء . والصحيح ما قيل : إنه جسم دقيق وهو يبين بالتحريك . ومتى حصلت فيه الحركة شائعة ، وصف بأنه ريح .

وإذا حصل في محاريق الإنسان ، وصف بأنه روح . وهو يمتلئ من الزق عند النفخ . ولو كان غير جسم ، لاستحال جميع ما ذكرناه فيه ؛ لأن العرض لا يملأ الظروف . ولو لم يكن الهواء جسمًا ، لوجب في الملائكة والجن أن لا يكونوا أجسامًا . وقد علمنا استحالة ما ليس بجسم حيًا قادرًا بحياة وقدرة .

مسألة :

في الدليل على حدثه ، والرد على من قال بقدمه من الهوائية . يقال لمن قال بقدمه : أفلهواء كل ؟

فإن قال : لا ، كذبه كلُّ ذي عقل لما يشاهدون ، ويرون بعضه دون بعض .

فقد أطبقت الأمة بأسرها أن له بعضًا . وكل من كان له بعض ، فله كل . وكل من كان له كل ، فله حد ونهاية . وله قاهر قهره ، وقاسر قسره ، على ما هو به من حدثه وكليته ، لا يستطيع خلاف ذلك . فدل أنه مخلوق وله خالق خلقه . وليس هو بإله قديم .

وإن قال : نعم له كل .

قيل له : فما كان له كل ، فله بعض ، وحد ونهاية وبداية . ولم يوصف بالأزل والقديم ، لأن ما كان هذا سبيله كان محدثًا ؛ لأن الهواء متحرك ، والحركة عرض . وما حله العرض كان محدثًا .

والدليل على حركته : أن ينظر إلى الشمس التي في كوة البيت ، أو كوة في أوسط الغما ، فتراه يتحرك . وترى الهبوب يطلع من حركة الهواء الفوقانية ، وفي الهواء الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة . وكل ما تغاير فيه المتغايرات ، بعضها عن بعض وحله العرض محدث .



الباب السادس والعشرون في الفلك والرد على الفلكية

اعلم أن الفلك الدائر لا بد له من قطب علي أنه حال دار ، فلا خفا أن حركة قطبه وما يلي قطبه ، أقل من حركة ما بعد عن قطبه من حرمة ؛ لأنه كلما اتسع الحرم عن نقطة مركزه ، كان أوسع لدوره ، كدوام الذي دوران متسعه أكثر من دوران مركزه . فلا خفا أنالو توهما حركات القطبية ، فيما خلا من الزمان ، لوجدناها لا تعادل إلا حركة أقل أجزاء الحرم . فقد صح أن حركات سعة الحرم ، أمثر من حركات قطبه فصارت حركات القطب من الفلك متناهية . فإذا وضعت حركات القطب من الحرم ، صار ما بقي من الحركات ، أقل منه قبل أن يوضع ذلك فهذا هو التناهي . على أنه لو لم يكن في الفلك قطب ، فعلمنا أن حركة بعض أجزائه جزء من حركة كل أجزائه . وأنها متناهية ، فيما خلا من الزمان ، إذا كانت جزءًا مما خلا من سائر حركاته .

قال المؤلف : ولعله يعني إذا كان له جزء ، فله كل ، وبداية يدور منها ، إلى أن ينتهي إليها في دورانه دورًا دورًا ، والله أعلم .



الباب السابع والعشرون في الدليل على حدث النجوم والرد على أصحاب النجوم

نقول : إن النجوم أجسام ، وصور مركبات ، تحركها القدرة ، وما كان هذا سبيله كان محدثاً .
والمحدث لا يجوز أن يكون محدثاً للحوادث .

والدليل على حدث النجوم : انتقالها من برج إلى برج . فلا تخلو من أن تكون كونها في ذلك البرج لعينها ، أو لمعنى . فإن كان كونها في ذلك البرج لعينها ، وجب أن لا تزول منه فقط ؛ لأن الحكم العيني لا يزول إلا بزوال العين . وليس الأمر على ذلك ؛ لأننا نعلم انتقالها من برج إلى برج . فلا يجوز أن يكون كونها في البرج لعينها . ولا يجوز أن يكون بمعنى قديم ؛ لأنه لو كان ذلك قديماً ، لوجب أن لا يزول إلا بزوال ذلك المعنى . والمعنى القديم لا يعدم . فوجب أن لا يزول عن ذلك البرج أبداً . فإذا بطل أن يكون كونها في ذلك البرج لعينها ، أو بمعنى قديم ، لم يبق إلا أنها كانت فيها ، بمعنى حدوث ، وانتقلت بمعنى حادث . فهي لا تخلو من أن تحلها الحوادث . وما حلتها الحوادث ، لم تخل منها . وإن لم نخل منها لم تسبقها . وكانت حادثة مثلها .

فإذا صح أن النجوم محدثات ، لم يجز أني كون لها أفعال ؛ لأن المحدث لا يفعل في غيره شيئاً . ولا يوجد عدماً . ولا يُعَدَم وجوداً . فبطل أن يكون للنجوم تأثير في إيجاد ما يوجد ، وإعدام ما يعدم . وبالله التوفيق .



الباب الثامن والعشرون
في الرد على من احتج بقدم العالم
بأن لا نطفة إلا من إنسان ولا إنسان إلا من نطفة
ولا بيضة إلا من طير ولا طير إلا من بيضة

فإن قال قائل : أخبرونا أليس لم تشاهدوا إنساناً إلا من نطفة ، ولا نطفة ، إلا من إنسان . ولا طيرة إلا من بيضة ، ولا بيضة إلا من طيرة؟
قلنا : نعم .

فإن قال : فهلا قضيتم بذلك على الغائب ؟

قلنا له : إن الطيرة لم تكن موجودة لوجود البيضة قبلها .

وذلك أن الدلالة قد دلت على حدث الأجسام ، وعلى قدرة محدثها . فإذا كان ذلك كذلك ، فالذي خلق نطفة ، فجعلها مضغة وعظاماً ، وكسا العظام لحماً قادراً على أن يخلق إنساناً كاملاً ، وإن لم يخلق قبل ذلك نطفة ، ينقلها من حال إلى حال . وكذلك القول في الطيرة والبيضة .

وإذا كانت دلالات العقول قائمة على ما قلناه وشرحناه ، فقد بطل أن يكون الإنسان إنما وجد بوجود نطفة قبله ، ولا أن الطيرة إنما كانت موجودة لوجود البيضة قبلها ، لأن الدلالة قد دلت على حدث العالم ، وأن لوجوده أولاً . فبطل أن يكون الإنسان إنما وجد لوجود نطفة قبله ، وأن النطفة إنما وجدت لوجود إنسان قبلها .

وكذلك القول في الطيرة والبيضة .

فإذا بطل ذلك ، لم يلزم القضاء ، على أن لا إنسان إلا من نطفة ، ولا نطفة إلا من إنسان ، ولا طيرة إلا من بيضة ، ولا بيضة إلا من طيرة . ولا حادث إلا وقبله حادث . وبالله التوفيق .

وأيضاً فقد شاهدنا إنساناً ، لم يكن منه نطفة . ونشاهد نطفة لم يخلق منها إنسان ، فلم يجب أن يقضي على الإنسان ، بأنه إنما وجب وجوده لوجود نطفة قبله ، أو لوجود إنسان بعده ، أو لوجود إنسان قبله . فلم يجب أن يحكم على البيضة ، إنما يجب وجودها لوجود طيرة قبلها .

فإذا لم يجب ذلك في المستقبل ، وكان هذا شاهداً على ترتيب ما قلنا ، لم يجب أيضاً أن نقضي على الإنسان ، إنما كان إنساناً لوجود نطفة قبله . وكذلك الطيرة ، إنما كانت طيرة لوجود بيضة قبلها . وبالله التوفيق .

ولو كان الإنسان لا يوجد إلا من بعد تقدم النطفة . والنطفة لا توجد إلا من بعد تقدم الإنسان ، لم يصح وجود الإنسان ، ولا النطفة .

وكذلك القول في البيضة والطيرة . وبالله نستعين .

وكذلك الليالي والأيام ، لو كان لا يوم إلا وقبله يوم ، ولا ليلة إلا وقبلها يوم ، استحال وجود الليالي والأيام .

فإن قالوا : لو جاز أن يُحدَّث إنسان لا من إنسان ، لجاز أن يُحدَّث فعل لا من فاعل .
قلنا : ليس كذلك ، لأننا قد علمنا في أفعالنا ، أنها تحتاج إلينا في حدوثها ، ففسناها على كل حادث .
وليس يمكن مثل ذلك في الإنسان والنطفة ؛ لأن النطفة هي الجوهر . وإنما صارت إنساناً بما يوجد
فيها من الاستحالة . وهي حدوث أعراض ، وبطلان أعراض . والجسم واحد . وليس ذلك بمشبه
بحدوث الفعل ، من جهة الفاعل . فافترقا . وبالله التوفيق .



الباب التاسع والعشرون في الرد على الدهرية الذين ذكرهم الله في القرآن

الدهرية وجماعة الهند وأصناف اليونانية والتمانية والديسانية والمرفونية والمجوس وعبدة الصور والحريرية والصابئون والمدركية ، وغيرهم من الملحدة . كلهم أنكروا حدوث العالم ، وقالوا بقدمه .

فقلت الدهرية : إن الدنيا لم تزل كما ترى ، من مرور الليالي والأيام والشهور والأعوام . ونموت ونحيا ، وما يهلكنا إلا الدهر . يعنون مرور الليالي والأيام . فقال الله تعالى تكذيباً لهم : ﴿ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ . حيث أنكروا الخالق ، وحدثوا العالم ، وأن له محدثاً أحدثه . وإنما هذه الأجسام أحدثت أنفسها . وقد مرّ الرد عليهم - فيما تقدم - في باب حدوث العالم .

فإن قال قائل إذا قلت : إن الباري - عز وجل - غني لا مُغْنِي له ، عزيز لا معز له ، سميع لا مسمع له ، بصير لا مبصر له ، عليم لا معلم له ، قادر لا مقدر له . فلم لا أثبتهم مفعولاً لا فاعل له ؟

قيل له : لا يجب ما قلت . وذلك أن الغني الذي قلنا : لا مُغْنِي له ، والعزيز الذي قلنا : لا معز له ، والعليم الذي قلنا : لا معلم له قلنا : ليس معزوز فيقتضي ذلك معزراً . وليس بمعلم فيقتضي ذلك معلماً .

وكذلك ما سألتهمونا عنه ، فليس يجب أنه إذا قلنا : حيا ليس بمعز ولا معلم ، لا يقتضي مُعْزاً ، ولا معلماً ، أن يزعم المعز لا يقتضي مُعْزاً ، والمعلم لا يقتضي معلماً ، أن المفعول لا يقتضي مفعولاً . وعلیم وعزيز وزنه فعيل . وفعل لا يقتضي مفعولاً . ومفعول يقتضي فاعلاً . فالعالم العزيز الذي بيناه ، لا معلم له ، ولا مقدر له ، لم يزل قديماً ؛ لأن معنى المفعول : أنه لم يكن ثم كان . ومعنى القديم : أنه لم يزل موجوداً .

فإذا لم يجز أن يثبت المفعول قديماً . فقد وجب أن المفعول يقتضي فاعلاً فعله ، بد أن لم يكن فكان .

فصل

إن قالت الدهرية : ما تنكرون أن تكون الأجسام التي دللتم أنها محدثة ، أحدثت بعضها بعضاً .

قيل له : هذا فاسد ، من قبل أن كل متماثلين ، لا يكون أحدهما موصوفاً بالقدرة على صاحبه ، أولى من أن يكون الآخر موصوفاً بالقدرة عليه ، إذ المثلية بينهما حاصلة . والمكافأة بينهما واقعة . ألا ترون أنهما إذا تكافأ في الحدث ، بأن يكون كل واحد منهما هو الراهب في الجهات الست ، لا يمكن أحدهما أن تكون جهاته سبعة ولا خمسة . فلا يجوز أني كون موصوفاً بالقدرة على الآخر ؛ إذ العلة مشتملة عليهما .

دليله : أنه لو جاز أن يكون بعض المحدثات أحدث بعضها بعضاً ، لجاز أن تكون الكتابة أحدثت كاتباً ، والصناعة أحدثت صانعاً مثلاً . وهذا فاسد في العقول جداً .

دليل آخر : وهو لو جاز أن يحدث بعضها بعضاً ، لثم رماد أحد المحدثين في الآخر ، ولا ينبغي أن يتعذر عليه ، ووجدنا الأجسام فيما نشاهده ، يتعذر منها وقوع الأجسام . فدل ذلك على أنها لم يحدث بعضها بعضاً . وبالله نستعين .



الباب الثلاثون في الرد على أهل الطوائع

الطوائع : هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة . فقالوا : باجتماعها صح تركيب العالم . وهذا لا يصح ، لأن الحرارة ضد البرودة . والرطوبة ضد اليبوسة . ولا يجوز اجتماع الضدين ، في ذات واحدة . كما أن الحركة ضد السكون ، والسواد ضد البياض . فلا يجوز اجتماع هذه المتضادات . فبطل ما قالوه : إن باجتماعهما تركيب العالم ؛ لأن الطوائع محتاجة إلى المكان ، وليسست بقائمة بأنفسها . وفي وجودنا لها محتاجة إلى المكان ، غير مستطبعة على القيام بنفسها على حدثها ، إذ حقيقة القديم : استغناؤه عن المكان والزمان . والله تعالى أعلم . وبه التوفيق .



الباب الحادي والثلاثون في الرد على من قال بالظلمات والنور من المجوس وهم الماتوتية

زعمت الماتوتية أن الأشياء من أصليين قديمين : أحدهما نور ، والآخر ظلمة ، وأن النور خير يفعل الخير ، والظلمة شر يفعل الشر . فما كان من الخير ، فهو من النور . وما كان من الشر ، فهو من الظلمة . وأنهما لم يزاالا حيين حساسين درّاكين سميعين بصيرين . وهما مع ذلك مختلفان ، في النفس والصور ، متضادان في الفعل والتدبير . ولم يزاالا متباينين متحادين ، يحادّان الشمس والظل . ثم امتزجا بعد ذلك . فقال بعضهم لأبي الهذيل : أخبرنا عن النور . أليس قد كان مبايناً للظلمة ؟

قال : نعم .

قال : فما مجيئه إليها بعد المباينة . أجاأ إلى أنسه ومستراحه ؟ أم إلى ضده وعدوه ؟

قال : إلى ضده وعدوه .

قال : فإن كان جاء إلى عدوه طوعاً ، فهو شرير أحمق . وإن كان جاء إليه قسراً ، فهو ضعيف عاجز . فرجع الماتي عند ذلك وأسلم .

قال الشيخ أبو الحسن البسياني - في الرد عليهم - : إنه لا يخلو أن يكون متباينين ؛ أو متمازجين . وأيهما كان ، فقد صح ، وثبت لهما الحدث والحد والنهاية .

وقد دللنا أن الأجسام محدثة . وقد صح أنهما جسمان . وقد ثبت أنهما محدثان ، والمحدث مصنوع . وله صانع ووجه آخر ؛ أم لا يخلو من أن يكون متباينين ، لم يصح امتزاجهما أبداً ؛ لأن أحدهما نور ، والآخر ظلمة . فهما ضدان لا يزدادان إلا تباعداً .

وإن كانا متباينين ، على ما قالوا ، ثم امتزجا ، لم يخل أن يكون التباين هو هما ، أو غيرهما . وكذلك الامتزاج . فقد ثبت أصل ثالث ، وفسد قولهم .

وإن قالوا : التباين والامتزاج غيرهما . وقد ثبت أصل ثالث .

قيل لهم : فقد تغير التباين والامتزاج . وإذا تغير فهو محدث ، فهما محدثان . والقديم لا يتغير كالمحدث . وقد أكذبهم الله بقوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ . نقض لقولهم : إن النور يفعل الخير ، والظلمة تفعل الشر .

يقال لهم : فما قولكم فيمن يقول : أنا ظلام من القائل : أنا ظلام الظلام القائل : أنا ظلام أم النور ؟

فإن قالوا : النور هو القائل أنا ظلام ، فقد كذب النور في قوله . والكذب شر عندكم .

وإن قالوا : الظلام هو القائل : أنا ظلام ، فقد صدق الظلام . والصدق خير . فقد فعل الظلام الخير . وعندكم أن الظلام لا يفعل الخير ، فلا يجدون سبيلاً .

من هذه المسألة مقالة الديصانية : زعمت الديصانية : أن الأشياء من أصليين - علي ما زعمت الماتوتية - نور وظلمة . وأن الخير من النور . والشر من الظلمة . وأن النور حي عالم قادر حساس دراك منه يكون الفعل والحركة؟ والظلمة : موات عاجزة جاهلة راكدة لا فعل لها ولا تمييز معها . وإن الشر يقع منها طباعًا . وإن النور جنس واحد ، والظلمة جنس واحد . والنور : بياض كله ، والظلمة : سواد كلها . وإن الظلمة ضد النور . وأشياء كثيرة تركتها .

يقال لهم : إذا كانت الظلمة غير فاعلة ، والأفعال كلها للنور . فكل ما في العالم من سفك الدماء ، وإيلام الحيوان ، وسائر الضرر والفساد . وكل كذب وفجور وشتم وجور . فمن النور الذي زعمتم أنه لا يفعل إلا الخير .

ويقال لهم : إذا كان لون النور هو البياض ، ولون الظلمة هو السواد ، فأخبرونا عن البرص أخير هو؟ أم شر محبوب هو؟ أم مكروه؟

فإن قالوا : محبوب وخير ، كابروا . وإن قالوا : مكروه وشر ، فقد وجب أن يكون لون النور شرًا .

ويسألون عن سواد العيون ، وسواد الشعر : حسان هما أم قبيحان ؟ فهذا ما لا محيض لهم منه .

ويقال لهم : إذا كان لا شيء إلا نور وظلمة ، فمن أين جاءت الحمرة والصفرة ؟

فإن قالوا : لاختلاف الأخلاط من القلة والكثرة .

قيل لهم : إن السواد والبياض قد عرف اختلاطهما . ولو خلطا بكل نوع ، ما جاءت منهما حمرة . وإنما يأتي منهما ألوان بين السواد والبياض ، في الكثرة والقلة . فمتى أردتم أن تتأملوا ذلك . فتأملوا . وبالله التوفيق .



الباب الثاني والثلاثون

في الرد على من قال من النصارى : إن الله جوهر - تعالى الله عن ذلك

أجمعت النصارى ، على القول : بأن الله تبارك وتعالى جوهر ، وأنه تعالى له ثلاثة أقانيم : الأب وهو العالم ، والابن . وهو العلم . والروح ، وهو بين الحياة والقدرة . وهي الحياة أيضاً . وهذه أقانيم هي خواص الجوهر . كما تقول : شمس . ثم تقول : قرص وضوء وشعاع .

ويقال للنصارى في قولهم : إن الباري جوهر ، لم قلتم ذلك ؟

فإن قالوا : من قيل أن الأشياء لا تخلو فيما بيننا : أن تكون عرضاً أو جوهرًا فلما فسد أن يكون الباري عرضًا ، إذ العرض لا يتأتى منه الفعل ، ولا يصح منه تدبير . إنه جوهر ، غير قابل للأعراض .

فإن قالوا : الدليل على أن الله جوهر : أن الأشياء على ضربين . فمنها شيء قائم بنفسه ، ومنها قائم بغيره . وهي الأعراض ، صح أنه تعالى جوهر .

الجواب : يقال لهم : ما الفضل بينكم وبين من عارضكم ، فقال : وجدت الأشياء ضربين : فمنها شيء يحتمل الأعراض ، ومنها ما هو قائم بغيره ، والقائم بغيره عرض . والعرض لا يفعل شيئاً . فلما أن كان الفعل ظاهرًا ، صح أن الباري قائم بنفسه ، محتمل للأعراض ، بمثل ما أوجبتم أنه جوهر . وهذا ما لا فضل فيه ، حتى يلج الجمل في سم الخياط .

وأما قول من قال منهم : إن الجوهر على ضربين : خسيس وشريف . فالخسيس : هو القابل للأعراض . والشريف لا يقبل الأعراض . وهو الباري .

قيل لهم : ما الفضل بينكم وبين من قال : الأجسام على ضربين : خسيس وشريف . فالخسيس : هو الطويل العريض العميق ، القابل للطول ، والعرض والعمق . وهو الذي نشاهده والشريف : هو الذي لا يقبل الطول والعرض والعمق . وهو الباري - تعالى الله عن ذلك .

فإن قالوا : قد شاهدنا الجوهر ، لا يقبل الأعراض . وهو السماء .

قيل لهم : ما الفرق بينكم وبين من قال : قد شاهدت جسمًا ، لا يقبل الطول والعرض والعمق . وهو السماء .

ومن اعتل منهم أن الملائكة جواهر ، فهم لا يقبلون الأعراض .

قيل لهم : والملائكة أجسام لا يقبلون الطول والعرض والعمق . فقل : إن الباري جسم ، وهو لا يقبل الأعراض .

ويقال لهم : إذا أثبتتم جوهرًا غير قابل ما تفعله الجواهر . وأخرجتموه من أن تكون أحكامه أحكامًا . فما الفضل بينكم وبين من أثبت في الغائب شيئًا ، ليس بجوهر ولا عرض ، على خلاف الشاهد ؟

فإن استحال ذلك ، لأن الشيء في الشاهد ، لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا . فلذلك اختلف قولكم : إن الجوهر في الشاهد لا يكون إلا قابلاً للأعراض .

فإن قالوا : فهل شاهدتم شيئاً يخلو من أن يكون جوهرًا . أو عرضًا ، أو موجودًا ، يخلو من كونه جسمًا أو عرضًا؟

قيل له : لا .

فإن قال : فهلا قضيتم بذلك على الغائب؟

قيل له : إن الشيء لم يكن شيئاً فيما بيننا ؛ لأنه جوهر ، ولا أنه عرض ؛ لأنه لو كان شيئاً لأنه جوهر ، كان لا شيء إلا جوهر ، ولا شيء إلا وهو عرض .

وكذلك لم يكن الموجود موجوداً لأنه جوهر ، ولا لأنه عرض ، ولا لأنه جسم . فلما لم يكن كذلك ، لم يجب القضاء بذلك ، على الغائب .

فإن قالوا : لما استحالت الأفعال ، ممن هو قائم بغيره ، وكانت للبارئ أفعال ، وجب أن يكون قائماً بنفسه . وإذا وجب أنه قائم بنفسه ، وجب أن يكون جوهرًا .

قيل لهم : ما الفرق بينكم وبين من قال : لما كانت للبارئ أفعال ، وجب أن يكون قائماً بنفسه . فإن وجب ذلك ، وجب أن يكون حاملاً للأعراض .

يقال لهم : إذا دل الفعل على أنه جوهر ، لأنه لا يفعل فاعل فيما بيننا إلا قائماً بنفسه ، فلم لا دل على أنه جسم ، إذ لا يفعل فاعل فيما بيننا إلا وهو جسم . وبالله التوفيق .



الباب الثالث والثلاثون في الرد على من يقول من اتخاذ الكلمة بجسد المسيح

اختلف النصارى ، في تفسير اتخاذ الكلمة .

فقال بعضهم : معنى اتخاذ الكلمة بجسد المسيح : أن الكلمة حلت جسده .

ومنهم من قال : معناه أن القديم والمحدث صاروا شيئاً واحداً .

ومنهم من قال : معناه أن مشيئتهما صارت واحدة ، ومرادهما واحداً .

ومنهم من قال : إن الكلمة حلت في مريم حلول الممازجة ، كما يحل الماء في اللبن ، حلول الممازجة والمخالطة .

ومنهم من قال : إنه حل فيه من غير ممازجة . كما أن شخص الإنسان يتبين في المرأة ، وفي الأجسام الصقيلة ، من غير ممازجة بينهما .

ومنهم من قال : إن مثل اللاهوت في الناسوت ، مثل الخاتم من الشمع ؛ لأنه يؤثر فيه ، حتى يتبين فيه النقش ، ثم لا يبقى فيه منه شيء سوى الأثر .

ومنهم من قال : إن الإيجاد هو الإدراع . وهو أنه اتخذ الجسد هيكلًا ومحلاً .

الرد عليهم : يقال لمن قال منهم : إنه حل فيه من غير ممازجة ، كما أن شخص الإنسان يتبين في المرأة ، وفي الأجسام الصقيلة ، من غير ممازجة : إن ظهور الصورة في المرأة والشيء الصقيل ، ليس اختلاط شيء ، ولا انتقال شيء إلى شيء ، بل أجرى الله العادة ، كأن الواحد منا إذا قابل الشيء الصقيل ، خلق الله تعالى له رؤية يرى بها نفسه . فأمام إن كان يكون ، قد حصل في الصقيل شيء ، فلا استأثر ، وأنه من مس وجهه ، فوجه نفسه لمس ، لا وجهًا ظرفيه . فعلمت أن ليس في المرأة شيء ، وهذا القول يوجب عليهم الإقرار به ؛ لأنه شيء من الله القديم في مريم . ولا عيسى شيء يبطل عليهم القول : إنه لاهوتي ناسوتي وعلى ما قالوه باللاهوتي .

وكذلك القول في الخاتم ، ونقشه في الشمع . فليس شيء يحصل من الفص في الشمع . وإنما يتركب الشمع تركيباً بعضه في بعض . فإذا كان الأمر على ذلك ، فقد بينوا الأمر به ، فيما ذكرناه ، ووجب أن يكون التأثير والناسوت لغير تركيبه ووصفه . فإما أن يكون في غيره حلول فيه لعله فلا . قال : فما حل في الشمع شيء من الفص . وهذا يوضح بطلان قولهم ، وفساد ما راموه . ثم إن هذا الذي ذكرناه كله ، إنما يجوز بين المتماسين المتجاورين ، المتلامسين الجسميين المحدودين اللذين تجوز فيهما الحوادث ، وتغير الأوصاف . والله تعالى يجلب عن ذلك كله . وبالله التوفيق .



الباب الرابع والثلاثون في الرد علي من قال : إن الإيجاد هو الإدّراع وهو أنه يجد الجسد هيكلًا ومحلًا

يقال لهم : إذا جاز ذلك على الكلمة ، فلمَ لم يجز ذلك على جوهر الإله؟ ولم لا جاز على الأب أن يحل الأجساد ويدرعاها ؟

وإذا جاز أن تحل الكلمة في جسم محدود ، فقد حوى المحدود القديم ، وماسّه وخالطه .
وإن جاز على الكلمة الامتزاج والاجتماع ، فلمَ لا جاز عليها المفارقة والحركة والسكون والأوان والطعوم والأرانيج؟ ولم لا جاز ذلك على جواهر الإله وكرامته ؟
فإن أجازوا ذلك .

قيل لهم : فما جعله بالقدم أولى من الأجساد . وما جعلها بالحدث أولى منه ، وقد جاز عليه ما يجوز عليه ، من صفات الحدث ودلالاته .

ويقال لهم : دلونا على أن القديم اتّحد بالجسد المحدث . فلا يأتون دليلاً إلا قيل لهم : قولوا لهم بهذه الدلالة : إنه ممتزج له ، مخالط له ، مماسّ له .

وإذا قلتم : اتّحد به ولم يحاسّه . فما الفرق بينكم وبين من قال : مازجه ولم يماسه . وكذلك خالطه ولم يمتزج به؟

ويقال لهم : لم زعمتم أن الكلمة هي التي اتحدت بجسد المسيح ، دون أن تزعموا أن الإيجاد كان من الروح؟ هم مطلقون الإيجاد بلفظ الكلمة . ولا يطلقونه بلفظ الروح ، وإن كان عندهم شيئاً واحداً ، فافهم ذلك .

ويقال لهم : لم زعمتم أن الكلمة اتحدت بجسد المسيح ، ولم تزعموا أنها اتحدت بجسد موسى ، أو غيره من النبيين - عليهم السلام .

وإن رجعوا إلى اختراع المعجزات والبراهين ، التي ظهرت على عيسى ، كنحو إحياء الموتى ، وإبرائه الأكمه والأبرص .

قيل لهم : فلم قلتم : المسيح ابن الله وقلتم : الكلمة مؤكدة له ، لظهور البراهين والمعجزات عليه ، دون أن تثبتوا موسى ابناً له ، وتثبتوا الكلمة متّحدة به ، لظهور البراهين الباهرات عليه ، كنحو فلقه البحر ، ورميه العصي من يده فتكون حية تسعى ، وإخراجه يده بيضاء من غير سوء . وكنحو الجراد والقمل والضفادع والدم وغير ذلك من الآيات ؟

فإن قالوا : كان موسى يدعو الله ، فيفعل ذلك على يديه . والمسيح كان يخترع ذلك اختراعاً .

قيل لهم : ما الفضل بينكم وبين من قلب عليكم . فقال : موسى ولى بالنبوة وباتخاذ الكلمة به ، من عيسى ، لأن موسى كان يخترع ذلك اختراعاً . وعيسى كان يدعو الله ، فيفعل ذلك على يديه مع أن في كتابكم : أن عيسى كان يدعو الله ويتضرع إليه ؟

فإن قالوا : لم يكن دعاؤه إلا على معنى : أن يعلم الناس كيف يدعون .
قيل لهم : ما الفضل بينكم وبين من ادعى ذلك في موسى عليهما السلام ؟
وسئل بعض النصارى فقيل له : حدثني ما معنى قولك : إن كلمة البارئ اتحدت بجسد المسيح ؟
فقال معنى ذلك : أنها حلت فيه .

قيل له : فإذا جاز أن تحل الكلمة القديمة جسد المسيح . فلم لا يجوز أن تماس الكلمة القديمة جسد المسيح ؟ وما الذي يمنع من جواز مماسة الكلمة جسد المسيح ؟

قال : لأن المماساة لا تكون إلا على ما يعقل من التقاء طرفين . وذلك منفي عن الإله .

قيل له : ما الفضل بينك وبين من قال : والحوّل لا يكون إلا على ما يعقل ، من حلول الشيء في الشيء وحاجته القيام به؟ فإن جاز عندك أن تحل الكلمة جسد المسيح ، على خلاف الحوّل الذي نعقله من حلول الشيء ، بمعنى الحاجة إليه ، والمماساة له . وهي معنى أنه لا قوام له إلا به . فما أنكرت أن تماس الكلمة جسد المسيح ، على خلاف المماساة المعقولة ، من مماسة الشيء للشيء .

فقال : لا يجب أنه إذا حلت الكلمة جسد المسيح ، أن أقول : ماست جسد المسيح . كما لا يجب أن البارئ حال في السماء ، أن يكون مماساً لها .

قيل له : ومن سلّم لك أن البارئ حال في السماء ، أن يكون مماساً لها وما أنكرت أنه إذا جاز أن يحل البارئ في السماء ، وهو قائم بنفسه ، أن يكون جائزاً أن يماس السماء . وإذا حلت الكلمة جسد المسيح ، وهو جوهر خاص ، أن يكون جائزاً أن يمسه .

فقال : جوهر . وهو حال في النفس ، وليس مماساً لها .

فقلت : وما تنكر أن جوهر العقل جوهر ، وهو حال في النفس . وليس بمماس لها .

فقلت : وما تنكر أن العقل جوهر ، وكان حالاً في النفس ، أن يكون مماساً لها . وترك هذا . ثم سئل . فقيل له : ما الذي أنكرت أن تمازج الكلمة جسد المسيح مع إجازتك حلولها فيه ؟

فقال : لأن الممازجة تخرج الشينين الممتزجين ، عما كانا عليه . وذلك أن الماء إذا مازج اللبن ، خرجا بالامتزاج عما كانا عليه .

قيل له : فما الفضل بينك وبين من قال . والماء إذا حل في اللبن ، خرج أحدهما في صاحبه ، عما كانا عليه . فلا يجب من ذلك أن يزعم أن الكلمة حلت جسد المسيح .

قيل له : ما أنكرت أن يكون الامتزاج لا يخرج الكلمة والجسد عما كانا عليه ، وأن يكون على خلاف الامتزاج المعقول ، كما ثبت حلول على خلاف الحوّل المعقول . فزعم أن الماء يحل الجرة ، وليس بممازج الجرة .

قيل له : إن وجب أن تحل الكلمة جسد المسيح ، من غير ممازجة ، كما يحل الماء الجرة ، من غير ممازجة . فما أنكرت أن الكلمة تماس جسد المسيح ، من غير ممازجة .

ويقال لهم : إذا جاز أن يكون المحدث محلاً للقديم . فما أنكرت أن يكون حاوياً له .

وإذا جاز أن تحل الكلمة ، في جوهر خاص ، في جسد محدود . فما أنكرتم أن تكون محدودة . وإن جاز أن يحل ما ليس بمحدود ، في الجوهر المحدود ، فما أنكرتم أن يحل المحدود فيما ليس بمحدود . وإذا جاز أن يحل القديم في المحدث فما أنكرتم ، من جواز حلول المحدث في القديم .

فإن قالوا : لو حل المحدث في القديم ، لم يسبقه القديم .

قيل لهم : ولو حل القديم في المحدث ، لم يسبق المحدث .

ويقال لهم : إذا جاز حلول القديم في المحدث ، فما أنكرتم ، من جواز حلول القديم في القديم . وكل علة يمنعون بها حلول القديم في القديم ، والمحدث في القديم منعنا بها حلول القديم في المحدث . وبالله نستعين .



الباب الخامس والثلاثون في الرد على من قال من النصارى باللاهوت والناسوت

معنى قولهم : عيسى عليه السلام لاهوتي ناسوتي . لاهوتي الأب وهو الإله . وناسوتي الأم وهي من الناس .

ويقال لهم : أي شيء دعاكم إلى القول : بأن عيسى لاهوتي ناسوتي؟

فإن قالوا : لأنه أبرأ الأكمه والأبرص ، وأحىي الموتى ؟

قيل لهم : فما أنكرتم أيضًا أن موسى لاهوتي وناسوتي ؛ لأنه قلب العصا حية واليد بيضاء من غير سوء .

فإن قالوا : إنه دعا ربه ، فقلب له العصا . وما هو منه .

قلنا لهم : وكذلك نقول : إن عيسى دعا ربه فأحىي له الموتى إظهارًا لمعجزته . ثم يقال لهم : ما قولكم فيه ، حيث قتل وصلب - على ما ذكرتموه - أقتل لاهوتي ؟

فإن قالوا : نعم ، فقد صرحوا بأن ما قالوه لا أصل له ؛ لأن القديم لا يقتل . ولو كان قديمًا لما قتل .

وإن قالوا : إن القديم يموت ويقتل ، فقد صرحوا بأنه محدث ؛ لأن كل زائل عن صفته طارئ عليه ضده ألا يكون محدثًا ؟ فلا يجدون في ذلك فصلًا ، ولا عنه مخرجًا .

ثم يقال لهم : فما الذي دعاكم إلى قولكم : بأن عيسى لاهوتي ؟

فإن قالوا : لأنه وجد من غير ذكر .

قلنا لهم : فقولوا : إن حواء - عليها السلام - لاهوتية ، لأنها وجدت من غير أنثى . بل قولوا : آدم لاهوتي ، لأنه وجد من غير ذكر ، ولا أنثى . وبالله التوفيق .

الباب السادس والثلاثون

في الرد على اليعقوبية من النصارى

يقال لمن قال من اليعقوبية : إن كلمة الله انقلبت لحمًا ودمًا بالإيجاد . إذا جاز عندكم ذلك ، فلم لا جاز أن ينقلب القديم حديثًا ، والحديث قديمًا بالإيجاد ، كما جاز أ ، تنقلب الكلمة لحمًا ودمًا ، وهي ليست بلحم ولا دم لعينها ؟

ويقال لهم : إذا زعمتم أن البارئ والد لكلمته ، وأنه ابن كلامه . أفترزعمون أن الإنسان والد كلامه ووالده ؟

فإن قالوا : لا .

قيل لهم : ولم منعتهم ذلك ، ومال الفضل بينكم وبين من عكس عليكم . فزعم أن الإنسان ليس والدًا لكلامه ، وأنه أبوه . والقديم ليس كذلك ، على قلب ما قلتم ؟

فإن قالوا : إن الإنسان ليس بوالد لكلامه ؛ لأن ذاته قبله ، والقديم والد لكلامه ، لأن ذاته لم تسبقه . وهذا قلب العقول ، وإما أن يعكس هذا عليكم فيقال لكم : ما أنكرتم بأن يكون القديم ليس بأب لكلامه ، وأن يكون الإنسان أبًا لكلامه ؛ لأن ذات الإنسان سابقة لكلامه . وذات القديم ليست كذلك .

ويقال لهم : ما قولكم : إن الإنسان ليس بأب لكلامه ، لأن ذاته قد سبقت كلامه . فما أنكرتم أن يكون الإنسان أبًا أبيه ، لأن ذاته قد سبقت . وإلا كنتم مناقضين لاعتلالكم .

ويقال لهم : إذا كان القديم أبًا لكلمته ، إذ كان لم يسبقها . فما أنكرتم أن تكون كلمته أبًا له ؛ لأنها لم تسبقه . وأن يكون أبًا لحياته وروحه ؛ لأنهما لم يسبقاه وإلا كان اعتلالكم منتقضًا .

فإن قالوا : إن الإنسان أبو كلامه ، ووالد له .

قيل لهم : فما أنكرتم أن يكون الإنسان أبًا لفعله ووالدًا له . وما الفرق بينكم وبين من قال : إن الإنسان أبو فعله ، وليس بأبي كلامه ، على قلب ما قلتم وعكسه ؟

فإن قالوا : فعل الإنسان ليس بخارج عن ذاته . فلذلك لم يكن أبًا له .

قلنا لهم : وكذلك كلام الإنسان ليس بخارج عن ذاته . فلذلك لا يكون أبًا له . وما الفرق بين خروج الإنسان عن ذاته ، وخروج كلامه عن ذاته ؟!

فإن زعموا أن الإنسان أبو فعله ووالده .

قيل لهم : فإذا كان الإنسان أبًا لكلامه ، وإن كان سابقًا لكلامه ، كما قلتم في الإنسان وفعله .

فإن قالوا : إن البارئ سابق لفعله ، فلذلك لا يكون والدًا له .

قيل لهم : ذلك في الإنسان ، وفي كلامه .

وقيل لهم : إن كان البارئ أبًا لكلامه ، إذ لم يسبقه . فواجب أن يكون أبًا لحياته ؛ لأنه لم يسبقها ، وأن يكون كلامه أبًا له ؛ لأنه لم يسبقه .

فإن قالوا : إن فعل البارئ خارج عن ذاته ، فلذلك لا يكون البارئ أبًا له . وكلام البارئ ليس بخارج عن ذاته ، فلذلك كان أبًا له .

قيل لهم : إن كانت العلة في كون البارئ أبًا لكلامه ، هو أن كلامه ليس بخارج عن ذاته . فلم لا يكون أبًا لروحه ؛ لأن روحه ليست بخارجة عن ذاته .

ويقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من قال عكسًا عليكم ، في قلب المسألة : إن البارئ أبو فعله ، لأنه خارج عن ذاته وليس بأبي كلامه ؛ لأنه ليس بخارج عن ذاته .

وقد فرق مفرق منهم ، بين أن يكون البارئ أبًا لكلامه ، وبين أن يكون أبًا لحياته : بأن كلامه يبدو ويظهر ، وحياته لا تبدو ولا تظهر .

فيقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من زعمتم أن البارئ أبو فعله ؛ لأنه يبدو ويظهر ، وليس بأبي حياته ؛ لأنها لا تبدو ولا تظهر .

إن كانت العلة ، في أنه أبو كلامه : أن كلامه يبدو ويظهر .

يقال له : ما معنى قولك : إن كلام البارئ يبدو ويظهر؟ فتعني أنا ندركه حسًا .

فإن قال : نعم ، عورض بذلك في حياته .

وإن قال : أعني أن يظهر لنا بالاستدلال ، ويبدو لنا بالحجة .

قيل له : نقل : إن حياته تبدو وتظهر ، على هذا المعنى . وليس للنصارى عن إلزامنا لهذا ، من محيص ولا ملجأ . وبالله التوفيق .



الباب السابع والثلاثون

في الرد عليهم لقلبهم اسم المسيح عن معاني الحق والعدل

يقال لهم : أخبرونا عن قولكم : مسيح يقع على الكلمة دون الجسد المولود من مريم؟ أم يقع على الجسد المولود من مريم دون الكلمة؟ أم يقع عليهما جميعًا .

فإن قالوا : يقع على الكلمة دون الجسد .

قيل لهم : فما معنى قولكم : مسيح؟ أليس مأخوذًا من المسح؟

فإن قالوا : لا .

قيل لهم : فما أنكرتم أن يكون مأخوذًا من المسح ؛ لأنه يقال : مُسِحَ فهو مسيح . كما يقال : قتل فهو قَتِيل . فإن جاز أن يقال في اللغة : مسيح لا من المسح ، جاز أن يقال : قَتِيل لا من القتل ، وطريد لا من الطرد .

ويقال لهم : إذا كانت الكلمة هي المسيح ، فلا تقولوا : المسيح عيسى بن مريم .

فإن قالوا : قولنا : مسيح مأخوذ من المسح .

قيل لهم : إذا جاز المسح على الكلمة القديمة ، فلم لا جازت عليها المماسمة والمفارقة وسائر الأوصاف التي يستدل بها على حدث الأجسام ؟

وإن هم قالوا : قولنا : مسيح واقع على الجسد دون الكلمة .

قيل لهم : فقولوا : إن المسيح مخلوق من كل وجه ، وليس بابن الله ، من كل وجه . إذا كان قولكم : مسيح واقعًا على الجسد دون الكلمة . وقولوا : إن المسيح لم يولد من مريم ، ولا كان يأكل الطعام ولا يشرب الشراب . ولا تقولوا : إن المسيح ابن الله ، إذا كان من قولكم : مسيحًا ، ليس واقعًا على اللاهوت ، ولا على كلمة الإله .

وإن هم أبوا أن يكون المسيح ابنًا لله ، وأبوا أن يكون مولودًا من مريم .

قيل لهم : فالمولود إذاً من مريم غير المسيح . وهو الذي ألزمناهم إياه ، متى صاروا إليه ، تركوا النصرانية وأبطلوها .

وقيل لهم : لا تقولوا : إن المسيح قتل ، إذا كان ليس بإله ، ولا إنسان ، ولا بجسد ، ولا بعرض .

وقيل لهم : إذا لم يكن جسدًا ولا عرضًا ولا إلهًا ولا إنسانًا . فما أنكرتم أن لا يكون خالقًا ولا مخلوقًا ولا قديمًا ولا محدثًا ولا حيًا ولا ميتًا ولا موجودًا ولا معدومًا .

وإن قالوا : قولنا مسيح واقع على الجسد والكلمة .

قيل لهم : فإذا قلتم : أكل المسيح وشرب ؛ وقتل وصلب ، كان الأكل والشرب والقتل والصلب ، واقعًا على شيئين : أحدهما جسد ، والآخر اللاهوت والناسوت .

وإذا جاز على اللاهوت والناسوت ، الأكل والشرب ، والقتل والصلب . فما أنكرتم من أن يجوز عليهما الاجتماع والافتراق ، والحركة والسكون ، والظهور والكمون ، وسائر ما يستدل به على حدث الأجسام . وإذا جاز ذلك عليهما . فما جعل الناسوت بالحدث والخلق ، أولى من اللاهوت؟ وما جعل اللاهوت بالقدم والإلهية ، أولى من الناسوت ، وقد اشرطنا فيما يستدل به على حدث الأجسام؟ وإن قالوا : وقع القتل والصلب ، والأكل والشرب ، على الناسوت واللاهوت .

قيل لهم : رأيتم من زعم أن اللاهوت والناسوت هما المسيح ، وأن القتل والصلب وقع على اللاهوت والناسوت ، ولم يقع على المسيح ، أليس يكون مناقضاً؟! فإن قالوا : نعم .

قيل لهم : فما أنكرتم من أن يكون من زعم أن المسيح لاهوت وناسوت ، والقتل والصلب واقع على المسيح ، ولم يقع على اللاهوت والناسوت ، مناقض ، إذا كان المسيح لاهوتاً وناسوتاً .



الباب الثامن والثلاثون في الرد على أهل التثليث من النصارى وهم النسطورية

قالت النصارى : إن الله واحد ثلاثة . فواحد بالجواهر ، ثلاثة بالأقنومية ^(١) . فقالوا : ثلاثة أقنيم : أب ، وابن ، وروح القدس ، من جوهر واحد . فجعلوا ثلاثة واحدًا ، وواحدًا ثلاثة . فرد الله عز وجل عليهم ذلك . فقال : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ۖ ﴾ .

فأما التثليث ، ف، الوجه فيه أن تؤخذ علتهم التي منها اعتلوا وذهبوا إلى ذلك ، فيعارضوا بما نحن واصفون .

يقال لهم : إذا أثبتتم البارئ ثلاثة أقانيم أبًا . وهو العالم ، وابنًا وهو علمه ، وروحًا وهي حياته . فما الفضل بينكم وبين من أثبتته أربعة أقانيم : أبًا وابنًا وحياة وقدرة ؟
فإن قالوا : إن الحياة هي القدرة . فلذلك وجب أنه ثلاثة أقانيم .

قيل لهم : فما الفضل بينكم وبين من قال : إن البارئ تعالى أقنومان ، وأن العلم هي الحياة ، كما قلتم : إن الحياة هي القدرة .

فإن قالوا : قد يكون الإنسان حيًا ، وينقص علمه ، والحياة بحالها . فبطل أن تكون الحياة علمًا .
قيل لهم : ما الفضل بينكم وبين من زعم أن الإنسان قد يكون حيًا ، وتنقص قدرته ، حتى لا يقدر أن يحمل عشرة أرطال . وتزيد قوته ، حتى يقدر أن يحمل مائة رطل ، والحياة بحالها . فبطل أن تكون الحياة قدرة .

فإن قالوا : قد يقال : عالم وأعلم منه . ولا يقال : حي وأحيى منه . فبطل أن تكون الحياة علمًا .
قيل لهم : ما الفضل بينكم وبين من قال : قويٌّ وأقوى منه ، وقادر وأقدر منه . ولا يقال : حي وأحيى منه . فبطل أن تكون الحياة قدرة .

فإن قالوا : قد يكون الإنسان حيًا ، ويبطل علمه أجمع . فيحال ما يغمى عليه فبطل أن تكون حياته علمًا .

قيل لهم : وقد يجوز أن يغمى على الإنسان ، فيئول الغمى إلى أن يعديه من جميع القدرة ، أو أكثرها . وهو في تلك الحالة حي . فبطل أن تكون الحياة قدرة .

فإن قالوا : لم تذهب القدرة بذهاب العلة ، إلا بذهاب بعض الحياة .
قيل لهم : ما الفضل بينكم وبين من قال : لم يذهب العلم إلا بذهاب بعض الحياة . وهذا ما لا فضل فيه .
وكذلك يطالبون بأن يثبتوا أقنومًا خامسًا : وهو سمع للبارئ ، وأقنومًا سادسًا : وهو بصر له ، وسابعًا : وهو عزة له ، وثامنًا : وهو عظمة .

(١) الأقنوم - بالضم - : الأصل . وهي كلمة رومية .

وفي صفات الذات ، يطالبون بأن يجعلوها أقانيم . فإن أثبتوا السمع والبصر علمًا ، عورضوا بمثل ما عارضناهم آنفًا ، من أن يجعل الحياة علمًا . ويقال لهم : إذا كانت الأقانيم جوهرًا واحدًا . وكان الأب جوهره جوهر الابن ، فلم كان أحد الجوهرين الخاصين ، بأن يكون أبا أولى منه ، من أن يكون ابنًا ، إذا كان جوهرًا لنفسه . وكان جوهره جوهر صاحبه . ولم يكن أحدهما سابقًا للآخر ، ولا أقدم ذاتًا منه .

وإذا كان العلم من جوهر الحياة ، فما جعله بأن يكون ابنًا للبارئ ، أولى من الحياة . وإذا كان كل واحد من الجواهر من جوهر صاحبه . فما أنكرتم من أن يكون موافقًا له ، وأن يكون أحدهما علمًا والآخر كذلك .

وإذا كان أحدهما قدرة ، والآخر قدرة ، إذا كان جوهرهما واحدًا ، وكان أحدهما علمًا لنفسه ، والآخر قدرة لنفسها . ويقال لهم : لم قلتم القديم قادر وعالم .

فإن قالوا : لأن من لم يكن عالمًا قادرًا ، كان منقوصًا جاهلاً .

قيل لهم : فما أنكرتم من أن يكون الابن عالمًا قادرًا . وكذلك الحياة مثل اعتلالكم . والأوجب للابن والحياة الجهل والنقص .

فإن أثبتوا الابن عالمًا قادرًا . وكذلك الحياة .

قيل لهم : لم قلتم الأب فاعل ، دون أن تثبتوا الابن فاعلة . فلا يجدون بدءًا مما طالبناهم به .

ويقال لهم : إذا قلتم : إن الأب والابن فاعل والقدرة فاعلة ، فهم على وصفكم ثلاثة فاعلين . وهل يخلو فعل كل واحد منهم ، أن يكون هو فعل صاحبه وغير فعله .

فإن أثبتوا فعل كل واحد منهما ، غير فعل صاحبه .

قيل لهم : فما يؤمنكم أن تكون الأجسام كلها من فعل الابن ، دون الأب أو من فعل القدرة ، دون الأقنومين الآخرين .

ويقال لهم : هل يقدر الابن ، إذا فعل الأب شيئًا أن يمنعه ، حتى لا يقع ؟

وإذا أراد ابن مرادا أن يفعل الأب خلافه ، حتى لا يتم مراد الابن أم لا ؟

فإن قالوا : لا أثبتوا ضعفه .

يقال لهم : ما أنكرتم إذا أثبتتم الضعف لهما ، أو لأحدهما أن يثبت العجز لهما ، أو لأحدهما . ولا بد من الإجابة إلى ذلك . وإلا طلبوا بالفصل .

وإن أجابوا إلى ذلك قيل لهم : وإذا قلتم : عاجز قديم : فهل يخلو أن يكون عاجزًا لعينه ، أو لعجز قديم .

فإن أثبتوا عاجزًا قديمًا ، نقضوا التثليث ، وأثبتوا أقنومًا رابعًا . وهو العجز .

وقيل لهم : ما أنكرتم ، من أن يكون القديم جاهلاً ، بجهل قديم ، كما أثبتموه عاجزًا يعجز قديم ، فلا بد لهم من الإجابة إلى ذلك أو يأتوا بين ذلك بفرقان .

فإن أجابوا إلى ذلك ، أثبتوا أقنومًا خامسًا ، وهو الجهل .

وإن زعموا أن القديم عاجز كما يعجز عنه لعينه .
قيل لهم : فما أنكرتم ، من أن يكون قادرًا على ما يقدر عليه لغيره ، لا بقدرة . وهذا هدم للقول بالأقانيم ، وإبطال التثليث .

ويقال لهم : إذا قلتم : ثلاثة أقانيم ، جوهر واحد فقولوا : كل أقنوم منه إله .
فإن قالوا : لا .

قيل لهم : ولم منعتم من ذلك ، وجوهرهما واحد ؟
ولم زعمتم أن الجوهر إله دون أن تقولوا : إن الجواهر الثلاثة ، هي ثلاثة آلهة ، إذا كان جوهرهما واحدًا .
وإن قالوا : نعم .

قيل لهم : فما أنكرتم أن تكون ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا ، وأن يكون ثلاثة قادرين قادرًا واحدًا ، وثلاثة فاعلين فاعلاً واحدًا . فما الفرق بين ثلاثة أقانيم ، وثلاثة جواهر ، خواص جوهرها واحد ، وبين ثلاثة فاعلين فاعل واحد . فلا فرق في ذلك - تعالى الله - عن جميع ما قالوا علواً كبيراً .



الباب التاسع والثلاثون في الرد على من زعم من النصارى أن المسيح ابن الله عز وجل وتعالى عن ذلك

زعمت فرقة من النصارى أن المسيح عيسى بن مريم ابن الله ، واعتلوا فقالوا : وجدنا من لا ابن له ناقصًا . والذي له ابن أكمل ، فوجب أن نصفه بالصفة التي توجب الكمال والتفضيل .

يقال لهم : فقولوا : إن له عينين ويدين ، كمثّل علتكم هذه .

ومن ذلك قالوا : إن الابن نطقٌ ، والروح حياة . ومن ليس بمناطق فهو أخرس . ومن لا روح له فهو ميت .

قيل لهم : فإن من ليس بفاعل فهو عاجز وتارك . ومحال منه الفعل في ذلك . فقولوا : إنه لم يزل فاعلاً أو تاركاً ، لتنفوا عنه العجز ، واستحالة وقوع الفعل ، ومن لا يد له هي بعضه ، فهو أشل . ومن لا عين له ، فهو أعمى . ومن لا ذكر له ، فهو أنثى . وإن اعتلوا ، وادعوا أن الله تعالى سمى المسيح ابناً ، وسمى نفسه له أباً ، ووجدوا فيه أن المسيح قال : أذهب إلى أبي وأبيكم .

قيل لهم : فقال المسيح في إنجيله : أذهب إلى أبي وأبيكم . فإن وجب بهذا القول أن يكون الله تعالى أباً له ، وأن يكون هو ابناً لله . فما أنكرتم أن يكون أباً لجميع من خاطبه ، وتكونوا أبناءه أيضاً . فيجب على قولكم هذا أن يكون الله تعالى أباً للحواريين ، من أجل أن عيسى قال : أذهب إلى أبي وأبيكم . ولم لا وجب أن يكون الله تعالى أباً لموسى - عليه السلام - ولبنى إسرائيل ، ويكون إسرائيل ابناً لله تعالى ؛ لأنه تعالى قال : إسرائيل بكري . وقد قيل لهم : أليس الأب له ابن؟

فقالوا : نعم .

فقال : والابن لا ابن له .

فقالوا : كذلك هو .

قيل لهم : فكيف يكون له ابن ، هو الذي لا ابن له؟ فكيف يجوز أن يكون الابن بغير إله .

ويقال لهم : إذا كنتم تعبدون المسيح ، والمسيح إله إنسان فقد عبدتم إنساناً ، ومن عبد إنساناً ، فقد كفر ، عندنا وعندكم .

ويقال لهم : هل يخلو المسيح - عليه السلام - من أن يكون إنساناً بكليته وكماله ، ومن جميع جهاته إنساناً ، ليس بإله ، أو أن يكون إلهاً بكليته وكماله ، ومن جميع جهاته ، غير إنسان ، أو يكون إلهاً من جهة ، إنساناً من جميع جهاته . فإن أثبتوه إنساناً من جميع جهاته ، وأثبتوه مخلوقاً ، وعبدًا مربوباً ، من جميع جهاته ، بطل أن يكون فيه شيء من الألوهية .

قيل لهم : إذا أثبتموه مخلوقاً من جميع الجهات . فهلا أثبتموه ابناً ، على وجه من الوجوه .

فإن قالوا : إلا برضى النصرانية فقد قالوا بالحق .

وإن قالوا : نثبتته ابناً على وجه ما قيل .

قيل لهم : على أي وجه تثبتونه ابنًا ؟

فإن قالوا : على طريق المناسلة والموادة . فقل لهم : إذا جاز على الإله ما ذكرتموه ، لم لا جاز عليه الأكل والشرب ، والحركة والسكون ، وسائر ما يجوز على الأجسام ؟
وإن قالوا : نثبتنه ابنًا على أنه فضل من الله .

قيل لهم : فإذا أثبتتموه مخلوقًا من جميع الوجوه فما معنى قولكم فيه : إنه فضل من الله .
فإن رجعوا إلى حدوث معنى ؛ فينبغي لهم أن يثبتوا لسائر الأشياء المحدثات من البنوة والفضول ، ما للبارئ ما يثبتونه للمسيح .

وإن أثبتوا ابنًا ، على أنه بعض للبارئ ، ويكون المحدث بعضًا للقديم .

وإن كان بعض القديم محدثًا ، فلم لا كان جميعه كذلك .

وإن أثبتوا المسيح بعضًا للبارئ ، دون غيره من الأجسام .

فإن قالوا : لسنا نقول : إن المسيح إله بكليته وكماله من جميع جهاته .

قيل لهم : فإذا كان المسيح إنسانًا محدودًا طويلًا عريضًا مجتمعا ، يجوز عليه ما يجوز على البشر ، من أحوال البشرية ، يجري عليه من طبائعهم الجسمية . فما جعله بالالهة ، أولى من غير سائر الرسل ؟!

وإن قالوا : نقول : إن المسيح إله من وجه .

قيل لهم : ولم قلتم ذلك في المسيح دون غيره . وما أنكرتم من أن يكون موسى - عليه السلام - كان إنسانًا إلهًا . وإذا جاز أن يكون المسيح إلهًا من وجه ، إنسانًا من وجه . فما أنكرتم من أن يكون قديمًا ، لم يزل كائنًا من وجه محدثًا ، لم يكن ثم كان ، من وجه آخر .

فإن أجابوا إلى ذلك تناقض قولهم : إن ما لم يكن ثم كان ، لم يزل كائنًا موجودًا ، من وجه . وما لم يزل كائنًا . ثم كان من وجه آخر .

ويقال لهم : إذا جاز أن يكون الشيء إنسانًا من وجه ، إلهًا من وجه ، محدثًا من وجه ، قديمًا من وجه . فما أنكرتم أن يكون الإله الذي دبر العالم إنسانًا من وجه ، لم يكن ، ثم كان من وجه ، خالقًا من وجه ، مخلوقًا من وجه ، ربًا من وجه ، مربوبًا من وجه . فهذا عين التناقض . وبالله التوفيق .



الباب الأربعون في الرد على النصارى

قولهم : إذا جاز أن يكون إبراهيم خليلاً لله

فكذلك يجوز أن يكون عيسى ابن الله تعالى

إن سأل سائل فقال : أليس قد اتخذ الله إبراهيم خليلاً؟

قيل له : نعم .

فإن قال : فلم لا يجوز أن يتخذ عيسى ابناً ؟

قيل له : إنما اتخذ الله إبراهيم خليلاً ، كما أن الله خليل له . فلو كان قياس اتخاذ ابن قياس اتخاذ خليل ، لكان الله تعالى ابناً لعيسى ، كما أن عيسى ابن له . فلما بطل ذلك في التبني ، بطل أن يكون قياسهما واحداً ؛ لأن الرجل ، قد يُخالّ أباه ، فيكون خليلاً لأبيه . ولا يجوز أن يتبنى أباه ، فيكون الابن أباً لأبيه .

وأيضاً فإننا قد أطلقنا الخُلة لإبراهيم والنبوة فأطلقوا النبوة لعيسى صلى الله عليهم أجمعين .



الباب الحادي والأربعون
في معنى ما قال الله تعالى في عيسى بن مريم عليه السلام
إنه روحه وكلمته ألقاها إلى مريم

فإن قيل : ما معنى تسمية الله لعيسى - عليه السلام - روحًا وكلمة؟

قيل له : لما كانت الأرواح تحيا بها الأجساد . وكان كتاب الله عز وجل بيانًا ، يبين به للناس ، ما يأتون ، وما يتركون . فإذا تبينوا بكلام الله ما يبين لهم ، حيوا بذلك ، في دينهم . كما قال الله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ . وكان المسيح يبين للناس عن ربهم ، ما يأتون ، وما يتقون . فإذا قبلوا ما يأتبهم ، حيوا في دينهم ، وانتفعوا في آخرتهم . وصاروا إلى الحياة الدائمة - سماه الله تعالى روحًا ، إذ كان يحيي به العباد في دينهم ، إذا قبلوا منه ، وانتفعوا به كما ينتفعون بأرواحهم .

وعلى هذا المعنى ، سمي الله جبريل - عليه السلام - روحًا . وسمى القرآن روحًا .

وكذلك سماه كلمة ، إذ كان ينتفع به ، كما ينتفع بكلام الله عز وجل . فهذا معنى تسمية الله تعالى المسيح روحًا وكلمة . وبالله التوفيق .



الباب الثاني والأربعون في التشبيه ومعانيه وبيان ذلك

قال الله تعالى : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾ .

قال الشيخ أبو الحسن البسياني : التشبيه أن يشبه الله تعالى ببعض خلقه ، فيما يصفه به ، أنه تعالى يبصر ببصر ، أو يسمع بسمع ، أو يعلم بعلم ، كالخلق . فذلك هو التشبيه .

قال المؤلف : وقد قالت المشبهة : إن الله تعالى خلق آدم على صورته ، وكذبوا على الله رب العالمين .



الباب الثالث والأربعون في نفي التشبيه عن الله عز وجل

قال الله تعالى : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ .

إن قال قائل : لم قلتم : إن الله تعالى لا يشبه الأشياء ، ولا تشبهه؟
قيل له : لأنه لا يخلو من أن يشبهها من جميع الجهات أو بعضها .
فإن أشبهها من كل الجهات ، كان حكمه حكمها . وقد قدمنا ذلك .

وإن أشبهها من بعض الجهات ، لكان مشبهاً لها ، من حيث أشبهها . تعالى الله عن ذلك .

فإن قال قائل : فإذا علم العبد أن العالم محدث ، فكيف يعلم أنه لا يشبهه شيء منها ، ولا تشبهه ؟

قيل له : يعلم بما نشاهد من المحدثات فيما بيننا : أن كل صنعة لا تشبه صانعها ، كالكتابة لا تشبه الكاتب . والبناء لا يشبه الباني . فإن علم ذلك استدل بما ظهر له من ذلك ، على ما غاب عنه . فعلم أن الباري عز وجل ، لا تشبهه الأشياء ، ولا تشاكله . وقد قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي ليس هو كالأشياء تعالى الله عن ذلك .



الباب الرابع والأربعون في القول في ذات البارئ أشخص هو أم لا ؟ والرد على المشبهة

المراد بذات الله إثباته والإخبار عنه ، بأنه ليس كمثله شيء فنفسه ذاته . وذاته إثباته لا غير ذلك ؛ لأنه تعالى ليس بذي جسم ، لأنه تعالى لو كان جسمًا من الأجسام ، لكان طويلًا عريضًا عميقًا ، لا يخلو من الحدود والنهاية والأعراض . فهذه صفة الجسم . ولولا ذلك لم يكن جسمًا ، وكانت جواهر .

ومن كان لا يخلو من الحركة والسكون ، والنهاية والحدود والمكان ، كان محدثًا مخلوقًا ، إذ لم يقدر على أن لا يكون محدودًا ذا نهاية وأقطار ومن الحركة والسكون والتأليف والإيعاض . جل الله عن ذلك وليس عز وجل بعرض ، إذ العرض لا يقوم بنفسه . وإنما يقوم بغيره . وهي الجواهر والأجسام . فليس خالق الأجسام بجسم ؛ لأن خالق الأجسام لو كان جسمًا لكنا نخلق من الأجسام تقديرًا قويًا . فلما استحال ذلك علمنا أن خالق الأجسام ليس بجسم . ولو كان خالق الأشياء جسمًا أو جثة ، لكان لا يخلو من أن يكون يقدر أن يزيد في جسمه أو جثته ، أو لا يقدر .

فإن كان يقدر على ذلك ، فقد تغير عما هو عليه . ومن جُلّه التغير والزوال والزيادة والنقصان ، فهو محدث ، مع أن زيادة الجسم في العظم ، لا بد لها من نهاية ، ومن كان ذا نهاية وبداية ، فهو مخلوق مقسور على تلك النهاية والحدود .

وإن كان لا يقدر أن يزيد في جسمه ، أو جثته ، فهو عاجز . والعاجز ليس بإله قدير ، مع أن الهواء الذي تزيد فيه جثته ، لا يخلو من أن يكون هو أم غيره . فإن كان غيره ، فقد صح أن معه غيره ، وبطل التوحيد . وإن كان هو فهذا هو المحال ؛ إذ أحدث الله صفة لا تعرف ؛ لأن زيادة الجسم لا يكون ذلك إلا بقصى وهوى ، ليزداد فيه الجسم .

فإن قيل : فكيف هو ؟

قيل له : لا كيفية لله ؛ لأن قولك : كيف إشارة منك إلى كأي شيء هو . والله تعالى ليس كمثله شيء . وكذلك أين هو سؤال عن المكان . ولم يزل الله ، ولا مكان له . ثم خلق المكان ، فكان المكان ، بعد أن لم يكن مكانًا لهذه الأجسام .

فإن قال قائل : ما تفكر أن يكون البارئ جسمًا لا كالأجسام .

قيل له : إن الأجسام المعقولة المسماة ، من أهل اللغة ، أنه ما كان على هذه الصفة المعقولة معهم ، في الطول والعرض والعمق . وقولك : جسم لا كالأجسام ، فقد نفيت عنه معنى الجسمية ، وذكرت ما لا يعقل في الشاهد ، فيما بيننا ، وما يعرف في اللغة ، كأنك قلت جسم ، وليس بجسم . فهذا محال ونقض . ولو جاز أن يكون جسمًا لا كالأجسام ، لجاز أن يكون إنسانًا ، لا كالناس ، في الجسمية ، من الطول والعرض والعمق والتأليف والحركة والسكون . فلما فسد ذلك ، فسد قولك : جسم لا كالأجسام . وإن قلت : فهو جوهر .

قلنا : إن الجوهر متغير ، محيط به الهواء ، محتاج إلى القرار والمكان ، متحرك أبدًا . ومن كان بهذه الصفة ، فليس بإله عظيم ، على كل شيء قدير ؛ لأن الجوهر لم يخل من المكان والحدود ، وقبول الأعراض . وبالله التوفيق .



الباب الخامس والأربعون في نفي جوارح الصورة عن الله تعالى

إن قائل قال : لم نفيتم عن الله صفة الجوارح . وقد قال الله تعالى : ﴿ وَيَحذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ . ﴿ وَيَبْعَثُ وَجْهَ رَبِّكَ ﴾ .

وقال : لما خلقت بيدي . والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة . والسموات مطويات بيمينه وعلى ما فرطت في جنب الله . ويوم يكشف عن ساق . ونفخت فيه من روحي . هو قائم على كل نفس .

وقال : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ يوم القيامة ، وغير ذلك من الآي .

الجواب : أن للقرآن تأويلاً وتفسيراً . فمن تأوله على خطئه وهواه ضل . وذلك أنه إذا مرت بنا آية من هذه الآي . فأخبر تعالى بما يوجب شيئاً من ذلك ، يؤمن به ، وينزّه الله أن تكون له جارحة ، أو جزء ، أو بعض ، أو شبه ، أو مثل . ويكل تأويل ذلك إلى الله . ويؤمن به . ويقول : لا يعلم تأويل ذلك إلا الله .

وقال بعض : إنا نعلم أن الله أنزل كتاباً ، بلغة العرب ، كما ورد من الآي والأخبار ، ليس فيها ما يخرج من لغة العرب . فلا بد مما يطلب معناها ، عما تقتضيه اللغة . فإن وجدنا لذلك اللفظ في اللغة معاني ، تجوز جميعها على الله تعالى ، وإثباته في وصفه . ثم إنا نقطع بنفي ما يوجب التشبيه والتمثيل والتعطيل في وصفه . ويجوز أن يكون في معناها أحد ما يجوز في وصفه ، فيحمله على ذلك على سبيل التجويز والاحتمال ، لا على سبيل القطع واليقين . بل نقول : يحتمل أن يكون كذا وكذا ، مما هكذا .

وكذلك ما يجوز إثباته ، ويقطع بأنه لا يكون معناه ، ما يوجب تشبيهاً بخلقه ، أو إثبات عضو وبعض ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وقيل : كل ما وصف الله تعالى به نفسه ، مما له المعاني الكثيرة ، فأحقها به عز وجل ، ما وافق صفاته الذاتية . وبالله التوفيق .



الباب السادس والأربعون في النفس وتفسيرها والرد على من قال : إن الله تعالى نفساً منفوسة

النفس في لغة العرب : على معان مختلفة .

فمنها : ما يراد به النفس المنفوسة . وهو كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ .

ومنها : ما يراد به التوكيد ، كقولهم : هذا الحق نفسه . ومنه قول موسى - عليه الصلاة والسلام - ﴿ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ إني ظلمت نفسي ، أي أني ظلمت لا غير ذلك .

والنفس : الرأي والإرادة . كقولهم : نفس فلان كذا وكذا ، أي إرادته فيه . وهو بين نفسين وإرادتين

ومنه قول الكميت يذكر حماراً :

يذكر من أني ومن أين شربه يؤامر نفسيه كذا الهجمة الإبل

والنفس : الضمير وما في قلب الإنسان .

والنفس : العين التي تصيب الإنسان .

والنفس : الدم . ومنه قولهم : نفس المرأة . وامرأة نفساء .

وأما النفس المنفوسة عن الله فمنفية ؛ لأنها لا تكون إلا للمخلوقين ؛ لأنهم بما يحيون ، وبما يموتون . والله تعالى لا يشبهه شيء من خلقه . تعالى الله عن ذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَيَحذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ . يريد عقوبته . وقوله : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ يقول : تعلم غيبي ولا أعلم غيبك . ويجوز تعلم ما عندي ، ولا أعلم ما عندك ، إلا ما علمتني من أمرك وحكمك . والعند هاهنا الحكم . يقول القائل : هذا ما عندي ، يريد هذا في حكمي . ويجوز أن يقول : هكذا في علمي .

وقيل في قوله تعالى : ﴿ وَيَحذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ . أي يحذركم إياه أن يعاقبكم إن عصيتموه . وقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ . أي على ذاته لا على شيء سواه . ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَحْسَنَ مَا أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾ أي لذاتكم ولكم لا لغيركم .

والنفس : القوة . تقول العرب ، ما له نفس ، أي قوة . وبالله التوفيق .



الباب السابع والأربعون
في الروح وتفسيرها
ونفي الروح المعقولة عن الله تعالى
والرد على من يثبت لله تعالى روحًا

الروح : النفس . يقال : خرجت روح فلان ، أي نفسه .

والروح : جبريل - عليه السلام - قال الله تعالى : ﴿ نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ . يعني جبريل .

والروح : ملك عظيم يقوم يوم القيامة وحده صفا . قال الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا ﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ . والروح : النفخ ، سمي روحًا ، لأنه يخرج من الروح وقال ذو الرمة يذكر نارًا اقتدحها :

فقلت له : ارفعها إليك وأحيها

بروحك واقنيه لها قنية قدرا

أي أحيها بنفخك .

وسمي المسيح روح الله ، لأنه نفخة جبريل - عليه السلام - في ذرع مريم عليها السلام . ونسب الروح إلى الله ؛ لأنه كان بأمره . ويجوز أن يكون سمي روح الله ؛ لأن بكلمته كان . قال الله تعالى له : كن فكان .

وكلام الله : روح ، لأنه حياة الجاهل ، وموت الكافر .

ورحمة الله روح . قال الله تعالى : ﴿ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ أي رحمة . ومن قرأ بروح وريحان ، بضم الراء . فقال : رحمة ، ورزقا . قال أبو عبيدة : فروح وريحان ، أي حياة وبقاء لا موت فيه . ومن قرأ روح بفتح الراء ، أراد الرحمة وطيب النسيم .

وقد تكون الروح : الرحمة . قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْسُؤُوا مِنْ رَّوحِ اللَّهِ ﴾ أي من رحمة الله . سماها روحًا ، لأن الروح والراحة يكونان بها .

قال المؤلف : وسمي الله تعالى عيسى روحًا ، أي كأنه حياة من الله لقومه من الهلاك . وهذا مجاز بأن الله تعالى ، جعل النجاة من النار حياة . والهلاك فيها موتًا . فكان إرسال الله تعالى عيسى إلى قومه حياة لهم . وإنما هذا اختصاص من الله ، اختصه به . وكلمته ألقاها إلى مريم . والكلمة من الله ، بأن قال له : كن فكان فعيسى خلق من خلق الله . قال له : كن فكان ، وروح منه أي وحياة لقومه من الهلاك . والله أعلم . وبه التوفيق .



الباب الثامن والأربعون
في العين وتفسيرها
والرد على من زعم أن الله عيناً كالأعين المعقولة تعالى الله عن ذلك

العين في كلام العرب : على معان مختلفة ، كتبت شيئاً للحاجة إليه .

فمنها : ما يراد به الجارحة التي في الرأس .

ومنها : ما يراد به الحفظ والمشاهدة .

ومنها : ما يراد به الدلالة .

ومنها : ما يراد به العقوبة .

ومنها : ما يراد به الجودة .

ومنها : ما يراد به الجاسوس .

فأما العين التي يراد بها الجارحة ، المركبة في الرأس المصورة ، فهي عن الله منفية ، من قبل أن كل جارحة محدودة . والله تعالى ، ليس بمحدود ، ولا مختلف بعضه عن بعض ؛ إذ لا أبعاد له فيختلف ولا متغاير ؛ إذ لا جسم له . ولا مؤتلف ؛ إذ لا أبعاد له فيأتلَف .

وإنما الباري إله ، لا إله سواه ، قدير لا بقدرة هي غيره ، عالم لا يعلم هو غيره ، سميع لا يسمع هو غيره بصير لا يبصر هو غيره ، وكل ذلك ليس قديرًا بقدرة ولا عليماً بعلم ، ولا سميعاً بسمع .

وإنما الباري قدير بنفسه ، عالم بنفسه ، لا بشيء سواه . فنفسه : ذاته . وذاته : إثباته . فهذه صفة من ليس كمثله شيء .

وأما العين التي يراد بها الحفظ ، فقولهم : أنت بعين الله ، أي أنت في حفظ الله . أي ليس تخفى على الله .

وأما ما يراد به العقوبة ، فقولهم : أصابتك عين من عيون الله ، أي عقوبة ، ونقمة من نقماته .

وأما ما يراد به الدلالة ، فقولهم : هذا عين العدو ، وعين الخليفة ، يريدون بالعين - هاهنا - الإنسان نفسه .

وأما ما يراد به الجودة . فقولهم : هذا عين ما لنا وغنمنا ، وعين السوق ، أي خير شيء في سوقنا ، وخير ما لنا وغنمنا .

وأما قول الله تعالى : ﴿ وَلِضَمَّ عَلَى عَيْنِي ﴾ أي بعلمي وحفظي ، وقوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ : أي بحفظنا وعلمنا ، حيث لا يخفى علينا . وفي العين أكثر من هذا . ولكننا اختصرنا هذا .



الباب التاسع والأربعون

في الوجه وتفسيره

والرد على من قال : إن الله وجهًا حقيقياً - تعالى الله عن ذلك

الوجه - في لغة العرب - : على معان كثيرة : أحدها أن يراد به الشيء نفسه . كقولك : هذا وجه الأمر ، ووجه الرأي ، ووجه القوم والمتاع . إذا أخبرت عن الشيء بعينه . وإنني لأكره أن أراء وجهك ، أي أدرك ، لا أنه عني بوجهه ، دون جسده .

وتقول : كيف وجه العمل في هذا الأمر ؟ أي كيف السبيل إلى التوصل إليه .

ويقال : ما أعرض وجه فلان . ولفلان وجه في شرفه ، يراد به الانبساط في تجارته ، والقدر عند قومه .

ويقال : فلان من وجوه قومه ، أي من عظمائهم .

والوجه : هو الوجه الذي في الرأس . وكل هذه المعاني عن الله منفية ، إلا الذي يقال : إن وجه الشيء هو الشيء .

وأما الباري عز وجل ، عز أن يكون ذا وجه ، كالوجوه التي في الرأس ؛ لأن ذلك لا يكون إلا في الأجسام والصور . والله تعالى ليس بجسم ولا صورة ، لأنه يقول : ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾ والحكيم لا يحتج على خلقه بالمعنى الذي هم عليه به ، فيكون مثلهم - تعالى الله عن ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُطَعَّمُونَ لَوَجْهِ اللَّهِ ﴾ أي لطلب ثواب الله .

وقيل : لطلب رضى الله . وقوله : ﴿ فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ أي فثم الله . ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ أي ويبقى ربك ، لا أنه تعالى يفنى سائرته إلا وجهه - تعالى الله عن ذلك .

وقوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ أي إلا هو . وبالله التوفيق .



الباب الخمسون في نفي السمع المعقول عن الله عز وجل

السمع : العلم ، كقولك للرجل الذي قد سمع كلام زيد . تقول له : اسمع ما يقول ، بمعنى اعلم ما يقول زيد . وتيقنه وتثبت ذلك والسمع الذي من الأدميين : صوت يطرق عصبتي الأذن ، فيتأذى ذلك الصوت إلى القلب . فذلك عن الله منفي ؛ إذ الباري - عز وجل - ليس بصورة ، يحتاج إلى ما وصفناه ، لضعف جسمه وامتهانة نفسه ، إذ لا يقدر على شيء إلا ما دبره مدبر ، فهو على ما يدبره ، من تدبير مدبره ، الذي هو غيره . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وإنما قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ . يعني العليم . والسمع والبصر من الباري - هاهنا - من العلم والسمع . والبصر من الباري ، يوصف بذلك من صفات ذاته عز وجل ، لم يزل سميعاً بذاته ، ولم يزل بصيراً بذاته ، لا بشيء سواه . والله تعالى يجل عن ذلك . وبه التوفيق .



الباب الحادي والخمسون

في البصر وتفسيره

والرد على من قال : إن لله بصراً كالمخلوقين - تعالى الله عن ذلك

البصر على معان : منه العلم ، كقولك للرجل الذي قد سمعت أنت وهو ، من زيد كلاماً . فقلت لصاحبك : أبصر وانظر ما يقول زيد .

المعنى : إنك أعلم . وليس هنالك شيء يبصر بعين ؛ لأنه كلام عرض ، قد نطق به فخرج وذهب . وإنما يعني أعلم وتبين ، ما يقول زيد في كلامه .

والبصر : هو النظر بعينه . وذلك عن الله منفي ، لأن ذلك لا يكون إلا للمخلوقين ، لأن الذي يسمع بسمع ، ويبصر ببصر محتاج . والمحتاج فقير ، والفقير ليس بإله قدير - تعالى الله ، وجل عن ذلك . وبالله التوفيق .



الباب الثاني والخمسون
في النظر إلى البارئ وتفسيره
والرد على من أضاف إلى الله تعالى وحقيقه عليه

النظر في كلام العرب على معان كثيرة : منها : نظر على وجه الانتظار .
ومنها على وجه الاتكال .
ومنها على وجه الاختيار .
ومنها على وجه الحكم .
ومنها على وجه التثبیت .
ومنها على وجه الصلة والعائدة والرحمة .
ومنها على ما هو علم ، ونظر جهرة .

فما هو على وجه الانتظار ، كقولك : ما أنظر إلا إلى فلان . ولعل فلاناً عنه غائب . وإنما يعني ما يكون من الآية . والنظر على وجه التوكل ، كقولك : إنما أنظر إلى ما يرزقني الله من فضله . وكذلك على ما يجري من ذلك ، على يدك لي .

ونظر الاختيار ، كقولك : اللهم انظر لي ، أي اختر لي .
والذي على وجه الحكم ، كقولك : انظر بيننا ، أي احكم بيننا .
والذي على وجه التثبیت ، كقولك لآخر : انظر ما يقول فلان ، أي تثبّت .
ونظر العلم ، كقولك : انظر إلى قول زيد ، أي اعلم ذلك .

وكذلك قول الله تعالى : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ . ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾ . ونحو ذلك . معناه : اعلم ذلك .

وأما نظر الجهرة ، فهو معاينة الشيء ورؤيته ، والإدراك له ، والإحاطة به . وذلك عن الله منفي - تعالى الله عن ذلك ، إذ البارئ ليس بجسم محدود ، ولا جوهر محدود ، ولا ذي شخص محدود ، ليقع عليه النظر . ولا له تعالى كيفية ، ليقع النظر على تلك الكيفية ؛ لأن الأبصار لا تدرك إلا ما يشبهها ، في الكيفية والحدود . والبارئ ليس كمثله شيء . وأبصار المخلوقين لا تقع إلا على محدود ، تحيط به أبصارهم ، وتدركه . والبارئ جل وعلا يقول : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ . كما قال الله تعالى ، بأنه يطعم ولا يطعم .

فإن كانت الأبصار تدركه في الآخرة ، فهو أيضاً يطعم في الآخرة ؛ لأن مدائح الله لا تزول في الدنيا ولا في الآخرة . ومن قال : إنه في الآخرة يكون مثله شيء . وإنما قوله : ليس كمثله شيء في الدنيا خاصة ، فهذا منكر من القول وزور ، تعالى الله عنه علواً كبيراً . فقوله تعالى : ﴿ وَجْهٌ يُؤْمَرُ تَاصِرُهُ ﴾

من النضارة وهو الحسن والكمال . وهو بالضاد ﴿إِنَّ رَهَنَاظِرَةً﴾ وهو بالظاء ، أي منتظرة إلى ثواب ربها كما تقول : إني لأنظر إلى ما يأتيني من فلان . وليس ثم نظر بعين . إنما يعني : إني لمنتظر لما يأتيني من فلان .

وقول الله تعالى : ﴿وَجُوهٌ﴾ يعني أنفس وأجسام ، لا يعني بالوجه الذي في الرأس . ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بِسِرةٍ﴾ يعني بالكفرة الفجرة .

فنظر أهل الجنة إلى ربهم ، إنما هو انتظارهم إلى رزقه ، وإكرامه وخيره . وقولهم : إنهم ينظرون الباري يوم القيامة ، أو في الجنة فكذب . تعالى الله عن قولهم ؛ لا يخلو من أن يكون ينظرونه بكليته ، لا يخفى عليهم منه شيء فقط ، أو يكونوا ينظرون بعضه دون بعض .

فإن كانوا ينظرونه كله ، لا يخفى عليهم منه شيء . فقد أحاطوا به . والمحاط به صغير ، والمحيط به أكبر منه ، تعالى الله عن ذلك . وأن يكون يخفى عليهم منه شيء . فالذي خفي غير الذي لم يخف . وهذه صفة المتغاير المختلف المتبعض ، تعالى الله عن ذلك .



الباب الثالث والخمسون
في اليد وتفسيرها
والرد على من زعم من المشبهة أن لله يداً معقولة تعالى الله عن ذلك

اليد في لغة العرب : على معان كثيرة . منها : ما يراد به الشيء نفسه .
ومنها الملك والقدرة .
ومنها : العطية والمنة .

فالذي يراد به الشيء نفسه ، كقول الله تعالى : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ أي لما خلقت أنا ، دون غيري ،
واليد - هاهنا - : صلة ، كقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ أي قدمت أنت أيها العبد . واليد صلة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ أي ما خلقنا نحن .

وأما اليد التي يراد بها الملك ، فكقولك : الملك في يد فلان ، يريد أن فلاناً لذلك مالك ، وله قاهر ،
وعليه قادر .

واليد التي يراد بها العطية والمنة ، كقولك : إن لي عندك يداً . يعني العطية والمنة . وتصديق ذلك
قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهُ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يعني منة الله فوق منتهم .

واليد أيضاً : النعمة السابغة . وهي الأيادي . وقوله تعالى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ أي نعمته : نعمة
الدنيا ، ونعمة الدين .

وقيل : نعمته وقدرته دائمتان ، لا يقبضهما شيء . وقوله تعالى لداود : «ذُو الْأَيْدِي» . أي ذو القوة .

وأما اليد المركبة في الجسد ، فهي عن الله منفية ، لأنها جارية من جوارح الجسد ، المتبعض بعضها
متألفة إلى بعضها البعض - تعالى الله عن هذه الصفة ، وجل وعلا علواً كبيراً .



الباب الرابع والخمسون في اليمين وتفسيرها والرد على من أثبت لله تعالى يميناً معقولة

اليمين في لغة العرب ، على معان .

فمنها : ما يراد به الشيء نفسه .

ومنها : القدرة .

ومنها : الرفعة .

ومنها : الحلف .

ومنها : القوة .

فأما ما يراد به الشيء نفسه ، فكقولك : هذا ملك يميني ، يعني هذا ملكي .

وأما ما يراد به القدرة ، فقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾ .

وأما ما يراد به القوة ، فقوله تعالى : ﴿ لَأَخَذْنَاهُ بِالْيَمِينِ ﴾ أي بقوة منا عليه .

وأما ما يراد به الرفعة ، فقولهم : فلان عندنا باليمين ، يعنون بالمنزلة الرفيعة .

وأما ما يراد به الحلف ، فقوله تعالى : ﴿ لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ .

وأما ما يراد به الجارحة ، فهي عن الله منفية ، إنما تكون الجارحة للأجساد المتبعضة ، المتألف أبعاضها ، بعضاً إلى بعض - تعالى الله عن ذلك .



الباب الخامس والخمسون في القبضة وتفسيرها والرد على من أضافها إلى الله - عز وجل

القبضة في كلام العرب ، على معان :

منها : ما يراد به الملك والقدرة . تقول : ما فلان إلا في قبضتي ، أي في ملكي وقدرتي وتقول : فلان قبض الدار ، يعني ملكها ، وصارت له ، وقبض المال ، وقبض البلد ، يعني ملكها ، لا أنه قبض على البلد ذات الفراسخ الواسعة بيده .

ومنها : ما يراد به إفناء الشيء ، كقولك : قد قبضه الله إليه ، يعني أفناه الله . فقوله عز وجل : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ يعني في قدرته .

والقبضة : ملك الله وقدرته . قال الشيخ أبو الحسن البسياني ، في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ . أي ذاهبات فانيات بقدرته . ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ ﴾ يعني في قدرته .

قال : واليمين : ملكه .

واليمين : قدرته .

واليمين : منته .

والقبضة : ملكه أيضًا وقدرته .

قال : لا نصفه كالخلق ؛ لأنه قد نفى عن نفسه شبه المخلوقين . وقد قال الله تعالى : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾ .

قال : هو لا تضربوا لله الأشباه .

وقوله تعالى : ﴿ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾ أي يقتر ويوسع . وبالله التوفيق .



الباب السادس والخمسون في الأصابع وتفسيرها ونقيها عن الله عز وجل

الأصابع في لغة العرب : على معان :

منها : القدرة ، كقولك : ما فلان إلا في خنصري وبين أصابعي ، يعني به تثبيت القدرة على فلان ، أي أنا عليه قادر ، وأنا له قاهر . وليس يريد أن الخنصر قد حوته ، وقبضت عليه . ولعل فلاناً يكون أعظم منه جسمًا ، وأشد بطشًا . ولكن المراد بذلك ، تثبيت القدرة عليه .

ومنها : القبضة بالأصابع . فتلك عن الله منفية . وقد قدمنا ذلك .

وأما ما روي في آثار قومنا : أن قلب ابن آدم بين أصبعي الله ، يميله كيف شاء . وفي نسخة : يقلبه كيف شاء . فإن كان الحديث حقًا ، فمعناه عندنا : أنه مثل لهم قدرته ، بأوضح ما يعرفون من أنفسهم ؛ لأن الرجل منهم لا يكون على شيء أقدر منه ، إذا كان بين أصبعيه . ألا ترى إلى قولهم : ما فلان إلا في يدي ، أو في خنصري . يريدون تثبيت القدرة عليه ، كما قدمنا الكلام في ذلك . وبالله التوفيق .



الباب السابع والخمسون
في الجنب وتفسيره
ونفي الجنب المعقول عن الله - عز وجل

الجنب على معان . تقول العرب : إنما احتمل الأذى في جنب فلان ، أي في رضاه ومحبته .
ويقال : ما صنعت في جنب هذه القصة شيئاً ، يريدون أنك لم تصنع شيئاً . والقصة لا جنب لها ؛ إذ
ليست بجسد .

وقوله تعالى : ﴿بَحَسَرْنَا عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ أي في أمره وطاعته .

وعن مجاهد . قال : ﴿فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ أي في أمر الله .

وأما الجنب الذي هو الجسد ، فمنفي عن الله تعالى ؛ إذ ليس البارئ جسمًا . وقد بينا فساد ذلك .
وبالله التوفيق .



الباب الثامن والخمسون في الساق وتفسيرها ونفي الساق المعقولة عن الله - عز وجل

الساق في لغة العرب ، لها معان . قال الله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ والمعنى : عن شدة يوم القيامة .

وقال ابن عباس : عن الأمر الشديد . وأنشد :

*** قد قامت الحرب على ساق ***

وقال الحسن : عن ساق الآخرة . وهو الستر بين الدنيا والآخرة .

ويقال : كشفت الحرب عن ساق : إذا اشتد أمرها . قال قيس بن زهير :

إذا شمريت لك عن ساقها فويها ربيع ولا تسأم

وتقول العرب للرجل ، إذا وقع في أمر عظيم ، يحتاج فيه إلى جد وجهد ، ومقاساة الشدة : شمر عن ساقه . فاستعير كشف الساق ، عن موضع الشدة ، لا أنه يرفع ثوبه ، ويكشف عن ساقه . فلو كان الكشف للساق إلا لمعنى واحد ، ما ذكرت هذه الأقاويل . ولكن البارئ أنزل كتابه بلغة العرب ، وخاطبهم بما يتعارفونه في لغتهم ، من الكشف عن الشدة . فقال لهم الله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ يعني عن شدة يوم القيامة وأهوالها ، كما أخبر عنها - عز وجل - فقال : ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ فخوف الله تعالى عباده .

فقال : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ عن شدة أهوال يوم القيامة . وعظم أمرها ، لا أنه تعالى قاعد لهم على كرسي القضاء كما زعموا ، فينكروه ، ويكادوا يباطشونه ، فيكشف لهم عن ساقه ، فيعارفونه عند ذلك . فهذه خرافات ، لا يتحققها ذو عقل ويصدقها . نعوذ بالله من الضلال ؛ لأنه إذا جلس على الكرسي فقد صار الكرسي أقوى منه ؛ لأنه له حامل . وقد صار الهواء أكبر منه ؛ لأنه له حاو . نعوذ بالله من الحيرة . وتعالى ربنا وجل عن ذلك .



الباب التاسع والخمسون
في القدم وتفسيرها
ونفي القدم المعقولة عن الله - عز وجل

زعم أهل الجهل أن البارئ تعالى له قدم ، وأن جهنم لا تمتلئ من سكانها حتى يضع فيها قدمه ، فنقول : قط قط ، فتمتلئ حينئذ وتنزوي . وهذا كلام لا يلتفت إليه أحد لاستحالته ؛ لأن القدم متناهية لها حدود ونهاية . وقد أحاطت جهنم بزعمهم ، فقد صار معبودهم متناهيًا ، محيطًا به الهواء ، إذا كان قدمه ، قد أحاطت به جهنم . فكليته قد أحاط به الهواء إذا .

فهل يستطيع أن يزيد في خلقه أم لا ؟

فإن قالوا : نعم ، فقد حلتها الحوادث في الزيادة والنقصان . ومن حلتها الحوادث فمحدث . وإن قالوا : لا يستطيع ، فقد لحقه العجز . والعاجز ليس بإله قدير . نعوذ بالله من الحيرة والخذلان .



الباب الستون في ذكر القيام ونفي الانتصاب على الأقدام عن الله - عز وجل

زعم أهل الجهل أن الله تعالى يقوم على أرجل له وأقدام ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ . أفليس يعلم أهل اللب والعقل ، أن القائم القيام المعقول ، الذي هو الانتصاب على القدم ، قد احتاج إلى ما يقوم به . وعليه فلا يخلو من ذلك . والمحتاج فقير . والفقير ليس بإله غني عن العالمين ؟

وإنما معنى قول الله عز وجل : ﴿ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ الحي الدائم البقاء لا تغيره الأحوال . ولا يجري عليه الزمان .

والقيوم : هو القائم بتدبير الخلق ، في إنشائهم وأرزاقهم يعز من يشاء ، ويذل من يشاء . ويغني من يشاء ، ويفقر من يشاء ؛ ويعافي من يشاء ، ويمرض من يشاء ، ويحيي من يشاء ، ويميت من يشاء . ويوجد من يشاء من العدم . ويعدم من يشاء بعد الوجود ؛ إذ كل يوم هو في شأن - كما قال - : ﴿ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ﴾ يعني بالمقام الذي أضافه إلى نفسه ، من جهة الملك ؛ فإنه لا مالك لذلك المقام غيره ؛ لقوله تعالى : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ . وقوله : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾ .

ويقال : معنى القيام : أن من خاف ذلك المقام ، الذي يقوم فيه بين يدي الله يوم القيامة . وقيل بالمقام : عظمة الله . إن لمن خاف عظمة ربه جنتان . لا أنه مقام ، وانتصاب على أقدام . تعالى الله عن ذلك .

الباب الحادي والستون في نفي الكلام المعقول عن الله تعالى

زعم أهل الخلاف للمسلمين أن الله تعالى متكلم ، وأن كلامه فعله ، وخلق من خلقه وأنه خلق كلاماً ، به تكلم بالكلام المعقول .

وحجتهم : قول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ فقالوا : إنه يقول للأشياء : كوني بالكلام المعقول - تعالى الله عن ذلك . إنما يلفظ بالكلام المعقول ، من كان ذا لسان وشفيتين ، وقلب وجوف والبارئ - عز وجل - غني عن ذلك ؛ لأنه لا يحتاج إلي لسان وشفيتين ، وقلب وجوف ؛ لأن المحتاج ليس بإله عظيم ، علي كل شيء قدير . ولو خلق كلاماً ، به تكلم ، وأنه يكون الأشياء بقوله : كوني . وكان قوله : كن مخلوقاً ، لكان يحتاج إلي قول آخر . وكل قول يحتاج إلي قول آخر ؛ لأن كل قول بقول ، وقول بقول فاسد ؛ إذ لا يتناهى ، ولا يوقف عنده .

وإنما البارئ - عز وجل - إذا أراد شيئاً كان ، لا غير ذلك . ولا يقول له : كن فيكون بقول ؛ إذ ليس هنالك كلام من البارئ . وإنما أخبر الله تعالى ، عن سرعة كون المراد ، إذا شاء كونه ، لا أنه يقول له ، بقول : كن ، فيكون بقول - تعالى الله عن ذلك .

وقولهم : إنه خلق كن فكأن بها الأشياء فباطل ؛ لأنه تعالى ، لو خلق كن ، خلقها بكن . وكن بكن ، وكن بكن لا يتناهى . فلما فسد ذلك ، دل أن الله تعالى . لم يخلق كن ، بها كون الأشياء - تعالى الله عن ذلك .

الباب الثاني والستون في الضحك وتفسيره ونفي الضحك المَعْقُول عن الله - عز وجل وعلا

قال المؤلف قال المؤلف : زعم أهل الجهل : أن الله تعالى يضحك لهم يوم القيامة حتى تبدو نواجذه . فوصفوا الله تعالى بأقبح الصفات ، بالجسم والجوارح والآلات ؛ لأن الذي يضحك الضحك المَعْقُول ، الذي نعرفه من العباد . الإيضاح والإشراق والانفتاح للفم ، وظهور الأضراس من الشفتين . وذلك عن الله منفي ، لأن إشراق الوجه واللون وإيضاحه ، وانفتاح الفم ، وظهور الأضراس من بين الشفتين ، لا يكون ذلك إلا للأجسام المحدودة . وقد بينا فساد ذلك ، في متقدم الكتاب ، من أن الله تعالى ، ليس بجسم . بل الضحك من الله للعباد يوم القيامة : أن يلقي المؤمنين بآرائهم - عز وجل - بالبشرى والسرور فإذا لقاهم الله تعالى نضرة وسروراً ، كما قال الله تعالى ، وإذا لقوا الله تعالى بنائل منه وبشرى ، ضحكوا واستبشروا لذلك ؛ كما قال الشيخ أحمد بن النضر العماني - رحمه الله .

وقولهم لله : يضحك للذي أطاع له ، يوم الحساب من الأمم . وذلك أن يلقاه منه بنائل ، وبسطة جود ، ليس من بعدها عدم .



الباب الثالث في القوة وتفسيرها ونفي القوة المعقولة العرضية عن الله رب العالمين

زعم أهل الجهل والضلال : أن الله تعالى قوى ، وأن قوته كالقوى المعقولة فيما بيننا العرضية ، إلا أنه شديد القوة . وكذبوا على الله تعالى ؛ لأن القوى العرضية ، إنما تحل الأجسام ، وأما البارئ عز وجل ، فيوصف بأنه قوى على الحقيقة ، يريدون بذلك ، أنه قادر ؛ لأن القوة تنصرف على وجوه : القوة : القدرة . والقوة : الملكة . والقوة : العدد . والقوة : السلاح ؛ لأن القوة لا تحتل إلا القوة العرضية التي تحل الأجسام . فتلك عن الله منفية ؛ لأنه عز وجل ليس بجسم ، فتحل فيه الحوادث وتطرأ عليه الأعراض الطارئة - تعالى الله عز وجل عن ذلك .



الباب الرابع والستون
في النور وتفسيره
ونفي المعقول عن الله تعالى

زعم المفترون على الله : أن الله تعالى نور من الأنوار ، وجسم من الأجسام النوارنية . وذلك لا يكون إلا للأجسام المحدودة ، القابلة للأعراض الطارئة - تعالى الله عن ذلك . ولكن الباري ، قال : ﴿ **اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾ إنه الهادي يهدي من في السموات والأرض ؛ لأن الهادي والحق نور . والضلال والباطل والظلم : ظلمات ؛ لأن النور ما كان إلا ضوءاً مستنيراً والله تعالى سمي القرآن نوراً ، والحق نوراً ، والإيمان نوراً ، والتوراة نوراً .

وإنما سمي الله تعالى نفسه نوراً ، على المجاز دون الحقيقة ، بل توسعاً ومجازاً ، إذ كان النور محدثاً وعرضاً . والله تعالى لا يشبه المحدثات والأعراض ، بل ليس كمثله شيء . وهو السميع البصير .



الباب الخامس والستون في الأمكنة والنواحي والأقطار ونفيها عن الله - عز وجل

قال المؤلف زعمت المشبهة أن الله تعالى فوق العرش على سبيل الاستقرار والجلوس ، وأنه ينزل ليلة النصف من شعبان ، إلى سماء الدنيا ، كذبًا على باري العلا - تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا ؛ لأن الذي يكون فوق العرش ، العرش أقوى منه وأقدر ، لأنه له حامل . والحامل أقوى من المحمول . وكذلك الذي يكون في السماء ، فالسماء أقوى منه ؛ لأنها حاملة له وحافية له ، لقطاره وتناسله أشخاصه .

وإنما قال الباري : ﴿ أَمِنْتُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ إنه تعالى فيها ليس بشخص وإنما هو مدبرها وحافظها ؛ إذ هو خالقها .

وقيل في تفسير هذه الآية : أمنتكم عقوبة من في السماء حافظ مدبر رازق خالق ، عالم سرركم وجهركم . ولو كان في السماء حالا ، على الحقيقة ، أو قاعدا على العرش ، على الحقيقة ، ما قال تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ وإنما معهم ، على العلم بهم ، والقدرة عليهم والإحاطة بهم ، والتولى لتدبيرهم وحفظهم لا يغيبون عنه ، لا أنه معهم جثة وشخص - تعالى الله عن ذلك .



الباب السادس والستون في الزوال والمجيء المعقولين ونفيهما عن الله - عز وجل

قال المؤلف زعمت المشبهة أن الله تعالى ذو زوال وانتقال ، من مكان إلى مكان . فوصفوا الله تعالى بأقبح الصفات ؛ لأنه تعالى إذا زال من مكان إلى مكان ، فقد خلا هذا المكان ، الذي زال منه ، وانتقل إلى غيره . ومن خلا من مكان ، وشغل بآخر ، فهو محدود ، له نهاية وحدود ، وأنقطاع شخص ، لتناهيه . ومن كان كذلك ، كان الهواء أكبر منه ؛ لإحاطته وتناهيه ، وحدوده وصغره ، فيجنب كبر الهواء وسعته - تعالى الله عن ذلك الله عن ذلك علواً كبيراً .

وإنما معنى قول الله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ أي جاء أمر ربك .

وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ يعني هل ينظرون إلا أن يأتيهم أمر الله ، في ظلل من الغمام ح لأن أمر الله إنما تنزل به الملائكة ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ ليس أنه تعالى جاء به بذاته ، فوضعه بين أيديهم . ولكنه تعالى أرسل الكتاب إليهم ، على يدي رسل من الملائكة والأنبياء - عليهم السلام .



الباب السابع والستون في الحجاب وتفسير ذلك ونفيه عن الله عز وجل

قال المؤلف : زعمت المشبهة أن الله تعالى يتجلى لهم يوم القيامة ، فيرونه - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ؛ لأن التجلي على وجهين فمنه : ظهور الشيء . والشيء قد يظهر بوجهين ، فيظهر جهره ، ويظهر بدلالة . ألا ترى إلى قول القائل : قد تجلى لسي هذا الشيء . وقد يكون ذلك الشيء ليس بشخص .

والذي يتجلى جهره ، لا يكون إلا جسمًا أو شخصًا من الأشخاص ن إذ الأبصار لا تدرك إلا ذلك . والتجلي من الخالق لا يكون إلا بالدلالات والبيانات ؛ إذ ليس بجسم ولا عرض .

ومعنى قول الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَعَلْنَا رَبَّنَا لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ أي تجلى للجبل ، آية من آيات الله . وقيل : علامة من علامات يوم القيامة ، فلم يطق الجبل حمل تلك الآية ، فصار دكا . وقيل : إن الجبل ساخ في الأرض .

وقيل : تجلى للجبل جبريل - عليه السلام - فظن الجبل أن القيامة قد قامت ، فصار دكا . والبارئ - عز وجل - ليس بشخص محتجب بحجب ساترة ، فيتجلى منها ، ويظهر بعد ستره . وإنما حجب البارئ العباد عن رؤيته هو ، لا أنه تعالى محتجب عنهم . ولو كان - عز وجل - محتجبًا مستترًا ، لكانت الحجب أكبر منه ، إذ قد سترته . ولكان محتاجًا إلى الحجب . والمحتاج فقير ، ليس بغني عن العالمين ، لأن الإله هو الغني عن كل شيء ، ليس كمثله شيء .

وقول الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ ﴾ المعنى : أن الرسول محبوب عن الله ، إذ كان البارئ - عز وجل - لا تجوز عليه الرؤية ؛ لأنه تعالى لا يرى لذاته . وهو يرى ولا يُرى . وبالله التوفيق .



الباب الثامن والستون في نفي الارتفاع والعلو المعقول بالمسافة عن الله - عز وجل

قال المؤلف : زعم أهل الجهل أن الله رفيع رفع المسافة . وتأولوا قوله تعالى : ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ أي ذاته مرتفعة رفع المسافة - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ولو ارتفع الباري - عز وجل - رفع المسافة - كما زعموا - لانقطعت حدوده وأقطاره ، وتناهيه بالمسافة ، وكان الهواء أكبر منه . وإن قالوا : إنما هو أكبر جثة لانقطاع حدود الأقطار ، كما زعم من زعم أنه جثة . وزعم : أنه جوهر واحد سبيكة ، افتراء على الله . فكل جثة أو شخص ، وإن كبر ، فله الحد والنهاية والهواء محيط بكليته ، من خلف حدوده ونواحيه - تعالى الله عن ذلك .

وإنما قال الله تعالى : ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ يعني يرفع درجات من يشاء من عباده المؤمنين في الجنة ، لا رفيع هو ، لأن العرش العالي المسافة الذي تحمله الملائكة ، ليس أقرب إلى الله تعالى من تخوم الأرضين ، وما تحت الثرى . بل الباري محيط بخلقه ، إحاطة علم ، بالعلم والتدبير ، لا إحاطة جثة - تعالى الله عن ذلك .

وقوله : ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ إنما تعرج إلى المكان الذي لا يتولى الحكم وإنفاذ الأمر فيه إلا هو - عز وجل .

وقوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ إلى المكان أيضاً الذي لا يتولى الحكم ، وإنفاذ الأمور فيه إلا هو - عز وجل - وهذا المكان يقال له : عليون . وبالله التوفيق .



الباب التاسع والستون في عند ومع وإلى والدنو والتقرب والرد على المشبهة فيما احتجت به من جواز المكان على الله - تبارك وتعالى

قال المؤلف : قد قلنا آنفاً - فيما تقدم - : إن بعد المسافة لا يجوز ، وبيننا فساد ذلك .

وكذلك نقول في قرب المسافة : لا يجوز على الله تعالى ؛ لأن قرب المسافة بين الجسمين ، إنما دنو حدود الجسمين والشخصين ، من بعضهما إلى بعض ، وبقرب حد الجسمين . وإنما يجوز ذلك على الأجسام التي قسرت وجبرت على الحدود والنهاية . فلذلك جاز عليها بعد المسافة ، وقرب المسافة .

وأما الباري تعالى : فليس بجسم ولا شخص ، ليكون له نهاية وحدود . ولو كان كذلك ، لكان لا فرق بينه وبين غيره ، من الأجسام والأشخاص .

وإن اختلف الجسمان والشخصان ، في الكينونة والكيفية ، فهما متفقان في التحديد والنهاية والأقطار ، وبطلت الألوهية ، لأن من حق الإله أن يكون ليس كمثله شيء .

وإذا كان كمثل غيره ، فما الفضل له على غيره؟ وبم يستحق الألوهية؟ وقد قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فجميع ما ذكره ، من عند ، ومع ، والدنو ، والتقرب إلى الله المعقول . فجميع هذه الأوصاف ، عن الله منفية - تعالى الله عن ذلك .

وإنما معنى قول الله تعالى : ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْنَدٍ﴾ فعنده في الكرامة والفضيلة ، والمنزلة السنية ، وعظم المقدار ، لا منزلة مسافة ، قربت المسافة أو بعدت . وقوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ في الفضيلة والكرامة ، لا أنهم أقرب إليه قرب مسافة ، لأنه تعالى ليس ببائن متقصر في مكان ، فيكون معه . وإنما هم في القلوب من الله ، قرب المنزلة والكرامة ألا ترى إلى قول القائل : فلان أقرب الناس إلى الأمير . فلو أراد به المسافة ، ما كان مدحاً .

وقوله : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ فرفعه : قبوله من المتعبد .

وقيل : رفعه إلى مكان يقال له : علِّيُّون .

وقيل : إذا زكا العمل ورضيه ، أنماه وشرفه . والشريف : الرفيع .

وأما اللقاء ، فعلى وجهين : لقاء رؤية ، ولقاء على غير رؤية . يقال للميت : قد لقي ربه . فلا يراد به الرؤية . وإنما يراد أنه صار إلى ما أعد الله له .

ويقال : صار إلى الله ، وذهب إلى الله . فأجابه . قال نبي الله إبراهيم عليه السلام : أي ذاهب إلى الله ، بتوجيه العمل إليه . ولقاء الرؤية منفي عن الله تعالى . وقد بينا ذلك - فيما تقدم - وبالله التوفيق .



الباب السبعون في الاستواء على العرش ونفي القعود المعقول على العرش عن الله - عز وجل

زعم أهل الضلال والجهل : أن الله عز وجل ، على العرش ، على سبيل القعود والاستقرار . وأن العرش ما فاضل عن مقاعد الباري ، إلا بقدر عرض إصبعين ، وأنه يجالسهم يوم القيامة ، على كرسي القضاء ، إذا أراد أن يحاسب خلقه ، جلس على الكرسي . وكذبوا على الله - عز وجل - حيث وصفوا الله تعالى بالحدود والنهاية ، والأقطار ، وبعد المسافة وقربها . وقد بينا فساد ذلك - فيما تقدم - فالاستواء على معان :

فمنها : استوى على العرش ، على ما هو عليه .

ومنها : استواء التدبير .

ومنها : استواء الملك . فلما أن كان من صفة الله : أنه غير محدود ولا يشبه بخلقه ، كاستواء الشيء على الشيء ، مثل استواء الملك على السرير ، دل ذلك أن استواء الباري تعالى على العرش ، بالملك والتدبير والقدرة ، دل له العرش ، واستوى له - عز وجل - كل شيء ، وذل وأذعن . فليس شيء ممتنعاً منه - عز وجل - وقوله تعالى : ﴿ تَمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ فاستواؤه إلى السماء بالملك والتدبير ، لا أنه تحول من مكان إلى مكان .

وقيل : ﴿ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ أي استولى على العرش ، بالملك والتدبير والقهر . وقد استولى على جميع العالم ، لهذا المعنى .

وخص العرش بذلك ، تشريعاً لذكره ، كما قالوا في النعمان بن المنذر : ملك الخورنق والسدير . وقد ملك العراقيين جميعاً .

وقالوا : إن الخليفة ملك العرب . وقد ملك العجم أيضاً . قال الشاعر :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق

فالحمد للمهيمن الخلاق

يعني أنه استولى على العراق ، وقهر أهلها ؛ لأن بشرًا لم يقعد على العراق كلها . وإنما قعد في منزله . فأراد الله تعالى بالاستواء : الإخبار عن عظمته وقدرته : أنه فوق الأشياء ، بالقهر والسلطان ، والقدرة والملك .

وقال بعض : ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ : أي علا على العرش ، وإنما خلق الله العرش ، وهو الغني عن القرار والمكان ، تعبد به بعض الملائكة يحمله ، وتعبد بعضهم بالطواف حوله ، كما تعبد بالطواف حول الكعبة . فالكعبة : بيته . وهو الغني عن السكون في البيوت ، والعرش عرشه . وهو الغني عن القعود على العرش .

وقيل : إن العرش هو العلم . والكرسي هو العلم . وقوله : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ أي وسع علمه .

وقيل : إن الكرسي هو العرش .

ويقال : الكرسي خلق من خلق الله ، أعظم من السموات والأرض والله غني عن العرش والكرسي . وقد بينا فساد القعود على العرش . والكرسي مثله . وبالله التوفيق .



الباب الحادي والسبعون في معاني استحياء الله - عز وجل - وإحصائه للخلق وحسابه لهم

الحساب والإحصاء - في الكتاب - : فعل . والإحصاء في غير الكتاب : العلم . قال الله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ ولم يزل محدصياً للأشياء ، أي لم يزل عالماً بها . وليس الحساب في هذا الموضع عدداً ؛ لأنه تعالى ، لم يزل عالماً بما يكون . وكذلك عد الأشياء عدّاً ، أي أحصاها إحصاء ، وعلمها علماً .

وقوله تعالى : ﴿ يُرَفُّونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ فالقول في هذا على جهات : إحداها : فيوفون أجورهم ، على غير مقادير الأعمال ، أي ليس يحاسبون هذه المحاسبة . ولكنه ضاعف لهم . وقد نظر ذلك إلى الحساب ، من جهة أن الله يعلمه ، ويعلم عدده ويحصيه .

ومعنى قوله تعالى : الحسيب الكافي . يقال في اللغة : أعطاني فأحسبني أي كفاني . ويكون ذلك راجعاً إلى نوع الفعل ؛ لأن كفايته لخلقه فعل . وقد قيل : العالم .

وقيل : إنه لا تشغله محاسبة عن محاسبة .

وقيل : إن حساب الله لخلقه يوم القيامة : أن تطاير الكتب إلى أصحابها .

كل كتاب إلى صاحبه ، فيعرف صاحب الكتاب عدل الله عليه ، فلا يشك في عدل الله عليه . ويتحقق معه الحق والعدل من الله - عز وجل .

وأما استحياء الله في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخَلْقِ ﴾ فالاستحياء على وجهين : على الغيبة والحضور . والحضور منفي عن الله - عز وجل .

وقولهم : إن الله يستحيي من كذا ، بمعنى يتعالى .

وقيل : يجل . والله يستحيي أن يعذب من أطاعه . فقليل : يتعالى .

وقيل : يجل . وبالله التوفيق .



الباب الثاني والسبعون في الرد على من زعم أن الله تعالى خلق لنفسه الجوارح

قال المؤلف : قالت الجهمية : إن الله تعالى كان ، ولا علم له ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا قوة ، حتى خلق ذلك لنفسه . فما أعظم هذا القول على الله .

يقال لهم : أفتقبل خلق الله تعالى لنفسه العلم ، ففي الأزل ما صفته؟ أجاهل إذا؟ أو قبل خلقه السمع ، أصم إذا؟ وقبل خلقه لنفسه البصر ، أعمى إذا؟ وقبل خلقه القوة ، غير قادر ، بل عاجز إذا؟
فإن قالوا : نعم . قيل لهم : إن هذه الصفة ليست بصفة إله معبود ، ليس كمثله شيء تعالى الله عن ذلك .

ومن الحجة عليهم : أن الذي يخلق الأعضاء والجوارح لنفسه ، والعلم والقدرة ، احتاج إلى الذي خلقه لنفسه ، لينتفع به . والمحتاج فقير لاشك في فقر بارئهم ، إذ ألجأته الحاجة إلى ما ذكر ، ولأنه خلقه لنفسه . والفقير المحتاج ، ليس بإله عليم ، سميع بصير ، على كل شيء قدير . وقبل خلقه لما وصفوه به ، يجب أن يكون جاهلاً ، أعمى أصم عاجزاً . فليست هذه الصفة صفة إله عليم بنفسه ، سميع بنفسه ، بصير بنفسه ، قدير بنفسه ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

وكيف يخلق القوة لنفسه ، وهو ليس به قوة ، يخلق بها القوة والقدرة ؟

وإذا لم يكن له علم ، فكيف علم أنه يخلق علماً لنفسه . وكذلك السمع والبصر - تعالى الله عما قالوه علواً كبيراً .



الباب الثالث والسبعون في كلام الله تعالى

قال المؤلف : اختلف الناس في كلام الله - عز وجل - فقال من قال : مخلوق .
وقال بعضهم : غير مخلوق .

وأجمعوا على أن كلام الله من صفاته .

وإنما اختلفوا في هذه الصفة : هي من صفات الذات ؟ أم هي من صفات الفعل ؟

فالذين يقولون : إن كلام الله قديم غير مخلوق ، يقولون : إنه من صفات ذاته .

والذين يقولون : إن كلام الله مخلوق . يقولون : إنه من صفات فعله .

واختلف أصحابنا في القرآن . فقال بعضهم : غير مخلوق .

وقال بعضهم : لا نقول : مخلوق ، ولا غير مخلوق ، ونقول : هو كلام الله . ولا نقول : هو صفة ذات ، ولا صفة فعل . وهذا يوجد من قول أبي علي وغيره .

فالذين يقولون : إن كلام الله مخلوق ، احتجوا بأن كل ما سوى الله مخلوق . والقرآن لا يخلو من أن يكون هو الله . أو غيره . وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ ﴾ . وقال : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ والقرآن شيء . فدل أنه مخلوق .

وقال بعض يقدم كلام الله ، وأن القرآن غير مخلوق ، ردَّ عليهم : أن كل شيء مخلوق ، المعنى بالأشياء المخلوقة ، لا أن كل شيء وقع عليه شيء مخلوق ؛ لأن الباري - عز وجل - شيء ؛ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ والباري غير مخلوق . وصفات الله الذاتية ، وأسماءه الذاتية ، غير مخلوقة .

وإنما قول الله : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ يعني بالأشياء : المخلوقة ؛ لأنه سبحانه قال : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ . فلو كان قوله مقولاً له ، لتسلسل ذلك إلى ما لا نهاية له : أن يقول بقول : وقول بقول . فيتسلسل ذلك إلى ما لا نهاية له . وهذا فاسد . وأيضاً ، فإنه لو كان مخلوقاً محدثاً ، لكان لا يخلو ، من أن يحدثه في نفسه ، أو يحدثه في غيره ، أو يحدثه قائماً بنفسه .

فإن يكن أحدثه الله في نفسه . فالباري تعالى ليس بمحل للحوادث .

وإن يكن أحدثه في غيره ، كان ذلك الغير ، متكلماً بكلام الله . والكفار متكلمون بكلام الله .

وإن يكن أحدثه قائماً بنفسه ، فالقرآن صفة . والصفة لا تقوم بنفسها . فصح أن كلام الله - عز وجل - غير مخلوق ، وأن الباري تعالى هو المتكلم ، كما أنه هو العالم .

فإذا وجب أن الباري هو العالم لذاته ، وجب أن يكون المتكلم لذاته .

وقال الآخرون : قد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ وجعل الله خلق كله . فقال هؤلاء : لو كان كذلك ، لكان قول الله ، في قصة نبيه إبراهيم عليه السلام : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ أي خلق هذا البلد آمناً . فكيف يسأله أن يخلقه ، وهو فيه مخلوق . ولكن معناه : جعلناه قرآناً عربياً : أي صيرناه يقرأ بالعربية ، كما أن التوراة والإنجيل والزبور كلامه . صيّر ذلك يقرأ بالعجمية .

وقال الآخرون : قد قال الله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ ﴾ والمحدث مخلوق . فقال هؤلاء : محدث ، يعني محدثة تلاوته ، منقول من اللوح المحفوظ ، نزل به جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليهما ، شيئاً بعد شيء نجومًا . وإنما أحدث من اللوح المحفوظ إلى النبي عليه السلام ، وأشياء لا يحتملها هذا المختصر تركناها . وبالله التوفيق .



الباب الرابع والسبعون في كلام الله - عز وجل - لنبيه موسى بن عمران عليه السلام

قال المؤلف : اختلف الناس في كلام الله - عز وجل - لموسى بن عمران .
فقال بعضهم : إنه تعالى كلمه تكليمًا . كما قال عز وجل . وذلك حق من الله . وقد كلمه كما قال ،
كما شاء ، على ما شاء من ذلك .
وقال بعضهم : إن الكلام من الله لموسى - عليه السلام - إلهام ، أسمعته صوتًا ، أفهمه به الكلام . ولم
يسمعه نفسه متكلمًا .
وفي آثار قومنا : أن موسى - عليه السلام - سمع كلام الله تعالى بغير صوت ، ولا حرف ، كما
يرى الأبرار ذات الله ، بالعلم واليقين ، بأعين قلوبهم ، لا بأعين رؤوسهم - كما قال الشيخ محمد بن
روح - في شعر :

أنا أرى الله بالعلم علم مكنون صدري
ولا أراه بـوهم ولا بلحظة نظري

والبارئ يرى بعلم اليقين لا شخص .
وقد سئل النبي ﷺ : هل رأيت ربك ؟
فقال : لن تراه العيون . ولكن تراه القلوب بحقائق الإيمان .
وأما رؤية العين التي في الرأس ، فذلك لا يجوز . وقد قدمنا ذلك .
وقال بعضهم : إن الله تعالى يقول : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا
فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ وهذا خبر . والأخبار لا يجوز عليها النسخ . فيجوز أن يكون كلمة بالوحي منه .
وبالجملة : إن كلام الله تعالى ، ليس بحروف ، ولا صوت ؛ لأن الكلام لا يكون إلا باصطكاك
حرفين . والبارئ - عز وجل - ليس بجسم ؛ ليصطك حرفان ، في فيه للكلام .
وإنما جعل الله الكلام والحروف لنا نحن ، لحاجتنا إلى الصوت والحروف . فليس كلام الله بحروف
، ولا صوت ، إذ لا يحتاج إليها - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وبالله التوفيق .



الباب الخامس والسبعون في ذكر شيء من الفروق

الأول : الفرق بين الخالق والمخلوق

الفرق بين ذلك : أن الخالق قديم ، والمخلوق محدث . والقديم لا يشبه المحدث إذ المحدث من فعل القديم . والفعل لا يشبه فاعله ؛ لأن المخلوق لا يخلو من أن يكون جسمًا ، أو عرضًا أو جوهرًا وكل ذلك محدود متناه . والبارئ يتعالى عن الحد والنهاية .

الفرق الثاني : بين صفات الخالق وبين صفات المخلوق .

فصفات البارئ تعالى قديمة .

وصفات المخلوق محدثة . والمحدث لا يشبه القديم .

الفرق الثالث : بين قدم البارئ وقدم خلقه .

والقديم على الحقيقة : هو الله الذي لا شيء قبله ، ولا شيء بعده . ولا لقدمه أول ، ولا له آخر ونهاية .

وقدم خلقه مجاز ؛ لأن قدمهم إلى نهاية وبداية .

الفرق الرابع : بين علم البارئ وعلم خلقه .

فعلم البارئ تعالى ، علم إحاطة ، بالأشياء العالم بها ، قبل كونها ، وبعد كونها . وليس عالمًا ، بل عالم بذاته ، لا بعلم هو غيره .

والمخلوق عالم بعلم ، هو غيره . وقد يعلم بالأشياء ، فيكون خلاف ما علم لليقين والاعتقاد . وعلمه بعلم بعد جهل ، وبجهل بعد علم .

الفرق الخامس : بين قدرة الخالق وقدرة خلقه .

فالخالق قادر بنفسه ، لا بشيء غيره .

والمخلوق قادر بقدرة ، هي غيره ، وهي عرض .

الفرق السادس : بين حياة البارئ ، وحياة خلقه .

فالله تعالى حي بذاته لا بحياة ، هي غيره . ولم يزل حيًا . ولا يزال حيًا .

والعبد حياته بحياة هي غيره ، بل من فعل الله ، يحييه ويميته .

الفرق السابع : بين وجود البارئ وبين وجود خلقه .

فوجود البارئ أنه الموجود بذاته ، لم يزل موجودًا . ولا يزال موجودًا كذلك .

والعبد إنما وجوده : مشاهدته وتحديده ، وكذلك وجد بعد عدم ، وعدم بعد وجود .

الفرق الثامن بين عدل الله وعدل خلقه .

يقال : إن الله عدل . ومن خلقه أيضاً ، من هو عدل .
والفرق بين ذلك : أن الله - عز وجل - عدل بذاته . وهي صفات ذات عائدة إلى العلم وإذا لا يفعل القبيح والظلم والجور إلا جاهل بقبحه ، أو محتاج إليه . والله غني عن ذلك .
ويوصف أيضاً : أنه عدل في فعله ، ويرجع إلى أحكام الفعل ، وصفات الأفعال . فيكون ذلك صفة فعل ، لا صفة ذات .
والعبد وإنما يقال : هو عدل ، بتزكية الله لفعله ، تجوز عليه الحاجة والجهل .
الفرق التاسع : بين أفعال البارئ وأفعال خلقه .
أفعال البارئ : أن يقول لما يشاء : كن فيكون ، بلا عقد وضمير ، وقوة عرض .
وأفعال العباد : نيات وحركات ، وضمانر وخطرات ، وأعراض طارئات .
الفرق العاشر : بين الواحدين البارئ - عز وجل - واحد في المعنى والاسم ؛ من غير أبعاد متألفة وأشخاص مرئية .
وأما خلقه فواحد شخص ، إما جوهر ، أو جسم متآلف ، إذا رفع تأليفه ، صار شيئاً ذا أبعاد .
الفرق الحادي عشر : بين الأسماء القديمة والمحدثة .
فأسماء الله القديمة : صفاته وهي موجب وصف الواصفين ، إذ لو لم يكن ما وصف نفسه ولا سمي ، ولا وصفه أحد من خلقه . وصفاته الذاتية لا يدخلها التضاد ، لأنها إذا دخلها التضاد كان قبل العلم جاهلاً ، وقبل القدرة عاجزاً ، وقبل الغنى محتاجاً . والمحدثة : خلق ورزق وأحيا وأمات ، وشبه ذلك .
الفرق الثاني عشر : بين خلود البارئ وخلود خلقه .
خلود البارئ وبقاؤه : أنه تعالى خالد باق بذاته ، لا ببقاء مبق أبقاه ، فبقى ببقائه باقياً .
وخلود خلقه : أنهم خلدوا وبقوا ، ببقاء مبق أبقاهم وخلدهم ، فبقوا ببقائه ، ولم يقوا بذاتهم .



الباب السادس والسبعون في علم البارئ أزلي هو أم محدث ؟

الدليل على أن علم البارئ قديم غير محدث : أنه تعالى لو خلق علمه ، لآل إلى أنه قبل خلق علمه كان جاهلاً . والجاهل ليس بإله إنما الإله : هو العالم القادر ، ليس كمثله شيء . والفعل إنما هو معلوم بالعلم . ففسد أن يخلق علمه ، غز كان الفعل إنما هو معلوم بالعلم .

وقول الله تعالى : ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ . ﴿حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ﴾ . ﴿لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ . ليس أنه تعالى جاهل بذلك . وإنما مراده أن يفعلوا لكي يعلم ما يكون من فعلهم ظاهراً ، كما علمه ، قبل كونه .
فإرادة البارئ أن يفعلوا ، ليظهر الله تعالى ما علمه منهم ، قبل أن يعلموا ، فيظهر ما عملوه من العدم ، الذي علمه ، في سابق علمه منهم إلى الوجود ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾
بإظهار وجود عملهم ، إذ كان البارئ لا يجازي العباد ، بما علم منهم ، في سابق علمه . وإنما يجزيهم فيما بين لهم ، ويعاقبهم على الأمر والنهي ؛ لا على العلم عاملهم ، بل على الأمر والنهي . وبالله التوفيق .



الباب السابع والسبعون في الباري تعالى أنه عالم بعلم أو عالم بنفسه ؟

قال المؤلف : الدليل على أنه عالم بنفسه لا بعلم ، هو غيره به علم : أنه لا يخلو ، من أن يكون ذلك العلم قديماً أو محدثاً .

فإن يكن العلم الذي علم به قديماً معه ، وجب أن يكون معه شيء غيره ، قديمين وفسد التوحيد .
وأن يكون محدثاً ، وجب أن يكون الباري ، قبل حدوث علمه ، غير عالم وكيف يحدث العلم لنفسه .
بلا علم . والفعل إنما يكون بالعلم . والعلم قبل الفعل ؟

وقول الله تعالى : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ المعنى أنه أنزله ، وهو العالم به . ولو كان عالماً بعلم ، لكان حياً بحياة ، وقادراً بقدرة ، ومريداً بإرادة ، وفاعلاً بقوة عرضية ، هي غيره . وبالله التوفيق .



الباب الثامن والسبعون في علم الله هو الله أم غير الله ؟

فإن قال : أفتقولون : إن الله علماً ؟

قيل له : نعم .

نقول : إن الله علماً . نعني أنه العالم بالأشياء . ولا نقول : إن له علماً ، هو غيره ، به علم . وإنما نقول : إن الله علماً ، كما قال في كتابه ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ أي أنزله وهو العالم به .

فإن قال : أفتقولون : إن له علماً وقدرة ؟

قيل له : إنا نقول : إن الله هو العالم ، وهو القادر . ولا نقول : إن الله علماً وقدرة ، هما غيره . ولو كان علمه هو ، لحسن أن يقال : يا علم اغفر لي . وبالله التوفيق .



الباب التاسع والسبعون في الرد على الجهمية قولهم : إن الله لا يعلم ما يكون قبل أن يكون

قال المؤلف : نقول : إن الله تعالى قد علم بما يكون ، قبل أن يكون ، وبما لا يكون ، أن لو كان كيف كان يكون ، أو لا يكون .

الدليل على من خالفنا ، ممن يقول من جهمية ، أو غيرها : قول الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يُفْقَأُ عَلَى النَّارِ فَعَالُوا يَلَيِّنُونَ فَيُدْخِلُهُمْ فِيهَا وَلَا تَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا ﴾ . فقال الله تعالى - تكذيباً لهم - : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُمْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ فهذا لا يكون أن لو كان ، كيف كان يكون .

وأما ما علم الله بما يكون ، قبل كونه . فقوله تعالى : فأخبر الله نبيه - ﷺ أنهم يحلفون ، قبل أن يحلفوا . فحلفوا - كما أخبر الله عنهم . ولو لم يكن الباري عالماً بما يكون ، قبل أن يكون ، وبما لا يكون أن لو كان ، كيف كان يكون ، لحقه الجهل . والجاهل ليس بإله . وإنما الإله : هو الحكيم العليم ، الذي لا يخفى عليه شيء . وبالله التوفيق .



الباب الثمانون في علم الله السابق في عباده من خير وشر ونفع وضر هل ساق العباد إلى ما عملوا أم لا ؟

قال المؤلف : فنقول : إن علم الله تعالى ، لم يسبق العباد ، إلى ما عملوا من المعاصي . وإنما سولت لهم أنفسهم ، وزين لهم الشيطان أعمالهم ، حتى كان منهم ، ما علم الله .

الدليل على ذلك : أن علمه لو ساق العباد إلى ما عملوا ، ما استحق المطيع ثواباً ، إذ هو مجبور ، ولا العاصي عقاباً ، إذ هو مجبور ، إذ المجبور لا يستحق على ما جبر شيئاً . ولم يكلف الله العباد ، ويعاقبهم ويثيبهم ، أنه عاملهم بذلك ، على ما علم إنما عاملهم بذلك ، على الأمر والنهي وأثابهم وعاقبهم ، على الأمر والنهي الاختياري ، لم يعاملهم ، على العلم . ولو عاملهم على العلم ، لعذبهم ، قبل أن يعملوا ، لعلمه أنه لو بسط الرزق عليهم ، لبغوا في الأرض - كما قال في سورة حمعسق وتسمى سورة الشورى . ولعذبهم على هذا البغي ، الذي علمه منهم ، قبل أن يعملوا - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وبالله التوفيق .



الباب الحادي والثمانون في التوفيق والخذلان

قيل : إن التوفيق هو القدرة على الطاعة

قال المؤلف : إن الخذلان : هو القدرة على المعصية ، في آثار قومنا .

وقيل : إن التوفيق والخذلان ، يكون عند اختيار المكلف . فإن اختار الإيمان ، فبحسن اختياره آمن .
ففي الحال - عن حسن اختياره ، يوفق ، لا قبل ذلك ، ولا بعد وبسوء اختيار العبد للكفر ، ففي الحال
يخذل - عند كفره - بسوء اختياره ، لا قبل ذلك ، ولا بعد . وبالله التوفيق .



الباب الثاني والثمانون في العلم والقدرة والإرادة والمشية أزي ذلك؟ أم محدث؟

قال المؤلف : العلم والقدرة والإرادة والمشية . كل ذلك ليس شيء منه بمخلوق بل ذاتي قديم . لم يزل الله بجميع صفاته الذاتية ، وأسمائه الذاتية ، من غير أن يقال : إن عنده شيئاً خالداً كخلوده ، باق عنده كبقائه ، أوليا كأوليته . وإنما البارئ لم يزل ، بجميع صفاته الذاتية ، وأسمائه الذاتية .

وقد قلنا - في متقدم الكتاب - : إن العلم لو كان مخلوقاً ، لكان البارئ تعالى ، لم يزل فيما لم يزل ، قبل خلقه - لعلم نفسه - جاهلاً . ألا ترى أنه يقول القائل : لم يزل الله تعالى عالماً بنفسه ، أنه واحد ليس كمثله شيء . فكيف يكون علمه مخلوقاً ، مع أنه تعالى ، كيف يخلق العلم لنفسه ، ولا يعلم ما يخلق لنفسه ؛ لأنه تعالى ، أن لو أنه إذا أراد أن يخلق العلم . أليس يخلقه ، وهو عالم بما يريد أن يخلق .

فإذا كان كذلك عالماً بما يريد أن يخلق ، فقد سبق العلم ، قبل خلق العلم ، وكفى ذلك . فكيف وأنه غير مخلوق ، فالعلم غير مخلوق .

وكذلك القول في المشية . فلو أنه تعالى أراد أن يخلق المشية . فلا بد أن تتقدم قبل خلقها ، مشية خلق المشية ، لأنه تعالى لا يخلق المشية ، من غير أن يشاء أن يخلقها . ومشية بمشية ، ومشية بمشية . يتسلسل ذلك إلى غير نهاية فاسد .

كما أنه إذا أراد أن يخلق علماً ، فلا يخلقه ، حتى يعلم أنه قد شاء أن يخلق علماً . فعلم بعلم ، وعلم بعلم فاسد .

وكذلك القول في الإرادة ، إذا أراد أن يخلقها . فلا بد أن يريد أن يخلقها .

فإذا كان إرادة متقدمة ، لخلق هذه الإرادة . ففاسد أن يكون خلق إرادة بإرادة ، وإرادة بإرادة . يتسلسل ذلك إلى غير نهاية . فذلك فاسد .

وكذلك القول في القدرة ، إذا أراد أن يخلق القدرة ، فلا يخلق القدرة إلا بقدرة قبلها . فقدرة بقدرة ، وقدرة بقدرة ، إلى غير نهاية ، إنه فاسد ، مع أنه إذا خلق القدرة ، وكانت محدثة . أليس يكون قبل خلقها عاجزاً ، والعاجز ليس بإله قدير عليم بصير خبير . وبالله التوفيق .



الباب الثالث والثمانون في بيان أقسام مشيئة الله تعالى وإرادته في جميع مخلوقاته

من كتاب الضياء :

قال المؤلف : إن الله تعالى في خلقه إرادتين ومشيتين .

ومعنى الإرادة والمشيئة واحد ، غير أنهما اسمان ، يتضمنهما معنى واحد .

إحدهما : مشيئة الأمر ، التي أرسل الله تعالى بها الرسل ، وهدى بها السبل .

والمشيئة الأخرى : مشيئة في خلق الخلق ، وقسم الأرزاق ، وما أراد في إنفاذ ما قد سبق عنده ، في علمه من الأمور . وما به الخلق عاملون ، وإليه صائرون .

ولو كانت المشيئة من الله تعالى واحدة - كما قالت القدرية - لم يختلف على الله تعالى ، فيما أراده من الخلق ، كما لم تختلف إرادته ، في خلق السموات والأرض ، وغير ذلك ، ولكان العباد - فيما أمرهم به - مطيعين ، كما أطاعته السموات والأرض .

وذلك أنه لو كانت إرادته - فيما أمر به من الطاعة - مثل إرادته ، فيما أراد من خلق الخلق ، لكان الذين قال لهم : ﴿ كُونُوا قَوْمِينَ بِالْأَقْصَى ﴾ لا يكونون إلا كذلك - كما أراد منهم - كما زعموا - يعني القدرية : أنه تعالى ، لم يرد منهم غير الطاعة . ولكان الذين قال لهم : ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ لا يكونون أبداً إلا مع الصادقين ؛ لأن أهل القدر ، زعموا أن الله لم يرد في العباد ، ولا للعباد ، إلا إرادة واحدة . وهي إرادة الإيمان .

ولو كان ذلك كذلك ، لكان كل من قال لهم : «كونوا كذا وكذا يكونون - كما قال لهم . فكما قال لليهود : ﴿ كُونُوا قَرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ كان كما أراد منهم . فلم تمت إرادته في بعض ، وفي بعض لا ؟

وهم يزعمون أن الله أراد من العباد الإيمان ، ولم يرد فيهم ولا منهم غيره . ولكن ليعلم أهل اللب أن الله تعالى ، لم يُعص بقسر ، ولا استكراه ، ولا بغلبة . ولكن إرادته تعالى ، نفذت في كل ما أراد .

وكذلك وصف نفسه فقال : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فمن ذا الذي يضاده في مشيئته ، وهو على كل شيء قدير .

ويقال للقدرية : هل علم الله ما العباد عاملون ، وإلى ما هم إليه صائرون ؟

فإن قالوا : لا كفروا .

وإن قالوا : نعم .

قيل لهم : فأراد إنفاذ ما علم ؟ أم إبطاله ؟

فإن قالوا : لم يرد أن يكون ما علم ، كما علم ، كفروا .

وإن قالوا : أراد أن يكون ما علم ، كما علم ، انقطعت حجتهم ، التي يحتجون بها ، في الإرادة . وبالله التوفيق .



الباب الرابع والثمانون في الاستطاعة والدليل أنها مع الفعل والرد على من قال : إنها قبل الفعل

قال المؤلف : الاستطاعة في اللغة : هي القدرة على الشيء . وقد تسمى بها أشياء ، تنول إلى القدرة . قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ يعني الصوم . من لم يقدر عليه أطمع ، وزال عنه فرض الصوم لزوال اسم الاستطاعة عنه . وهي الصحة . ووجود المال ، يوجب استطاعة الإطعام . وقال عز وجل : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ .

فالاستطاعة : اسم لمعان . والأصل فيها القدرة . والقدرة في الإنسان : هي عرض في الجسم . وليست القدرة جسمًا في الجسم . والعرض لا يقوم بنفسه ، ولا يثبت وقتين . والقدرة : لا خلاف أنها صفة و عرض ، لا تقوم بنفسها . ولا تثبت وقتين .

وحقيقة الكسب : كل فعل باستطاعة ، محدثة مع الفعل للفعل ، بتوفيق الله .

وأما من فعل بقدرة قديمة ، فهو غير مكتسب . فالاستطاعة من العبد للفعل ، مع الفعل ، لا قبل ذلك ، ولا بعد ، كما أن الفعل في حال الفعل ، لا قبل ذلك ولا بعد . واستطاعة العبد للمعصية ، هي من الله : خلق ، ومن الشيطان - لعنه الله - : أمر ومن العبد : عمل . فالشيطان يزين المعصية ، والعبد عامل بالمعصية . والرب تعالى خالق لجميع أعمال الجن والإنس .

والدليل على أن الاستطاعة مع الفعل : أننا قد نرى الجارحة التي احتجت بها المعتزلة : أن الاستطاعة قبل الفعل . ولا نرى الفعل عجزًا من الجارحة ، والجارحة بحالها . فدل أن من لم يخلق الله له استطاعة ، لم يقدر أن يكتسب شيئًا .

فلما استحال الفعل ، مع وجود الجارحة ، صح أن الكسب إنما يوجب بوجود الاستطاعة ، لا بوجود الجارحة . فثبت أن وجود الاستطاعة ، مع الفعل ، وليس في عدم الجارحة ، عدم الفعل . بل يمنع عدم الجارحة ، عدم الاكتساب ؛ لأنها إذا عدمت القدرة . فبعدم القدرة استحال الكسب ، لا لعدم الجارحة . ولو كان إنما استحال الاكتساب ، لعدم الجارحة ، لكان إذا وجدت الجارحة ، وجد الاكتساب . فلما أن كانت توجد الجارحة ، ويقارنها العجز . وتعدم القدرة ، فلا يكون كسبًا ، علم أن الاكتساب إنما يعدم لعدم الجارحة .

وقد قال الله عز وجل : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ وقد أمروا أن يسمعوا الحق ، وكلفوه . فدل ذلك على لزوم التكليف . وإن من لم يفعل الحق ، ولم يسمعه ، لم يكن مستطيعًا على طريق القول ، لم يكن له مستطيعًا .

وقد قال الله تعالى - في قصة الخضر وموسى - عليهما الصلاة والسلام - : ﴿ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ وقد كان موسى به الجوارح ، فلم يغن عنه كون الجوارح وصحتها ، لعدم القدرة التي يكون بها الكسب ، والاستطاعة على الشيء .

فمن قال : إن موسى كان مستطيعًا ، فقد كذَّب الخضر - عليهما السلام - في مقاله . والجارحة قد يرفع بها الإنسان اللقمة ليأكلها . فتذهب الاستطاعة ، فلا يقدر على أكلها . فهلا نفعت الجارحة ، إن كانت الاستطاعة قبل الفعل - كما يقولون .

فالاستطاعة ، مع الفعل للفعل ، لا قبله ولا بعده ، إنما هي محدثة مع الفعل ، ولا هي استطاعة واحدة . ولكن استطاعات كثيرة . لكل فعل استطاعة . واستطاعة الطاعة ، غير استطاعة المعصية . قال المؤلف : وقيل : وهي واحد . في كلا القولين : إن الاستطاعة مع الفعل للفعل . وبالله التوفيق .



الباب الخامس والثمانون في أن العبد مستطيع باستطاعة هي غيره

إن قيل : لِمَ قلتم : إن الإنسان يستطيع باستطاعة ، هي غيره ؟

قيل له : لأنه قد يكون ساعة مستطيعاً ، وساعة عاجزاً . والجوارح بحالها . كما يكون ساعة عالماً ، وساعة جاهلاً ، وساعة ساكناً . فوجب كونه مستطيعاً بمعنى هو غيره ، كما وجب أن يكون متحركاً ، بمعنى هو غيره . ولو كان متحركاً لنفسه ، لوجب أن لا يوجد إلا متحركاً . فلما فسد ذلك ، صح أن الاستطاعة هي غيره . وبالله التوفيق .



الباب السادس والثمانون في الكفار هل يستطيعون الإيمان ؟

فالذي نقول : إن الكفار لا يستطيعون الإيمان لاشتغالهم بضده ، إذ المؤمن لا يقدر أن يفعل الشيء وضده ، في حال ، كما لا يقدر أن يكون متحركاً ساكناً في حال ، ومؤمناً كافراً في حال . والكافر لا يطبق الإيمان ، حتى يدع ما هو فيه من الكفر ؛ لأننا نقول : إنه لا يستطيع الإيمان ، لزمانة مانعة ، وعلّة حائلة ، من قبل الله . فيكون معذوراً عن العمل بالإيمان .

وإنما أوتي الكافر ، من قبل نفسه . فلذلك لم يكن معذوراً لسوء الاختيار ، الذي اختاره ، من الكفر على الإيمان .

فالبارئ - عز وجل - أعطى الكفار القدرة ، ومكنهم ، وبين لهم الهدى إلى الإيمان ، هدى البيان ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا نُمُودُ فَبِهِدْيَتِهِمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ فلم يقبل الكفار البيان ، ويستعملوا الإيمان . فاستحبوا الكفر على الإيمان . فعملوا بالكفر : ففي حال عملهم بالكفر ، لا يقدرّون على عمل الإيمان ، كما أن في حال عمل المؤمنين بالإيمان ، لا يقدرّون على الكفر . وليس أحد الفريقين ، لا يقدرّون ؛ لعلّة من قبل الله تعالى ، حائلة بينهم وبين ما يريدون عمله . فيكون الله قد أجبرهم على ذلك - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وبالله التوفيق .



الباب السابع والثمانون في الجبر على الطاعة والمعصية والرد على المجبرة

قال المؤلف : اعلم أن أهل الجبر ، زعموا أن الله تعالى ، جبر خلقه ، تعالى عن ذلك . وأنه تعالى إنما يعذب العباد على فعله ، لا على أفعالهم .

والحجة عليهم في ذلك : أنه لو كان يعذبهم على فعله ، أنه أجبرهم ، فيعذبهم على ما فعل هو فيهم ، ما قال تعالى : ﴿ ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ . ولا قال تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت يَدَاكَ ﴾ . ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ ﴾ . وقال : ﴿ مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ والمجبور لا يستحق ثوابًا على عمل ؛ ولا يستحق عقابًا على عمل عمله . فالبارئ - عز وجل - لم يجبر أحدًا على طاعة ، ولا معصية . ولكنه قد علم ، من يعمل منهم بطاعته ، ومن يعمل منهم بمعصيته ، من قبل أن يخلقهم . فأراد إنفاذ ما علم ، كما علم ، من غير أن يكون العلم ساق العباد ، إلى ما عملوا من المعاصي . ولكن سولت لهم أنفسهم ، وزين لهم الشيطان أعمالهم ، حتى كان منهم ما علم الله .

مسألة :

عن أبي محمد - قلت : أفيقدر من علم الله منه المعصية ، وأراد خلقها منه أن يفعل خلاف ما علم الله ؟

قال : لا .

قلت : فإذا هو مجبور .

فقال : ليس هو بمجبور . وإنما قلنا : إنه لا يقدر على فعل ما علم الله : أنه لا يفعله ، لتشاغله بما فعل ما أمر به ، أو نهى عنه .

فأما إن ترك ما اختار ، فهو قادر ، على ما اختار ، في الحال التي يختار فيها الفعل الثاني . وهو لشغله بفعل ، لا يقدر على فعل آخر . ولكنه قادر ، على ترك ذلك ، في حال تركه ، من غير مانع له ، من تركه ، ولا جابر يجبره ، ولا حائل بينه وبينه من قبل الله . وإنما أوتي من قبل نفسه . وبالله التوفيق .



الباب الثامن والثمانون في التفويض

قال المؤلف : ضلت المعتزلة والقدرية ، بقولهم : إن المشيئة مفوضة إلى العباد .
وقالت القدرية : لا قدرة .

وقال المسلمون : إن الله تعالى لم يجبر أحداً من خلقه ، من المكلفين ، ولا فوض إليهم الأمور .
ويهملهم كل منهم يعمل ما يشاء . كيف يفوض إليهم الأمور ، ويجعل لهم السبيل إلى ما يعملون عملاً ،
وتركهم كذلك سدى .

وهو يقول : ﴿ أَفَحَصِيئَتُنَا مَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ لأن العايب ليس بإله حكيم ، أن يخلق خلقه عبثاً أو
يتركهم سدى هملاً ، يضر بعضهم بعضاً . ويقتل بعضهم بعضاً . ويأكل بعضهم بعضاً . فهذا ليس من
الحكمة . والله حكيم عليم ، لا يفعل إلا الحكمة . فلو فرض إليهم الأمور ، لم يعذب منهم أحداً ، لأنه
تعالى كيف يعذب أحداً على فعل ، قد فوض إليه فعل ذلك الفعل ، وأذن له به - تعالى الله عن ذلك .

وأما قول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ فليس في هذا تفويض الأمور إلى العباد .
ولكنه تهديد من الله تعالى . ألا تراه يقول عقب ذلك : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا ﴾ .

يقول الله للعباد : قد بينت لكم سبيل ذلك ، أي سبيل الهلاك . ووعدت وتوعدت . فمن شاء فليؤمن ،
عند ذلك ، ومن شاء فليكفر . فلا حجة لكم بعد ذلك .

وهذه الآية ، وما كان مثلها ، مثل قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾ . نسختهن الآية التي
يقول فيها : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ .



الباب التاسع والثمانون في القضاء والقدر والرد على القدرية

القضاء : على وجوه . قضى : خلق . وقضى : حكم . وقضى : أمر . وقضى : إخبار وإعلام .
وقضى : علم فقضاء الخلق : قوله تعالى : ﴿ فَفَضَّلْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ أي خلقهن . تقول : قضيت الأمر : إذا فرغت منه . وقضاء الحكم : مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ .

وقضاء الأمر : مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ أي أمر بك .
وقضاء الخبر : مثل قوله تعالى : أي أخبرناهم وأعلمناهم .
وقضاء العلم : بأن علم أن فعل المعاصي قبيح ، والطاعة حسن . وقضاء الكتاب : كتب أن أهل المعاصي سيعصون .
والقدر : هو الخلق قال الله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ فالقدر : هو الخلق . تقول : قدر الله ، وخلق الله .

والمقدور : هو فعل الإنسان .

والمقادير : هي من الله .

والتقدير : هو تقدير الشيء . ويجب الإيمان بالقدر : خيره وشره . والله تعالى ، لا يعذب عن القدر وإنما يعذب على المقدور ، الذي هو أفعال العباد ، الذي إن فعلوا خيراً ، حمدوا عليه ، وإن فعلوا شراً عوقبوا عليه . فالمقدور : أفعالهم . وبالله التوفيق .



الباب التسعون في الرد على القدرية

القدرية : الذين يكذبون بالقدر . ويقولون : لا قدر .

زعمت المعتزلة والقدرية : أن المشيئة مفوضة إليهم . فهم إن شاءوا تحركوا . وإن شاءوا سكنوا . وإن شاءوا فعلوا . وإن شاءوا ، لم يفعلوا ، وأن فعلهم : هو خلقهم . وأن الله لم يخلق أفعالهم . فهذا رد لكتاب الله ، وتكذيب لقوله - عز وجل ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ وأعمالهم شيء ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴾ . فالبارئ تعالى ، لا يعذب إلا على شيء فعلوه . ولا يثيب إلا على شيء قد فعل ، فيقال لهم : أخبرونا عن أفعالكم التي زعمتم : أنها من خلقكم ، لا خالق لها غيركم . أهى شيء ؟ أم غير شيء ؟ .

فإن قالوا : ليست بشيء .

قيل لهم : فيثيبكم الله على لا شيء ، ويعذبكم على لا شيء .

فإن قالوا : نعم . كفروا ، إذا زعموا أن الله يعذب العباد ، على غير شيء .

وقيل : وكيف قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴾ ألم يسم أعمالكم شيئاً وأقوالكم شيئاً ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ فقد سمى أعمالهم شيئاً وأقوالهم شيئاً ؛ لقوله : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴾ وذلك شيء قالوه .

وإن هم قالوا : أعمالنا شيء ، وأقوالنا شيء .

قيل لهم : فقد قال تعالى : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ قال المؤلف : ويقال لهم : أخبرونا عن الله عز وجل ، هو إله أفعالكم وأقوالكم ، وربها ومالكها ، والقادر عليها أم لا ؟

فإن قالوا : لا ، كفروا .

وإن قالوا : نعم . إن الله إله أفعالنا وأقوالنا ، وربها ومالكها ، والقادر عليها .

قيل لهم : أف يكون الله إله أفعالكم ، وربها ومالكها ، والقادر عليها ، ولا يكون خالقاً لها . وإنما خلقتموها أنتم واختر عتموها . وأنتم لا تقدرون ، أن تخلقوا ذباباً . وإن يسلبكم الذباب شيئاً ، لا تستنقذوه منه . فكيف تخلقون أفعالكم ؟ فلو خلقتم أفعالكم ما فعلتم شيئاً قط ، تتدمون عليه ، ولا فعلتم فعلاً ، على أنه حسن صالح ، فيأتي قبيحاً طالحاً . فهذا فعل عليم حكيم ، مع أن قولكم : تخلقون أفعالكم ، فقد شاركتهم الله تعالى ، في الخلق والاختراع . فكيف يعبر الله الخلق أجمعين ، بالعجز ، بقوله تعالى : ﴿

خَلَقُوا كَخَلْقِهِ ﴾ وأنتم إذا قد خلقتم كخلقه ، فجعلتم أنفسكم شركاء الله ، في الخلق . فكيف أخبر الله تعالى ،

في كتابه : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ وقد خلقتم أنتم مع الله وقولكم : لو كانت أفعالنا من خلق الله ، لما عذبنا الله عليها . فقولوا : إن الإيمان والطاعة ، من خلق الله ؛ لأنه لا يعذب عليها . وكلا الإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية ، من أفعالكم ، التي تدعون أنكم تخلقونها ، دون أن يكون الله خالق جميع ذلك .

فإن قلتم : فإذا خلق الله أفعالنا ، فكيف يعذبنا على شيء ، قد شاركنا في فعله ؟
قلنا لهم : إن الله تعالى ، لم يشارككم في أفعالكم ، وإنما الباري : الخالق لأعمالكم ، وأنتم المكتسبون لها .
والله خالق كسبكم وحركاتكم ، فيحال ما تتحركون . وإنما تكون الشراكة : أن لو خلقتكم - أنتم ،
والباري - أفعالكم ، وكسبتكم - أنتم والباري - أفعالكم . فهذه هي الشراكة .
وأما أعمال بني آدم أجمع ؛ فمن الله خلق ، ومن العباد عمل ، كما قال المسلمون . وبالله التوفيق .



الباب الحادي والتسعون في أعمال بني آدم وأقوالهم من خير وشر ونفع وضر وطاعة ومعصية

والدليل على أن الله تعالى قضى ذلك وقدره

وتصرف القضاء والقدر ووجوهه وأقسامه في جميع ذلك

فإن سأل سائل وقال : هل قضى الله بالباطل ؟

قيل له : لا ، إن الله تعالى يقضي بالحق ، ولا يقضي بالباطل ؛ لأن هذا يقوهم ، إن قضى الله تعالى بالباطل ، فهذا ما لا يجوز ؛ لأن قضاء الله الذي هو حكم : أن الباطل باطل ، ممن فعله .

وكذلك قضى : حكم أن المعصية من الأمور ، إذا لم يفعل ما أمر به ، وعصى الأمر له . وذلك من الله قضاء الحق ، لا بالباطل .

وقضاء الخلق : أن خلق الله الباطل غير الحق ، وجعل الباطل ، خلاف الحق . وجعل الباطل قبيحاً ، أي خلق ذلك قبيحاً .

وقضاء العلم : بأن علم أن فعل المعاصي قبيح ، والطاعة حسن .

وقضاء الكتاب : بأن كتب أن أهل المعاصي سيعصون ويفسدون . ولم يقض الله بذلك . أمراً به ، بل قضاه ناهياً عن فعل القبائح والمعاصي . لا يخرج العباد من قضاء الله وقدره . وعلمه بهم محيط ، وهم صائرون إلى مشيئته - كما شاء وعلم .

فإن قيل : فأحب الفساد والفحشاء والمنكر ؟

قيل له : بل سخطه وقبحه ، ونهى عنه وذم فاعله .

فإن قال : وكيف تقول : قضاه ؟

قيل له : قضاه معصية قضى الكتاب ، وقضاه معصية ، ومفكراً وقبيحاً قضى حكم . حكم أنه كذلك . وقضى علم بأن علم : أنه سيكون ممن كسبه .

فإن قال : فأراد ؟

قيل له : أراحه مسخوطاً منهياً عنه ، ولم يرد طاعة ولا حسناً .

فإن قال : فقد ذلك ؟

قيل له : قدر ذلك : بأن جعل المعصية معصية منهياً عنها ، والطاعة طاعة مأموراً بها .

فإن قال : فهل قضى الله المعاصي ؟

قيل له : نعم قضاه ، بأن قدرها وخلقها وكتبها ، كما قال تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لُتُفْسِدُنَا فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ قضى كتاب وخلق وعلم ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَمْرًا تَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾ ولا نقول : قضاه : أمر بها .

فإن قال : قضاء الله حق ؟

قيل له : نعم قضاء الله حق ، قضاء حكم . والله يقضي بالحق . وقضى حق : قضى الخلق . وقضى حق : قضى علم . وقضى حق ، قضى الكتاب . وقضى حق ، مما أمر به ، من الطاعة . وقضى حق : قضى خير .

فإن قال : قضى المعصية حق ؟

قيل له : إن أردت قضاها : بأن خلق المعصية خلافاً للطاعة ، كما خلق الأشياء وأضدادها ، فهو حق ، إذ خلق المعصية خلافاً للطاعة .

وإن أردت - عز وجل - كتب أنها تكون من المعاصي منهياً عنها ، فحق كما كتب . فنعم .

وإن أردت أنه علم أن المعصية ، خلاف الطاعة ، فنعم ذلك حق .

وإن أردت قضى المعصية أمر بها ، فالله لا يأمر بالفحشاء والمنكر . بل أمر بالقسط ، فلم يقض المعصية أمراً بها ، ولكن قضاها معصية منهياً عنها قبيحة ، معاقباً عليها فاعلها .

فإن قال : أفترضى بقضاء الله الكفر ؟

قيل له : أَرْضَى بقضاء الله للكفر ، بأن جعل الكفر قبيحاً ، خلافاً للإيمان الحسن . وأَرْضَى بقضاء الله الذي هو حُكْم ، على أن حَكَمَ بأن فعل مَنْ فعل كذا وكذا كفر ، ولا أَرْضَى بفعل الكافر وعمله بالكفر ، الذي ذمه الله وقبحه وسخطه . فقد رَضِيت بقضاء الله ، فيما حكم به على أهله ، وكلفهم إياه ، خلافاً للطاعة . فأخبرنا أنت : هل علم الله من يدخل الجنة ، ومن يدخل النار ؟

فإن قلت : لا ، كفرت .

وإن قلت : نعم .

قلنا : فأراد إنفاذ ما علم أم إبطاله؟

فإن قلت : بل أراد إنفاذ ما علم ، خصمت نفسك .

وإن قلت إبطاله ، خالفت الحق .

والدليل على أن البارئ تعالى ، قضى بالكفر والمعاصي وجميع الفحشاء والمنكر ، وأراد ذلك على الوجه الذي قدمنا ، لأنه تعالى ، لو لم يقض به ، ولا أَرَادَهُ ، ولا شَاءَهُ ، لكان يكون في ملكه وسلطانه ، ما لم يشأْ كونه ، ولم يرد كونه ، في ملكه وسلطانه ، حتي كَوْنُهُ المكنون ، في ملك الله - عز وجل - وسلطانه ، وملكوه . وبارئهم لم يرد ذلك ، ولا شَاءَهُ ، ولا أَرَادَ كونه في ملكه وسلطانه ، ولا شَاءَ كونه في ملكه وسلطانه ، حتي كان هكذا . فهذا كالمغلوب ، على أن ملكوه ما لا يشأْ ملكه . وكالعاجز الذي كَوْنُوا في ملكه ما لم يشأْ كونه ، ولم يرد كونه - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

فدل ذلك : أن لا يكون شيء في ملك الله وسلطانه ، إلا وقد علم ذلك ، وشَاءَ كونه في ملكه وسلطانه . وأراد كونه في ملكه وسلطانه .

وإنما أراد الله الكفر والمعاصي والقبائح والفساد . كل ذلك أرادَه ، بمعنى أنه لم يُغلب ، على كون جميع ذلك ، في ملكه وسلطانه . ولم يرد ذلك إرادة الأمر : أنه تعالى أمر عباده بذلك ، راضيًا به ، بل أرادَه أن يكون مسخوطًا فاسدًا قبيحًا ، معصية ممن فعله ، معاقبًا عليه صاحبه . أراد كون ذلك خلافًا ، لكون ما أمر به تعالى من الطاعات .

فكل شيء نهى عنه فهو ضد ، لما أمر به .

فالكفر المنهي عنه ، أرادَه أن يكون ضد الإيمان المأمور به ، والمعصية المنهي عنها ، أرادها أن تكون ضد الطاعة المأمور بها . وبالله التوفيق .



الباب الثاني والتسعون في من قال : إن الله أمر بالإيمان ولم يردده ونهى عن الكفر وأراده

يقال : لمن قال : أن الله أمر بالإيمان ولم يردده ، ونهى عن الكفر وأراده : إن الله تعالى يجل أن يوصف بما وصفته به ، لأن هذا قول فحش قبيح . والله تعالى يجل عن ذلك ، لأن هذه الصفة ، ليست بصفة إله حكيم عليم . ولا يصف الله تعالى ، بهذه الصفة ، إلا جاهل . ولكن الباري تعالى ، أمر بطاعته ، ونهى عن معصيته . وأراد الطاعة ممن أتى بها طائعاً ، لا مكرهاً ولم يرددها ، ممن لم يأت بها ونهى عن المعصية وقبحها .

فمن عمل بالمعصية ، فقد عمل بما نهاه الله عنه ، وقبحه ، وراده أن يكون فعلاً قبيحاً ، لا طاعة ، ممن أتى به . وأراد الطاعة حسنة ، إرادة أمر ، أمر بها . وأراد المعصية قبيحة ، منهيًا عنها . ولا مخرج للعباد ، مما علم الله ، وإرادته ومشيتته . فلا يكون إلا ما شاء الله ، وأراد ربنا وعلم - تعالى وجل - له الملك والخلق ، يفعل ما يشاء . وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

فكل مشيئة ، خالفت مشيئة الله ، فهي ضائعة .

فدل أنه لا يكون في ملكه وسلطانه ، إلا ما شاء وعلم ، وأراد كونه ، على الوجوه التي بينهاها ، والتفاسير التي أوردناها . وبالله التوفيق .



الباب الثالث والتسعون في الرد على من قال : إن الله أراد الإيمان ولم يرد الكفر

يقال لهم : أتقولون : إن الله أراد الإيمان ، ولم يرد الكفر ؟

فإن قالوا : نعم .

قيل لهم : فأراد أن يكون الإيمان خلاف الكفر ؟

فإن قالوا : نعم .

قيل لهم : فأراد أن يكون الكفر خلاف الإيمان .

فإن قالوا : لا .

قيل لهم : فأراد الإيمان خلاف الكفر ، ولم يرد أن يكون الكفر خلاف الإيمان ، فأراد أن يخالف شيئاً ، لا يريد أن يخالفه ذلك الشيء ؟

فإن قالوا : نعم . كابروا .

ويقال لهم : هل علم الله بمن يؤمن ومن يكفر ؟

فإن قالوا : لا . كفروا .

وإن قالوا : نعم .

قيل لهم : فأراد إنفاذ ما علم أم إبطاله ؟

فإن قالوا : إنفاذه ، خصموا أنفسهم .

وإن قالوا : إبطاله ، كابروا . وبالله التوفيق .



الباب الرابع والتسعون في مقالة المعتزلة في إرادة الله

المعتزلة رجلان : أحدهما يقول : إنما أراد الله من أفعال عباده غير الأمر بها .

والآخر : يقول : لم يرد الله من أفعال عباده ، الأمر بها .

فمن ذهب إلى الأمر ، لزمه - إذا لم يكن الباري أمر بأفعال الأطفال والمجانين - أن يكون كارهاً لها ، إن كان يحب أن تبقى أفعال العباد ، لإكراهه . والله تعالى لا يكره إلا معصية ، كما لا ينهى إلا عن معصية .

وإن لم يكن هذا هكذا عندهم ، بطل ما قالوه . وهذا يوجب : أن كل مباح معصية .

ومن ذهب إلى إرادة الله - عز وجل - لأفعال عباده ، غير الأمر بها . قيل له : إذ كان يحب أن تبقى الإرادة لأفعال عباده الكراهية . فهل أراد الله تعالى ، كون الأفعال التي ليست بمعاصي ولا طاعات ؟

فإن قال : نعم .

قيل له : فيلزمك أن تكون طاعة ؛ لأن الطاعة عندك إنما كانت طاعة للمطاع ؛ لأنه أرادها .

فإن قال : لم يُردّها .

قيل له : فيلزمك أن تقول : إن كاره لكونها تكرهها . وهذا يوجب أن تكون معصية ، لأن ما كرهه الله تعالى ، فهو معصية عندك . وبالله التوفيق .

الباب الخامس والتسعون في بيان النهي عن المعصية مع إرادة الله لها وعلمه بها

إن قيل : ما معنى النهي عن المعصية ، وقد أَرادها الله وعلمها ؟

قيل له : لو لم يكن نهياً ولا أمراً ، لم تكن معصية ، ولا طاعة . وإنما نهى عن المعصية ، وقد أَرادها وعلمها أنها تكون إذ نهى عنها ؛ لأن النهي لو لم تكن معصية ، لكان لا فائدة فيه . وكذلك أراد أن تكون معصية أَرادها ، وعلم أنها ستكون إذ نهى عنها .

وكذلك إن سألوا ما وجه إرسال الرسل ، وقد علم أنهم لا يؤمنون ، وأراد أن لا يؤمنوا إذا أرسل إليهم الرسل ؟

وإنما أرسل الرسل ، ليكونوا حجة على من لم يؤمن . وليس للناس على الله حجة . وإنما هذا عدل من الله ، وحكمة بالغة ، لأنه تعالى يقول : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ والله الفضل والمنة . وبالله التوفيق .



الباب السادس والتسعون في قضاء الكفر ثم يُعَذَّبُ عليه

قال المؤلف : فإن قيل : هل رضي الله المعاصي ؟

قيل : لا . قال الله تعالى : ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ .

فإن قال : كيف قلتم : أرادها ، ولم تقولوا : رضيها وأحبها ؟

قيل له : إن الرضى بالفعل والمحبة ثواب من الله ، ومدح له . والله تعالى لا يمدح المعاصي ، ولا يثيب عليها . والإرادة صفة الله في ذاته .

ومعنى قولنا أرادها أنه لم يغلب عليها ، ولم يكره على كونها . فلذلك قلنا : أرادها ، ولم نقل رضيها ، ولا أحبها . وبالله التوفيق .



الباب السابع والتسعون في قضاء الله للكفر ثم يعذب عليه

إن قالت القدريّة : أيقضي الله بالكفر ، ثم يعذب عليه ؟ فهذا توهم أن الله تعالى ، قضى بالكفر على الكافر : أنه أجبره عليه . وليس ذلك كذلك . ولكن معنى قولنا : قضى على الكافر بالكفر : أي خلقه الله على يديه . فقضى الله بالكفر ، أي خلق الله الكفر . وكذلك قدر الله عليه الكفر . وبالله التوفيق .



الباب الثامن والتسعون في خلق الله أفاعيل العباد والرد على القدرية في إنكار ذلك

اختلف الناس في أفعال العباد على ثلاث فرق :

فرقة قالت : العبد مكتسب ، وكسبه خلقه لأفعاله . ولا تعلق بقدرة القديم ، بأفعال العباد . وهي المعتزلة . فجعلوا العبد خالقاً ، مخترعاً لأفعاله .

وفرقة قالوا : ليس بمكتسب لشيء ، ولا قدرة له ، فهو كالباب ، إذا حرك تحرك .

وفرقة قالت : إن الله تعالى خلق أفعال العباد ، مخترعاً لها . والعباد مكتسبون لها . فعلى هذا الأصل ، يكون الفعل الواحد مخلوقاً مكتسباً ، في زمن واحد .

فمن قال : إن الفعل خلق العباد ، جعل مع الله خالقاً غيره . والله تعالى يقول : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ . ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ .

ومن نفى القدرة عن العباد بالكلية ، أسقط تكليف الشرع ؛ لأن الشرع راع للقدرة في التكليف . وقال الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ .

ومساق مذهب هؤلاء : أنه لا فرق بين تكليف الصلاة ، وتكليف الطيران في الهواء .

وأما القائلون : إن العبد مخترع لأفعاله . فقولهم باطل ؛ لأنهم جعلوا أنفسهم شركاء لله في الخلق . والله تعالى يقول : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ . وقال : ﴿ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ ﴾ . فكيف يكون أحد من خلقه ، خالقاً كخلقه - تعالى الله - أن يشبهه أحد من الخلق والاختراع ، مع أن الخالق من شرطه أن يكون عالماً بتفاصيل ما خلق . وقد قال الله تعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ .

والعبد لو سئل عن إعداد حركاته ، في ليله أو نهاره ، ما علم ذلك وقد يتحرك مع شهوة للحركة . فكيف يكون خالقاً لها ، وهو لها شاه مشقة ؟ فكيف يكون خالقاً ، من كان ساهياً عن مخلوقاته ؟ وقد يفعل الأشياء وهو ، فيحال فعلها ، ناسياً للقصد الذي يريده ، ولا يقدر يذكر ، ليرجع إلى سبيل القصد الذي أراد العمل له ؟ فكيف يكون خالقاً لأفعاله ، ويفعل الأشياء على أنه صواب ، فيأتي بالخطأ ، فكيف يكون خالقاً لأفعاله ، ولكن أفعال العباد من الله : خلق ، ومن العباد : اكتساب : عمل وكسب والله خالق كسبهم ، في حال ما يكسبون لا قبل ذلك ، ولا بعد ، فهذا قول المسلمين .

فإن قال : أليس تقولون : إن ما خلق الله فقد فعله وصنعه ؟

قيل له : نعم . نقول ذلك في جملة الأشياء ، ولا نقول ذلك مطلقاً ، وفي بعض الأشياء مطلقاً في ذلك .

فإن قال : أليس تقولون : إن الله خالق الكفر ؟

قيل له : نعم .

فإن قال : أفتقولون : إن الله فعله وصنعه .

قيل له : لا نطلق بذلك . ألا ترى أنا نقول : إن جهنم قذرة . ولا نقول : إن الله صنع الأقدار . ويقال : خلقها ؛ لأن خلقها اسم تعظيم ، في كل شيء . وصنع ودبر الأقدار والقبايح تهجين . فنفيها عن الله تعالى كل إضافة تهجين . ألا ترى أنا نقول : إن الله يوجد كل شيء . ولا نقول : إن الله يوجد الحر والبرد ، والأذى والمكروه لأن جملة القول : إن الله يوجد الأشياء ، يوجد العلم بالأشياء والإحاطة بها .

وإن قال : أتقولون : إن العبد فعل الكفر ؟

قلنا له : نعم . على معنى أنه كفر .

فإن قال : أفتقولون : إن العبد فعل خلق الله ؟

قيل له : لا ؛ لأن ذلك يوهم أنه خلقه .

فإن قال : متى خلق الله تعالى الفعل ؟

قيل له : في حال ما يكسبه ، لا قبل ذلك ، ولا بعد .

فإن قال : أفيجوز أن يخلقه الله ، ولا يكسبه العبد ، أو يكسبه العبد ، ولا يخلقه الله ؟

قيل له : لا يجوز أن يكسبه العبد ، ولم يخلقه الله ؛ لأن في ذلك إيجاداً لفعل كان ، بعد أن لم يكن ، ولم يخلقه الله ؛ لأن ذلك محال أن يكون محدثاً وقع وليس الله هو المحدث له ، كما يستحيل أن يكون مملوكاً ومربوباً في العالم ، لم يملكه الله . ولا يكون ربه .

قال المسلمون : إن الله تعالى خلق الطاعة والمعصية وقدرهما ، وقضاهما مع الفعل ، لا من قبل ، ولا من بعد . فليس لله شريك ، فيما قضى وقدر . ولم يؤت العبد ، من قبل خلق الله وقدره وقضائه . ولكن أوتي من قبل اكتسابه للمعصية ، ومخالفته الأمر ، وإيجاد الحجة عليه . ولم يزل الله تعالى مريداً لذلك . فالطاعة : إرادة رضى ومحبة وعلم ومشئئة . والمعصية : إرادة علم ومشئئة ، لا إرادة أمر ، ولا رضى ، ولا محبة .

والدليل على خلق الأقوال ، من كتاب الله - عز وجل - : قوله تعالى : ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ (١٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿ ١٤ ﴾ .

يقول : كيف لا أعلم القول الذي يخفون ، وأنا خلقتهم ؟!

وقال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَفَ السَّيِّئَاتِ وَالْوَنِينَ ﴾ فأوجب اختلاف الألسنة وهي اللغات . واختلاف لونها خلق من خلقه . وكل ذلك كلام . والخلق يُحمدون على الصواب منه؟ ويُذمون على الخطأ . فجعل اختلاف الألسنة آية من آياته ، كخلق السموات والأرض .

والدليل على خلق الأعمال ، من كتاب الله : قوله تعالى : ﴿ وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ﴾ فأضاف إلينا فعلاً . وقال : أنا خلقتهم وقدرته .

وقال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ فجعل ابتغاءنا الذي أمرنا به ، من آياته . فهو من فعلنا .

والدليل على خلق الأعمال ، من كتاب الله : قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴾ وأعمال العباد شيء

وقال : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ٥٢ ﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ ﴾ .

وقال : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ .

وفي قوله لنا : بأن جعل لنا سرائيل تقينا الحر ، وتقينا بأسنا ، وهي عمل يعملها بنو آدم . وقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ .

فإن قالوا : إنما قال : ﴿ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ من الخشب التي تتخذونها أصنامًا من الخشب .

قيل لهم : لو جاز لكم أن تقولوا : إنه خاص للأصنام والخشب ، دون ما كانوا يعملون من السيئات ، جاز لغيركم أن يزعم ، أنه خاص لتلك الأصنام والخشب ، التي خاطب إبراهيم فيها قومه ، دون غيرها ، من الخشب والأصنام .

فإن قال قائل : كل خشب وصنم ، فهو مخلوق .

قيل له : وكذلك كل ما تعملون من الأصنام والأفعال ، من الطاعة والمعصية . فكل ذلك مخلوق .

والدلالة من كتاب الله - عز وجل - على أن العمل مخلوق ، والأفعال التي يفعلها العبد كلها مخلوقة خلقها الله تعالى ، فهي من الله : خلق ، ومن العباد : عمل .

والدليل على خلق الأفعال ، من كتاب الله : قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ نَرَبُّكُمْ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ

عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا ﴾ فثبت أن الله يصيب الكافرين بأيدي المؤمنين ، فيكون فعل المؤمنين بالكفار ، من القتل والجرأة ، مصيبة أصابهم الله بها . فأضاف ذلك إلى الله نه أصابهم بها ، على أيدي المؤمنين . فذلك فعل الله : إصابته إياهم بتلك المصيبة . وهو فعل للمؤمنين . فدل أن الأفعال من الله خلق ، ومن العباد عمل . وبالله التوفيق .



الباب التاسع والتسعون في الدليل على خلق الفعل من السنة

الدليل من السنة ، على أن الأفعال مخلوقة : قوله ﷺ : ما خلق الله خلقاً أحب إليه من العتاق ، ولا أبغض إليه من الطلاق .

وقال ﷺ : لو أن الناس نظروا إلى الرفق ، لرأوا خلقاً حسناً ، لم يروا خلق شيء أحسن منه . ولو نظروا إلى الخرق ، لم يروا خلق شيء أقبح منه .

والرفق : فعل الرفيق . والخرق : فعل الخرق . فقالوا : إن الله تعالى خلق فعل الرفيق وفعل الأخرق

وقال ﷺ : إن الله تعالى خلق كل صانع وصنعتة .

فإن قالوا : إذا زعمتم أن كسبكم خلق الله ، أفترعمون أنكم اكتسبتم ما خلق الله ؟

قيل له : إنا اكتسبنا ما خلق الله كسباً لنا ، ولم نكن مكتسبين للأجسام ، ولا لسائر ما خلق الله ، لأنها ليست بكسب لنا ولكنا مكتسبون للشيء الذي خلقه الله كسباً لنا ، ولم نكتسبه خلقاً لله - عز وجل . وذلك أنا لم نكتسبه خلقاً لنا خلقناه ، فنكون خالقين له . وإنما اكتسبنا شيئاً ، خلقه الله .

فإن قالوا : وقد قال الله : ﴿ وَخَلَقُوا إِفْكَاً ﴾ .

قيل له : ذلك : الإفك : الكذب . يقول : تدعون باطلاً إفكاً . والباطل : الكذب . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ

جَاءُوا بِالْإِفْكِ ﴾ فهو الكذب ، في قذف عائشة رضي الله عنها إنما ادعوا باطلاً فكاً .

فإن قالوا : أفيعذب الله العباد ، على الكفر الذي خلقه كفرًا منهم ؟

قيل له : إن الله يعذبهم على الكفر ، الذي هو خلق منه لهم ، وكسب منهم للكفر ، كما أنه تعالى يعذبهم ، على الكفر الذي هو معلوم لله ، لا أنه علمه . ولم يعذب الله العباد ، لأنه خلق الكفر منهم كسباً لهم . وإنما عذبهم على كسبهم للكفر ؛ لا لأن الله خلقه ، بل لأنهم عملوه وكسبوه . وبالله التوفيق .



الباب المائة
في تفسير قولهم : يجب الإيمان بالقضاء
وخيره وشره

وسألت عن القدر ، خيره وشره . فما خير القدر؟ وما شره ، الذي يلزم العباد أن يؤمنوا به؟
فاعلم أن القدر : هو الخلق . تقول : قدر الله وخلق الله . فهذا هو القدر . وخيره وشره : كل خير
وكل شر ، يلزم العباد أن يعملوا ، ويصدقوا ويؤمنوا أن الله خالق كل خير وكل شر . والكفر من الشر
والإيمان من الخير .



الباب الحادي والمائة في بيان من استحق أن يلقب بالقدر ومن أولى بذلك

اعلم أن الناس في زمن النبي ﷺ كانوا كلهم ، على ملة واحدة ، ومذهب واحد ، في قولهم بالقدر ، وإقرارهم بالقضاء والقدر ، خيره وشره كله من الله ، حتى ادعت القدرية لأنفسها ، أن المشيئة والقدرية إليهم ، وأنهم في اكتسابهم ذلك ، وأعمالهم ، أنهم يقدرونها ويفعلونها ويخلقونها ، مقدورة لهم ، دون خالقهم تعالى . وأن الله لم يخلق إيمان المؤمنين ، ولا أفعالهم ، ولا حركات أهل الجنة وتلذذهم ، ولا حركات أهل النار ، ولا طيران طير في طيرانه ، ولا دبيب ذر النمل ، في حركاته ، ولا حركة بهيمة ، ولا حركات كل متحرك ، ولا الإيمان والكفر ، ولا الطاعة والمعصية . وأن الأمور مفوضة إليهم ، يخلقون أفعالهم . فصار القدر هو الذي يدعي ذلك لنفسه ، كما أن الصائغ هو من يعرف أنه يصوغ دون من يزعم أنه يصاغ له . نعوذ بالله من الضلال ، وكل ما تحبط به الأعمال . وبالله التوفيق .



الباب الثاني والمائة في الامتحان وجمعه والحكمة منه والرد على من أبي حكمه

الامتحان على وجهين : فوجه أن يمتحن ، ليعلم بامتحانه ، ما خفي عليه ، ووجه لإيجاب الحجة ، وقطع العذر . والبارئ تعالى ، عالم بالخلق وما تنول إليه عواقبهم ، فلا يمتحنهم بشيء خفي عليه من أمرهم ، ولكن مبتلياً لهم بالفرض ، ليثيب بالطاعة من أطاعه ، ويعذب بالمعصية من عصاه .

والحكمة من هذا الاختبار والامتحان : أن في الشاهد لا ينبغي للحاكم أن يحكم بعلمه ، من غير إقامة المدعي البينة أو يمين المنكر ؛ لأنه إذا حكم بعلمه ، دون ظهور وجه الأمر فيه لغيره ، اتهم بالميل إلى الجور . فبمثل هذا عامل الله عباده فأراد البارئ تعالى أن يظهر فيهم معلومه ، لا ليثبهم بالميل ، وينسب إلى الجور . كما قال تعالى : ﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَذِبِينَ ﴾ معناه : فليظهرن الله معلومه في الذين صدقوا ، وليظهرن معلومه في الذين كذبوا . فهذا الامتحان والاختبار . وبالله التوفيق .



الباب الثالث والمائة في التكليف ووجهه

والحكمة في ذلك التكليف على معنيين : معنى تجوز إضافته إلى الله . والآخر لا تجوز .
فالذي تجوز : هو الذي كلفهم ، حسب طاقتهم ، ليلبغوا منافع لهم ، دون بارئهم .
والذي لا تجوز : هو أن يكلفهم ، لحاجته إلى ما يكلفهم . تعالى الله عن ذلك ؛ إذ لم يزل البارئ غنياً
عن جميع العالمين .

مسألة في الحكمة من التكليف :

قال بشير بن محمد محبوب - رحمه الله - في بيان حكمة التكليف - إنا وجدنا العقول ، بها زمام الطباع ،
، وآله البيان ، وعنان العرفان .

وعلة العرفان بها : تبين حسان الأمور وقبيحها ، وفاسدها وصحيحها ، والتميز بها والحكمة ما
شرف فيها . والخواطر في تبيينها لها ، والفكر شعارها . ذلك تقدير العزيز العليم . خص به الإنسانية
من خلقه ، وفضل به المكلفين من خلقه ؛ ليلبغوا منافع لهم ، وأعدمهم العجز ، كما كلفهم ، حجة عليهم
، وحكمة بالغة فيهم ، وفضل عظيم لهم ، مع قدرته على اتصال ما عرضهم لعباده ، وغناه عنهم
وعنها منهم فحسن مع ذلك تكليفهم ؛ لأنه لا يجوز في الحكمة ، شكر من لا يستحق الشاكر ، بإحسان
كان منه ، مع لذته لذلك ، وقدرة الشاكر على شكره . ولذلك لم يجز أن يبتدئ عباده بالشكر لهم ،
واتصال اللذة بهم إليهم ، من غير أن يكون منهم فعل يستحقون به شكره إياهم ، وإن كان قادراً على
فعل ذلك بهم .

وكذلك ما أدخله من المكاره على أطفالهم ، لا يجوز في الحكمة ابتداءهم بما يعوضونه به منه ؛ لأن
العوض استحقاق بما نالهم بما يستحقون ، لا يجوز كونها بغير ما يستحقون .

ولما كان خلقه إياهم لينتفعوا حكمة ، كان الإحسان إليهم كذلك . وكان الكفر منهم كذلك ، في عقولهم
. وكان الشكر به حسناً منهم ، ترك هذا الشكر .

ولما كان ذلك كذلك ، كان الأمر بهذا الشكر ، والترغيب فيه حسناً .

ولما كان ذلك حسناً ، كان تركه قبيحاً . ولما كان تركه قبيحاً ، كان النهي عن تركه حكمة ، لأن ما
كان حسناً ، فحسن الأمر به . وما كان قبيحاً ، فحسن التزهيد فيه منهم ، والنهي عنه . ولئن يكون
الترغيب إلا بعدمهم ، المرغب لهم فيه بعدهم : أنه يحرم ذلك عن كفره ، ولم يرغب .

وإذا كان كذلك ، لم يجز في الحكمة أن يساوي بين الشاكر والكافر ، ولا يعطي أحدهما ما يعطيه
الآخر منهما .

ولو كان ذلك كذلك ، ما رغب الراغب في الشكر ، ولا زهد الزاهد في الكفر ، إذا كان ينال أحدهما
من اللذة ، ما ينال الآخر منهما .

ولو كان ذلك ، لكان لا معنى للترغيب في الشكر ، والتزهيد في الكفر ، دون الترغيب في الكفر ،
والتزهيد في الشكر .

ولو كان ذلك كذلك ، لكان لا فرق في العقل بين الحسن والقبيح ، والفساد والصحيح .
ولما لم يكن ذلك كذلك ، صح أن الذي يستحق بالشكر من الثواب ، لا يجوز أن يعطى من لا يستحق ذلك بشكره وطاعته .

وكذلك حسن التكليف ، وإن كان ذلك متعبياً للمكلفين ، إذا كانوا ينالون منه نفعاً ونعماً ، لا يجوز في الحكمة ، أن يغالوه من غير أن يستحقوه ، لفعل ما كلفوه ، وإن كان الله تعالى قادراً على أن يفعل ذلك بهم ، ويوصله إليهم .

والتكليف على معنيين . فمعنى تجوز إضافته إلى الله تعالى . ومعنى لا تجوز .
فالذي تجوز : هو الأمر هو تكليفه - عز وجل - عباده وأوامره ونواهيه ، وطاعته وفرائضه ، حسب طاقتهم .

والمعنى الذي لا يجوز : هو إنزال المكلف حاجته بالمكلف ، وهذا غير جائز على الله ، أن يكون تكليفه العباد ، حاجة به إلى ما كلفهم ، إذ كان الله تعالى غنياً عن جميع خلقه . وكل إليه محتاج مفتقر - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .



الباب الرابع والمائة في لزوم التكليف وأقسام اللازمات فيه

لزوم التكليف من كتاب الله قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ .

ووجوب التكليف على المكلف ، على طريقين : طريق عقل ، وطريق نقل .

فطريق العقل ، ينقسم إلى قسمين : أحدهما معرفة الله تعالى أنه واحد وعالم وقادر ، ونحو ذلك فعلى المكلف عند ذكر ذلك وسمعه ، اعتقاده وعلمه ، غير معذور بجهله ، بجمله ، ولا الشك فيه .

والقسم الثاني : ما فيه الاختلاف بين الناس ، مثل عالم بعلم ، وقادر بقدرة ، وعالم بنفسه ، وقادر بنفسه ، فحجة هذا تلزم بالسؤال ، وبعد الاستدلال . وعلى الشاك فيه ، لا يعتد تحولا من قول المختلفين ، بغير دليل . وأن يكون متمسكا بالجمله . وهي أن الله تعالى واحد ، ليس كمثله شيء .

وأما ما كان طريقه طريق النقل ، وهو السمعي ، فغير لازم فرضه ، ولا هالك من جهله ، إلا بعد قيام الحجة عليه ، بالخبر المنقول إليه .

فأما ما طريق سمعه من ذلك ، لزم فرضه ، إن كان مفسرا في نفس في نفس اللفظ المنقول . وإن كان مجملا ، فإلى أن يسأل العلماء عن تفسيره بخطئه . وما لم تقم على المكلف حجة ، ولم تبلغه دعوة ، فهو سالم بجهله ، فيما كان طريقه طريق السمع ، من رسالة الرسول ، وعلم الفرائض ، ومشاهدة الرسول ليست بحجة حتى يُظهر له معجزة على دعوى النبوة ، ويدعوه إليه من الإيمان به . فلا تلزم حجة الرسول من غير إظهار معجزة .

والتكليف ثلاثة أقسام : فقسم أمر المكلفون باعتقاده . وقسم أمروا بفعله . وقسم أمروا بالكف عنه .

وما أمروا باعتقاده ، فقسمان : قسم إثبات ، وقسم نفي .

فأما الإثبات فإثبات توحيد الله وصفاته ، وتصديق رسوله ﷺ فيما جاء به .

وأما النفي ، فنفي الصاحبة والولد والأشباه والحاجة والقبائح أجمع ، عن الله - عز وجل - وهذان القسمان ، هما أول ما كلفه العقل .

وأما ما أمرهم الله بفعله ، فثلاثة أقسام : فقسم على أبدانهم ، كالصلاة والصيام وقسم في أموالهم ، كالزكاة والكفارات . وقسم على أبدانهم ، وأموالهم جميعا ، كالحج والجهاد .

وأما ما أمرهم بالكف عنه ، فثلاثة أقسام : فقسم لإحياء أنفسهم ، كنهيه عن القتل ، وأكل الحيات والسموم ، وما يؤدي إلى فساد أبدانهم وأديانهم .

وقسم لأنفالهم ، وصلاح ذات بينهم ، كنهيه - عز وجل - عن الغضب والظلم والبغض ، وما أشبهه .

وقسم لحفظ أنسابهم ، وتعظيم محارمهم ، كنهيه - تعالى - عن الزنا وتحريم ذوات المحارم .

والتعبد مأخوذ من عمل متبوع ، وشرع مسموع .

فالعقل متبوع ، فيما لا يمنع منه الشرع .

والشرح مسموع ، فيما لم يمنع منه العقل ، لأن الشرع لا يرد بما يمنع منه العقل والعقل يتبع ، فيما لم يمنع منه الشرع .

وكذلك توجه التكليف إلى من كمل عقله . والأحكام العقلية ، لا تكون أصولاً للأحكام الشرعية . ولا تشبه الأحكام الشرعية الأحكام العقلية . وبالله التوفيق .



الباب الخامس والمائة في تكليف المنفرد عن الناس ، وشبه ذلك وما يجب عليه من ذلك

من كان في جزيرة لا علم له بالناس ، ولا الشرائع فعليه في حال التكليف : أن يعلم أن له خالقاً خلقه ، وصانعاً صنعه ودبره . يقع له دليل ذلك ، من طريق العقل ، على ما يراه من خلق نفسه ، ويعلمه من خلق السموات والأرض ، والليل والنهار ، واختلاف الأحوال .

ويجب عليه الكف ، عما قبح في عقله ، من مثل قتل الحيوان ، وأكل لحومها ، لأن إيلام الحيوان ، وقتل ذوات الأرواح ، قبيح في العقل ، لولا جواز ذلك بالشرع ، لما حسن أن يأتي إلى ذي روح مثله ، يقتله ويأكل لحمه .

وعليه إذا رأى رجلاً ، يقتل ذوات الأرواح ، أن ينكر عليه ؛ لأن ذلك الفعل في العقل جور ؛ لأنه لو أتاه أت ، يريد ألمه ، لكان يرى ذلك جوراً في العقل .

والزنج الذين هم بسفالة وغيرهم من أطراف الأرض الذين لم يبلغوا ، ما بلغ غيرهم من أهل الإسلام ، عليهم أن يعرفوا بعقولهم أن لأشياء التي يرونها ، لها خالق ومدير وليس كمثلته شيء ، لا عذر لهم من ذلك .

وإن كان جائزاً في عقولهم ، وحسناً ليس بقبيح ، أن يكون لهذا الرب رسولاً ومعبر . فعليهم أن يسألوا عن ذلك . وبالله التوفيق .



الباب السادس والمائة في تكليف الكفار

إن الله تعالى كلف عباده ، العقلاء البالغين ، من الجن والإنس أجمعين ، هذا التكليف الاختياري ، المتقدم ذكره . وإنما كفر من كفر ، من الجن والإنس ؛ لسوء اختيارهم لأنفسهم للكفر ، واستحبابهم له ، على الإيمان والعمى على الهدى .

فأولهم إبليس أبو الجن ، وأولهم آدم أبو البشر وحواء . لولا أن تداركهما الله برحمة منه ، حتى تابا لله ، لكانا من الهالكين . وأولهم : قابيل قاتل هابيل فالكفار أجمع مكلفون .

وقيل لأبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة : تكليف من علم الله أنه يؤمن أو يكفر حسن ؟

فقال : نعم .

وإنما تكون الطاعة طاعة ، والمعصية معصية ، من قبل الأمر والنهي . فأما بمواقعة الإرادة والمراد ، فلا تكون طاعة ، لموافقة العلم .

وذلك لأن الله مكنا وكلفنا الطاعة لحسنها . ونهانا عن المعصية لقبحها . فصرف العبد منا تلك الطاعة ، وتلك الاستطاعة ، إلى ما أحب واختار ؛ لأنه مختار . لذلك خلق من غير إجبار ، أجبره الله ، على فعل من الأفعال . فهو محمود مذموم . فإنما فعل ما أمر ، أو نهى ، باختياريه . والله الخالق لجميع ما يحدث من فعله ، في حال فعله .

قيل له : فيقدر من علم الله منه المعصية ، وأراد خلقها منه ، أن يفعل خلاف ما علم الله ؟

قال : لا .

قيل له : فإذا هو مجبور .

فقال : ليس بمجبور . وإنما قلنا : لا يقدر على فعل ما علم الله ، أن لا يفعله ؛ لتشاغله بما فعل ، مما أمر به ، أو نهى عنه .

فأما إن ترك ما اختار ، فهو قادر على فعل ما اختار ، في الحال التي هو مختار فيها الفعل الثاني . فهو لشغله بفعل ، لا يقدر على فعل آخر . ولكنه قادر على ترك ذلك ، في حال تركه ، من غير مانع له ، من تركه ، ولا جابر يجبره . ولا حائل بينه وبينه ، من قبل الله . وإنما أوتي من قبل نفسه . وبالله التوفيق .



الباب السابع والمائة في بيان ما كلفه الله الكفار

اختلف أصحابنا في الكفار : هل مخاطبون بالعبادات والأحكام ، مثل المسلمين؟ أم مخاطبون بأصل الإيمان أولاً ، لا غير ذلك ؟ على وجهين :

أحدهما : غير مخاطبين إلا بأصل الإيمان لا بصلاة ، ولا بصوم ، ولا زكاة ، ولا حج . فإذا دخلوا في ذلك ، خاطبوا حينئذ بذلك .

وقال آخرون من أصحابنا : بل كلهم مخاطبون بذلك ، إذا كانوا كلهم معاقبين ، على ترك جميعه . ولكن فعلهم ذلك ، على ترتيب وتنزيل . انظر إلى قوله تعالى ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ۖ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ .

وأما المرتد فلم يختلف أصحابنا ، في أن حكم الخطاب ، في جميع ذلك كله ، يجري عليه ، وإن كان مرتداً . ولهذا لزمه ما تركه ، من ذلك ، في حال رده . وبالله التوفيق .



الباب الثامن والمائة في الحكمة في تكليف من علم الله أنه لا يؤمن من خلقه وهو يعلم أنه لا يؤمن وبيان ذلك

قال الملحدون : وكيف يجوز أن يكون البارئ الذي تسمونه حكيماً ، وقد خلق خلقاً ، ثم كلفهم ، مع علمه أنهم يعصون ، فيصيرون إلى النار ، فلو لم يخلقهم ما كفروا ، واستحقوا النار ؟

قال الموحدون : إن وجب أن يكون الخلق والتبليغ بالتكليف قبيحاً ، ولا يكون حكمه ، لكان لا شيء أوضع ولا أحسن من العقل ، ولا أضر منه ؛ لأن الإنسان متى لم يكن عاقلاً ، لم يلحقه لوم في شيء ، مما يكون منه . ولم يلزمه عذاب . ومتى كان عاقلاً ، لحقه ذلك . والأمة الموحدة والملحدة ، مجتمعون على شرف العقل وفضله . وإنما كفر من كفر ، بسوء اختياره ، لا أن التبليغ والتكليف ، حملهم على ذلك .



الباب التاسع والمائة في الرد على من قال : إن أهل الجنة مكلفون في الجنة أم لا ؟

قال المؤلف : لو كلف الله أهل الجنة في الجنة ، كما كلفوا في الدنيا ، كان الأمر من الوعد والوعيد ، كما كانوا في الدنيا .

فإن قيل : إن فرض معرفة الله ، والشكر له ، لا بد لأهل الجنة من ذلك .

قيل له : إن أهل الجنة ، لم يدخلوا الجنة ، إلا وهم عارفون بجميع ذلك . فبعد استقرار ذلك في قلوبهم ، لا ينسون ذلك ، ليعاد عليهم التكليف مرة أخرى . وبالله التوفيق .



الباب العاشر والمائة في الرد على من قال : هل ابتدأ الله الخلق في الجنة وأرواحهم من التكليف؟

قال المؤلف : لو ابتدأ الله الخلق في الجنة ، لوجب في الحكمة : أن يدعوهم إلى معرفته وشكره ، وأن لا يبيح لهم جهل معرفته ، وكفر نعمته ؛ لأن فاعل ذلك غير حكيم .
ولو دعاهم إلى معرفته ، وشكر نعمته ، لم يكن بد من أن يتوعددهم على ترك ذلك ، وأن يقبحه عندهم بالزجر ، وأن يفعل لهم من الترغيب فيه ، والترهيب من تركه ، ما يقوم مقام الوعد والوعيد .
ولو أمرهم بمعرفته ، وشكر نعمته ، ووعددهم وتوعددهم ، فقد كلفهم وامتحنهم ، فكان الأمر يعود إلى ما هم عليه ، في دار الدنيا ، من الامتحان والتكليف .



الباب الحادي عشر والمائة في القول في ترك الله منع المعاصي مع القدرة على ذلك

فإن قال قائل : أفيكون حكيماً ، من ترك عبده يعصيه ، ويعمل عملاً ، يستحق به الخلود في النار ، ولا يمنعه ، ويخلصه منه ؟

قلنا له : قد منعهم من ذلك أشد المنع ، وخلصهم منه ، بأفضل الخلاص : بأن زجرهم ، ونهاهم وتوعدهم بالنار ، وأراهم العبر والآيات والمثلات .

وأما الخلاص ، فقد أقدرهم على ترك المعاصي ، وجعل لهم السبيل إلى الطاعة ، وأعطاهم كل ما ينجون به من المعصية ، وحذرهم ، ووعدهم وتوعدهم .

فإن قال : فهلا منعهم بالجبر والقهر ، وخلصهم بمثل ذلك ؟

قلنا : لو فعل ذلك بهم ، لم يستحق محسن ثواباً ، ولا مسيء عقاباً . وكان لا معنى لخلقهم ؛ إذ لم يخلقهم لينفعهم . ولكان قد خلقهم عبثاً ، وتركهم سدى - تعالى الله عن ذلك .



الباب الثاني عشر والمائة في العبادة واختلاف الناس في كيفية خلق الله تعالى الخلق لعبادته

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ الآية .

قال بعض المسلمين : المعنى في ذلك : إلا لأمرهم بعبادتي .

وقال بعض قومنا : المعنى في ذلك : أي وما خلقت صالحى الجن والإنس إلا ليعبدون .

وقال ابن عباس - في قوله تعالى - : أي ليعرفوني .

قال بعض أهل الخلاف لدين المسلمين : ما خلقهم إلا لعبادته .

فمن زعم أن الله تعالى ، أراد العبادة ، من جميع خلقه ، وأراد الطاعة من الجميع ؛ لأنه خلقهم لذلك ، ولم يفعلوا ، كان في قياد قول هذا القائل : إن الجن والإنس ، فعلوا خلاف ما أراد الله منهم وكانت إرادتهم غالبية لإرادته فيهم ، خلافا لما خلقهم له . وكانوا قد أكرهوه وغلبوه . وكان قوله تعالى ذلك ، غير صدق .

فلما فسد هذا بطل ما قالوه . ولو أراد الإيمان من العاصيين ، ممن خلق ، من الجن والإنس جميعا ، لآمنوا كلهم جميعا . ولكن لم يرد ذلك ؛ نه تعالى قد قال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ يدل أنه لم يشأ الإيمان من الجميع .

فدل ذلك ، أنه لم يرد الإيمان إلا ممن آمن طائعا ، ولم يرد المعصية طاعة . وقد أراد المعصية ، أن تكون ممن عصاه ، قبيحة مسخوطة ، وأراد الطاعة ، حسنة مقبولة ، وبالله التوفيق .

الباب الثالث عشر والمائة في كيفية اعتقاد تأدية العبادة لله - عز وجل

قيل : من عبد الله بالرجاء ، فهو مُرجى . ومن عبده بالحرف ، فهو حروري . ومن عبده بالحب ، فهو زنديق . ومن عبد الله بالثلاثة ، فهو مستقيم .

وقيل : لا ينوي أنه يعبد الله ، رغبة في الثواب ، ولا خيفة من العقاب . وتكون نيته : أن الله مستحق أن يخضع له ؛ لأن من شأن العبد أن يخضع لمالكة وسيده . وعليه أن يعلم أن العبادة التي يعبدها الله ، غير زائدة في ملكه . وأن الله غني عن عبادة الخلق . وعليه أن يعلم أن عبادته لله تنفعه ؛ لأنه متى قام بتأدية ما عليه ، استحق الثواب . وعليه أن يخاف الله ، في التقصير والتضييع ؛ لأنه متى لم يتم بتأدية ما عليه وضيع ، استحق العقاب . فنفسه بدا ، وعن حظه عرا .

وقيل : من عبد الله بتوهم القلب ، فهو مشرك . ومن عبد الاسم ، دون الصفة ، لا بالإدراك . فقد أحال على غائب . ومن عبد المعنى ، بحقيقة المعرفة ، فقد أصاب .

قال المؤلف : إن الله تعالى واحد ليس كمثله شيء ، من صفات المخلوقين . وأنه لم يزل قبل كل شيء . وما سواه مخلوق محدث ، كان بعد أن لم يكن ؛ لأن على العبد أولاً معرفة من افتراض عليه المفترض ؛ لأنه لا يؤدي المفترض ، حتى يعرف من افتراض عليه الفريضة ، حتى معرفته ؛ إذ لا يجوز أن يتقرب إلى من لا يعرفه . ولا يخضع ويعبد ويعمل ، لمن لا يعرفه . وبالله التوفيق .



الباب الرابع عشر والمائة في حق الله على عباده المكلفين

حق الله على عباده المكلفين : أن يعرفوه ، ويوحده ويعبده ، ويشكروه ، ولا يكفروه .
فإن قيل : أراد الله هذا الحق منهم ؟
قيل له : أراد ، ممن يأتي به مطيعًا . ولم يرده ، ممن لم يأت به مطيعًا .
وقيل : والذي يريد الله من العباد : أن يعرفوه حتى معرفته . وبالله التوفيق .



الباب الخامس عشر والمائة
في أن الله تعالى كلف العباد استطاعتهم وطاقاتهم
وذكر تكليف ما لا يطاق
ونفى ذلك عن الله - عز وجل

قال الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ . وقال : ﴿ فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ . فيوجد في قوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ أي لا يؤاخذها ويطالبها .

قال المؤلف : الدليل على أن الله تعالى لم يكلف العباد فوق طاقتهم : قوله تعالى : ﴿ فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ يعني من ضيق . ولو كان قد كلفهم ما لا يطيقون ، كان قد جعل عليهم أكبر الضيق ؛ لأنه لا ضيق أكبر ، من تكليف ما لا يطاق .

وأما ما سألت عنه ، من هل يجوز أن يكلف الله العباد ما لا يستطيعون ؟ فذلك على معنيين عندنا : أحدهما لا يجوز لقائل أن يقوله . والآخر جائز عدل . وهو قول المسلمين .

فأما الوجه الذي لا يجوز ، فإن الناس قد يكون لا يستطيعون ، للزمانه والأمراض ، بمنزلة المقعد ، لا يستطيع القيام ، لذهاب رجليه . والأعمى لا يستطيع البصر ، لذهاب بصره ، وما أشبه ذلك ، فلا يكون مستطيعاً ، ولا مأموراً . ومن كان لا يستطيع ، لأنه أثر المعصية ، وشغل قلبه بها ، فلم يستطع ما سواها ؛ لأنه شغل نفسه بها ، فهو مكلف ، وإن لم يستطع ذلك لأن ذلك جاء من قبله . فهذا دفع ، لما سأل عنه القدرية .

والدليل من العقل : أن الله لا يكلف العباد ما لا يطيقونه : أنا وجدنا الله تعالى قد قبَّح ذلك في عقولنا ن لا ليلة ، من نهى أو غيره ، بل لنفسه . وما كان قبيحاً بعينه للأمر والنهي ، فلن يفعله فاعل ، كائنًا من كان ، إلا كان غير موصوف بالحكمة ، إذا كان ذلك قبيحاً في العقل ، بعينه لا للأمر ولا للنهي . وما كان قبيحاً بعينه ، قبيحاً في العقل ، فلا يفعله حكيم ، لا خالق ولا مخلوق . ولو جاز أن يكون ذلك قبيحاً منا حسناً من الله ، إذ الخلق خلقه ، لجاز أن يكلف الزمن العدو ، ويكلف الأعمى النظر . وأن يقول لما لم يكن : إنه كان . ولما كان : إنه لم يكن . ويكون ذلك حسناً منه ؛ لأن الخلق خلقه ، والأمر أمره - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .



الباب السادس عشر والمائة في التخفيف بعد التثقيل والتثقيل بعد التخفيف

يقال لمن قال : إن الله لا ينقل العباد ، من تخفيف إلى تثقيل : إن الله تعالى قد أمر المؤمنين بقتال المشركين ، بعد أن كانوا غير متعبدين . فقال تعالى : ﴿لَا تَنْفِرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ فقد صاروا بالتخلف عن القتال متوعدين ، بعد أن كانوا غير مأمورين ، وقد خفف عن عباده أشياء ، بعد التثقيل عليهم ، كقوله تعالى : ﴿لَئِنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ .

فإن قال قائل : ألم يكن الله علم قبل ذلك ، عندما ألزمهم الفرض الأول ؟

قيل له : هو عالم بما كان ، وبما يكون ، قبل أن يكون . ولكن خفف عليهم وألزمهم الفرض الثاني ، لما كان المسلمون أقلاء ، في صدر الإسلام . وكانت نياتهم أقوى ، فرض عليهم الفرض الأول ؛ لقوة نياتهم .

ولما كثر المسلمون ، وكان الحرص منهم ، على قتال العدو ضعيفاً ، خفف المحنة عنهم ، وألزمهم هذا الفرض الثاني . والله أعلم . وبه التوفيق .



الباب السابع عشر والمائة في حجج الله تعالى على عباده المكلفين

فأول حجة الله على العباد : العقل . فحجة الله في الأرض : العقل ، والاستطاعة ، والكتاب ، والسنة ، والرسول .

والدليل على الحق : الهدى والرسول والميثاق والإجماع .

الدليل على أن القرآن حجة : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ الْم ﴾ ^(١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ .

والدليل على أن السنة حجة : قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ .

والدليل على أن الإجماع حجة : قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ الآية . والشهيد لا يكون إلا مرضياً .

وقال النبي ﷺ : أمتي لا تجتمع على خطأ .

والدليل على أن العقل حجة : قوله تعالى : ﴿ فَاعْتَرِبُوا يَتَأُولَى الْأَبْصَرِ ﴾ فهذا يدل على أن الاعتبار يؤدي إلى معرفة الحق . وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْآيَاتِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ الآية .

والدليل على أن تواتر الأخبار حجة : ما فعله من البلدان التي لم نشاهدها ، والأشياء التي لم نعلمها ، إلا بنقل المخبرين بها ، وإن لم نعاينها ، من البلدان القاصية ؛ لأنني أعلم أن الله تعالى بيبأ في الأرض . وهو الكعبة . ولم أعينها قط .

والدليل على أن الرأي حجة : قوله تعالى : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ﴾ الآية . والله أعلم .



الباب الثامن عشر والمائة في القول في الرسل واستحسان إرسالهم إلى عباده المكلفين

الفائدة للخلق في بعث الرسل إليهم ، واستحسان بعثهم من الله - عز وجل - أن الله لما خلق خلقه المكلفين ، أحياء عقلاء قادرين ، لا حاجة منه - عز وجل - إلى خلقه ، ولا استحقاق منهم عليه ، وفضلهم على كثير ممن خلق تفضيلاً ، وجب بذلك عليهم - الله عز وجل - الشكر . ولا بد لهذا الشكر من كيفية ، يعرفها العباد فحسُن من الله ، بعث الرسل إليهم ، تعلمهم بكيفية هذا الشكر ، على ما أولاهم به .

وأيضاً إنا لما بيّنا استحسان التكليف من الله لعباده ، والتوصل به إلى منفعة لهم ، ومصلحة لهم في ذلك . وكان في التكليف أوامر ونواهٍ وفعل أشياء ، واجتناب أشياء ، فلا يدرون كيف امتثال ما كلفوا به ، والتوصل إليه ، ليسقط عنهم امتثال التكليف ، وفرضه من البارئ تعالى ، في أوامره ونواهيه . ولم يكن البارئ - عز وجل - بمشاهد ، ولا تراه العيون . وليس كمثله شيء . لكي يبلغهم علم ذلك حسن من الله تعالى ، إرسال الرسل إلى عباده المكلفين ، يبينون للناس ما يأتون وما يذرون ، من أمر الله ونهيه . وإن كان جائزاً أن يتعبد الله الخلق بعقولهم . ولكن لما بعث الله الرسل ، علمنا أن إرسال الرسل أفضل . وقد قلنا : إن الله تعالى لا يفعل إلا الأفضل والأصلح والأحسن . فله الحمد والشكر ، على ذلك كثيراً . وبالله التوفيق .



الباب التاسع عشر والمائة
في بيان ثبوت حجة الرسل
وبما يلزم تصديقهم

وتكون حجة الله عز وجل عند ذلك

وذلك أن نظر الرسول المرسل ، ومشاهدته ، ورؤيته ، لا يكون ذلك حجة ، من الله عز وجل ، دون إظهار معجزاته الباهرة ، التي لم تجر بها عادة من الخلق ، ولا أن يقدر أن يأتي بمثلها أحد من العالمين . وقد كان في زمن الفصحاء والخطباء والشعراء ، فما قدر أحد منهم أن يعارض القرآن . قريش هم أفصح العرب ، وأقدرها على أوزان الكلام ، فدهشت وطاشت عقولها . فقالت مرة : إنه سحر . وتارة تقول : إنه مجنون . وتارة تقول : أساطير الأولين . وتارة تقول : شعر . فلم يقدر أحد منهم أن يأتي بمثله . وبالله التوفيق .



الباب العشرون والمائة في تثبيت نبوة نبينا محمد ﷺ والرد على من أنكر نبوته والحجة في ذلك

الدليل على أن محمداً رسول الله ، وأنا صادق ، من وجهين : القرآن والمعجزات التي لا يقدر عليها أحد إلا الله - عز وجل - والقرآن الذي أتى به ، لم يقدر أحد من الخلق أن يأتي بمثله ، لقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ وغير ذلك في القرآن موجود . فعلمنا أن هذا القرآن من عند الله ، جعله الله علماً وحكمة وحجة للنبي محمد ﷺ ، إذ عجز الخلق ، أن يأتوا بمثله .

وأما غير القرآن ، فالمعجزات الباهرات ، وهي كثير .

منها : أن اليهود جعلوا له سُمّاً في شاة . فمن أكل من ذلك السم لم يعيش . فلما أراد النبي ﷺ الأكل منها ، نطقت الشاة . فكلمته . فقالت : يا رسول الله لا تأكلني ؛ فإنني مسمومة . فأمسك النبي ﷺ عن أكلها ، حتى أتاه جبريل - عليه السلام - فقال له : يا محمد قل : باسم الله إله الأرض وإله السماء الذي لا يضر مع اسمه داء . فقالها ﷺ وأكل ، فلم يضره شيء .

وأنه ﷺ دعا بشجرة فأجابته ، من غير جاذب يجذبها ، ولا دافع يدفعها ، أكثر من قوله لها : تعال . فجاءت . وقوله لها : اذهبي . فذهبت .

وأنه يسبح الحصى في كفه .

ووضع يده في منضأة ، فيها ماء قليل ففاض الماء من بين أصابعه ، كمثل العيون فشرب منه بشر كثير .

وأنه أطعم ، من الطعام اليسير ، الجماعات الكثيرة حتى شبعوا ، وأشياء عدة يقصر عن ذكرها هذا المختصر ، من الدلائل والأعلام التي لا يقدر عليها إلا الله . فمن كان معه الدلائل والأعلام ، التي لا يقدر عليها أحد من الخلق ، فهو رسول الله .

الدليل على ذلك : أنه لو كانت أعلام الصادق مع الكاذب ، لم يكن الصادق . يبين من الكاذب بشيء ، ولا كان سبيل للخلق ، إلى معرفة الصادق من الكاذب فدلّ ذلك على أن النبي محمد رسول الله ﷺ . وبالله التوفيق .



الباب الحادي والعشرون والمائة في الرد على اليهود في إنكارهم لنبوة نبينا محمد ﷺ

إن قالت اليهود : ما الدليل على نبوة نبيكم . دلونا على ما تدعون؟
قيل لهم : الدليل لكم : أن النبي الذي بشر به موسى وعيسى - عليهما السلام - في التوراة والإنجيل

فإن قالوا : إنا لا نعرف ذلك .

قيل لهم : فأنتم أيضاً على غير الهدى . فما دليلكم على ما في أيديكم ؟

فإن قالوا : لأننا على دين موسى وعيسى ، اللذين نقر بهما .

قيل لهم : فإننا لا نعرف موسى وعيسى اللذين تقولون إلا من الذي أخبرنا بهما نبينا محمد ﷺ . فإن يكن صادقاً عندكم ، فعليكم اتباعه ، وإن يكن كاذباً عندكم - فيما قال - فأنتم على الضلال عندنا ؟ لأننا لا نعرفهما إلا بما جاء به محمد ﷺ فليس لكم حجة عليه ، في أن تصح لكم نبوته وعليكم الدليل : أن موسى وعيسى نبيان - كما ترعمون .

فإن قالوا : أتينا بالتوراة والإنجيل .

قيل لهم : ومحمد أتانا بالقرآن ، المفرق بين الحلال والحرام .

فإن قالوا : لا نعرف ذلك .

قيل لهم : ولا نعرف نحن أيضاً . ما تقولون مما في أيديكم : إنه عن الله . ولا أن موسى أتى بشيء مما في أيديكم . وإنما عرّفنا محمد ﷺ خبر موسى وعيسى والتوراة والإنجيل . فإن صدقتموه فاتبعوه . وإن أنكرتم ما في كتابكم ، فنحن لا نعرف ذلك إلا عن محمد نبينا ﷺ . فإن كان صادقاً عندكم ، فعليكم تصديق ذلك . وإن كان كاذباً ، ولم يصدق في موسى وعيسى عندكم ، فليس موسى وعيسى اللذان تدعونهما - عندنا بشيء . وإنما النبيان اللذان أخبرنا بهما محمد الصادق صلى الله عليه وعليهم أجمعين ، فهو حق وقولهم حق . آمنا بجميعهم ، وصدقنا بما جاءوا به عن ربهم .

ويقال لهم : عرّفونا بما أثبتتم به رسالة موسى ﷺ بما هو .

فإن قالوا بالأخبار المتواترة التي لا يكذب مثلها ، كالتي جاءتنا في فلق البحر والعجبية من أمر العصا ، وإخراجه يده من جيبه بيضاء ، وأشباه ذلك ، من أعلامه .

قيل لهم : فقد جاءت الأخبار عن عيسى بإحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، والكلام في المهد وأشباه ذلك . وجاء عن محمد ﷺ ما جاء من المنصاة ، وما حدث من الماء الذي توضع منه عالم كثير من الناس . وشربوا منه ودعاؤه للشجرة ، فشقت الأرض ، حتى قامت بين يديه وكلام الذئب الذي يخبر بنبوته ، وانقضاء النجوم ، في أوان رسالته ، وإخباره بالغيوب التي توجد موافقة لخبره ، والقرآن الذي لا يقدر أحد أن يأتي بمثله ، ما جعل مما ادّعيتم ، من تواتر أخباركم ، في ثبوت أعلامكم ، من موسى - عليه السلام - أولى بأن يكون حقاً ، مما جاءت به أخبارنا ، عن نبينا محمد ﷺ . وبه التوفيق .



الباب الثاني والعشرون والمائة

في الرد على من قال : كيف لزمت حجة القرآن الهند والترك وال عجم ؟

إن قال قائل : كيف لزمت حجة القرآن الهند والترك والعجم . فهم ما يعرفون أن ما أتى به معجز ؟

قيل له : من حيث إذا فتنشوا ، علموا أن العرب الذين بعث إليهم النبي ﷺ كانوا أفصح في الكلام العربي ، وأنهم النهاية في هذا الباب ، وأنه نشأ عندهم . وأنه ما كان يتلو من قبله من كتاب ، ولا يخطه بيمينه ، وأنه مع ذلك أجمع ، تحداهم بمثله ، أو مثل سورة ، مجتمعين ومتفرقين ، فعجزوا عن ذلك ، كما أن حجة موسى وعيسى قائمة ، على من ليس بساحر ، ولا طيبب ؛ لعلمه أنهما تحديا أطب الناس ، وأعلمهم سحرًا ، بمثل ما أتيا به . فعجزوا عن ذلك ، مع الحرص عليه ، والإيثار له . وبالله التوفيق .



الباب الثالث والعشرون والمائة

في الرد على من قال من اليهود : إن رسول الله ﷺ لم يبعث بعد وأنه سيبعث

يقال لهم : كيف يكون لم يبعث في قولكم . وأنتم تعلمون أيان بعثه ، وأيان موته . وكل ذلك عندكم ، في كتابكم ، قد انقضى وقته ، في مولده وبعثه وموته ، شاهرًا ذلك عندهم ، لا ينكره إلا مكابر ، ممن يشتري بآيات الله وأيمانه ثمناً قليلاً - كما وصفهم الله في كتابه .

ومن الدليل على تكذيب اليهود : خبر الحبر اليهودي ، حين أتى عمرو ابن العاص فأخبروه بوفاة رسول الله ﷺ .

ذلك أنه يروى أن عمرو بن العاص قال : بعثني رسول الله ﷺ أنا وعاشر عشرة إلى عمان . وكان أهلها أسلموا طوعاً فلما أتيتهم ، أتاني حبر من اليهود . فقال : من أرسلك إلينا ؟
فقلت : محمد رسول الله ﷺ .

فقال : نبي مرسل نبي مرسل - ثلاث مرات؟

فقلت : نعم .

فقال : والذي أنزل التوراة على موسى ، لئن كنت صدقت ، ليقبض في هذا اليوم .

قال : فهالني ما أتاني به ، وجعلت أنظر إليه .

فقال : إني أرى ما وقر في نفسك . فأحسن في حبسي ، حتى ترى ما قلت لك . فأمرت به . فحبس . فوالله ما لبثت إلا يسيراً ، حتى أتاني راكب ، معه صحيفة مختومة . ففضضت ختمها ونظرت . فإذا فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم

من أبي بكر خليفة رسول الله ﷺ إلى عمرو بن العاص .

سلام عليك ، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو .

أما بعد - فلا تحلن عقلاً ، عقده رسول الله ﷺ . ولا تعقدن عقلاً ، حله رسول الله ﷺ ، فيما قبلك . والسلام .

قال : فنظرت في تاريخ الكتاب ، فوجدته قد توفي رسول الله ﷺ ، في اليوم الذي قال فيه اليهودي ما قال .

قال : فأرسلت إليه . فقلت : ما تقول يا يهودي ؟

فقال : إن كنت صدقتني فقد صدقتك .

فقلت له : إن رسول الله ﷺ ، قبض في ذلك اليوم . فأسلم اليهودي .

اختصرت الخبر . وقد كتبته بكليته ، في كتاب التاج . والله أعلم .



الباب الرابع والعشرون والمائة في شرائع الدين وأحكامه وتناسخ الشرائع

وماذا على من أدرك النبي الثاني وهو على ملة النبي الأول ؟

والخلاف على اليهود في إنكارهم النسخ

عن أبي سعيد محمد بن سعيد الكدّمي . قال أبو سعيد : كل دين الأنبياء والمرسلين واحد ، ودعوتهم واحدة ، وحجتهم واحدة ، ودينهم واحد ، لا يختلف الدين الذي جاءوا به من رب العالمين . وكلهم كانت شهادتهم واحدة . كل من أرسل منهم ، كانت دعوته إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأنه رسول الله - صلوات الله عليهم أجمعين - وأن جميع ما جاء به عن الله ، فهو الحق . وكان هذا الدين ، هو الدين والإيمان في الأمم كلها ، لا تختلف أصول الدين . ولا يخرج فيه الاختلاف .

وذلك قول الله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ .

وقال : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ .

وقال : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ .

وإنما تختلف من أمور النبيين والمرسلين الشرائع ، إذا اختلفت ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِثْلًا ﴾ .

والشرعة في أحكام دينه : الذي يأمر به وينهى عنه ، ويحله ويحرمه . فإذا جاء رسول الله بشيء من نسخ ما جاء به رسول قبله ، من الأمر والنهي ، كان ذلك منسوخاً في دين الله ، وكان الأخذ به باطلاً . وكل رسول جاء ، فهو يدعو إلى الإيمان بالرسول من قبله ، وبالكتاب التي من قبله ، من رسل الله وكتبه . وذلك هو الذي لا يختلف ولا ينسخ وإنما نسخ الأمر والنهي ، مما شاء الله أن ينسخ .

قال : وإنما ينسخ كل رسول ، وكل نبي جاء من بعد رسول ونبي ، إذا جاء النسخ على لسانه ، وفي شريعته النهي والأمر ، من أحكام شريعة النبي الأول ، لا لشيء من ذلك ، من كتب الله ، ولا دينه ، ولا من أمثاله ، ولا من وعده ووعدته ، ولا من إخباره . وكل ذلك ثابت محكم ، لا يجوز عليه النسخ ، من قبل الله تبارك وتعالى ، في شريعة نبي ولا رسول ، لشيء جاء به رسول غيره ، ولا لشيء جاء به هو .

ولا يجوز النسخ - فيما قيل - وهو كذلك عندنا إلا فيما جاء عن الله ، من الأمر والنهي ، لا غير ذلك ، مما جاء عن الله ، ولا فيما جاء عن أحد من رسله ، صلوات الله عليهم أجمعين .

وشريعة نبينا محمد ﷺ ، ناسخة لجميع شرائع النبيين والمرسلين . ولا ناسخ لها ، ولا شيء من أحكامها إلا ما صح ، من نسخ ذلك ، في شريعة دينه ، لأنه لا نبي بعده ، ولا رسول بعده ، فينسخ ما جاء به عنه .

فأحكام شريعته ﷺ المحكمة ، محكمة أبدًا إلى يوم القيامة وما مات عليه ، من منسوخ شريعته ، فهو منسوخ إلى يوم القيامة ، لا يجوز أن يأتي غير ذلك أبدًا . وكل ما جاء معني ، في شريعة نبي من الأنبياء ، صلوات الله عليهم أجمعين ، كان التمسك به هدي ، وعدلا وصوابا ، ما لم يدرسه غيره ، من النبيين والمرسلين .

ولو بعث النبي ﷺ ، وصح بعثه ، لم يكن ناقضًا لما في أيدي المسلمين ، لما قبلوه ، وبلغت حجته إليهم .

فمن كان مستمسكًا بشريعة دين عيسى ﷺ ، ولو بلغته رسالة نبينا محمد ﷺ ، من بعد ما نسخ ما في أيديهم ، على لسانه ، عدلاً وصواباً وهدى ، حتى يبين لهم ما يتقون ، على لسان نبيه محمد ﷺ ، مما أحدثه إليهم ، ويأتيهم خبر ذلك بعينه . ولا يضرهم نسخ ذلك في الشريعة معنا ، على لسان رسول الله ﷺ ، ولو بلغت حجته ودعوته بالجملة .

وقد نسخ في شريعته ، ما كان حلالاً ، في أيديهم . وما كان حراماً في أيديهم لم يضرهم ذلك ، ولم ينفعهم معنا . وحلال الله وحرامه الذي قبلوه ، هدى وصواب ، هو على حاله على الأبد ، حتى تأتيهم الحجة بغيره ، إلا أن عليهم الاعتقاد للسؤال ، عما يلزمهم في شريعة النبي محمد ﷺ ، في الاعتقاد لجملة ذلك ، والدينونة لجميع دينه ، وجميع شريعة دينه ، وطلب شريعة دينه . وحلال لهم ما كان في أيديهم ، من دين الله ، الذي لم يصح معهم ، ولم يأتيهم خبر نسخه ، ولو كان منسوخاً ، ولو استجاب أحد إلى الإسلام عن الشرك ، وقبل دين محمد ﷺ ولم يبلغه ذلك ، إلا أنه قد بعث محمد ﷺ ، بنسخ شيء من أحكام شرائع دين عيسى ﷺ فاستجاب ، وقبل من المسلمين الذين يتمسكون بدين شرائع عيسى ﷺ ، إذا قبلوه ، وهو هدى وعدل وصواب قبلوه .

وإنما نسخ من قبل أن يستجيب بساعة ، على لسان رسول الله ﷺ ، في المدينة ، أو في مكة . وهم بين السدين ، أو في أبعد الأمصار ، وأقصى الأقطار ، لما جاز عندنا ، لهذا المستجيب إلى الإسلام ، قبول أحكام شريعة عيسى ؛ إذ كان في الحكم من دين الله ، قد نسخ على لسان رسول الله ﷺ . ولكن له مني ، وعليه الإيمان بالله تبارك وتعالى رباً ، وبعيسى نبياً ﷺ . وأن ما جاء به عن الله ، فهو الحق ، إن كان قد بلغته دعوته ﷺ ، لأن هذا واجب في كل نبي ورسول ، إلى أهل زمانه ، على جميع من بلغته دعوته ، وعرف رسالته ، أو نبوته ، وقامت عليه بذلك الحجة .

فعليه أن يؤمن به ، ويصدق به ، ويؤمن بما جاء به ، أنه الحق من الله وهذه كانت دعوة النبيين والمرسلين .

قال: فعلى الذين استجابوا للدين ، على دين عيسى ﷺ مسلمين ، قبلوا حلال ما كان على دين عيسى وحرامه ، مما هو منسوخ ، على لسان نبيه محمد ﷺ ، إن كان منسوخاً منه شيء .

والذين قبلوا ذلك ، وهو هدى وعدل ، قبل أن ينسخ على لسان رسول الله ﷺ . ولو لم تكن بلغتهم دعوة النبي ﷺ ، إلا أنه كان قد بعث ، ونسخ من دينه ما نسخ ، من دين عيسى .

والذين قبلوه ، وهو هدى وعدل وصواب ، وجائز قبوله ، والتمسك به ، والعمل به معنى ، حتى يأتيهم خبر نسخه نصاً ، كما أخذوه نصاً ، من هداية الله ، ودينه وعدله وليس على هذا الناشئ ولا المستجيب ، ولو كان بالغاً مشرئاً ، في أيام ما كان الأخذ به هدى ، إلا أنه لم يكن آمن به ، ولا قبله . ولا بلغ هذا الناشئ ، حتى نسخ ذلك على لسان رسول الله ﷺ . فليس للناشئ ، إذا لم يكن وجبت عليه أحكام الإسلام ، والتعبد بأحكام نفسه من الإسلام أي المولودين كان . وللمستجيب على الشرك ، في هذا المنسوخ ، ما للذين قبلوه ، وهو عدل وهدى . وعلى هذين الإيمان بالله ، وبعيسى ، وبما جاء به عن الله مجمل ، أنه الحق المبين . وعليهما معنى ، في المنسوخ من دينه ، على لسان نبينا محمد ﷺ ، حكم شريعة نبينا ، من حلاله وحرامه ، لأنهما لم يلزمهما حكم دينه .

إلا ذلك الشيء الذي كان حراماً قد حل . والذي كان حلالاً ، قد حرم . وهو نبيهما ﷺ ، في أحكام الشريعة ، ونبي من كان على الأرض من الثقليين ، من مؤمن متقدم الإيمان ، أو مستجيب ، أو ناشئ من بعد بعثه ، في أصل دين ، ما تعبدهم الله به ، ولو لم يبلغهم خبره ، ولا ذكر شأنه .

فمن حين ما بعث الله الرسول . وكذلك كل رسول ، قد ثبت نبوته ورسالته ، على جميع أهل الأرض ، ممن أرسل إليه ، وثبتت عليهم أحكام شريعته ، في دين الله بلغتهم دعوته ، أول لم تبلغهم ومن كان منهم على هدى من دين نبي قبله ، وشريعة رسول قبله ، وشيء من الهدى قبله ، فهم على هداهم .

ولهم التمسك به ، ولم تقم عليهم حجة ، ولا حجة شيء ، مما ينسخ على لسانه ، مما قبلوه وهو هدى في دين الله ، حتى يأتيهم خبره . فإذا جاءهم خبره برسالة ، ثبت عليهم الإيمان به ، وبجميع ما جاء به عن الله ، ولو لم يدع إلى ذلك ، والدينونة بدينه ، والانتحال بحكم شريعته وهم على هداهم ، الذي قبلوه عن الله نصاً ، حتى يأتيهم خبر نسخه نصاً .

ولو كان قد نسخ ولو لم يكونوا قبلوه نصاً ، وهو هدى ، إلا أنهم قبلوا دين النبي وآمنوا به ، وقبلوا شيئاً من شرائعه نصاً . ولم يبلغهم شيء من أحكام شريعته ، حتى نسخ ما يبلغهم على لسان الرسول المرسل ، ما كان قبولهم معنا للمنسوخ ، من أحكام شريعة النبي قبله عدلاً ولا صواباً .

وكانوا في هذا معنا كالبالغ الناشئ ، من بعد رسالة الرسول وبعثه ، والمستجيب عن الشرك ، ولو كان في أيام الرسول الأول ، أو في أحكام شريعته والمستجيبون للنبي الأول ، أو لمن دعا إلى دينه ، أو دخلوا في دينه ، واستجابوا إلى الذين آمنوا به ، وبما جاء مجمل ، ولو لم يكونوا قبلوا منه شيئاً من الدين نصاً ، حتى نسخ على لسان النبي المبعوث ، كانوا في ذلك معنا ، مثل المستجيب والناشئ ، من بعد نسخ ذلك ، وبعث الرسول الآخر . فافهم معاني شرائع الدين ، وأحكام جملة الدين ، في كل وقت وزمان .

ومعنا أنه لو كان أهل مصر متمسكين بدين عيسى ، لم يخالفوه في شيء من الدين . وكانوا على جملة شريعته ، من الأمر والنهي ، والحلال والحرام ، وجميع شرائع الإسلام . وكانوا على ذلك إلى أن بلغهم خبر بعث النبي محمد ﷺ ، ودعوته إلى الجملة ، وبلغتهم دعوته في الجملة ، لكان عليهم الإيمان به ﷺ ، والتصديق بجملته ، واعتقاد الطلب ، لعلم ما يلزمهم في شريعته ، من الأمر والنهي ، والحلال والحرام واللوازم ، ليؤدوه على وجهه ، ويعملوا به بحقيقته .

وليس عليهم معنا أن يتركوا ما هداهم الله له ، من حلاله وحرامه ، في شريعة عيسى ﷺ ، إذ بلغتهم الدعوة بالجملة ، التي قد نسخ فيها ، ما كان معهم حلالاً بالتحريم ، وما كان معهم حراماً بالتحليل . وما كان معهم أمراً بالنهي .

وما كان معهم نهياً بالأمر ما كان عليهم ذلك حجة . وكان عليهم التمسك بحلال الله وحرامه ، الذي هداهم له . ولا يضرهم بلوغ الدعوة بالجملة ، إذ لم تبلغهم الحجة ، بأحكام الجملة الداخلة فيها ، حتى يأتيهم شيء من ذلك بعينه ، إذا كان قبول ذلك لهم في دين الله بعينه عدلاً وصواباً ، قبل أن يأتي نسخه في دين الله بعينه . ولو كان قد نسخ . وبالله التوفيق .



الباب الخامس والعشرون والمائة
في تناسخ الشرائع
والرد على اليهود في إنكارهم النسخ إذ هو عندهم بدو

إن من كتب أهل الخلاف مكتوباً عليه موافق قال في اليهود :

وأما نسخ الشرائع ، فإنهم إنما أنكروه ، لأنهم زعموا أنه يوجب القول بالبدا ، بأن الله يبدو له .
وجملة ما ننقض به عليهم ، إقرارهم بأن الله تعالى يحيى عبداً ، ثم يميتة ، ويصحح ثم يمرضه .
فكل ما أجابوا به ذلك ، وأبطلوا به ، أن يكون موجباً للبدا . فعليهم مثله . وهو أن يقال لهم : أخبرونا
عن إحياء الله الإنسان ، ثم إماتته ويصحح ثم يمرضه . أتقولون : إنه حكمة وصلاح ، وغير موجب
للبداء؟

فإن قالوا : نعم .

قيل لهم : فما أنكرتم من أن يكون حكم الشرائع هذا الحكم .

وجواب آخر : يقال لهم : ما تنكرون ، من أن يأمر الله تعالى بشيء ، ويكون حكمة وصلاً وطاعة
، إلى وقت من الأوقات . ثم يكون النهي عنه ، في وقت آخر حكمة وصلاً ، لمن هو أعلم به ، إذا
كان الله تعالى مطلعاً على العواقب ، عالماً بالمصالح في أوقاتها . وهذا ما لا يمكنهم دفعه ؛ لأننا نرى
الحكم في الأفعال والمصالح ، يختلف على حسب الأزمان . وهم يعلمون أن الله تعالى أمر إبراهيم
الخليل ﷺ ، يذبح ابنه ، ثم نهاه عن ذلك . وبالله التوفيق .



الباب السادس والعشرون والمائة في الفرق بين البدو والنسخ من الكتاب مكتوب عليه موافق

الفرق بين البدو والنسخ : أن البدأ : هو أن يظهر للأمر باب من المصلحة ، أو صواب الرأي في التدبير ، لم يكن ظهر له قبل ذلك . فيبدو له . ويجب في الحكمة ، ترك ما تقدم ، والأخذ بما أوجبه الرأي الحادث . وهذا لا يجوز على الله تعالى .

وأما النسخ ، فقد كان الله عالمًا قبله ، بأن الحال سَيُغَيَّر . فيجب في حكمه ، تغيير ما أمر به في المتقدم إلى أمر ثان . وليس يبدو له من ذلك ، ما كان خافيًا عليه - تعالى الله عن ذلك . وهذا معروف في الشاهد .

وذلك أن رجلاً لو أمر عبده بأمر ، وهو مع ذلك عالم أن أحوالهم ستغير ، وأنه يأمرهم عند ذلك ، بغير ما أمرهم به ، ثم فعل ذلك ما قيل : إنه بدا له . وبالله التوفيق .



الباب السابع والعشرون والمائة في الرد على من قال بالأوصياء بعد رسول الله ﷺ

قال المؤلف : زعم المخالفون للحق : أن في الأرض بعد رسول الله ﷺ أوصياء منصوصين ، يوحى إليهم وأن علم باطن القرآن عندهم ، عن الشيخ أبي الحسن البسياني - رحمه الله - .
وسأل عن قال : إن الأوصياء يوحى إليهم ، ولم تزل الأرض من نبي يوحى إليه ، وأنهم قد اهتدوا بوحى ، قد ضل الناس عنه .

قيل له : إن قائل هذا كافر ، لأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ . ولم يقل : رسول بعده . وقال : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ ﴾ فجعله خاتم النبيين فلا نبي بعده .
وقد أجمعت الأمة : أنه حجة الله إلى يوم القيامة .

وروي عن النبي ﷺ أنه قال : « يا أيها الناس إنه لا نبي بعدي ، ولا أمة بعدكم . والحلال : ما أحل الله على لساني إلى يوم القيامة . والحرام : ما حرم الله على لساني إلى يوم القيامة . فبى ختم الله النبوة . وبى احتج على الخلق » .

وسأل عن من زعم أن للقرآن ظاهراً وباطناً . فعلم ظاهره عند الناس ، وعلم باطنه عند الأوصياء . ما الحجة عليه ؟

قيل له : كتاب الله تعالى ، يكذب قول هذا القائل ؛ لأن الله تعالى أنزل كتابه . وقال فيه : ﴿ تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ . وقال : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ ﴾ . وهي الأهواء . فالقرآن اتباعه واجب وهذا القائل خارج مما نطق به القرآن ، متبع للأهواء وذلك في حكم الأمة . فقائل هذا خارج من كتاب الله ، ومتبع ضلاله ، قد عمي عن الحق .

وسأل فقال : ما الحجة على من قال : إن الله فرض معرفة الأوصياء والولاية لهم ، وإن كانوا أهل ضلال ومعصية . ومن أطاعهم وتولاهم ، مغفور له ؟

قيل له : إن الله لم ينزل في كتابه ، بيان شيء من ذلك . وقد قال : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنَّ اسْتِجَابَؤُكُمْ عَلَى الْإِيمَانِ ﴾ . وقال : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ . فحرم ولاية أهل المعصية .

وقال النبي ﷺ : يا بني هاشم إنى لا أغني عنكم من الله شيئاً ؛ فإن لكل امرئ ما كسب . ولم نجد في التلاوة وصياً للنبي ﷺ . ولا اتفق الناس على أوصياء مخصصين ، منصوص عليهم . وإنما وصف أصحاب النبي ﷺ والذين اتبعوهم بإحسان . فثبت الاتباع لهم ، ولمن عمل بمثل عملهم ، من الإحسان ، ولم يقل : وصياً بعد وصي . فمن قال خلاف هذا خرج من الحق ، وولاه الله ما تولى .



الباب الثامن والعشرون والمائة

فيمن لم يصدق بالأخبار المذكورة من معجزات الأنبياء - عليهم السلام -

إن قال قائل : إني لا أؤمن بهذه الأخبار ، ولا أصدق أن نوحًا كان نبيًا ، ولا هلكت أمته . ولا أصدق أن عادًا هلكت بريح صرصر ، ولا أن صالحًا جاء بناقة ، ولا أن إبراهيم طرح في النار فلم يحترق .

قيل له : هل تؤمن بشيء من الأخبار ؟

فإن قال : لا أؤمن بشيء من الأخبار . ولا أصدق إلا ما عاينت وظننت ولا أرى إلا ما عاينت وظننت .

قيل له : هل لما عاينت وظننت من خلف ؟

فإن قال : لا ، فقد شهد على نفسه بالكذب ، لأنه لم ينته إلى غاية الأرض .

وإن قال : نعم .

قيل له : هل لها اسم؟ وهل منها خبر ؟

فإن قال : لا ، فقد جحد القرآن وكابر الحق .

وإن قال : نعم .

قيل له : من أين علمت أن مكة مكة ، والمدينة مدينة ؟

فإن قال : عرفت بها بالأخبار .

قيل له : وجبت عليك معرفتها بالأخبار . بحقيقة؟ أم باختيار؟

فإن قال : باختيار .

قيل له : هل يجوز لك أن تختار بعضها ، وتصدق به ، وبعضها تكذب به ؟ فمن أين قام هذا في وهمك وعقلك ؟ فهل للذي صدقت به خلف ؟

فإن قال : لا ، فقد صدق بما لم يعاين .

وإن قال : نعم ، فقد رجع إلى ترك الأخبار .

وإن قال : صدقت الأخبار بحقيقة .

قيل له : كما صدقت معرفة الأرضين ، التي لم تطأها ، ولم تعاينها . فكذلك وجب عليك التصديق بالأخبار التي لا تُدفع ، ولا تُنكر .

وكذلك وجبت عليك معرفة أبيك وأمك ، وخالك وعمك .

فإن قال : لا أعرف أبي وأمي ولا خالي وعمي ، فقد أوجب على نفسه الهجنة ، أن أنكر ما هو معروف به ، وأحال الأشياء . فما من جاحد ولا موحد ، إلا وهو يعرف أبويه إلا اللقيط .

ويقال له : من أين عرفت ولادتك ، وأنت لم تعقل ولادتك ، ولا وقوع أبيك بأمك ، فلا بد من أن تقر بتصديق الخبر .

فإذا أقر هذا ، فقد وجب عليه التصديق بالأخبار . وبالله التوفيق .



الباب التاسع والعشرون والمائة

في الأنبياء

هل يجوز أن يقال فيهم : إنهم يعصون الله أم لا ؟

قال الشيخ أبو محمد : لا يجوز لأحد أن يقول : إن أنبياء الله كانوا غير مسلمين ، وهم أصفياء الله ، من قبل أن يخلقهم قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا ﴾ الآية .

مسألة :

عن محمد بن محبوب - رحمه الله - قال : إن أنبياء الله تعالى ، لم يزلوا عند الله مسلمين ، وهم له أولياء لا يسع أحد أن يقول : إن أنبياء الله ورسله ، كانوا عند الله في شيء من الحالات كفاراً ، وضلالاً وهم أصفياء الله ، قبل أن يخلقهم .

وكذلك أخبرنا الله تعالى . فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ وقوله تعالى للنبي ﷺ : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ﴾ يعني ضالاً عن النبوة ، لم تأت بعد .

كذلك قول موسى : ﴿ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَآنَا مِنَ الصَّالِينَ ﴾ عن النبوة .

وما بعث الله نبياً إلا أعطاه خصلتين ، يغفر له ما تقدم من ذنبه ، ويعصمه فيما تأخر .

مسألة :

عن أبي سعيد - ردّاً على من قال - : إن آدم لم يعص الله . وقد قال الله تعالى : ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ . فهذا مخالف للكتاب أيضاً . وقد قال الله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَتَّادِمُ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ . فكيف يكون من الظالمين ، ولم يعص ؟

مسألة :

عن أبي الحسن البصري : أن يوسف همّ بالمعصية ، فصرف الله عنه السوء والفحشاء ، بالبرهان الذي أراه إياه ، ولم يفعل معصية ، فيكتب عاصياً .

قال : والناس مختلفون في ذنوب الأنبياء صلى الله عليهم أجمعين . وقد اتفقوا على أنها كلها صغائر وخطأ .

وقال : إن النبي داود ﷺ لم يقصد إلى الخطيئة ، ولا تعمد عليها . وإنما هو قصد إلى ما هو جائز له . إنه خطب إلى القوم امرأة ، قد خطبها غيره . فأنزل الله تعالى عليه الملكين ، كما أخبر الله . قال داود - من قبل أن يسأل الخصم - ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعِيكَ إِنِّي تَغَابَهُ ﴾ فلما قال : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ ﴾ ظن أنه قد فتن ، ولم يتعمد ، ولا أراد الخطيئة . وإنما الملكان سألاه : أن ليس له أن يخطب على خطبة أخيه فعرف أنه

قال للخصم - قبل أن يستفهم - قوله : ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ فتأب من ذلك ، من غير عمد منه ، ولا قصد للمعصية . فوقع في الخطيئة غلطاً . فتأب واستغفر ربه وأتاب ، أي رجع إلى الحق ، وندم على ما فعل

مسألة :

قال أبو عبد الله : لا يقال : إن النبي إبراهيم عليه السلام قال الكذب ، في قوله : ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ وقوله : ﴿فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ هذا . ولا قول يوسف لإخوته : ﴿إِنَّكُمْ لَسَرِقُونَ﴾ ولا قول الملائكة لداود - عليه السلام - : ﴿حَصَّانَ بَعَى بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ﴾ فلا يقال : إنهم قالوا الكذب . ولكن هذا بوحى من الله ، أن يقولوا فأطاعوا أمر الله - عليهم الصلاة والسلام .

مسألة :

قال الشيخ أبو محمد : قتل موسى عليه السلام ، يتصرف على وجوه :
منها نه يجوز أن يكون قتله ، ولم يستأذن في قتله ، لأن الأنبياء إذا أرادوا فعلاً ، وإيجاب حكم ، استأذنوا ، في فعل ما أرادوا فعله ؛ لئلا تلحقهم هناك لائمة . فيجوز أن يكون لم يستأذن في قتله . وكان فعله خطأ . وكانت معصية منه ، يمحوها الاستغفار والندم والإنابة ، لأن الإجماع من الكل : أن الأنبياء لا يأتون الكبائر . ويجوز أن يكون غير معتمد في الظاهر ، بدليل على قتل ذلك الرجل ؛ لأن العبادة مأخوذة عليه ، في جملة الشريعة ، فتأول في قتله ، فأخطأ التأويل . فوقعت منه صغيرة ، من جهة خطئه في التأويل ، لا من جهة القتل ؛ لأن المقتول كان كافراً ، واستغفر وتاب ، ومن جهة خطئه في التأويل .

مسألة :

وإخوة يوسف فعلوا في يوسف ، ما فعلوا فيه ، قبل أن يُستنبأوا . وإنما استنبأوا من بعد ذلك .
وقيل : فعلوا قبل بلوغهم .
وقيل : إن النبي محمداً عليه السلام لم يأت الخطيئة ، ولا كانت منه . وبالله التوفيق .



الباب الثلاثون والمائة في العصمة والخذلان والختم والطبع والأكنة والوقر

التوفيق والخذلان . والختم : هو الطبع . والأكنة والوقر ، إنما يكون جميع ذلك ، عند فعل العبد ، لا قبل ذلك ، ولا بعد .

وأما العصمة ، فهو أن يعصمه الله ، فيما يستقبل ، ممن نجا من الهلكة . فمن قبل الله ، وعصمته إياه ، وتوفيقه ، ومنه وفضله .

ومن كتاب الأكلة :

قال : معنى الخذلان : هو القدر علي الكفر وكل من خلق له القدرة علي الكفر ، فقد خذله . والخاذل : هو الخالق القدرة علي الكفر .

قال : ومعنى الحرمان : هو القدرة على المعاصي سوى الكفر .

والمحروم : من خلقت له القدرة ، على المعصية . والحيلولة هي المنع . والصرف والحيلولة بمعنى واحد . وهي القدرة على الكفر والمعاصي . وهو معنى قوله تعالى : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ .

والتوفيق : ما يكون عنده الطاعة . وفي الحقيقة : هو القدرة على الطاعة .

وقيل : التوفيق : ما له كان موفق موفقاً .

وأما الموفق فهو المقدر للخلق على الطاعة ، لعله المقدور للخلق الطاعة واللفظ مما كان من المعلوم ، أنه إذا وجد كانت الطاعة عنده لا محالة . وهو القدرة على الإيمان عندنا . وكذا القدرة على سائر الطاعات أطاق لها .

والعصمة : هي الحراسة ، من موقعة المعصية . وهي القدرة على الطاعة .

ومعنى العاصم : الذي يحرس المكلف من إيقاع المعاصي . وهو في الحقيقة الباري - عز وجل - ومنه قوله - عز وجل - : ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ يعني يحرسك .

والمعصوم : هو المحروس . وبالله التوفيق .

انقضى الذي من كتاب الأكلة ، تأليف القاضي نجاد بن موسى .

مسألة في الختم والطبع :

قال الله تعالى : ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾ الآية .

فقوله تعالى : ﴿خَتَمَ﴾ طبع .

قال أبو عليّ : جعل الله أعمالهم السيئة ، طبعًا على قلوبهم . ركبوا الذنب على الذنب ، حتى ران القلب واسودَّ .

ومن بعض كتب قومنا :

قال : الطبع والختم واحد ؛ لأنك تقول : طبعته ، أي ختمته . والطابع : هو الخاتم .
وقال بعض أصحابنا - في معنى الختم والطبع - : إنه بمعنى الخذلان . وتركه لهدايتهم . يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ . وقوله : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾ راجع إلى معنى ، به يصيرون ضالين . وهو الذي يوصف به طبع وختم وغشاوة .

ومن كتاب الثعالبي :

إن معنى الآية : ﴿ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ أغلقها وأقفلها ، فلا تعي خيرًا ، ولا تفهمه . يدل عليه قوله تعالى : ﴿ أَمَرَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا ﴾ .

قال المؤلف : والختم والطبع من الله يكون ذلك ، عند فعل العبد المختوم ، على قلبه ، المطبوع عليه ، لا قبل ذلك ولا بعد ؛ لأنه لو كان قبل ذلك ، لكان حجة للعبد على الله يوم القيامة ، إذ قد ختم على قلبه وطبع ، فلم يقدر أن يؤمن . فكيف يلزمه فعل شيء ، صده عنه بالختم والطبع - تعالى الله عن ذلك . وليس الختم والطبع من الله ، هو شهادة على العبد أنه لا يؤمن ، كما قالت المعتزلة .

ومن كتاب الأكلّة :

قال : حقيقة الطبع والختم والأكنة والأغشية : إنما هو فعل ما به يصير القلب مطبوعًا ومختومًا عليه ، ومُعْطَى عن الحق ، لأن الأكنة هي الأغشية .

ولا يجوز أن يكون قولنا : فلان قد طبع الكتاب ، وطبع الشمع والطين ، أي سماه مطبوعًا . وإنما هو فعل معنى ، يصير القلب والكتاب والطين والدرهم والدينار مطبوعًا . هذا في كلام أهل اللغة . انقضى .

قال المؤلف : وهذا عند ضلال العبد ، بسوء اختياره ، لا قبل ، ولا بعد ، من الطبع والختم والضلال . وبالله التوفيق .



الباب الحادي والثلاثون والمائة في الهدى والرد على القدرية في ذلك

الهدى على ضربين : هدى السعادة ، وهدى البيان والدلالة والإرشاد إلى الحق .

فهدى السعادة ، لا يستحقه إلا المؤمنون .

وأما هدى البيان والدلالة والإرشاد إلى الحق ، فقد بين الله تعالى لعباده المكلفين أجمع . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝ ﴾ فهذا هدى البيان . فهدى البيان قد آتاه الله الخلق أجمعين .

فإن قال : هل هدى الله الكفار ؟

قيل له : نعم . هداهم البيان والدلالة ، لا هدى السعادة . وقد قال تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ ۚ ﴾ .

وإنما ضلت الكفار وكفرت ، باستحسانهم الكفر على الإيمان ، بسوء اختيارهم .

قال المؤلف : وقوله تعالى : ﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ۚ ﴾ المعنى : فمن علم الله أنه يهتدي لم يضل . ومن علم أنه يضل لم يهتد ، من غير أن يكون العلم ساق العباد إلى ما عملوا . وقد بين الله مشيئة الهدى . فقال : ﴿ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ ۚ ﴾ ومشية الضلال ، بقوله : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ ﴾ .

وإنما هدى الله من ، اختار الإيمان على الكفر . فبحسن اختياره ، هداه الله .

وبسوء اختيار الكافر والمنافق ، الكفر والنفاق على الإيمان ، أضله الله . وكلا الفريقين يكون هدى الله للمهتدي ، وضلاله للضال ، عند عمل المهتدي والضال ، لا قبل ذلك ، ولا بعد . قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ ﴾ عند إزاغتهم ، لا قبل ذلك ، ولا بعد . وقوله تعالى : ﴿ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ ۚ ﴾ عند إنابتهم ، لا قبل ذلك ، ولا بعد .

ولا بد للمكلف أن يكون إما مهتدياً أو ضالاً . فلا تأتي على العبد طرفة عين ، إلا وهو إما مهتد ، وإما ضال . فقيل : إما هداية من هداه الله من الله منة وفضلاً ، يمن بها عليه . وإما هداية من عدل . فالله تعالى يحتج لها عليه .

فالمؤمنون والكافرون أجمعون قد هداهم الله تعالى ، هدى البيان والدلالة . فقد هداهم جميعاً إلى الدين ؛ لأنه قد دلهم جميعاً على الدين . وضلال الله تعالى ، ليس كضلال الشيطان ، يدعو ويزين ، ويرغب في شيء من المعاصي .

وإنما معنى أضل الله : أنه لم يهد ، ولم يعصم ، ولم يوفق . إنما هو فقدان الهدى ، ليس اختيار الكافر . كما يقال : خذل فلان فلاناً . إنما يعني بخذلانه إياه : أنه لم ينصره ، ولم يعنه ، لا أنه فعل به فعلاً في خذلانه إياه شيئاً ، أكثر من تركه النصره والمعونة . وليست الضلالة والخذلان ابتداء من الله تعالى بوجودهما كان الكفر . لو كان كذلك ، لكانت الحجة للكافرين يوم القيامة يقولون : أضللتنا عن الهدى ، وخذلنا عن الإيمان ، فلم نقدر أن نؤمن ونتقي ونعمل صالحاً .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ معناه : على علم منه بضلال العبد الضال .

وقيل في قوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾ أي يهلكهم ويعاقبهم . فالضلال . منه : الهلاك . ومنه : الذهاب عن الصواب . وقال الله تعالى : ﴿ وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ أي ذهبوا عن الحق . فالله تعالى لا يبتدئ عبداً بضلال . يقال : أضل الله وأضل الشيطان . وأضل الناس بعضهم بعضاً . فأضل الشيطان : أي دعا وزين ورغب في المعصية .

وكذلك ضلالة السامري ، وضلالة الناس بعضهم بعضاً ، وليس ضلال الله دعا وزين الكفر . ولكن لم يهد ، ولم يعصم ، ولم يوفق وذلك عند فعل الكافر ، كما قدمنا . وبالله التوفيق .



الباب الثاني والثلاثون والمائة في الرضى والمحبة والسخط والغضب من الله تعالى للعباد

الرضى والمحبة والسخط والغضب . كل ذلك صفة الله ، من صفات فعله . لا شيء يحل في ذاته - عز وجل ؛ لأن ذاته تعالى ، إنما المراد بذلك إثباته . لا شيء كالأشخاص ، يحل فيه الرضى والمحبة ، والسخط والغضب . وإنما الرضى والمحبة من الله ، إذا رضى على عبد ، أثابه في الجنة ، بقدر عمله . وإذا سخط وغضب على عبد ، عافيه في النار ، يقدر عمله . فلا يوصف البارئ تعالى ، بالرضى والمحبة ، والسخط والعقوبة ، بما يوصف المخلوقون ، أنه يحل فيه كما يحل فيهم .

قال بعض قومنا : إن محبة الله : إرادته لخصوص الأنعام ، من القربى والزلفى ورحمته : إرادته لعموم الأنعام ، من التوفيق والخير . وإرادة الله للعقاب والشر : سخط ، وإرادة غضب . وبالله التوفيق .



الباب الثالث والثلاثون والمائة في حب العباد لله - عز وجل

قال المؤلف : حب العباد لله عز وجل ، إنما هو حب طاعته ؛ لأن الله تعالى ليس بشخص ، فيقع عليه الوهم ، لكي يحب ما يقع عليه وهمه .

وقيل : علامة حب الله للعبد : أن يوفقه لطاعته ، ويعصمه عن معصيته .

وقال بعض قومنا : محبة العبد لله : حالة يحدثها العبد في قلبه . وهي ألطف من أن يعبر عنها بلسان ، وأشرف من أن يشار إليها ببنان ، ويستحيل أن تكون محبة العبد لله ، بالكيفية والإحاطة بالأينية ، لأن الله تعالى منزّه عن هذه الأوصاف الدنية . وبالله التوفيق .



الباب الرابع والثلاثون والمائة

في تكليف من علم الله ، أنه لا يؤمن والرد والبيان لمن تشبه في ذلك

إن سأل سائل فقال : أليس الله تعالى ، خلق الخلق للإصلاح ، فكيف حَسُنَ أن يكلف من علم حاله أنه لا يؤمن ، بل يقول أمره إلى الكون ، في العذاب الدائم ؟

قيل له : إن الله تعالى ، قد فعل بهذا الذي اختار الكفر ، غاية ما يصلحه ، فيما كلفه ، إذا قدر كما قَدَّرَ المؤمن ، ومكَّنه فيما يتوصل به إلى الخلود في جنات النعيم . وإنما أهلك هذا الكافر نفسه ، حين عصى ربه ، وركب هواه ، وكفر نعمة الله عليه ، بفعله إقامة النعيم ، لا فعل الله تعالى ، وإحسان المحسن ، لا يصير إساءة ، بجحد من جحده ، وكفران من كفره ألا ترى أن عطشاً ، لو مكناه من الماء البارد ، فامتنع من شربه ، حتى مات من عطشه ، لكان الذي يلحقه من إهلاكه لنفسه دوننا . ولكننا في عقل كل عاقل ، محسنين إليه ، إذ مكناه مما ينجو به وهو الذي أمات نفسه ، وأحرم نفسه النجاة .

كذلك تكليف الله لما كان ممكناً مما ينجو به ، لا يخرج عن أن يكون صلاحاً له ، وإن جعله هو فساداً بعصيانه .

فإن قال : وكيف يقدر أن يؤمن ، وقد علم الله أنه لا يؤمن . ولئن قدر على ذلك ، إنه لقادر على تجهيل الله - تعالى وعز عن ذلك .

قيل : هذا غلط ظاهر ، لأننا ما زعمنا أن الله تعالى علم منه أنه لا يؤمن ولم يعلم منه ، أنه يقدر . بل قد علم الله تعالى منه الأمرين جميعاً . فعلم منه أنه يقدر أن يؤمن . ولا يؤمن ، ليس لأنه لا يقدر . ولكن لسوء اختياره لنفسه . فليس في الأمرين إلا ما قد علمه الله . ولو كان أبو جهل ، إذا علم الله أنه لا يؤمن ، وقدر على الإيمان ، كان قادراً ، على تجهيل الله تعالى ، لكان الله تعالى ، لما أمره بالإيمان ، مع علمه بأنه لا يؤمن ، أمراً له بتجهيل ربه . ولكن رسول الله ﷺ ، لما دعاه إلى الإيمان . دعاه إلى تجهيل الله . هذا واضح السقوط . على أنا نقول : إن في تكليفه له لطفاً لغيره ، ممن علم الله أنه لا يؤمن ، إن لم يكلف هذا فمثاله مثال ما بينا في الاثنين ، وتسليمهما . وإن شاء أحد الاثنين لنفسه . ولم يتعلم .

قال المؤلف : في المسألة غلط حروف وكلام ، وشيء من المعاني ، زالا عن الحق يعرض على المسلمين ؛ لأنها من كتب قومنا . والحق معنا أن النبي ﷺ دعا من علم الله ، أنه لا يؤمن إلى الخروج ، من معلوم إلى معلوم . وإنما لا يقدر أن يؤمن لشغله بالكفر عن الإيمان .

فالمؤمن الذي شغل نفسه بالإيمان ، لا يقدر على الكفر ، لشغله بغيره . فكذلك الكافر ، لشغله بالكفر ، لا يقدر على الإيمان ، لأن الإنسان لا يقدر أن يأتي بشيء وهو مشغول بغيره ، كالذي يكون قائماً ، فلا يقدر أن يأتي بالقعود في حال القيام . والقاعد لا يقدر أن يأتي بالقيام ، وهو في حال القعود . ولكن كل من كان في شيء من الأمور ، فهو قادر أن يأتي بغير ذلك ، إذا ترك ما هو فيه ، مما هو مشغول به فحينئذ قدر أن يأتي بغيره فالبارئ - عز وجل - إذا علم من العبد ، أنه لا يؤمن ، فلا يترك التشاغل بالكفر ، والأخذ في الإيمان . فالعبد لا محالة ، على ما علم الله منه ، من غير أن يقال : إن علم الله ساق أحداً إلى ما يعمل من خير وشر ونفع وضر .

وإنما دعا النبي ﷺ الكفرة أن يخرجوا من معلوم إلى معلوم . من معلوم الكفر الذي هم له عاملون ، إلى معلوم الإيمان ، الذي هم مشغولون بغيره . فدعاهم أن يتركوا ذلك التشاغل بالكفر ، الذي قد اشتغلوا به ، ويشتغلوا بالإيمان . فمن راجع منهم ، وأخذ في صلاح نفسه ، وتارك الاشتغال بالكفر ، ومن مقيم على كفره . والخلق كلهم ، يعلم الله أعمالهم ، وما يقول إليه أمرهم . يعلم الله ذلك كله ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ وبالله التوفيق .



الباب الخامس والثلاثون والمائة في الوعد والوعيد والرد على المرجئة

الوعد : وعد الله أهل الطاعة من الثواب ، في الآخرة . وهو حق . والوعيد : ما أوعد الله أهل الكفر والفسوق على المعاصي ، العقاب في الآخرة . وهو حق . قالت المرجئة - في وعيد الله : إنا وجدنا الكريم فيما بيننا ، إذا تواعد العقوبة ، ثم عفا ، كان أحسن في صفته . فإذا كانت العرب تفتخر ، وتتبجح بالصفح عن الجرائم . فالله تعالى أولى بالصفة الجميلة ، وكل صفة حسنة .

قلنا إن الله تعالى أولى بكل صفة حسنة . ولكن لا يجوز على الله ، إذ ليس هو بصفة حسنة . وذلك أن العرب كلما عفا عن الأمر الذي هو أعظم ، عمن بالغ في عداوتهم ، كان ذلك أحسن . فلو كان ذلك أيضاً في صفة الله حسناً ، لكان يحسن أن يعفو عن جده ، وكفر به . وجعل معه إلهاً غيره . وجعل له صاحبة والولد ، حتى لقيه كافرًا مشركًا جاحدًا . فلما أجمعوا جميعًا ، لا خلاف بينهم : أنه لا يعفو عن أحد من هؤلاء ، ممن أشرك به وجده ، علمنا أن هذا لا يساوي فيه بين صفة الخالق والمخلوق ، مع أن الذي يعفو من الخلق ، بعد أن تواعد ، إنما تبدو له المصلحة في العفو ، لما لم يكن علمه . وذلك لا يجوز على الله أن يبدو له شيء ، لم يكن علمه قبل ذلك . وأيضاً فلا يخلو القول في وعيد أهل الكبائر ، من أحد وجوه ثلاثة : إما يكون الله تعالى قال : إنه يوقع بهم هذا الوعيد . فلا بد من وقوعه بهم ، على كل حال ، أو يكون قال ذلك ، وهو لا يدري بوقوعه بهم أم لا ، أو يكون . قال ذلك . وهو يعلم أنه لا يوقعه بهم ولا يفعله .

فإن كان قاله ، وهو يعلم أنه لا يوقعه بهم فهذا هو الكذب على الله - تعالى عنه .

وإن كان قال ذلك . وهو لا يدري بوقوعه بهم أم لا ؟ فهذه هي صفة الجاهل . والجاهل ليس بغله عليم - تعالى الله عن ذلك . فلما بطل هذان الوجهان ، صح ما قلنا : إنه إذا تواعد بعقوبة أمضاها .

فمن زعم أن في الوعيد ناسخًا ومنسوخًا ، فإن الله تواعد أهل الكبائر بالنار . ثم نسخ ذلك بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ فقد كذب ، لأن النسخ إنما هو في الأمر والنهي . يأمر عادة بأمر ، ثم يخفف عنهم ، أو ينهي عن أمر ، ثم يرخص لهم فيه ، لعلمه بصلاح عبادته ؛ لأن الناسخ والمنسوخ في الأخبار : أن يخبر بخبر أنه كائن . ثم يقول : لا يكون . فذلك هو الكذب - تعالى الله عنه .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ فقد أخبرنا الله تعالى : أين وقعت المشيئة في سورة طه . وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ ﴾ في الدنيا ﴿ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ يظهر العتب في الدنيا لمن تاب ، عند رؤية الجنة والنار يوم القيامة . لو كان كذلك ما عذب الله أحدًا ؛ لأنهم كلهم يتوبون عند رؤية الجنة والنار . وبالله التوفيق .



الباب السادس والثلاثون والمائة

في الرد على من قال : إن الخلود في النار خاص هل الشرك وأما الموحدون فلا

قال المؤلف : الدليل على أن الخلود في أهل الشرك وأهل النفاق والموحدين كلهم جميعاً : قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ ﴾ فقد جمع الله بين الكفار والمنافقين الموحدين ، في الخلود في النار .

فمن زعم أن أهل الإقرار من المنافقين والمنافقات ، يخرجون من النار ، فقد كذب كتاب الله ، وأباح بقوله هذا ارتكاب الحرام ، وانتهاك المحارم ؛ لأن اسم الكفار هو جمع بين كل من عصى الله من خلقه موحداً ، أو غير موحد ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ٢٠ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ .

فمن لم يكن شاكرًا ، كان كافرًا . وقال الله تعالى : ﴿ وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُوا ﴾ فالخلق أجمعون ، إما طائع ، وإما عاص ، وإما مؤمن ، وإما كافر ، وإما مهتد ، وإما ضال ، لا غير ذلك . وقد قالت اليهود والنصارى : إنما نحن عند الله بمنزلة الولد ، إن عذبنا ، فبقدر ذنوبنا . فأنزل الله فيهم : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُمْ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ وما شاء أن يغفر لليهود والنصارى ، حتى يسلموا ولكن يغفر لمن تاب منهم ، ودخل في الإسلام ، ويعذب من أقام على كفره ، وتكذيبه بمحمد ﷺ والقرآن ومن أثار المسلمين .

وأما قوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ فكان جابر يقول : إن الله يعزم ، ثم يستثنى . وإنما شاء الخلود ، كقوله تعالى : وقد شاء أن يدخلوه . وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ وقد بين مشيئته لمن شاء أن يغفر له فقال : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فقال بعض المسلمين - وهو أبو سعيد - : إنما يكفر عنه الصغائر باجتناب الكبائر ، إذا لم يصر على الصغائر ، لأن الإصرار عندهم كبيرة ، كان الإصرار على كبير أو صغير ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَلَمْ يُصِرُّوْا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ولم يذكر فعلوا كبيرة ، دون صغيرة . فدل أن ما فعله ، من الصغير والكبير ، فأصر عليه ، فهو مستحق الخلود في النار ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ٧ ﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ فلو كانت الصغائر تغفر بلا توبة ، إذا اجتنبت الكبائر ، كما قال بعض مخالفينا ، لم يكن لقوله تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ٧ ﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ معنى . وبالله التوفيق .



الباب السابع والثلاثون والمائة في المنزلة بين المنزلتين

قال المؤلف : اعلم أن الكافرين والمنافقين والفاسقين والظالمين والجائرين كل أولئك لاحق لهم اسم الكفر وكل من مات على ما هو عليه مصرًا ، مات كافرًا على كفره .

وقوله : المعتزلة : إن الفاسق لا مؤمن ، ولا كافر . فعلى قياد قولهم : إنه لا موحد ، ولا ملحد ، ولا ولي ولا عدو ، ولا شقي ، ولا سعيد . فهذا خلاف الكتاب المنزل من الله ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيَهُمُ النَّارُ ﴾ فكيف لا يلحق به اسم الكفر . وقد جعل الله له النار ، لأن الناس إما طائع ، وإما عاص ، وإما مؤمن ، وإما كافر ، وإما مهتد ، وإما ضال ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ٢٠ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ فالشاكِر : الطائع . فمن لم يكن طائعًا ، كان كافرًا . وبالله التوفيق .



الباب الثامن والثلاثون والمائة
في التائب
هل يجوز أن يأمن من العذاب أم لا ؟

الذي منا ونذهب إليه ونعتقد : أن أحدًا من عباد الله المكلفين ، لا يأمن عذاب الله تعالى ، وقد قال الله تعالى : ﴿وَيَدْعُوكَ رَعِبًا وَرَهَبًا﴾ ، وذكر الملائكة فقال : ﴿وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ وكان النبي ﷺ مع ما قد غفر الله له ، ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، مشفقًا من خشية الله ، باكياً حزيناً ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والثلاثون في الآجال والرد على المعتزلة في ذلك

قال المؤلف : الذي نذهب نحن إليه : أن كل من مات ، أو قتل ، فقد مات بأجله .

وقول المعتزلة : إن من قتل لم يمت بأجله ، تحريف لكتاب الله ، لأن الله تعالى يقول : ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ فإذا جاء أجله ، لا يستأخر عنه ساعة ، ولا يستقدم .

ولا ينفع عمل للزيادة في الأجل ، كما زعم المخالفون ، من صدقة أو غيرها ، من صلة الأرحام ، أو غير ذلك ؛ لأن قول الله تعالى : ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ خبر أخبر الله به ، والأخبار لا تناسخ فيها ، إذا كانت تنول إلى الكذب ، إذا لحقها التناسخ ، لم يكن المخبر صادقاً ، فيما أخبر ، والله تعالى يقول : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ وقد قال الله تعالى في يحيى بن زكريا : ﴿وَسَلِّمْ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ وهو لم يمت على فراشه ، بل قتل ، ومات مقتولاً ، فسمى الله تعالى قتله موتاً له فقد مات بأجله الذي أجله الله له .

ولو أن إنساناً ، حلف أنه يوم يموت زيد ، فامرأته طالق ، فقتل زيد ولم يمت على فراشه ، لطلقت امرأته ، لأنه لم ينو : إن مات زيد على فراشه ، بلا قاتل يقتله ، وأيما يذهب يوم تخرج روح زيد من جسده وبالله التوفيق .



الباب الأربعون والمائة في البعث والرد على الدهرية ومن لا يعتقد الخلق وبعث المخلوقين

من كلام الشيخ أبي الحسين -- رحمه الله :

فإن قال قائل : ما الدليل على إعادة الخلق؟

قيل له : الدليل على أنه سبحانه وتعالى خلق الخلق أولاً ، على غير مثال سبق ، فإذا كان خلقه أولاً ، على غير مثال سبق ، لم يعي أن يعيده خلقاً آخر ، وقد قال عز من قائل : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۗ ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿ وقال سبحانه : ﴿ فَأَحْيَيْكُمْ ثُمَّ يُمْيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ، وقال سبحانه ، مخبراً عن قولهم : ﴿ إِنْ ذَاكُنَا تُرَاوِدَا أَبَاؤُنَا أَيَّنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ ، وفي آية أخرى : ﴿ مَبْعُوثُونَ ﴾ وقال : ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ فدل في القرآن ، في غير موضع ، أنه يعيدهم ، وقال سبحانه : ﴿ إِنْ ذَاكُنَا عِظَامًا وَرُفُنَا إِنْ نَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ .

وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ۖ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ .

وقال سبحانه : ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ ، وقال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ ﴾ ، فهذا دليل من كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد . وبالله التوفيق

الباب الحادي والأربعون والمائة في اختلاف الموحدين هل يبعث الله الخلق أجمع أن بعضهم؟

اختلف الموحدون ، في بعث الخلق .

فقال من قال : إن كل شيء خلقه الله عز وجل ، وأخرجه من العدم إلى الوجود يبعث يوم القيامة .
وقال من قال : يبعث الله كل ذي روح ، ويوجد أنه من اعتقد أن الله يبعث كل ذي روح فهو سالم ،
ومن اعتقد أن الله يبعث كل شيء خلقه ، فهو سالم ما لم يخط أحدهما الآخر .

فحجة من قال : إن الله يبعث كل ذي روح : قوله تعالى : ﴿وَمِمَّنْ دَاخِلٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ
أَمْثَلُكُمْ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ .

وقال الآخرون : إنه ليس في هذه الآية دلالة ، على أنه لا يبعث إلا ذوات الأرواح ، وإن من كان من
غير ذوات الأرواح ، فلا يعاد ، وقد قال الله : ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ وهذه عامة ، وما كان عامًا
، فهو على عمومته ، إلا أن تقوم دلالة على نسخه وتخصيصه ، وحجة واضحة من كتاب الله ، أو سنة ،
أو إجماع ، وقد قال الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفقونها في سبيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ﴾ الآية ، فهذا ليس من
ذوات الأرواح .

وقال تعالى : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ ، وقال تعالى :
﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ وبالله التوفيق .



الباب الثاني والأربعون والمائة في الرد على من قال : إن قبل يوم القيامة بعث

عن الشيخ أبي الحسن البسياني :

وسأل عمن زعم أن قبل يوم القيامة بعثًا ، يقتل بعده من قد مات في الدنيا .
ويموت من قد قتل ، وأن دولتهم وظهور أمرهم وبيان تصديق قولهم بعد ذلك البعث ، ما الحجة عليه؟
قيل له : هذا كاذب ، مخالف لكتاب الله ، والإجماع على خلاف قوله ، وقد قال الله تعالى ما يدل على تكذيبه : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُجَمِّعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْبَيْعَةِ﴾ وقال : ﴿وَلَكُمْ مِنْهُ أَوْفَاتٌ﴾ وقال رسول الله ﷺ -- فيما يروى عنه -- أنه قال : « بعثت أنا والساعة كفرسي رهان ، وإن كادت لتسبقني فسبقتها » ، ولم يقل : مثل ما قال صاحب هذه المقالة ، ولا عن الصحابة الذين هم الحجة على كل شيء ، مما ذكر هذا وهذا كذب كله ، ودعوى لا يصح لمن قال ذلك وقوله زور ، ومخالف للقرآن ، وبالله نستعين .



الباب الثالث والأربعون والمائة في عذاب القبر ومنكر ونكير

الشيخ أبو الحسن البسياني :

فإن قال : فما تقول في عذاب القبر؟

قيل له : ذلك إلى الله وهم عبيده -- إن شاء -- عذبهم في الدنيا ، وفي القبر ، وفي الآخرة .

وأما عذاب الآخرة ، فلا شك فيه ، وقد قال الله تعالى في اليهود : ﴿ وَلَوْلَا أَن كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ ﴾ .

وأما عذاب النار فلا بد لهم منه كما قال ، وقد كتب عليهم في الدنيا الإجماع من المدينة ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ ﴾ فهو كذلك كما قال : إن شاء عذب في الدنيا بما شاء وعاقب فيها من شاء ، وقد قال عز وجل : ﴿ لَنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُصْزَوْنَ ﴾ .

وقد اختلف الناس اختلافاً كثيراً ، في معنى عذاب القبر ، وقولنا فيه ، وفي غيره قول المسلمين ، ولا يعجز الله شيء من ذلك .

وحجة من قال بعذاب القبر : قوله تعالى : ﴿ أَمَتْنَا اثْنَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ﴾ الآية .

فالموتة الأولى : التي تقع بهم في الدنيا بعد الحياة ، والحياة الأولى : إحياء الله إياهم في القبر .
والموتة الثانية : إماتة الله إياهم بعد المسألة .
والحياة الثانية : إحيائهم الله للبعث .

وحجة من أنكر عذاب القبر : قوله تعالى : ﴿ قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ ﴿١١٣﴾ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ .

قال : ولو كان هؤلاء الكفار أحياء في قبورهم ما قالوا : لبئنا يوماً أو بعض يوم ، فهذا يدل أنهم لا حياة لهم في القبر بعد الموت .

وأما الخبر الذي روي عن النبي × أنه قال : « إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه » فهذا خبر غير موافق للكتاب ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ وقال : ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ ﴾ .

وأما منكر ونكير ، فقد اختلف الناس فيهم وذلك إلى الله يفعل ما يشاء والله هو أعلم بذلك ، إنما يجوز لنا القول في الحكم ، على ناطق الكتاب والإجماع .

فأما ما فيه الاختلاف ، ولم يقع فيه حكم بنص ينصره ، فقولنا فيه قول المسلمين ونحن سائلون -- إن شاء الله ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع والأربعون والمائة في ذكر ذهاب السموات السبع والأرضين السبع يوم القيامة

قال المؤلف : قال الله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ فبيّن في هذه الآية فناء الخلق أجمعين .
والدليل على أن السموات والأرض فانيات ، قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ ، ففي التفسير : أن السموات والأرض ذاهبات بيوم القيامة .
وقال تعالى : ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ من غير طي بيد ، وقال في الأرض : ﴿وَجُمَلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكْدَكَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ .
وأما الدليل على ذهاب ذوات الأرواح : فقولته تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ، فكل نفس منفوسة ، ذائقة الموت ، من دائبة وبشر وملائكة وطير ، فهو ميت .
والدليل على أن كل ما في الأرض من جماد يذهب : قوله تعالى : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ .
والدليل على أن جميع الخلق أجمع نذهب ، مما ذرأ الله وبرأ ، من جميع بريته ، ومما ذرأ من السموات والأرضين ، وما فيهما أجمعين ، من حيوان ، أو جماد ذاهب فانٍ : قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ، فكل شيء موجود مخلوق ، يقع عليه اسم شيء ، فذاهب من جميع السموات والأرض ، وما فيهن أجمعين ، وبالله التوفيق .

الباب الخامس والأربعون والمائة في الحساب والجزاء يوم القيامة ودخول الجنة والنار

قال الله تعالى : ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ ليس حساب ربنا كحساب المخلوقين ، وإنما هو حكم وعدل ، وعلم بأعمالهم التي عملوها ، وقوله : ﴿وَكُفِّنَّا بِنَاحِسِينَ﴾ الباء رفع ، والمعنى : وكفينا حاسبين وحاسبين منصوب على التمييز وعلى الحال ؛ لأن حسابه للخلق أجمعين ، مثل حسابه لرجل ولحد ، لا يشغله حساب واحد عن حساب آخر ، وهو معنى قوله : ﴿إِنَّكَ اللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ .

قال المؤلف : نعم لا يشغل الله شيء عن شيء .
والكتب ، قيل : إنما هي تطاير طيراناً ، يطير كل كتاب إلى صاحبه ، وأنها تكون قبل طيرانها تحت العرش .

قيل : إن الكتب تكون بأيدي الملائكة الذين كانوا يكتبون على بني آدم ، فيعطون بني آدم كلاً منهم كتابه فيقرأه ، فإن قرأه علم بحجة الله عليه ، يلقي الله ذلك على قلوبهم .
قال الشيخ أبو الحسن البسياني : أقول إن الله تعالى هو المحاسب لهم ، وأنه يسألهم عن أعمالهم من الخير والشر ، ويريههم ذلك ، فيعلم المؤمن فضل الله عليه ، ويعلم الكافر عدل الله عليه ، لأنه ليس بظلام للعبيد ، وهو كأسرع ما يكون .

إنه قال تعالى : سريع الحساب وأسرع الحاسبين . انقضى .
قال : وأقول : إن هذا الكتاب يكون عند حفظته ، الذين كانوا يكتبون عليه حسناته وسيئاته .

قال المؤلف : ولا أقول : إن الله يقضي بين الدواب كما قال قومنا : تنطح يوم القيامة القرناء ، بما نطحتها في دار الدنيا ؛ لأن الدواب ليسوا بمكلفين ، حتى يقضي بينهم ويحاسبوا ويقتص منهم ، وهذا شيء لا يصح في جهة الباري -- عز وجل -- يعاقب من لا تكليف عليه ، ويحاسب ويقتص ويحكم ، بين من لم يأمره في الدنيا وينهاه ، كالمكلفين من الثقلين ، وإنما قيل : إنهم يحشرون يوم القيامة فما استحس منهم أهل الجنة ، كان في الجنة ثرايا لأهل الجنة ، والباقي في النار ، يكونون عذاباً لأهل النار ، ولا عذاب على البهائم ، والله أعلم .

وقيل : إن البهائم لا يدخلون الجنة بالأعواض ، في قول أبي محمد ، لأن أبا محمد قال : إن المكلفين يدخلون الجنة بالتفضيل والعمل ، والأطفال يدخلون الجنة بالتفضيل ، والبهائم هم الذين يدخلون الجنة بالأعواض .

وقال : فالبهائم والحشرات ، وجميع ما يجري هذا المجرى ، لا عقاب عليهم ، ولا تدخل الجنة بالتفضيل ، فلم يبق إلا بأعراض .

قال المؤلف : فإن قيل : كيف يدخل الجنة المكلفون -- بالتفضيل ، وهم قد استحقوه بعملهم؟ لو كان كذلك ، لكان كل من دفع إلى أجير أجرته ، فقد تفضل عليه؟

قيل له : إن الأجير ، قد نفع المستأجر بعمله ، كما نفعه المستأجر بأجرته ، والمكلفون لم ينفعوا الله تعالى بشيء ، إنما كلفهم الله لينفعهم ، فهذا فرق بين ذلك وبالله التوفيق .

الباب السادس والأربعون والمائة في الشفاعة ومن يستحقها

قال المؤلف : الشفاعة حق ، ولكنها للمؤمنين الذين رضي الله عملهم ، لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ ، وقال : ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ .

فمن قال : إن الشفاعة لأهل الكبائر ، فقد كذب الله -- عز وجل -- في قوله ، ولو كانت لأهل الكبائر ، ما قال الله تعالى : ﴿مَّا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ ، وقولهم : إن النبي × قال : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » ، فهذه الرواية لا توافق كتاب الله ، لما قدمنا من ذلك ، مع أنه عارضتها رواية أخرى ، محبطة لها ، وهي موافقة للكتاب ، قوله × : « لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمتي » ، وقد قال × : « ما منكم أحد يدخل الجنة يوم القيامة إلا بفضل الله ، ثم بعمله ، ثم بشفاعتي » ، فشفاعته زيادة المؤمن في أجره ، ورفع درجته ، ونحن نقول : اللهم أدخلنا في شفاعته × ، ولا نسأله أن يجمعنا من أهل الكبائر لكي ندخل في شفاعته ، ولا يجوز ذلك ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والأربعون والمائة في الصراط والرد على من قال : إنه صراط مستقيم محدود كحد السيف

قال المؤلف : الصراط معنا : هو دين الإسلام ، وهو الحق الذي دعا الله النبي × ، قال الله تعالى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ، كل ذلك بمعنى الدين والإسلام والحق القويم ، فليس هناك يوم القيامة صراط موضوع ، ولا ميزان منصوب ، بل هناك عدل من الله مبين ، وحق ظاهر مستبين .

والدليل على أن الصراط هو الإسلام والدين والحق القويم : قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ .

والسبل : هي الأهواء الضالة ، والسبل هي الطريق ، والسبل : هي طريق غير الحق كما قال الشاعر :

أمير المؤمنين على صراط إذا اعوج الموارد مستقيم

ولم يصفه بأنه قائم على شيء ، كحد السيف ، ولا قاعد عليه ، وإنما وصفه أنه على الدين القويم ، والحق المستقيم ؛ لأن الموارد الطرق ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والأربعون والمائة

في الميزان

والرد على من قال : إن يوم القيامة ميزان حقيقي

زعم أهل الضلال أن يوم القيامة ينصب الله للخلق ميزاناً ، يزن فيه أعمالهم وأن سعة كفة الميزان ، سعة السموات والأرض ، وطول عموده ، كطول الدنيا .

واحتجوا بقوله عز وجل : ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ الآية ، وأنكر هذا المسلمون .

وقالوا : إنما الوزن هو مجازاة البارئ -- عز وجل على الأعمال ، وذلك في اللغة ، كما قال الشاعر :

إني وزنت الذي يبقى ليعدله ما ليس يبقى فلا والله ما اتزنا

إنما أراد التمييز ما بينهما والتأويل ، لا أنه وزن ذلك بميزان ، ألا ترى إلى قول الرجل لصاحبه : وزن مجلسك ، ولا يطبق أن يزن المجلس ، وزن كلامك ولا يطبق أن يزن كلامه ، لأنه عرض ، فإذا تكلم به ، لم يقدر عليه ليزنه ، وإنما يريد التأمل والنظر والتسيير والحق .

وقوله تعالى : ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ أي نضع العدل ، يعرّف عباده أن عنده لهم حقائق العدل ، وأنه لا يظلم الناس شيئاً ، وهو الحكم بينهم يوم القيامة والفصل ، وقوله تعالى : ﴿فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ يعني : لا نقبل منهم يوم القيامة إيماناً ، كما قال تعالى : ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ فالوزن في هذا الموضع : الإيمان ، لا أن هناك ميزاناً كما زعموا ، وإنما قال الله تعالى : ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ يعني من جاء بالإيمان والإخلاص ، ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ يعني إذا جاء بالكفر ، وإنما المعنى : أن الناس يجازون على أعمالهم ، بالحق والقسط والعدل . وقال بعض المسلمين : هو مقابلة الأعمال بالأعمال .

وقد قال الله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ فقد رأينا الكتاب ، ودلونا بالميزان ، أين أنزله ، إن كان كما ذكرتم ، وهذا موجود في اللغة قال الشاعر :

وزن الكلام إذا نطقت فانه بيدي عيوب ذوي الكلام المنطق

والكلام عرض لا يوزن بميزان وإنما مراده التأمل والمجازاة .

قال المؤلف : يقال لهم : ما تقولون فيمن عاش مائة سنة ، يعمل بالإيمان ، ثم كفر شهراً ، أو يوماً ، أو لحظة ، ومات على كفره ، أين يكون ، لأطن عمل شهر أو يوم ، أو لحظة ، لا يوازن عمل مائة سنة؟

فإن قالوا : في الجنة .

قيل لهم : خالفتم كتاب الله تعالى ؛ لأنه تعالى يقول : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ) .

وإن قالوا : في النار ، بطل قولهم بالميزان .

وكذلك يسألون عن رجل عاش مائة سنة ، يعمل بالكفر ، ثم تاب ، وآمن وعمل صالحًا ، وأخلص نيته لله شهرًا ، أو يومًا ، أو لحظة ، ثم مات .



الباب التاسع والأربعون والمائة
في الورود وهو المرور بالنار
والرد على من قال : إنه الدخول نفسه

قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٧١) ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا .
الدليل على أن الورود يوم القيامة : هو المرور بالنار ، والاجتياز بها ، لا الدخول فيها : قول الله تعالى ، لموسى × : ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ وموسى عليه السلام إنما اجتاز بماء مدين ، ومر عليه ، ولم يدخله .

وقال بعض المسلمين -- في تفسير هذه الآية : ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ يعني جملة المشركين ، فالورود : الاجتياز ، والمرور بالشيء ، تقول العرب : ورد ماء كذا ، أي اجتاز به ولم يدخله ، وورود الإبل والطير الماء ، إنما هو انتهاءها إليه ، لتشرب منه ، لا الوقوع فيه ، قال زهير :

فلما وردنا الماء زرقا حمامة وضمن عصي الخاصر المتخيم

والمعنى : انتهين إلى الماء وبلغنه ، وقمن عليه ، لا أن المؤمنين يدخلونها .

الحجة : أنهم لا يدخلونها ، قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (١٠١) لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ فكيف يكونون فيها داخليين ، والله تعالى يقول : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (١٠١) لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ والحسنى هي الجنة ، وبالله التوفيق .

الباب الخمسون والمائة في الخلود في النار والرد على من قال بالخروج منها

قال المؤلف : يقال لمن قال : إن أهل التوحيد إنما يعذبون في النار ، بقدر أعمالهم ثم يخرجون منها ، وإنما الخلود لأهل الجحود من أهل الكفر يقال لهم : فما الدليل على ذلك؟ فأهل التوحيد لو كان يكفيهم التوحيد ، عن العمل بالإيمان ، وموتهم عليه ، ما قال الله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنْفِقِينَ وَالْمُنْفِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ فالمنافقون والمنافقات ، هم أهل التوحيد ، لأنهم يقولون : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله × ، فلم يغن ذلك عنهم شيئاً من الخلود في النار ، ولما قالت اليهود والنصارى : ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ يعنون أننا عند الله بمنزلة الولد ، إن عذبنا فإنما يعذبنا بقدر ذنوبنا ، وقالت اليهود : ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ .

قال الله تعالى لنبيه محمد × : ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَن يَشَاءُ﴾ وذكر لهم الخلود في موضع آخر ، فقال عز وجل : ﴿وَقَالُوا﴾ يعني أهل الكتاب اليهود : ﴿كُنْ تَمَسَّنَا التَّكَاُ إِلَّا أَنْبَاءًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ .

وقال في المقربين من هذه الأمة : ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ الآية ، فسوى بينهم وبين أهل الكتاب : ﴿وَمَن يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ .

وإن احتجوا بقوله تعالى : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ فقد شاء لهم الخلود ، حيث قال : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ لأنه تعالى قد جمع الكفار والموحدين في آية واحدة جميعاً ، وأعد لهم الخلود ، وقوله : ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ فقد شاء لهم الخلود ، حيث أخبر بخلود أهل النار .

وقال أيضاً : ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ﴾ فليس لهم فيما تعلقوا به حجة ، لأن الله تعالى يقول : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ فقد شاء لهم الخلود .

فإن زعموا أن أهل النار لا يخلدون فيها بهذا الاستثناء ، فيلزمهم أن أهل الجنة لا يخلدون فيها أيضاً ، بهذا الاستثناء ، وهم لا يقولون بذلك . وبالله التوفيق .



الباب الحادي والخمسون والمائة في الحكمة في خلود أهل النار والتفاضل في الثواب والعقاب

قال بشير : علة من يقول بالتخليد في النار بالقياس : إن المذنب العاصي ، إذا عصى بكبيرة ، إنه قد عصى رباً عظيماً ، لا نهاية لعظمته ، وكذلك يخلد في العذاب خلوداً ، لا نهاية له .

قال المؤلف : وقول المسلمين في توحيدهم ربهم : إن لله ثواباً لا يشبهه ثواب ، وعقاباً لا يشبهه عقاب ، فلو كان في ثوابه وعقابه نهاية ومنتهى وأمد ينقطع إلى وصوله ، وينتهي إليه ، لأشبهه ثواب المخلوقين وعقابهم .

فإن قيل : كيف هذا ، وقد قال تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ والسيئة لها منتهى ؟

قيل له : إنه تعالى قال : ﴿ مِثْلَهَا ﴾ في التعديل ، والحق أنه لا يعذب الكافر كعذاب المنافق ، المنافق أشد عذاباً ، وكل من يعذب بقدر عمله ، في الجزاء والتفاضل ؛ لأن للنار دركات ، وللجنة درجات ، قال الله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوفيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ ، وقال في أهل النار : ﴿ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والخمسون والمائة في الجنة والنار أخلقنا أم لم تخلقنا بعد؟

قال المؤلف : اختلف الناس في ذلك .

وحجة من قال : إنهما خلقتا ، قول الله تعالى : ﴿قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ والهبوط من الشيء لا يكون إلا وقد خلق ، وقال في الجنة والنار : ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ، ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ والمعد : المهيأ قد فرغ منه .

وقال النبي × : « اطلعت على الجنة ، فرأيت أقل أهل الأغنياء والنساء ، واطلعت على النار ، فرأيت أكثر أهلها الأغنياء والنساء » ، فلا يطلع إلا على شيء قد خلق وفرغ منه ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والخمسون والمائة في خلود أهل الجنة والنار كيف يبقون بقاء الله والحكمة في بقائهم

قال المؤلف : الفرق بين بقاء أهل الجنة والنار ، وبقاء البارئ تعالى : إنما هو عز وجل يبقى بنفسه ، لا ببقاء مبق أبقاءه ، فبقي ببقائه باقياً ، وأهل الجنة والنار ، إنما بقوا ببقاء مبق أبقاهم ، فبقوا ببقائه ، وهو الله عز وجل بقاهم ، فبقوا ببقاء الله ، فلا يقاس بقاؤهم ببقاء الله ، ولا خلودهم كخلوده -- عز وجل - - لأنه تعالى خالد بنفسه ، لا بخلود مخلد خلده ، فخلد بخلوده ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع والخمسون والمائة في سؤالات أهل العناد والعنت للمسلمين

إن قيل : هل يعلم الله بجملة نعيم أهل الجنة ، وعذاب أهل النار أم لا ؟
قلنا : يعلم الله تعالى نعيم أهل الجنة ، وعذاب أهل النار ، أنه لا نهاية لذلك ، فإذا لم يكن لهم أمد ونهاية ، فلا يقال : أيعلم بأمدهم ونهايتهم ؛ لأنهم لا نهاية لهم .
وقد علم الله أنهم لا نهاية لهم ، فلا يعود ما قد سبق به العلم أو آخره ، إلى علم ثان . وبالله التوفيق .



الباب الخامس والخمسون والمائة
في الرد على من قال : إن الجنة التي دخلها آدم
إمّا كانت بستاناً من بساتين الدنيا

الدليل على أنها كانت الجنة التي أعدها الله للمتقين ، قوله تعالى : ﴿وَقُلْنَا يٰٓأَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾
بالألف واللام ، فلا تكون إلا الجنة المَعْدَّة للمتقين لا غيرها ، كما أن من أوصى المسجد ، ولم يعرف لأي
مسجد ، كانت الوصية للمسجد الجامع المعروف .

والدليل على ذلك : قوله تعالى : ﴿أَهْبِطَا مِنْهَا﴾ يعني من الجنة السماوية إلى الأرض السفلية ، فأهبطا
من السماء إلى الأرض ، وبالله التوفيق .



الباب السادس والخمسون والمائة
في الرد على من قال من الجهمية : إن الجنة والنار يفتيان في الآخرة
وأن نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار يفتنى
وأنه إلى مدة

قال المؤلف : الدليل على أنهما باقيتان لا تفنيان : قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ .
فالقائل بفناء الجنة والنار : قد نقض كتاب الله تعالى ، فمن لم يؤمن بالجنة والنار ، وأنهما باقيتان
كبقاء الآخرة ، وأن أهلها لا يخرجون منها ، فقد كفر .

وإن احتجوا بقوله تعالى : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ فقد شاء الله الخلود للفریقین
، لأنه قد علمنا أنه قد شاء الخلود ، بقوله في أهل الجنة : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ ، وقوله في أهل
النار : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ ، والله تعالى ، إنما خلق الخلق لنعيم الآخرة ، لا لسكونهم في الدنيا
، وإنما كفر الكافر لسوء اختياريه ، ولو لم يكفر ، لكان في نعيم الآخرة كغيره ممن آمن ، لأن الله تعالى
إنما خلق الخلق لينفعهم فلا منفعة أعظم من خلودهم في النعيم ، فلذلك لم يهلكهم ويصرهم عدماً ، وبالله
التوفيق .



الباب السابع والخمسون والمائة في خلق الله الخلق لم خلقهم ورزقهم وأماتهم وحاسبهم وأثابهم وعذبهم؟

خلق الله الخلق ليريهم حكمته ، رزقهم ليريهم نعمته ، وأماتهم ليريهم قدرته وبعثهم ليريهم رأفته ، وحاسبهم ليريهم هيئته ، وغفر لهم ليريهم رحمته ، وهذبهم ليريهم عدله .

فإن قيل : لم خلقهم طورًا طورًا؟

قيل له : ليكون ذلك أدل على القدرة ؛ لأن كل طور من تلك الأطوار يكون في نفسه دلالة ظاهرة بالغة كاملة ، على قدرته وتكوينه ، وخلقهم لهم دفعة واحدة ، دلالة واحدة ، والله تعالى قادر أن يخلق السموات والأرض ، وما بينهما ، وما فيهما دفعة واحدة ، في أسرع من طرفة عين فقد خلقهم في ستة أيام ، ليعلم أنه تعالى يريد الثاني في الأمور ، فلهذا قيل : العجلة من الشيطان ، والثاني من الله ، وكانت أمور الدنيا على التراخي .

والثاني : الشيء بعد الشيء فجعل الله الثاني رحمة للعباد ، للأجال والمعاملات وجميع الأمور .

قال الشيخ أبو الحسن البسياني : إن الله تعالى شاء أن يظهر قدرته ، ويرى العباد ملكه وعزته ، فخلق الأشياء ، التي سبق في علمه أنه سيخلقها ، فخلق الأشياء من لا شيء ، ثم خلق الشيء من الشيء ، ولو شاء خلق كل شيء من لا شيء ؛ لأنه إذا أراد شيئاً أن يقول له : كن فيكون -- انقضى .

فخلق الله الخلق قسمين : مُنْتَفِعٌ وَمُنْتَفَعٌ به ، ثم خلق المكلفات فمن أحسن فلنفسه ، ومن أساء فعليها .

فإن قيل : فأى شيء أفنى الله الخلق من الآلاء ، حتى يذكرهم بها ؟

قيل له : النعمة في ذلك التسوية بينهم في الموت ، حتى لا يكون لأحدهم فضل بالحياة على أحد وبالله التوفيق .



الباب الثامن والخمسون وامائة في أن الله تعالى خلق الخلق لينفعهم

قال المؤلف : دليل أنه لا يخلو من أن يكون خلقهم لينفعهم ، أو لينتفع بهم ، أو لا لهذا ولا لهذا .
فإن يكن خلقهم لينفعهم ، فهو ما نقوله ، وإن يكن لينتفع هو بهم ، فقد لزمته الحاجة والفقر والعجز ،
والعاجز المحتاج الفقير ، ليس بإله غني على كل شيء قدير وبكل شيء عليم .
وإن يكن خلقهم ، لا لهذا ، ولا لهذا ، فقد خلقهم عبثاً ، وتركهم سدى ، والفاعل لذلك ليس بحكيم ،
والله حكيم عليم ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والخمسون في نعمة الله على العباد

قال المؤلف : أول نعمة الله على العباد : أن خلقهم أحياء غير أموات ، لأن الموات لا يجد لذة ، وكمال نعمة الله على العباد العقل ؛ لأن غير العاقل ، لا ينظر بعقله حكمة الله ونعمته عليه ، وعلى سائر الخلق أجمعين ، ثم إن الله تعالى أتم نعمته عليهم بهذا الإسلام ، فالإسلام هو تمام النعم ، وبالله التوفيق .



الباب الستون والمائة في الرزق والرد على المعتزلة

قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ .

فمن قال : إنه يحصي نعمة الله ، فقد كفر بالله .

فإن قال قائل : أفيرزق الله الحرام ؟

قيل له : إن الله تعالى أمر بكسب الرزق والابتغاء من فضله ، من الكسب الحلال ، ونهى عن الحرام وكسبه .

فكل من كسب الحلال ، فقد كسب رزق الله الذي أمره به ، ورزقه إياه حلالاً طيباً ، كما قال .

ومن كسب الحرام ، واتبع خطوات الشيطان ، فقد أكل ما حرم الله عليه ، وأكل الحرام الذي نهاه عنه ، وكل رزق الله تعالى حراماً فالله تعالى خلق الأرزاق كلها ، ثم نهى عن شيء منها ، وأمر بشيء منها .

فمن أكل الحرام ، فقد أكل ما غذي به جسده ، من رزق الله حراماً ، وليس يحسن أن يقال : إن الله يرزق الحرام ، وإن كان ذلك الرزق الحرام خالقه الله تعالى ولكن لا بوصف الله إلا بالصفة الحسنة ، كما أنه لا يقال للمرأة : هذه امرأة الله .

والنمل : هذا نمل الله ، وشبه ذلك ، والله هو الخالق لتلك المرأة ، وتلك النمل والقميص والعذرة والكلب والقرد ، ولكن لا يخص الله بشيء من ذلك ، فيقال : هذا لله ، فافهم ذلك ، وبالله التوفيق .

الباب الحادي والستون والمائة في الأسعار ممن هي الأسعار؟

غلاها ورخصها من الله

من قبل أن الله القابض الباسط

معني القابض : أن يقتدر على من يشاء ، والباسط : أن يوسع الرزق على من يشاء ، لا أنه تعالى قابض بأنامل أو باسطها ، كما قالت المشبهة -- تعالى الله عن ذلك .

فإن قيل : أليس لو حاصر السلطان بعض البلدان ، غلت أسعارهم ، وقل ما في أيديهم ، وصلاح أن يقال : إن السلطان غلّى أسعارهم؟

قيل له : قد يقع ذلك من السلطان ، ولكن يقال : إن السلطان غلّى أسعارهم مجازاً ، واتساعاً ، كما يقال : قد أمتهم السلطان جوعاً وضرراً وهزلاً ، وهو في الحقيقة ، لم يفعل بهم قتلاً ولا موتاً ، وإنما فعل أفعالاً ، أحدث الله تعالى عند ذلك ، موتهم وهلاكهم ، وإن نُسب الموت والهلاك إلى السلطان مجازاً وتوسعاً ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والستون ومائة كيف جعل الله أبدان المكلفين تغتذي بالحلال والحرام؟

جعل الله أبدانهم ، تغتذي بالحلال والحرام ، كما جعل استطاعتهم تصلح للإيمان والكفر ، كذلك جعل أبدانهم تغتذي بالحلال والحرام ، ابتلاءً وامتحاناً ، ولو جعل أبدانهم لا تغتذي إلا بالحلال فقط ، لكانوا قد لجأوا واضطروا إلى أكل الحرام ، والمُلجأ المضطر ، لا يستحق ثواباً ولا عقاباً ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والستون والمائة في الحكمة في ذبح الحيوانات وإيلامها

الحكمة في ذبح الحيوانات : أن الله تعالى له أن يميت كل ما خلق ويفنيهم ، فلما كانت الحيوانات خلقاً من الله ، فله أن يميتها ، جعل الله موتها على أيدينا ، نذبحها منفعة لنا ، بذبحها وإيلامها وركوبها ، والله يعوضها على ذلك .

وكذلك تسليط البهائم والطيور ، بعضها على بعض ، فإن الله يعوضها ، مما ينال بعضها من بعض ، ولا يفعل الله شيئاً من ذلك عبثاً والله أن يأمر بذبح الحيوان .

وقد أمر إبراهيم × أن يصدق رؤياه ، بذبح ولده ، وأمر الخضر -- عليه السلام -- بقتل الغلام ، وأمر بني إسرائيل ، بقتل بعضهم بعضاً ، وليس ذلك بأكثر من أن يأمر ملك الموت ، بقبض أرواحهم ، ولو لم يكن لله ذلك ، فله أن يميتهم ، بعد أن خلقهم ، مع أن قتلهم أهون إثماً من موتهم ، وأيضاً فإن هذه الحيوانات ، لو لم تذبح وأهملت ، لصارت من الكثرة إلى الضياع والموت ، بالحوادث الفظيعة التي هي أفظع من الذبح ، لأنها ليست ، أو ليس أكثرها ممن تحمي نفسها ، وهي إن لم تذبح ، تموت لا محالة ، ولسنا مع ما قد بينا ، نجيز ذبح الحيوان ، للتلذذ والطرب ، واللعب والعبث بلا منفعة ، بل حرام عندنا ، قتل الذر وما فوقه ، مما لا يؤذي ، وحرام إضرار الدواب وإيلامها وضربها ، والحمل عليها فوق طاقتها ، إلا ضربها لسوقها ، بقدر ما تعرف أنها تساق بذلك ، وهذا الباب منه شيء عن قومنا ، وهذا التعويض يسأل عنه ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع والستون والمائة في إيلام الدواب والبهائم والأطفال والحكمة في ذلك

الحكمة في إيلام الدواب والبهائم والأطفال ، والهوام على معنيين :

الأول : أنه تعالى عوضهم ، حتى خرج من أن يكون ظلمها ، لأن حقيقة الظلم : هو الضرر الذي لا يستحقه المفعول به عقاباً ، على قبيح فعله ، فلا يكون في ذلك الضرر وصول نفع ، أعظم منه ، ولا دفع ضرر أعظم منه .

الثاني : في إيلامهم اعتبار للمكلفين ، حتى خرج من أن يكون عبثاً ، والمعلوم عند الله : لو لم يؤلمهم لما صار المكلفون ، يقربون إلى الطاعات ، ويتجنبون عن المعاصي ، وتصديق ذلك : قوله تعالى في محكم كتابه : ﴿وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ الآية ، ففي قتل الغلام ، حصل له عوض

يوم القيامة ، وحصل للوالدين ألطاف كثيرة ؛ لأن الوالدين كانا يحبان الغلام محبة كثيرة ، فربما قد حصل ، في محنة من المحن ، وكان سبب قتل هذا الغلام ، من كثرة التفقد له .

قال المؤلف : ولم أجد في آثار أصحابنا ذكر العوض ، والذي سمعت بعض المسلمين يقول : إن الحكمة في ألم الأطفال ، لكي يعلموا فضل الآخرة ، أنه ليس فيها ألم يؤذي .

مسألة :

سئل بعض العلماء عن المرض الذي يصيب الدواب والبهائم ، يكون لهم بذلك عوض في الآخرة أم لا؟

قال : في هذا اختلاف بين قومنا ولا أعرف لأصحابنا منه قولاً ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس والستون والمائة في إيلام المكلفين والحكمة في ذلك

قال المؤلف : إيلام المكلفين البالغين على وجوه :

الوجه الأول : أن يؤمر الأنبياء ، ومن لا ذنب له ؛ لاستحقاق الثواب ، كألم الأطفال .

والوجه الثاني : ألم المؤمنين ، من كسب الذنوب لم يأت منها ، فلكي يكون حظه ذلك ، من عذاب النار ، فجعل ذلك الإيلام والبلاء عقوبة ، لما سلف من ذنوبه .

والوجه الثالث : ألم الكافر ، والمصريين من الموحدين ، على ما كسبت أيديهم ، كالمنافقين والفاسقين والظالمين والجائرين ونحوهم ، ممن قد أصرّ ، فذلك عقوبة لما كسبت أيديهم ، لا أنه ليكون ذلك حظه من العذاب ، بل عقوبة في الدنيا والآخرة إلا من تاب وآمن وعمل صالحًا ، فأولئك من المؤمنين ، وقد يعمي الله المؤمن ويصم أذنه ، وذلك صلاح له ، ولعله لو لم أعمى أو أصم ، لاكتسب بذلك الجارحة ، ما يورد به جهنم ، وكان في صممه أو عمائه ، ارتفاع ذلك الذنب العظيم الذي يورده عذاب الجحيم ، وبالله التوفيق .



الباب السادس والستون والمائة في خلق السباع والهوام والأمراض والأرانيج المكروهة والآلام

قال المؤلف : الحكمة في جعل أذى ذلك لنا في الدنيا ، لكي نذكر عذاب جهنم ، أن الذي فيها أعظم مما أصابنا ، ونذكر نعيم الجنة ، نرى لها فضلاً عظيماً ، إذ ليس فيها ألم يؤدي ، إلا لذة وسروراً ، مع أن الذي يصيبنا من الآلام ، ولسع الدواب والأرانيج المكروهة ، لو لم يصيبنا شيء من ذلك قط ألبتة ، ما وقع في قلوبنا الزجر ، بذكر عذاب جهنم ، كما يقع بقلوبنا ، إذا أذقنا الله طرفاً من ذلك في الدنيا ، من لسع الدواب ، وأمراض وأرانيج مكروهة ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والستون والمائة في أطفال الكفار والمنافقين أمؤمنون هم ؟ أم كافرون ؟

فَقِيلَ : لا مؤمنون ، ولا كافرون ، لأنهم لم يكفروا بالله ، ولم يؤمنوا بالله .

وقال أبو سعيد الكدمي : إنهم ولدوا على الفطرة والدين والإسلام ، وإنما يحكم عليهم بالكفر ، إذا بلغوا وكفروا ، بسوء اختيارهم ، ومنهم من يكون سبب كفرهم آبائهم ، كالذي يهوده أبواه ، وينصره أبواه ، والعابد الصنم ، والذين ولدوا من الكفار ، يكفرهم آبائهم .

وقال بعض المسلمين : إنهم في النار مع آبائهم كما أن المؤمنين لحقوا بآبائهم وبعض قال بالوقوف عنهم .

وبعض قال : إنهم في الجنة ، وأن الله تعالى لا يعذب إلا من عصاه ، لقوله تعالى : ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾
﴿فَلَا يُوَازِدُ الْوِزْرَةَ وَزْرًا أُخْرَى﴾ ، وقال : ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ وقال تعالى : ﴿ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ ، فهذا ما قيل في الأطفال ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والستون والمائة في السؤال في الأطفال

كيف يدخلون الجنة ولا عمل لهم والجنة لا تدخل إلا بعمل ؟

قال المؤلف : الجواب أنه قيل : إنهم دخلوا الجنة ، بما يصيبهم من الآلام في الدنيا ، لو لم يكن أصابهم من الآلام إلا ألم الموت وحده ، كفى ذلك ، إن ألم عرق واحد عند الموت ، أعظم ألمًا من سبعين ضربة بالسيف ، على الأنف ، بالله التوفيق .



الباب التاسع والستون والمائة في النسيان أمن البارئ أم من الشيطان ؟

قيل : إن الشيطان لا يقدر على الخلق والإبداع ، فلا يقدر على شيء من أمر الله ومخلوقاته ، أن يخلقها كخلق الله به ، وبقدر كقدرة الله ، فلا يقدر الشيطان أن ينسى أحداً ، ولا يذكره ، وإنما الشيطان يشغل الإنسان عن الطاعة ، فيكون سبباً لكون المعصية من العبد .

وتفسير قول الله تعالى : ﴿وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ يقول : وما أشغلني أن أخبر بالحوت إلا الشيطان ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى﴾ الآية ، يقول : لا يشغلنك الشيطان .

قال ابن محبوب : من قال : إن النسيان من الشيطان ، وليس من الله ، يعني ليس في علم الله ، فقد كذب ، وإن قال : ليس من الله ، يعني أن الله لم يحمل العبد على المعصية ، ولم يأمره بها فقد صدق .

قال غيره : ولم يخرج ذلك من علمك الله ، وقالوا : نسيان النقلة من الشيطان .

فكل هؤلاء القوم ، لم يقدحوا في الشيء غاية للقدح ، ما يثلج القلب ، والله نسأله التوفيق لما يحب ويرضى .



الباب السبعون والمائة في حكم ما يوجب العقل في التوحيد

هل يؤخذ به أم لا ، إذا أوجبه عقل السامع له ، والقارئ له ، والفتيا بما يوجب عقل السامع والقارئ ، ونحو ذلك .

من جواب نجدة بن الفضل إلى الإمام راشد بن سعيد -- رحمه الله :

قلت : فما تقول فيمن يجد مسألة في بعض الآثار ، من حلال أو حرام ، من أمر أو نهى ، فيوجبها عقله ، هل يجوز له الأخذ بها ، والعمل بموجبها ، والقيام بما فيها ، أم لا يجوز أن يفتي بها ، على هذه الصفة ؟

الجواب : الذي عرفت أنه لا يجوز أن يفتي من الكتب ، إلا بما عرف عدله .

قلت : فإن كانت المسألة في توحيد ، فأوجبها عقله وقبلها ، هل يجوز اعتقادها ، وتخطئه من خالفه فيها أم لا ؟

الذي عرفت : أنه لا يجوز اعتقاد شيء ، من حلال أو حرام ، أو توحيد ، حتى يعرف جواز ذلك ، وقد عرفت أن من قال قولاً ، أو فعل فعلاً ، لا يدري أمباح ؟ أم محظور ؟ إنه إن وافق المباح ، كان إثماً ، وإن وافق المحجور ، كان هالكا ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي والسبعون والمائة في الأسماء ومعانيها واشتقاقها وما يدل على مسمياتها

يقال : إن الاسم مأخوذ من السموّ والرفعة ، ومن آثار قومنا قال أهل الحق : أن الاسم مشتق من السمو .

وقالت المعتزلة وغيرها من أهل الأهواء : إنه مشتق من السمة ، وهي العلامة -- انقضى .
فالاسم : سمة الشيء ، والصفة : ظهور الشيء ، والاسم للنطق ، والصفة للنظر ، والاسم للسان ، والصفة للنفس .

مسألة :

عن أبي محمد قال : الاسم عبارة عن صفة الله ، وهو المتكلم ، لأنه محدث ، وكذلك صفة الواصف ، هي محدثة المعنى بصفته ، هو الموصوف ، فهو الموصوف ، وهو لم يزل ، وهو الله وصفاته ، على ما ذكرنا ، من الذاتية والفعلية .

والاسم والصفة إنما هما عبارة عن ذكر المسمى ، والموصوف ، وهو المقصود ، والمراد ، والمعنى بهذه الصفة والاسم ، فهو الله .

وقال : الاسم دلالة على المسمى ، وتعريف له ، ودلالة إلى المقصود الله ، أنه الخالق الذي لم يزل -
- تعالى الله عما نحله المبتلون ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والسبعون والمائة في أقسام أسماء الله - عز وجل

أسماء الله تعالى على ثلاثة أوجه :

فمنها : أسماء ليست بصفات .

ومنها : صفات ليست بأسماء .

ومنها : ما هي أسماء وصفات ، فالآتي أسماء ليست بصفات ، الله ، الرحمن ، هذان الاسمان مخصوصان لله تعالى ، ليست بصفات .

واللاتي صفات ليست بأسماء : فخالق وبارئ ومصور ، وما شاكل هذا .

واللاتي تجمع الأمرين جميعاً : الرحيم القدير الغفور العالم القاهر الجبار المتكبر .

وما شاء كل هذا ، مما يخرج عن الفصلين ، المتقدم ذكرهما ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والسبعون والمائة
في إثبات أقسام أسماء الله ووجوبها
أسماء الله ما هي هو أو غيره وما هي لا هي هو ولا غيره

أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام :

فمن أسمائه ما يقال : هي هو ، وهي كل ما دلت التسمية به على وجوده .

ومن أسمائه ما يقال : إنها غيره ، وهي كل ما دلت التسمية به على فعل ، كالخالق والرازق .

ومن أسمائه ما لا يقال : هي هو ، ولا يقال : هي غيره ، وهي كل ما دلت التسمية به على صفة قديمة ، كالعالم والقادر والخالق ، وهو الاسم ، وهو الرب تبارك وتعالى .

وليس الخالق اسماً للخلق ، ولا الخلق اسماً للخالق ، وذلك في جميع الأقسام ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع والسبعون والمائة في أسماء الله تعالى قديمة هي أم محدثة

سألت الشيخ أبا محمد عبد الله بن محمد بن بركة ، عن أسماء الله تعالى : أكلها محدثة هي ؟
قلت : نعم .

قلت : أكان الله تبارك وتعالى ، ولا اسم له ؟

قال : إن كنت تعني موجوداً أحدث الأسماء فنعم ، وإن كنت تعني كان الله ، ولا اسم له معلوم ، فلا ، لم يزل الله تعالى له الأسماء المعلومة ، لا يحصيها غيره ، وبهذا فصل بين المعلوم والموجود ، والاسم غير الله ، ولو كان موجود ، كان مع الله غيره ، والله تعالى وجل عن ذلك -- انقضى .

قال المؤلف : حفظت أنه إنما يقال : كان لما يكن ، ثم كان ، والبارئ تعالى لم يزل قبل كل شيء ، إنما يقول السائل : لم يزل الله تعالى ، ولا اسم له .

فيقول المجيب : إن كنت تعني لم الله ولا اسم له فلا ، والذي عرفت أن الله تعالى لم تنزل له الأسماء المعلومة ، ولم يزل بجميع صفاته الذاتية ، فلما أن خلق الخلق أعلمهم كيف يصفونه ويسمونه ، فأظهر من المعلوم لهم من ذلك ، ما سموه ووصفوه ، فأظهره من المعلوم إلى الموجود .

مسألة :

فإن قال قائل : فالله تعالى لم يكن موصوفاً ، حتى وصفه العباد .

الجواب : إن كنت تعني لم يكن عالماً ولا قادراً ولا سميعاً ولا بصيراً ، حتى وصفه بذلك العباد ، فهذا خطأ ؛ لأنه تعالى لم يزل عالمه سميعاً بصيراً ، قادراً حياً .

وإن أردت أن أحداً لم يصفه ، حتى خلق الواصفين له ، هكذا نقول : إن الله لم يكن موصوفاً ، حتى خلق من يصفه كما نقول : لم يكن معبوداً حتى خلق من يعبد ، ولا مذكوراً حتى خلق من يذكره .

قال المؤلف : والله تعالى لم يزل واصفاً لنفسه في الأزل ، فلما خلق من يصفه ، أعلمهم بأسمائه فسموه ، وبصفاته ، فوصفوه ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس والسبعون والمائة في تفسير اختلاف الناس

في أسماء الله - عز وجل - ما هي هي هو ؟ أم غيره ؟

أم لا هي هو ولا غيره ؟

وتفسير جميع ذلك عن الشيخ أبي الحسن البسياني .

بعض يقول : إن الله ليس بمسمى ، وهذا القول لا يصح مع أصحابنا ؛ لأن قول القائل : الله واسم الله ، فقد سماه ووصفه .

ومنهم من قال : إن اسم الله الشيء لا هو هو ، ولا غيره .

وقال الآخرون : الاسم صفة له ، وهو غيره .

وقال آخرون : اسم الشيء هو ، وإن الواصف للشيء ، لا يقع إلا عليه ، وإذا كان لا يقع إلا عليه ، كان هو .

وعلى قول من يقول : إن الاسم غير المسمى ، وإنما هو تعريف له ، ووصف يدل عليه من الواصف ، في حال وصفه له ، فإنما هو تعبير عن صفته ، ودلالة عليه ، وهو كلام من المتكلم به محدث ، وبالله التوفيق .



الباب السادس والسبعون والمائة في مذهب من قال : إن اسم الله هو الله

قال الله تعالى : ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ ولم يفصل بين الاسم والمسمى .

كما يقال : هذا محمد نفسه ، وجاءني الأمير نفسه ، وقول العرب في لغاتهم : وجه الطريق ، ووجه الحق ، ليس يعنون غير الطريق والحق ، وقول الله تعالى : ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ (١٧) ﴿وَالِى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ (١٨) ﴿وَالِى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾ (١٩) ﴿وَالِى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ أفتر عمون أن أمرهم أن ينظروا إلى السماء التي زعمتم أنها لا ترى إلا مكنونة ، فلما لم يذكر إلا الأسماء ، علمنا أنه لا فصل بين الاسم والمسمى ؛ لأنه لم يأمرهم أن ينظروا ويعتبروا بما لا يرونه ، ولكن لو قال : أفلا ينظرون إلى المسمى كيف خلقت ، وإلى المسمى كيف رفعت ، وإلى المسمى كيف نصبت ، لكان القول ما قلتم ، ثم قسم أسماء الله على هذا ، فقلتم : أسماء الله مخلوقة والأسماء غيره ، حتى قلتم : إن اسم الله مخلوق ، والرحمن مخلوق ، والرحيم مخلوق ، فجئتم بأعظم الشرك ، وأعظم الفرية ، وأفحش الفحش ، حيث زعمتم أن الله مخلوق ، وقد قال الله تعالى : ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ فلم يفصل بين الاسم والمسمى ، كما يقال : هذا محمد نفسه ، ووجه الطريق ، ووجه الحق ، ليس يعنون بذلك ، غير ما ذكرنا بعينه ، دون غيره .

وكذلك قال غيره في اسم الله : أي هو الله ؛ لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه .

قال لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

الباب السابع والسبعون والمائة في قول من يقول : إن اسم الله هو غيره

اختصرت من كلام أبي المنذر بشير .

فإن قال : أسماء الله هي هو ؟ أم غيره ؟

قيل له : إن في قولك أسماء الله إثباتاً لأسماء مسمى بها ، وفي إثبات أسماء العدد ، ظاهر ذلك في اللفظ بها ، وفي ذلك ثبوت الغيرية ووجوبها ، فالمسموع عالم غير المسموع قادر ، والواحد المسمى بهذه الأسماء ، ليس بمسموع ولا بذى عدد ، ولا غيرية ، فلو كان هو هذه الأسماء القائمة ، في أوها منا ، لكانت الأسماء التي لها هذه الصفة معبودنا ، وإليها قاصدون ، في اعتقادنا لعبادتنا .

وأيضاً فلو كانت الأسماء هي المسميات ، لكان إذا وقفنا بين الاسمين ، فقد وقفنا بين المسميين ، فقلنا : إذا قلنا للقديم ، قادر ، وللمحدث : قادر ، كنا قد سمينا القديم بالمحدث ، ولثبت فيهما ما ينفي عنهما ، لقولك للقديم : ليس بحركة ولا جسم ، وليست الحركة جسمًا ، ولا الجسم حركة ، فلو وجبت التسمية بالتسمية ، لوجب ذلك في النفي لهما ، كالذي قلنا ، فيما يقع به الاتفاق به ، في النفي له عن القديم ، والإعراض ولا فرق في ذلك لمحتج .

فمن امتنع عن صفة المحدثات بذلك ، لزمه أن لا يصفها بشيء من الصفات ، وفي ذلك الخروج ، مما يتعارفه الناس بها من اللغات .

قال غيره : الاسم غير المسمى ، وإن معنى قول ليبيد حيث قال :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

أنه ذكر الاسم ، وأراد المسمى ، على مجاز اللغة وسعتها .

قال غيره : وقد قال الله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ فلم يأمرنا أن ندعو إلهين ، بل أمرنا أن ندعو إلهًا واحدًا ، بهذين الاسمين .

وقولنا : الله ، وقولنا : الرحمن ، اسمان لله ، وهما غير الله ، وأسماء الله كثيرة ، والله واحد ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والسبعون والمائة في قول من يقول : إن اسم الله تعالى لا هو هو ، ولا هو غيره

عن محمد بن محبوب -- لا يقال : إن أسماء الله تعالى محدثة ، ولكنها لم تنزل لله .
ولا يقال : إنها هو ، ولا غيره ، ولا شيء منه ؛ لأنه تعالى غير محدود ، ولا متبعض تبارك وتعالى .

قال الشيخ أبو محمد : أما صفات الله الذاتية فقديمية ، ولا يجوز أن يقال : هي غيره ، ولا هي هو .
وأما الصفات الفعلية ، فهي غيره ، وهي محدثة ، ولا يجوز أن يقال : لم يزل الله موصوفاً بها .
وقال : الاسم عبارة عن صفة الله ، وهو من المتكلم به محدث ، فصفة الواصف محدثة ، لأن اللفظ محدث ، وهو غير الله ، فالموصوف قديم لم يزل ، والمعنى بالصفة هو الموصوف ، وهذا لم يزل ، وهو الله وصفاته ، على ما ذكرنا ، من الذاتية ، والفعلية ، والاسم والصفة ، إنما هي عبارة عن ذكر المسمى والموصوف هو المقصود والمراد ، والمعنى بهذه الصفة والاسم فهو الله الذي لم يزل بصفات ذاته .

قال المؤلف : قوله : لم يزل موصوفاً ، قد أوردنا ذلك في غير هذا الكتاب .
قال غيره : أسماء الله وصفاته من ذاته ، ولا يقال : هي غيره ، ولا هو غيرها ، ولا يقبض منها ، ولا تقبض منه ، ولا يوصف بغير ما وصف به نفسه ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والسبعون والمائة في بيان الأسماء من الصفات

قلت : فالاسم والصفة بينهما فرق في ذلك أم لا ؟

فالذي عرفنا أن الله الرحمن اسمان لله ، ولا يقال : هما صفة ، وما كان من أسماء الذاتية ، مثل قولك : الله عالم وسميع وبصير وقدير وغير ذلك ، فما كان من صفات الذات ، فلا يجوز أن يقال : هي صفة لله ، واسم له ، وما كان من صفات الذات ، التي فيها الألف واللام ، فهي صفة لله ، واسم لله ، وما كان من الصفات الفعلية التي ليس فيها ألف ، ولا لام ، لم يجر أن يقال : إنها اسم لله ، بل يقال : إنها صفة له ، وهي مثل خالق وبارئ ورازق ، والفعلية التي بألف ولام ، فهي الخالق البارئ الرازق المصور ، وهي أسماء وصفات .

مسألة :

أسماء الله على ثلاثة أوجه :

فمنها : أسماء ليست بصفات .

ومنها : صفات ليست بأسماء .

ومنها : ما هي أسماء وصفات ، فالآتي أسماء ليست بصفات ، فاسم الله الرحمن فهذان الاسمان مخصوصان لله ، ليسا بصفات . واللاتي صفات . ليست بأسماء .

وخالق وبارئ ومصور ، وما شاكل هذا ، واللاتي تجمع الأمرين جميعاً : الرحيم والقدير الغفور العليم القاهر الجبار المتكبر ، وما شاكل هذا ، مما يخرج عن الفصلين المتقدم ذكرهما ، وبالله التوفيق .

الباب الثمانون والمائة في أسماء الله الذاتية والصفاتية

والفرق بين أسماء الذات وأسماء الصفات

وأسماء الله وصفاته - عز وجل - من ذاته

فصفات الذاتية قديمة ، ولا يجوز أن يقال : هي هو ، ولا هي غيره ، ولا هو غيرها .
وصفات الفعلية ، فهي غيره ، وهي محدثة ، والاسم عبارة عن صفة الله ، وهو من المتكلم به محدث

وكذلك صفة الواصف محدثة ؛ لأن اللفظ محدث وهو غير الله ، والموصوف قديم ، لم يزل ، والمعنى بالصفة ، هي الموصوف ، وهو لم يزل ، وهو الله وصفاته على ما ذكرنا ، من الذاتية والفعلية .

مسألة :

معرفة صفات الذات وأدلتها : أنه تعالى يوصف بها ، ولا يوصف بضدها ، وصفات الفعل ، يوصف بها وبضدها .

فصفات الذات ، نحو قولك : لم يزل عالماً وقادراً وسميعاً وبصيراً وحياً وقاهراً .

وصفات الذات ، لا يجوز أن يوصف بضدها ، ألا ترى أنك تقول : لم يزل عالماً ، ولا يجوز أن تقول : وقد كان غير عالم ، ثم علم ، وتقول : لم يزل قادراً ، ولا تقول : وقد كان غير قادر ، ثم قدر ، فما كان من صفات ذاته ، فيوصف بها ، ولا يوصف بضدها .

وصفات الفعل ، يوصف بها ، ويوصف بضدها ، ألا ترى أنك تقول : خلق ولم يخلق ، وتقول : خالق ، وقد كان غير خالق ، ثم خلق ، وتقول : رازق ، وقد كان غير رازق ، وأعطى ولم يعط ، وأطعم ولم يطعم .

وإنما يجب له الوصف بهذا ، وما كان مثله من صفات للفعل ، بعد الفعل .

ولا يوصف بشيء من هذا ، قبل أن يفعله ، وكل صفة ذات فجائز أن يقال فيها : لم يزل ، كقولك : لم يزل عالماً وقادراً وسميعاً وبصيراً ، وكل صفة فعل ، فغير جائز أن يقال فيها : لم يزل خالقاً وبارئاً ومصوراً ورازقاً ؛ لأن هذه الصفات فعلية .

فإذا وصفت بها فقلت : لم يزل ، أوجبت قدم الفعل ، والله لم يزل واحداً ، ثم أحدث الأشياء ، فهي محدثة ، فلذلك لم يجز أن يقال فيها : بلم يزل .

مسألة :

فإذا اشتبه عليك شيء من الأسماء والصفات ، أهى ذاتية ؟ أم فعلية ؟ فأدخل فيها الألف واللام ، فإنك تصيب الصفة ، إن شاء الله .

وذلك أنك تقول : لم يزل الإله ، ولم يزل الرب ، ولم يزل الله ، وهو العالم والخالق والرازق والبارئ والمصور ، وغير ذلك من الأسماء .

فإذا أدخلت الألف واللام ، في هذه الأسماء ، والصفات الذاتية ، والصفات الفعلية ، فأنت تصيب --
إن شاء الله -- العدل من صفات الفعل .

فإن قال : فيه : عدل ، ولم يعدل .

قلنا : إنا نصفه بالقدرة على العدل ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي والثمانون والمائة في ذكر اسمه - عز وجل -

فأما الله ، فالأصل الإله ، فحذفت الهمزة ، وأدغمت إحدى اللامين في الأخرى فصار الله .
ومعناه : أنه تحقق له العبادة ، وتبتغي له ، والعرب تسمي كل ما كانوا يعبدونه ويرون عبادته حقاً إلهاً

وقيل : إنه اسم ، سمي الله به نفسه ، على الاختصاص ، كما قال تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ .

قال المؤلف : أي هل تعلم أحداً ، في البر والبحر ، اسمه الله ، غير الله ؟

قال : وأظن هذا الذي يذهب إليه أصحابنا .

قال المؤلف : ويوجد في كتاب الثعلبي ، في معنى اسم الله : أنه الخالق لكل شيء .

وكذلك ذكر الشيخ أحمد بن النضر في شعره ، وإنما غاب عن ابن وصاف تفسيره ، ففسر غير ما عني
به الشيخ أحمد بن النضر ، والشعر هو هذا البيت ، قال رحمه الله :

قلت : معناه تعالى جده أنه الخالق أصناف العبر

والبيت الذي يقول فيه أيضاً :

فعلّمنا أن تفسير اسمه خالق أجناس ما دبّ وذّر

قال المؤلف : يقول : فعلّمنا أن تفسير اسم الله : أنه الخالق لكل شيء ، تعالى الله لم يزل إلهاً .

فإن قيل : هو إله لمن لم يخلق ؟

قيل له : ليس الإله بمعدى إلى مفعول ، وإنما الإله كان إلهاً ، لأنه تحقق له العبادة .

فإذا خلق من تجب عليه عبادته ، قيل له : إنه إله لهم ، وهو إله قبل أن يخلق أحداً ؛ لأن هذا الوصف ،
لا يحق إلا له ، وأن العبادة لا تحقق إلا له ، ولو كان إلهاً ، لأنه معبود ، لكان كل معبود ، يجب أن يسمى
إلهاً ولكانت الأصنام يجب أن تسمى آلهة على الحقيقة ، فلما بطل ذلك ، صح أن الإله لم يكن إلهاً ؛ لأنه
معبود ، وإنما كان إلهاً ، لأن العبادة تحقق له ، فوجب أن يكون لم يزل إلهاً من قبل أن يعبد أحد ، وأنه
إله ، وإن لم يعبد أحد ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والثمانون والمائة في الرحمن الرحيم

قيل : معنى الرحمن : رحمن بجميع الخلق ، في الدنيا والآخرة ، والرحيم : بالمؤمنين خاصة .

وقيل : هما اسمان لطيفان ، من أسمائه -- عز وجل .

وقيل : هما اسمان رقيقان ، أحدهما أرق من الآخر .

ولا يجوز لمخلوق أن يتسمى بالرحمن .

وقدم الرحمن على الرحيم ؛ لأنه اسم خاص .

والرحيم : اسم مشترك ، يقال : رجل رحيم ، ولا يقال : رحمن .

مسألة :

الدليل على أنه تعالى رحيم ، قصده للتخفيف في أوامر التكليف .

وقيل : الرحمن : ذو الرحمة ، وهو الذي وسعت رحمته كل شيء .

والرحيم : ذو الرحمة التي خصَّ بها المؤمنين ، خصهم بالهداية ، والتوفيق في الدنيا ، والنواب والدرجات في العقبى .

مسألة :

ويوصف الله تعالى ، بأنه راحم لعباده .

ومعنى راحم : أنه منعم ، وأنه ناظر لعباده ، وأنه محسن إليهم ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا

رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ وإرساله للنبي × ، هو نعمة منه على عباده ، وهو رحمة لهم ، كقوله تعالى في وصف

القرآن إنه : ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ والقرآن نعمة من الله .

مسألة :

فإن قيل : أليست الرحمة إنما هي رقة القلب ؟

قيل له : لا ، لأن رقة القلب ليست هي من فعل الراحم ، والرحمة فعل الراحم .

وذلك أن الرقيق القلب ربما حمل نفسه ، على قتل من يرق له قلبه ، وإنما توهم قوم ، أن الرحمة هي رقة القلب ، وسموا من كان رقيق القلب رحيماً ، لكثرة ما توجد الرحمة ، من رقيق القلب ، كما سمي قوم الشهوة محبة ، لكثرة ما توجد المحبة ، مع الشهوة ، والشهوة في الحقيقة ، خلاف المحبة ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والثمانون في ذكر اسمه عز وجل : الرب

الرب : ينقسم على ثلاثة أقسام :

يكون الرب : المالك ، رب العباد .

ويكون الرب : السيد ، كقوله تعالى : ﴿فَسَقَى رَبَّهُ حَمْرًا ط﴾ ، أي سيده .

والرب : المصلح .

والمربوب : المصلح ، قال الفرزدق :

كانوا كسائلة حمقاء إذا حقبت سلاءها في أديم غير مربوب

أي : مصلح .

والعرب تسمى السيد : ربًا ، قال الحارث بن حلزة :

وهو الرب والشهيد على يوم الحوازين والبلاء بلاء

والرب : المالك .

قال الشاعر :

وأنت امرؤ أفضت إليك أمانتي وقبلك ربتني فضعت ربوب

يعني ملكني مملوك .

مسألة :

ولا يقال للمخلوق : هذا الرب ، معرفًا بالألف واللام ، كما يقال لله عز وجل ، إنما يقال بالإضافة : رب الدار ، ورب البيت ، لأنه لا يملك غير ذلك .

فإن قيل : الرب معرفًا بالألف واللام ، دل ذلك على العموم ، واستغنوا به عن الإضافة ؛ لأنه عز وجل ، رب كل شيء ومالكة ، فلا يضاف إلى شيء خاص ، لا به ، فيخص به دون غيره .

وأما المخلوق ، فيضاف إلى شيء خاص به ، لأنه لا يملك غيره ، فيقال : رب الدار ، ورب القوم ، أي سيدهم ، والإنسان لا يكون ربًا على الحقيقة كما يكون مالكا على الحقيقة ، وجائز أن يقال لله : رب الأرباب ، لأن الرب هو الملك ، وهاهنا أرباب مالكون على الحقيقة : والله مالك لهذه الأرباب ، ويقال : لم يزل الله ربًا للأشياء ، على أنه مالك للأشياء .

قال الشيخ أبو الحسن البسياني : يقال : لم يزل ربًا ؛ لأنه لم يزل قادرًا ، ومالكا لما يقدر عليه ، والبارئ -- عز وجل -- رب على الحقيقة ، كما كان مالكا على الحقيقة ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع الثمانون والمائة في المالك والملك والمليك

مالك وملك ومليك ، قد جاء بهذا كله القرآن ، وهي كلها مشتقة ، من الملك .
يوصف به المخلوق ، يقال للرجل : مالك وملك ومليك ، ويقال : ملك أيضاً بسكون اللام .
مسألة :

يقال لله تعالى : لم يزل مالكا للأشياء ، كما أنه لم يزل قادراً عليها .
فإن قال : ما معنى ملكه ، لما لم يوجد ؟

قيل : هو قدرته عليه ، فلما كان قادراً على ما لم يوجد ، كان مالكا له ، وقد قال الله تعالى : ﴿ مَلِكٌ يَوْمَ
الْدِّينِ ﴾ ويوم الدين ، لم يوجد ، وقد أخبر أنه مالك له ، إذ كان قادراً عليه .

ومعنى المَلِك والمالك : هو الذي له الملك .
وحقيقة الملك : القدرة على الخلق والاختراع ، والبارئ لم يزل مليكا . وبالله التوفيق .



الباب الخامس والثمانون والمائة

في السلام معنى قوله السلام ، فهو قريب من القدوس

وقيل : السلامة به ومنه .

فالسلام : اسم من أسماء الله ، ومنه سمي الرجل عبد السلام ، فسمى نفسه السلام ، بالسلامة ، مما يلحق المخلوقين من العين والنقصان والفناء والموت ، والزوال والتغيير .

أبو الحسن : السلام ذكره سلامة على من كرهه ، وهو الذي يسلم الناس من جوره .

مسألة :

قيل : وصف الله نفسه ، بأنه السلام المؤمن المهيمن ، والسلام : هو المصدر المعقول ، فوصف بذلك نفسه ، على جهة التوسع ، وإرادته هم المسلم الذي السلامة تنال من قبله ، فلما كان يعقل وصفه نفسه ، بأنه السلام ، ما أراد من كون السلامة من قبله ، جاز أن يصف نفسه بذلك ، على جهة التوسع ، وبالله التوفيق .



الباب السادس والثمانون والمائة في المؤمن

أبو الحسن -- المؤمن : الذي يؤمن منه الجور ، ومنه الأمن .
قال غيره : وقيل : وصف نفسه بذلك : أنه آمن العباد ، من أن يضيع لأحد منهم عنده حق ، أو يعاقب
أحدًا منهم ، بغير الحق .
وقيل : المؤمن : هو المصدق لعباده ، والعبد المؤمن ، أي يصدق الله بوعده وووعيده ، ويكون المؤمن
الذي آمن أوليائه أن يظلمهم ، أي أعطى الأمان على ذلك .



الباب السابع والثمانون والمائة في المهيمن

المهيمن : هو الشاهد الذي لا يصح عليه الزوال .

قال بعض المفسرين : المهيمن : الشاهد ، من قوله : (وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ) أي شاهدًا عليه ، وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه ، وعنه أيضًا أن قوله : ومهيمنًا عليه ، أي مؤتمنًا عليه .

ومن كتاب الزاهر :

المهيمن : القائم على خلقه .

ابن عباس -- المهيمن : المؤمن .

أبو محمد -- المهيمن : من صفات الفعل ، والأسماء الحقيقة : هي المحكمة ، وجائز الدعاء بها ، والأسماء الفعلية ، إنما هي على سبيل المجاز .

فإن قيل : فما معنى وصفكم له ، بأنه مهيمن ؟

قيل له : معناه هو الأمين على الأشياء ، وإنما هذه الهاء التي في المهيمن هي بدل من الهمزة التي في الأمين ، عند أهل اللغة .

وكذلك معنى قوله في القرآن : (مُصَدِّقًا لِمَا بِيَدِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ) يعني به أنه أمين على هذه الكتب التي أنزلت قبله ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والثمانون والمائة في العزيز

العزيز على وجوه :

يقال : عز : أي امتنع ، فلم يقدر على شيء منه ، فيلزمه هذا الاسم على الحقيقة ، إذ لم يُقدَّر على كفيته ، ولم تخلص هذه الصفة إلا لله -- عز وجل -- إذ كان كل عزيز من الأشياء ، يوجد على حال ما هو متغير ، من انقلاب الحالات ، وتصرف الأوقات من العز إلى الذل ، والله -- عز وجل -- ممتنع من أن تدركه الأوهام والصفات والخطرات .

والوجه الآخر : الغلبة والقهر ، يقال : عز : إذا غلب ، وقهر ، قال الله تعالى : ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ أي غلبني .

والوجه الثالث : العز والمنعة ممن يناوئه ويكيد ، والاحتراز منه ، يقال : فلان في عز ، أي في منعة .

ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى : ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ قال : عزيز في نقمه ، حكيم في ملكه .
مسألة :

معنى الوصف لله تعالى ، بأنه عزيز : هو أن لا تلحقه ذلة ، ولا يقهره أحد ، ولا يغلبه شيء .
فإن قال : أفتر عمون أنه لم يزل عزيزاً وأن هذا الوصف ، وجب له ؟

قيل له : نعم وذلك لقوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ يعني ممتنعاً .

قال أبو الحسن : العزيز نفى المذلة عن نفسه في الأزل .

والدليل على أنه عزيز : اقتداره على ما يريده ، وإظهاره لكل خلق جديد ، وإعزازه لكل مؤمن رشيد ، وقمعه لكل شيطان مريد ، وقصمه لكل جبار عنيد .

فإن قال قائل : فقد قال الله تعالى : ﴿رَبِّ الْعِزَّةِ﴾ فالعزة مربوبة ، فكيف تكون أزلية ؟

قيل له : إن قوله : ﴿رَبِّ الْعِزَّةِ﴾ في هذا الموضع أن العزة هاهنا الملائكة ، وأما العزيز الحكيم ، فهو الله الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

قال المؤلف : قوله في أول الباب : إن الله عز أي امتنع ، فلم يُقدَّر على شيء منه ، فإنما يوصف بذلك لمن كان ذا أبعاد ، فيقال : فلم يُقدر على شيء من أبعاضه ، وأما البارئ فيوصف فيقال في هذا الموضع : فلم يقدر عليه .



الباب التاسع والثمانون والمائة في الجبار

أبو الحسن البسياني : الجبار : هو الذي لا يقاوم في الحقيقة .
غيره -- الجبار : الممتنع ، على معنى العزيز ، والجبار : الذي لا يقدر عليه ، ولا يتوصل إليه .
قال الشيخ أبو الحسن البسياني : أيضًا الجبار : الممتنع الذي لا يرام ، ولا يضام .



الباب التسعون والمائة في المتكبر

أبو محمد عن قول الله تعالى : ﴿الْمُتَكَبِّرُ﴾ ما معناه ؟

قال : معناه الكبير ، والعزیز الذي لا یرام ، ولا یضام ، والحکیم : صفة ذات وصفة فعل .

فالذاتي هو العليم : والفعلی : الذي توجد أفعاله محكمة .

أبو الحسن البسیانی -- المتکبر : هو الكبير الشأن والمقدار والعظمة .

غيره -- التكبر : التعظم ، ومعنى المتكبر : أنه يستحق أنه من صفات المدح ، التي هي أعلى رتبة من سائر المدائح ، وكان متكبراً على الحقيقة ، لأجل ذلك .

وقيل : المتكبر ، القاهر للأشياء .

فإن قال قائل : أفترعمون أنه متكبر ؟

قيل له : نعم .

فإن قال : هذه الصفة ، وجبت له لذاته ؟

قيل له : نعم ، بأن وصفنا له ، بأنه متكبر ، ووصفنا له ، بأنه كبير واحد ، وكذلك الوصف له : بأنه متوحد ، وأنه واحد ، هو معنى واحد .

وكذلك وصفنا له بأنه متجبر ، وأنه جبار واحد ، كما أن الوصف له ، بأنه متقدم ، وأنه قديم ، هو معنى واحد ، وبالله التوفيق .

الباب الحادي والتسعون والمائة في ذكر الخالق والخلق

الله تعالى : الخالق والخلق ، فالخالق : معناه : أنه ابتداء الخلق أول مرة .
والخلق : لأن من شأنه أنه يخلق كل يوم خلقًا ، من بعد خلق ، فالخالق ، على وزن فاعل ، كقولك : قاتل ، وخلق ، على وزن قتال ، فالخلق : المصدر .

قال تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ معنى الخلق ، فاشتقاقه التقدير ، فسم نفسه خالقًا ؛ لأنه قدر الأشياء كلها ، ثم أمضاها ، فهو الخالق في ابتدائه الخلق ، في تتميمه إياه إلى آخر الأبد ، بعلم وحكمة ، وخلق تام مصلح ، لا فساد فيه .

فالخالق : هو المقدر بعلم وحكمة ، يقال : خلق : إذا قدر بعلم وحكمة ، وتدبير ومعرفة ، وخرق : إذا قدر بغير علم ، ولا تدبير ، ومنه قيل -- لمن لا يحسن العمل : أخرق ، والمرأة : خرقاء ، قال الله تعالى : ﴿ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ، أي كان تقديره لهم ، حين خلقهم بعلم وحكمة وقدر .

وأما ما نسبوا إليه ، من البنين والبنات ، كذبًا بغير علم وحكمة ، فسمى فعلهم وخلقهم خرقًا ، إذا كان جهلاً وفسادًا ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾ .

قال أبو عبيدة : يقدرون كذبًا ، يقال : قد يخلق -- كذبًا ، فقليل الله تعالى : خالق ؛ لأنه يفعل أفعاله مقدره ، على ما دبرها عليه ، وهذا هو معنى الخالق في اللغة .

وقوله تبارك وتعالى : ﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ يقول : أحسن الفاعلين .

وذلك أن خلق وفعل ودبر وصنع وأنشأ وأحدث واخترع وقضى وقدر وصور ، أسماء مختلفة ، معناها واحد في اللغة ، غير أن المعنى في الفعل يختلف .

والله يفعل بأن يخرج الأشياء من العدم إلى الوجود ، ويحدثها لا من شيء ويجعلها على ما هي عليه ، من مخالفتها ما خالفت ، وموافقتها ما وافقت ، والخلق يفعلون بخلاف ذلك المعنى .

وذلك أنهم يفعلون بأن يكتسبوا ويتحركوا ، ويطيعوا ويعصوا ، لا يمكنهم غير ذلك .

مسألة :

إن قالت الصابئة : ما الدليل على أن الله خالق موجود ؟

قيل لهم : الدليل على ذلك تواتر الأفعال منه على الإدراج ؛ لأنه سبحانه ، لو خلق الأشياء ، ثم عدم بعد خلقه إياها ، لم يخل من أحد أمرين : إما أن تكون حكمته متقنة ، أو غير متقنة ، أو غير حكمة .

فإن تكن حكمته متقنة ، فواجب أن لا ندخلها الزيادة والنقصان ؛ لأن الزيادة والنقصان ، لا تكون إلا على غير فاعل موجود ، ألا ترون أن الحكيم -- فيما نشاهده -- إذا كان باقياً يكون متقناً في أحكام صنيعته ، وإتقانها لا يزيد فيها ، ولا ينقص منها ، علم أنه حكيم ، فلما دل الدليل على أن أفعال الله محكمة ، دل على أنه حكيم ، خالق موجود ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والتسعون والمائة في ذكر البارئ

قال أهل اللغة : يقال : برأ الله الخلق ، والبارئ : الخالق ، قال الله تعالى : ﴿الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ ففرق العلماء بين الصفتين .

قيل البارئ : الخالق .

وقيل : خلق الخلق فقدره ، ثم برأه ، فسواه وعدله .

والبري : التسوية ، يقال : برأ القلم ، إذا سواه .

وقال أهل اللغة : برأ الله الخلق ، فالبرية : الخلق ، والبارئ : الخالق ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والتسعون والمائة في المصور

قال الله تعالى : ﴿الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ ابتداءً بالخالق ثم البارئ ، ثم المصور ؛ لأنه خلق الخلق ، ثم برأ لهم النسمات ، ثم أظهر صورها ، وقامت تامة بتدبيره ، فالحال الأول : الخلق ، والثاني : برء ، والثالث : تصوير ، فقليل : إنه تعالى سمى نفسه مصورًا ؛ لأنه ابتداءً تدبير الخلق في الدنيا ، وهو يتمها حتى تصير إلى غايتها التي خلقت في الآخرة ، فتظهر صورة الخلائق التي خلقت ، وصارت إليه ، فهو المصور جلب وتعالى ، لا صورة له ، ولا مثال ، بل هو منشئ الصور والأمثلة ، على غايتها ، تبارك الله المصور .

والصورة اشتقاقها ، من صار يصير ، ومعناه : والتمام والغاية ، ومنه قولهم : إلام صار أمرك ؟ أي منتهاه وغايته ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع والتسعون والمائة في الرءوف

ابن الأنباري -- قال أهل اللغة : الرءوف في كلامهم -- معناه : الشديد الرحمة .
غيره : فالله هو الرءوف ؛ لأنه الراحم بعباده ، ولا راحم أرحم منه ، ولا غاية وراء رحمته -- تبارك
وتعالى ، الرءوف الرحيم .



الباب الخامس والتسعون والمائة في الأول والآخر

قيل له عز وجل : الأول ؛ لأنه لم يزل قبل كل شيء ، وكانت الأشياء بعده محدثة .

ودل بأوليته ، على أنه لا يزال ؛ لأن الذي لا أول له ، لا آخر له ، فلما ثبت أن الأشياء محدثة ، وأن المبتدع لها ، لم يزل قبلها ، ولا يزال بعدها ، دل أن الذي ابتدعها ، ولم يزل قبلها ، ولم يزال بعدها ، هو الأول الذي لا يزال قبلها ، والآخر الذي يكون بعدها أبدئاً ، فقيل له : الأول والآخر .

وقيل : قوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ أنه لم يزل ولا شيء ، والآخر : أنه يبقى ولا شيء ، يُفني الأشياء كلها

وإنما اختلفت اللفظتان ، في أول وآخر ، لوجود العالم وعدمه ؛ لأنه قيل له : أول ، يراد به لم يزل ولا شيء ، فلما أحدث العالم ثم أفناه ، قيل له : آخر ، يراد به ، أن العالم فُني ، والأول : هو الآخر ، والآخر : هو الأول .

بأن قال قائل : لم يزل أولاً آخرًا ؟

قيل له : الأول والآخر ، لم يزل .

وأما قوله : لم يزل أولاً ، فهو كلام صحيح ؛ لأنه لم يزل ولا شيء ، وأما قوله : لم يزل آخرًا ، يريد أن الأشياء لم تزل ، وفنيت ، وهو آخر ، أنه باق ، وهذا كلام خطأ ، لأن الأشياء لا يقال لها : لم تزل ، ولا يقال : لم تزل فانية ؛ لأن هذا متناقض ؛ لأن قولك : لم تزل إثبات لها أنها لم تزل موجودة .

وقولك لم تزل فانية ، كأنك قلت : لم تزل موجودة معدومة ، وهذا نقض ، ولكن يقال : لم يزل أولاً يراد أنه لم يزل أولاً ولا شيء ، فلما أحدث الأشياء ، صارت موجودة أوجدتها ، فقيل لها : موجودة إذا أوجدتها ، والأشياء صارت موجودة ، إذا حدثت .

وليس قولهم : يكون آخرًا ، كما كان أولاً ، ولا أنه تعالى يحدث منه تغيير ، ولكن المراد في ذلك أن الأشياء تفنى ، بعد أن كانت موجودة ، ووجدت بعد أن لم تكن شيئاً ، فاختلف التغيير ، لاختلاف وجود الأشياء وعدمها .

والأول : هو الآخر ، والآخر : هو الأول ، وبالله التوفيق .



الباب السادس والتسعون والمائة في الظاهر والباطن

قيل لله تعالى : ظاهر ؛ لظهور صنعته ، كما يدل البناء على الباني .
وقال آخرون : معنى الظاهر : أن ما يظهر من الأشياء ، ليس بأقرب إليه مما بطن والباطن : العالم بما بطن .
وقيل : الباطن الذي ليس ما بطن من الأشياء ، بأبعد إليه مما ظهر .
والظاهر : بمعنى الغالب ، قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ أي تعاونا ، وقال : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ أي معين بقوة مقوّ .
وقيل : قيل له : الباطن ؛ لأنه تعالى خفي عن أن يكون تدركه أبصار الخلائق بكيفية ، أو تحيط به أوهامهم ، أو تبلغه صفاتهم ، أو تدركه عقولهم .
وقيل : الظاهر : القادر القاهر ، والباطن بكل شيء علماً .
وقيل : الظاهر : العالم بما ظهر ، والباطن : العالم بما بطن ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والتسعون والمائة في الفتح

ابن الأنباري : الفتح -- في كلامهم : الحاكم ، قال الله تعالى : ﴿ إِن تَسْتَفِئُوهُ فَدَعْكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾^ط
معناه : إن تستقضوا فقد جاءكم القضاء .

قال غيره -- معناه : إن تستنصروا فقد جاءكم النصر .

وقال المفضل في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ ﴾ أي يحكم بيننا .

وقال الفراء : أهل عمان يسمون القاضي الفتح ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والتسعون والمائة في الحكيم

الحكيم : صفة ذات ، وصفة فعل ، فالذاتية : هو العليم الذي توجد أفعاله محكمة .
والحكم : هو معنى العلم ، والحكمة هي العلم ، فيقال : لم يزل حكيماً ، على معنى لم يزل عالماً .
ولا يجوز أن يقال : لم يزل حكيماً ، على أنه فعل أفعلاً محكمة متقنة ؛ لأن هذا هو من صفاته الفعلية

مسألة :

والدليل على أنه حكيم : هو وضعه الأشياء مواضعها ، وإحكامه لها ، على حسب مصلحتها ، إذ لا يضع الشيء في موضعه ، ويحكم له بمصلحته إلا عالم حكيم ؛ لأنه لو لم يكن حكيماً ، كان عابثاً ، والعابث لا يكون عالماً .

والحكمة : حكمتان : حكمة في الذات ، إذ لو لم يكن حكيماً ، لم تتأت منه أحكام المحكمات .
وحكمة : هي الفعل والتقدير ، إذ ليس في حكمه تفاوت ، ولا تغيير ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والتسعون والمائة في العلم والعالم والعلام

يقال لله تعالى : علم وعالم وعلام ، وقد جاء به القرآن كله وجائز أن يقال : هو فرق عباده في العلم والقدرة ، كما قال الله تعالى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ بعني نفسه -- عز وجل -- وهو أيضاً على التوسع والمجاز .
مسألة :

الدليل على أنه تعالى عالم : أن كل صنعة محكمة لا تقع إلا من عالم بها ؛ لأننا لا نثبت في الفعل ، ولا في الحين صانعاً ، صنع صنعة محكمة ، لا تقع إلا وهو عالم بها ؛ لأن في الشاهد أن الفاعل متى فعل فعلاً حكيمًا ، كنسج الديباج ، وصناعة الإكليل ، وما أشبه ذلك ، لا يصح وقوع هذه الأفاعيل منه ، إلا أن يكون عالمًا بها ، لتعذر ما ذكرناه ، ممن ليس بعالم ، وغير الله تعالى يوصف في الحقيقة ، بأنه عالم ، ولا يكون ذلك تشبيهًا به تعالى بخلقه ؛ لأن الله تعالى عالم بنفسه ، فلا يثبت معه شيء غيره ، يسمى علمًا ، صار به عالمًا .
وقيل لغير الله : عالم ، إنما هو عالم بعلم ، وهو غيره ، صار به عالمًا .
مسألة :

فإن قيل : أفترعمون أن العلم من صفات الذات ؟
قيل له : ليس كذلك نقول ، ولن نثبت مع الله معنى يسمى علمًا ، فيجوز أن يقال : إنه من صفات الذات ، ولكن قولنا لله : عالم ، هو صفة ، وجبت له لذاته .
وقال أبو الحسن البسياني : العلم صفة ذات ، ولم يزل الله عالمًا بما يكون وما لا يكون ، وبالله التوفيق .

الباب المائتان في الحلیم

الحلیم : صفة ذات ، وصفة فعل ، فالذاتي بمعنى العليم ، قال الله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴾ يعني عليمًا ، والحليم الفعلي : من تأخير العقوبة صفة للفعل ، والله أعلم .

فلا يقال بمعنى الحلیم الذي بمعنى الفعلي ، لم يزل حلیمًا ، حتى يقال : لم يزل حلیمًا عن العباد ، مذ عصوه ، فيرد ذلك إلى غاية وأول .

مسألة :

فإن قال : أفليس لا تثبتون ترك الله الانتقام فعلاً منه ، إذ كان له الترك من الله ليس بمعنى عهدكم ، وإذا كان الله عندكم ، لا يترك على الحقيقة ، فما الحكم الذي تسمونه فعلاً لله على الحقيقة ، إن لم يكن ذلك منه ترك الانتقام ؟

قيل له : حلم الله عن العصاة ، هو ما يفعله بهم ، من النعيم والعافية ، التي يضاد كونها كون الانتقام ، لأنه تعالى لو انتقم ، لم يجز أن ينعم عليهم ، مع الانتقام بهذه النعم ، فلما كانت هذه النعم منافية للانتقام ، كما كان ترك الانتقام منافياً للانتقام ، كانت هذه النعم حلمًا من الله ، إذ حدثت منه ، بدلاً من الانتقام ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي والمائتان في القديم

من صفاته -- عز وجل : أنه قديم بنفسه وجب له هذا الوصف لتقدمه ، وكل متقدم من الأشياء ، فوجب له هذا الاسم ، إذا بولغ له بالوصف بالتقديم ، غير أن سائر الأشياء إذا سميت بهذا الاسم فإنما يعني به أنه قديم إلى نهاية وغاية وأول والله تعالى قديم ، لا إلى أول ، ولا إلى غاية .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ معنى أنه المتقدم والعرجون له أول ، وغاية ونهاية ، ينتهي إليها ، وقال تعالى : ﴿فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ ومنه قول أهل اللغة : هذا بناء قديم ، وملك فلان لهذه الدار ، ملك قديم ، يريدون قدم البناء ، و قدم الملك ، وكل ذلك له بداية ونهاية ، وقولنا لله : قديم ، هو صفة لذاته ، وليس نثبت معه معنى يسمى قديماً ، ولسنا نقول : إن القديم صفة ؛ لأن القديم هو الموصوف .
وإنما قولنا : هو قديم صفة ، وجب له لذاته ، وهو كقولنا : الله قديم ، والله عالم ، والله قادر .

ومعنى قولنا : صفات الفعل ، إنما أردنا به الصفات التي وجبت لله لأفعاله ، نحو قولنا : خالق وخالق ومنعم ، والصفة والوصف شيء واحد ، وهو قول الواصف لما يصفه ، وليس بين أهل اللغة في ذلك اختلاف ، لأنهم جميعاً يجيزون أن الوعد والعدة شيء واحد عندهم ، وأن الوصف والصفة شيء واحد .

وكذلك الوزن والزنة ، والوجه والجهة فجاز أن يقال لله تعالى : قديم أزلي ؛ لأن القديم المتقدم للأشياء ، والأزلي الذي لم يزل قبل الأشياء ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والمائتان في السميع

السميع البصير : من صفات الذات ، يقال : لم يزل سميعًا ، ولم يزل بصيرًا .
والدليل على أنه سميع : أنه لم يكن سميعًا ، لكان مأوونًا ، والآنة : هي التي تنفي الألوهية عن البارئ -- عز وجل .
وقيل له تعالى : سميع ؛ لأنه عليم ، وسمعه : علمه ، وعلمه : ذاته ، ولو لم يكن يوصف بأنه سميع بصير ، وصف بضد ذلك ، ولا يجوز أن يقال : لم يزل سامعًا ، ولا لم يزل مُبصرًا .
فالبارئ سميع ، لا يخفى عليه شيء من الأصوات ، وليس سميع يتعدى إلى مفعول ، وإنما يتعدى إلى مفعول سامع ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والمائتان في البصير

قيل له تعالى : سميع بصير ، بمعنى العليم ؛ لأن السميع والبصير ، الذي وصف به البارئ : هو العلم ، لا أنه سميع بأصمخة ، ولا بصير بحدقة -- تعالى الله عن ذلك . إنما ذلك كله العلم ، فلذلك قيل له : لم يزل سميعاً ، ولم يزل بصيراً .

وقيل : البصير : صفة ذات ، لم يزل الله بصيراً ، كما وصف نفسه : ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ .

فمعنى البصير : لا تخفى عليه المبصرات والمرئيات ، ولا تغيب عنه المقدورات ، ولا تقوته ولا يجوز أن يقال : لم يزل مبصراً ؛ لأنه لا بد أن يكون معدى إلى المبصر ، فلما لم يجوز أن يكون المبصر إلا وهو موجود ، لم يجوز أن يوصف الله تعالى بأنه مبصر له ، لأنه لا يكون مبصراً إلا وهو موجود .
مسألة :

والوصف لله تعالى ، بأنه لم يزل رائياً ، يتصرف على وجهين :

أحدهما : أن يوصف الله بذلك ، ويعني أنه عالم ، فجاز أن يقال : لم يزل رائياً ، على أنه لم يزل عالماً ، إذا كانت الرؤية في اللغة علماً . ووجه آخر : أن يوصف بأنه راء ، ويعني مبصراً للمبصرات ، ومدرّكاً المدرّكات ، فلا يجوز من هذا الوجه أن يقال : إن الله لم يزل رائياً ، كما لم يجوز أن يقال : لم يزل الله مبصراً ، لأن المرئي المدرّك ، لا يكون مرئياً مدرّكاً ، إلا وهو موجود كما لا يكون مبصراً إلا وهو موجود ، وبالله التوفيق .

الباب الرابع والمائتان في ذكر سبوح

سُبُوح : هو اسم مبنى على فُعُول من قولك : سبحان الله ، قال تغلب : سُبُوح قدوس ، مضموم الأول ، وقد يفتح آخره ، وكل شيء على وزن فُعُول فأوله مفتوح إلا هذين الاسمين : يعني سبوح قدوس ، فإنه مضموم أولهما .

مسألة :

فإن قال : أفتزعمون أن الله تعالى لم يزل قدوسًا .

قيل له : نعم .

فإن قيل : فما معنى وصفكم له ، بأنه قدوس ؟

قيل له : معنى ذلك أنه يجب أن ينزه عما جاز على عباده ، من ملامسة النساء ، ومن اتخاذ صاحبة والولد ، ومن كل ما جاز على عباده ، من أمثال ذلك .

مسألة :

فإن قال : أفتزعمون أنه سبوح ؟

قيل له : نعم .

فإن قال : وما معنى الوصف له ، بأنه سُبُوح وقدوس ؟

قيل له : معنى ذلك معنى واحد ، وهو أنه يجب أن ينزه عما جاز على عباده ، من اتخاذ صاحبة والأولاد ، ومن سائر الصفات ، التي تجوز على المخلوقين ، فيجب أن لا تجوز على رب العالمين .

قال أبو محمد : وقوله : سبحان الله ، هو على سبيل التنزيه .

مسألة :

وأما ما سألت عن قول الله -- عز وجل : (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ) فتلك عندنا من الخلق كله ، الإذعان لله بالطاعة ، وأنه ليس يمتنع منه شيء يريده ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس والمائتان في ذكر قدوس

قدوس مبني على فُعُول ، مثل سبوح ، والتقديس قريب من التسبيح في المعنى ، فمن قدس الله ، فقد نزهه ، وأخلص له الوجدانية قال الله تعالى -- حكاية عن الملائكة : ﴿وَنَحْنُ سُبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ أي نطهر لك ، والتقديس : التطهير .

وقيل في قوله -- عز وجل : ﴿الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ﴾ أي المطهرة ، وبيت المقدس : أي المطهر .

فمعنى القدس : الطاهر ، فهو الله الطاهر عن الأشياء والأمثال ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .
مسألة :

فإن قال : أفتزعمون أن الله لم يزل قدوساً .

قيل له : نعم .

فإن قال : فما معنى وصفكم له ، بأنه قدس ؟

قيل له : معنى ذلك أنه يجب أن ينزه عما جاز على عباده ، من ملامسة النساء ، ومن اتخاذ صاحبة الأولاد ، وكل ما جاز على عباده ، من أمثال ذلك وبالله التوفيق .



الباب السادس والمائتان في الجواد

الجواد في لغة العرب : هو الذي يتفضل على من لا يستحق ، ويعطي من لا يستوجب ، الذي لا تحصى عطاياه .

فإن قيل : أفليس يقال : فرس جواد ، على غير معنى الإفضال ؟

قيل له : قد يقال : فرس جواد ، وهم يريدون أنه سريع العدو ، والبارئ تعالى ، لا يجوز أن يوصف من هذا المعنى ، لأن العدو والحركات ، لا يجوز أن على الله ، ولا يجوز أن يوصف بالسرعة -- تعالى الله عن ذلك ، وإنما يوصف بأنه جواد كما يوصف ذو البذل والسخاء مناً ، بأنه جواد ، بأنه يراد به إنعامه ، وإفضاله ، وجوده وكرمه ، فلما وصف الله تعالى نفسه ؛ بأنه جواد كريم ، وصفناه به .

مسألة :

فإن قال : أفترعمون أن الله لم يزل جواداً ؟

قيل له : لا ؛ لأن الجود منه إنعامه وإفضاله على عباده ، وذلك فعل منه ، ولا يجوز أن يكون لم يزل موصوفاً بذلك .

فإن قال : أفترعمون أنه سخي ؟

قيل له : لا .

فإن قال : فما الفرق بين ذلك ؟

قيل له : إن السخاء في اللغة : إنما هو اللين ، ومنه يقال : أرض سخاوية ، إذا كانت لينة ، ويقال : قرطاس سخاوي ، إذا كان ليناً ، وإنما قيل للجواد من المخلوقين : سخي ؛ للينه عند الحوائج ، إذا طلبت منه ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والمائتان في الكريم

قال أبو محمد : الكريم : صفة ذات ، وصفة فعل ، الذاتى بمعنى العزيز الممتنع ، والفعلى ، بمعنى المفضل بالإعطاء فيجوز أن يقال : لم يزل كريماً ، على المعنى الأول ، ولا يجوز أن يقال : لم يزل كريماً ، على المعنى الثانى .

مسألة :

قال أهل اللغة : والكريم : المرتفع عن كل شيء ، يقال : فلان أكرمُ قومه : أي أرفعهم منزلة وقدرًا

وكذلك كل شيء ، ارتفع عن منزلة نظرائه ، يقال : فرس كريم ، إذا كان أشهر الأفراس فراهة ، وشجرة كريمة ، أي ناعمة حسنة نضرة ، وقوله تعالى : ﴿إِنِّي أَلْقَيْتُ إِلَيْكَ كِتَابَ كَرِيمٍ﴾ أي شريف .

وقيل : مختوم .

ويقال : فاضل ، وقال الله تعالى : ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ أي فاضل .

مسألة :

فإن قال قائل : ما الدليل على أنه كريم ؟

قيل له : إعطاؤه خلقه ابتداء ، ولا يريد على ذلك مكافأة ، ولا أجراً .

والكريم على وجهين : ذات وفعل ، وكرم ذات : هو المنتزه عن صفات المحدثين ، والتقديس عن أفعال المربوبين .

وكرم الفعل : هو البذل والإعطاء ، وجميع ما تفضل به عليهم في الآخرة والدنيا .

والحجة على كرم الذات ، قوله تبارك وتعالى : ﴿بَرَكَا اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ .

والحجة على كرم الفعل : قوله تعالى : ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ والكريم : الصفوح ، وقوله تعالى : ﴿فَإِنَّ رَبِّي

عَنِّي كَرِيمٌ﴾ أي صفوح ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والمائتان في الودود

الودود : المحب لعباده الصالحين .

وقيل : قوله : ودود ، فيه معنيان يقال : فعول بمعنى مفعول ، أي مودود .

ويقال : فعول : بمعنى فاعل ، أي هو الله عز وجل ، يود عباده الصالحين ، ومنه : شكور لعبده على عمله والعبد شكور لنعمة ربه .

وقوله تعالى : (الْفُؤْرُ الْوُدُّ) يعني المتودد إلى عباده ، بما يوليههم ، ويجزي عليهم من نعمته ، في دينهم ودنياهم .

قال المؤلف : رحب الله لعباده الصالحين : هو ثوابه الذي يثيبهم به في الجنة ، وجائز أن يقال : إنه ودود ، ويُدعى : يا ودود ، كما وصف نفسه ، في كتابه ، أنه ودود ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والمائتان في الحي

الحي من الحياة ، أي أنه الدائم الذي لا يفنى ، الحي الذي لا يموت ، فهو عز وجل الحي الذي له الحياة الدائمة ، الذي لا يزال حيًا ، لا بحياة هي غيره ، بل حي بنفسه ، يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت .

وأثبتناه عز وجل حيًا ، لا بحياة هي غيره ، بل حيًا بنفسه ؛ لأنه عالم قادر فلا يجوز أن يعلم إلا حي ، ولا يجوز أن يقدر على الأشياء إلا حي .

فلما أن كانت أفعاله دالة على أنه عالم بها ، وقادر عليها ، كانت أيضًا دالة على أنه حي ، ووصفنا غيره أيضًا ، بأنه حي في الحقيقة ، إلا أنه حي بحياة هي غيره .

الدليل على أن الله حي : هو ما ظهر من أفعاله ، وقد ثبت أنه لا تصح هذه الأفعال ، إلا من قادر عالم ، والقادر العالم ، لا يكون إلا حيًا ، وبالله التوفيق .



الباب العاشر والمائتان في العلي الجليل العظيم الرفيع الشريف

قد وصف الله تعالى نفسه : بأنه العلي العظيم ، فقال : ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ .

فالعلي الجليل العظيم : كل هذه الأسماء بمعنى واحد ، وهو أنه سيد مالك الأشياء ، قاهر لها ، وأنه على جميع الأشياء كلها مقتدر ؛ لأن سيد القوم : كبيرهم ، وجليلهم وعظيمهم ، والعلي يكون بمعنى الغالب والقاهر .

في اللغة : نحو قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ يعني بذلك غلب بعضهم بعضًا وقهره ، ومثله قوله تعالى : ﴿إِنْ فِرْعَوْنُ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ يعني قهر أهلها ، واستولى عليهم .

وقال أبو محمد -- فيما أحسب -- قال في الأعلى : يريد بذلك رفع المقدار ، وارتفاع المنزلة ، لا يجوز أن يريد رفيع المكان ، وإنما يريد رفيع المنزلة والشأن .
مسألة :

فإن قال : أفترعمون أن الله لم يزل عليًا ؟

قيل له : نعم ؛ لأنه لما كان الله تعالى قاهرًا مقتدرًا على الأشياء كلها ، كما قلنا ، وجب أن يقال : عليٌّ ومتعالٍ .

وقد يوصف ، بأنه متعال ، على جهة أنه متنزه جليل ، نحو قوله تعالى عز وجل : ﴿تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ونحو قول المسلمين : تعالى الله عن وصف الجاهلين ؛ لأن معنى ذلك : أن الله تعالى يجل عن ذلك ، وأنه منزّه عنه .
مسألة :

فإن قال : أفترعمون أنه رفيع ، وأنه شريف ، كما زعمتم أنه عليٌّ ؟

قيل له : إن أصل الارتفاع في اللغة والشرف : هو ما يُعقل ، من ارتفاع مكان الشيء وإشرافه ، فلما لم يجز على الله ، أن يوصف بارتفاع المكان ، ولا بالإشراف ، لم يجز أن يقال : إنه شريف رفيع .

فإن قال : أفليس يقال : رفيع شريف ، وإنما يعنون به سؤدده ، وعظم قدره ، وليس يعدون بذلك ارتفاع مكانه ؟

قيل له : بلى ، ولكن أصل ذلك هو من الارتفاع والإشراف المعقولين ، اللذين وصفناهما ، ووصفوا بذلك السيد ، من هذا المعنى ، توسعًا ، وأرادوا به أرفع من غيره وأشرف ، فلما كان أصل هذا المعنى ، لا يجوز على الله ، لم يجب أن يوصف به الله عز وجل ، ولو وجدنا في صفاته تعالى شيئًا من هذا ، لحملناه على المجاز ، دون الحقيقة .

فإن قال : أفليس العلو قد يكون بمعنى الارتفاع ، وعلو المكان ؟
قيل له : بلى ، وليس هذا من المعنى الذي وصفنا الله تعالى ، بأنه عليّ ، وإنما وصفناه بذلك ، على وجه ما ذكرنا .

فإن قال : أفليس قد قال الله تعالى : ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ ؟
قيل له : بلى .

وقوله : ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ إنما هو للدرجات ، وليس بصفة الله تعالى ، والدرجات هي غير الله ، فدرجات الله رفيعة ، والله لا يوصف ، بأنه رفيع ، ولو وجدنا ذلك في صفاته ، لما كان معنى ذلك إلا مجازاً ، دون الحقيقة .

مسألة :

قال أبو محمد : العلي : هو العالي المنزلة ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي عشر والمائتان في ذكر العظيم

معنى قولنا : الله عظيم ، أنه عظيم الشأن والمنزلة ، وقد سمي الله تعالى نفسه ، بأنه عظيم فقال : ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ والعظيم على وجهين :

عظيم على الحقيقة ، وهو عظيم القدر والشأن وعظمته ذاته وهو الله تعالى .

وعظيم من خلقه ، عظيم على ما يجوز مثل قول الله تعالى : ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ ، وقوله لرسوله × : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ، وقال : ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ .

مسألة :

فإن قال : فما الدليل على أنه تعالى عظيم ؟

قيل له : علوه على الأشياء ، وقهره للأرض والسماء ، وما بينهما من جميع الأشياء ، دليل على عظمة الله تعالى العلي الأعلى .

مسألة :

قال الشيخ أبو محمد : هو المستحق أن يُعظَّم .

وكذلك الكبير والجليل ، وهو العظيم الشأن ، وكل شيء دونه صغير فقير ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني عشر والمائتان في القيوم

قال أبو عبيدة : القيوم : القائم على كل شيء ، وهو الدائم الذي لا يزول وهو فيعول .
وعن ابن عباس -- رضي الله عنهما -- القيوم : القائم على العباد بأعمالهم وأرزاقهم وآجالهم . وعنه
أيضًا قال : القيوم : الأول الذي لم يكن قبله شيء .
مسألة :

فإن قيل : أفترعمون أن الله قيوم ، وأنه لم يزل قيومًا .
قيل له : نعم ، على وصفنا له تعالى ، بأنه قيوم ، وأنه قائم ، مثل وصفنا له ، بأنه دائم .
وقد يجوز أن يقال : لم يزل دائمًا ، لا أول له ، كما يقال : ما زال دائم الوجود لا أول لوجوده ، وليس
يقصد بذلك ، ما قصدنا بقولنا : دائم لا يفنى .

ويقال : لم يزل كبيرًا ، ولم يزل عليًا ، بمعنى الغالب ولم يزل فردًا منفردًا ، ولم يزل موجودًا كائنًا ،
ولا يقال : لم يزل دائمًا ، لا يفنى كما يقال : لم يزل دائمًا ، لا أوله له ، وما زال دائم الوجود ، لا أول
لوجوده ، وليس يقصد بذلك ما قصدناه ، بقولنا : دائمًا لا يفنى ؛ لأن قولهم : لم يزل دائمًا لا يفنى ، ليس
هذا الوجه معنى ، ولكن يجب أن يوصف : لا يزال دائمًا لا يفنى ، إن ما يصح على هذا الوجه ، إنما
يستعمل على سبيل الفعل المستقبل ، وإن لم يكن دوامه فلا .
وقيل : القيوم : القائم بالقسط في خلقه ، وبالله التوفيق .

الباب الثالث عشر والمائتان في القادر والقدير والمقتدر

يقال لله تعالى : قادر وقدير بمعنى .

والقادر : هو الذي يصح أن يفعل ، وأن لا يفعل ، إن لم يكن ممنوعاً والله سبحانه فَعَلَ فَعَلَ الْعَالَمَ ، وكان يصح أن لا يفعل ، فصَحَّ أَنَّهُ قَادِرٌ .

وقولنا : أن يفعل وأن لا يفعل ، احترازاً من النار ؛ لأن النار يقع منها احتراق فلا يجوز أن لا تحرق ، فلذلك قلنا : إن النار ليست بقادرة .

مسألة :

الدليل على أن الله تعالى قادر : وجود أفعاله ، التي قد صح أنها باختيار ، قد ثبت في العقل ، وقام في النفس ، أن الفعل الذي هو كذلك ، لا يقع إلا من قادر .

كما ثبت أن الفعل المتقن المحكم لا يقع ، إلا من عالم ، ثم إن الدليل على أن الله لم يزل قادراً ، وأنه قادر بنفسه ، لا بقدرة هي غيره ، هو ما قدمناه في باب العلم .

مسألة :

وبوصف الله تعالى ، بأنه مقتدر ، كما وصف نفسه ، فقال : (فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ) .

والدليل على أنه قادر : إيجاده للأشياء من غير شيء ؛ وإماتته لكل حي ، دليل على أنه قادر على كل شيء .

مسألة :

فإن قال : أفتزعمون أن الله قادر ؟

قيل له : نعم .

فإن قال : أفليس من صفات الذات ؟

قيل له : إن القادر هو الموصوف ، وليس هو الصفة ، وإنما الصفة قولنا : أن الله تعالى قادر ، ولكن وجب هذا الوصف له ، لذاته سبحانه ، لأن ذاته قادرة ، ولم تكن قادرة بقدرة ، هي غيره .

فإن قال : أفتزعمون أن غير الله قادر ، على الحقيقة ؟

قيل له : نعم ، لأن غير الله لو لم يكن قادراً على الحقيقة لم يجز أن يصير فاعلاً على الحقيقة ؛ لأن الأفعال لا توجد إلا ممن قدر عليها .

والفرق بين وصفنا : الله قادر ، ووصفنا غيره ، بأنه قادر : أن الله تعالى قادر بنفسه ، لا بقدرة هي غيره ، ووصفنا غيره ، بأنه قادر بقدرة ، هي غيره ، لولاها لم يكن قادراً ، وليس قادراً بنفسه ، هذا فرق بين القادرين ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع عشر والمائتان في ذكر القاهر والقهار

يقال لله تعالى : قاهر وقهار ، ومعنى القاهر : أنه مالك للأشياء ، مقتدر عليها ، وأنها لا تطيق الامتناع ، مما يريد إنفاذه فيها .

فإن قال : أفتزعمون أن الله تعالى لم يزل قاهرًا ، وأن هذا الوصف ، وجب لله لذاته ؟
قيل له : نعم .

فإن قال : أفتزعمون أن الله تعالى لم يزل قاهرًا للأشياء قبل أن يخلقها ؟
قيل له : نعم ؛ لأنه لم يزل مقتدرًا عليها ، فاقتداره على ما لم يوجد ، هو قهره لذلك ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس عشر والمائتان في الوتر

الوتر فيه لغتان : وتر ووتر ، بفتح الواو وكسرها .

والوتر بمعنى الفرد ، والشفع بمعنى الزوج .

قال المفسرون -- في قوله تعالى : ﴿وَالشَّفَعُ وَالْوَتْرُ﴾ فالوتر : هو الله تعالى ، والشفع : هو الخلق ، فالله تعالى لا شفيع له ، أي لا زوج له ، من شكل أو ضد .

والأشكال والأضداد : هي شفيع لبعضها البعض ، والله تعالى فرد وتر ، لا بمعنى عدد ، كما يقال للواحد : فرد ، وللاثنتين : زوج ، وللثلاثة : فرد ، وللأربعة : زوج .

فالله تعالى فرد ، بمعنى الفردية وليس هو متوجهاً كتوجه الواحد بالوحدانية ، فاجتمعت في الواحد ، بمعنى الوحدية والفردية ، لأن الواحد اسم ، لا يلزم إلا الواحد ، ولل فرد اسم ، يلزم الواحد والثلاثة والخمسة ، فهذه أفراد كلها اشتركت في اسم الفردية ، وتفرد الواحد بالوحدانية ، واختص بها ، ولم يشركه في هذه الأسماء شيء من الأعداد ، وبالله التوفيق .



الباب السادس عشر والمائتان في البار

ويوصف الله تعالى : بأنه بار بعباده ؛ لأن بره وفضله قد عمهم .
مسألة :

ولا يقال : ما أبره بخلقه ، وبالله التوفيق .



الباب السابع عشر والمائتان في اللطيف

اللطيف : هو القائم الذي لا تخفى عليه خافية ، وهو الرحيم بعباده .

واللطيف من العباد : الرقيق النظر ، العالم بغوامض الأمور ، تقول العرب : لطف به ، أي رفق به ، فسُمي الله تعالى لطيفاً ؛ لأنه لطيف في صنعه ، برأفته ورحمته ، فلم يدع شيئاً من لطيف صنع إلا خلقه ، بلطفه وحكمته .

واللطيف : في معنى الرقيق ، العالم بالشيء ، فالله عز وجل ، لَطَفَ بالخلائق كلهم ، حتى وصلوا إلى بغيتهم ، بعلم ورحمة وحكمة .

قال المفضل : اللطيف : الواسع العليم ، واللطف : التوصل إلى عل الشيء .

والوصف لله تعالى ، بأنه لطيف ، بمعنى أنه منعم ، وبمعنى أنه لطيف التدبير والصنع ، لأن تدبيره لطيف ، لا يعرفه العباد ، للطفه .

وقد وصف الله تعالى نفسه ، بأنه لطيف خبير ، والنعمة تسمى في اللغة : لطفًا ، ويقال : فلان هو ببعض ولده ، ألطف منه بغير ، يريدون أن نعمته عليه أكثر ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن عشر والمائتان في ذكر القوي

وجائز أن يوصف الله تعالى ، بأنه قوي على الحقيقة ، كما يقال : إنه قادر على الحقيقة .



الباب التاسع عشر والمائتان في المقيت

قال ابن الأنباري : المقيت فيه قولان :

قال بعض : الحفيظ .

وقال ابن عباس -- رضي الله عنهما : المقيت : المقتدر .

وقال أبو عبيدة : المقيت أيضاً عند العرب : الموقوف على الشيء ، قال الشاعر :

ليت شعري وأشعرن إذا ما أخرجوها مطوية ودعيت

أغلى الفصل أم عليّ إذا حو سبت إني على الحساب مقيت

أي على حساب موقوف ، والمقيت : الخالق للأقوات .

وجائز أن يقال : يا مقيت ؛ لأن الله قد وصف نفسه بذلك ، فقال تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِينًا﴾ ،

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ ، ﴿لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيزٌ﴾ ، وبالله التوفيق .



الباب العشرون والمائتان

في العفو^(٢)



الباب الحادي والعشرون والمائتان

في الغفور والغفار

يقال لله : غفور وغفار وغافر ، ثلاث لغات ، وهو من المغفرة ، والمغفرة : الستر ، كأنه تعالى ستر ذنوب العباد .

وأما الغافر فإنه يقال بالإضافة : غافر الذنوب ، ولا يجوز أن يقال : لم يزل الله غفورًا ، ولكن يقال : لم يزل الله ، وهو الغفور ، ولم يزل الغفور ؛ لأنها من صفات فعله ، لا يجوز أن يقال فيها لم يزل ، وإذا وصف فيها بلم يزل ، فقد أوجب قدم الفعل ، والله تعالى ، لم يزل واحدٌ ، ثم أحدث الأشياء ، وبالله التوفيق .



(٢) بياض في الأصل .

الباب الثاني والعشرون والمائتين في المجيب

المجيب : الذي يجيب من دعاه ، وقوله تعالى : (ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) ، يقول : ادعوني موحدين لأستجيب لكم ، بما وعدتكم من الجنة ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والعشرون والمائتان في ذكر الشكور

الشكور : بمعنى الشاكر ومعنى الشكور .

والشكر لله : هو الثناء عليه بنعمته ، وشكرته إذا أثبت عليه بمعروف أو لاكه ، ومن شكر فقد حمد ؛ لأن الشكور يجمع الحمد والشكر جميعًا .

ومن كتاب الزينة :

قال : وكان الله سمي نفسه شكورًا ؛ لأنه يرضى من عباده بالقليل من العبادة .

مسألة :

والله تعالى وصف نفسه بأنه الشكور ، على جهة التوسع ، والمجاز ، دون الحقيقة فنحن نصفه بذلك ، كما وصف نفسه .

فإن قيل : لم زعمتم أن ذلك مجاز ؟

قيل له : لأن الشكر إنما هو شكر النعمة التي كانت المشكور على الشاكر ، فلما لم يكن للعباد على الله نعمة ، لم يجوز أن يكون شاكرًا لهم على الحقيقة ، ولكن لما كان مجازيًا للمطيعين على طاعتهم ، جعل مجازاته على هذه الطاعات شكرًا منه لهم ، على المجاز .

والشكور من الناس : الذي يرضى بالقليل من العطاء .

كذلك ويقال لمن قدر عليه الرزق : اشكر الله ، أي قنع بالقليل ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع العشرين والمائتان في الحميد

أبو عبيدة : الحميد : معناه المحمود ، وحمد الله : هو الثناء عليه ، وحميد : معناه محمود على نعمته ، وحسن تدبيره .

قال أبو محمد : الحميد : معناه أن كل من استحق الحمد ، وكثر منه فعلٌ ، استحق عليه الحمد ، سمي حميدًا ، أو محمودًا .

مسألة :

فإن قال : أفتزعمون أن الله تعالى حمد نفسه ، بقوله : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ؟

قيل له : نعم ، وإنما قوله : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بيان لعباده ، كيف يحمدونه .

وكذلك إن قال : أفتزعمون أن الحمد هو الشكر ؟

قيل له : لا ؛ لأن الحمد هو ضد الذم ، والشكر : هو الاعتراف بالنعم ، وضده الكفر ، وهما مختلفان .

وكذلك مدح الله نفسه ، بصفات ذاته ، بحسن نظره لعباده ، وأراد أن يبين ذلك للعباد ، صفاته ومدحه ، ليمدحوه بمثل ما مدح نفسه ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس والعشرون والمائتان في الواسع

الواسع : المحيط بكل شيء .

وقيل : الواسع : الغني ، يقال : أعطى من سعة ، أي من غنى .

قال الله تعالى : ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ أي ذو غنى من غناه .

قال أبو عبيدة في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ أي جواد يسع ما سُئِلَ ، يقال : وسَّع الله على فلان ، أي أغناه .

وقيل : يقال : الله الواسع ؛ لأنه وسَّع على عباده في دينه ، فلا يضطرهم إلى ما يعجزون عن أدائه .

وقيل أيضاً : إنه يسع علم كل شيء ، ولا يخفى عليه شيء ، من أفعال عباده ، بقوله تعالى : ﴿وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ وبالله التوفيق .



الباب السادس والعشرون والمائتان في الماجد والمجيد

وهو على وزن فاعل وفعل وهو مأخوذ من المجد والمجد : الجلالة والعظمة .
وقد يوصف الإنسان بالمجد ، فيقال : ماجد ، ولا يقال : مجيد .
فالماجد : هو الفاعل بالاكنتساب والمجد ، والمجيد : هو معدن المجد ، ومثله : حكيم وحاكم .
فالحاكم : هو الذي يفعل بالحكمة ، والحكيم : معدن الحكمة .
قال أبو عبيدة : المجيد : أي كريم عزيز وقوله تعالى : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾ سناه كريم عزيز ، وماجد ومجيد من صفاته لذاته .
ومن كتاب المنطق تأليف العتابي :
قال : والمجد : الفاعل الذي يستحق صاحبه به الثناء الجميل ، تقول : مجد يمجد مجداً ، فهو ماجد ،
ومن الجود تقول : جاد جوداً ، وهو جواد .
مسألة :
الماجد الواسع في العطاء والرحمة ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والعشرون والمائتان في الوكيل

قيل : الوكيل : الكافي .

وقيل : الوكيل : الكفيل ، من قول الله تعالى : ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ أي الكفيل بأرزاقنا .

وقيل : الوكيل : الرب ، ومنه قوله تعالى : ﴿أَلَا تَتَذَكَّرُونَ مِنْ دُونِي وَكِيلًا﴾ أي ربًا .

وقيل : الوكيل : الكفيل بالأرزاق .

مسألة :

ويقال لله تعالى : بأنه وكيل علينا ، بمعنى أنه منزل لأمرنا ، والقائم بحفظنا وتصريفنا ، فيما يريد .

ولا يجوز أن يقال لله تعالى : وكيل لنا ، كما يقال : وكيل علينا ، لأن معنى وكيل علينا ، قد بيناه .

ومعنى وكيل لنا : أن من كان وكيلًا على شيء ، فإنما كان وكيلًا لنا ، لإقامتنا إياه في ذلك ، ولأنه قام بأمرنا فلما لم يجر أن يكون الله تعالى وكيلًا يأمر خلقه ، لم يجر أن يقال : إنه وكيل لهم .

وإنما يصح أن يقال : وكيل عليهم ، كما قال تعالى : «وكان الله على كل شيء وكيلًا» ، ولا يقال : إن الخلق وكلاء على الله ، كما يكونون يتوكلون عليه ؛ لأن الوكيل ليس معناه التوكل ؛ لأن مصدر الوكيل الوكالة ، بمنزلة الولاية والوكيل خلاف ذلك المعنى . فنحن نتوكل على الله ، ونعتمد عليه . ومعنى ذلك واحد . وليس ذلك من معنى الوكالة في شيء . فلهذا لا يجوز أن يوصف الله تعالى ، بأنه متوكل علينا . وصح له الوصف ، بأنه وكيل علينا .

والقول : بأننا نعتمد عليه ، ونركن إليه ، هو توسيع ؛ لأن أصل الاعتماد ، هو اعتماد الرجل ، على ما يعتمد عليه ، من شيء إذا مشي أو قام . فجعلوا هذا المعنى ، في معنى التوكل توسعًا . ولهذا سموا بعض الخلفاء ، بالمعتمد على الله .

وكذلك الركون ، أصله من الاعتماد . ويستعملان في الله مجازًا ، على ما بيناه . وبالله التوفيق .



الباب الثامن والعشرون والمائتان في الكفيل

يقال لله تعالى : الكفيل ؛ لأنه تكفل بأرزاق العباد ، ولمن وحده ، بالجنة في الآخرة . فيقال لله تعالى : كفيل . معناه : أنه كفّل لعباده ، بأنه يثيبهم على طاعتهم .
ومعنى أنه كفّل بذلك ، أنه ضمنه . والكفالة : هي الضمان . وبالله التوفيق .



الباب التاسع والعشرون والمائتان في الباعث

الباعث في كلام العرب : المثير المنهض ، تقول : بعثت البعير ، إذا أثرته وأنهضته من مكانه .
وكذلك بعثت الرجل وأثرته من مكانه الذي تمكن فيه واضطجع ، فقيل لله تعالى : الباعث ؛ لأنه يبعث
الخلائق ، بعد الموت ، أي يثيرهم من القبور ، وينهضهم من مضاجعهم ، قال الله تعالى : (قَالُوايَوَيْلَنَا مَنْ
بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ) .

ويكون أيضاً الباعث مأخوذاً من بعث الأنبياء والرسل -- عليهم الصلاة والسلام -- إلى الناس ، أثارهم
الله تعالى ، من بين القبائل والشعوب ، و المعنيان صحيحان جائزان ، في صفة الله تعالى ، وبالله التوفيق .



الباب الثلاثون والمائتان في الديان

الديان من الدين : وهو الطاعة ؛ لأن الخلق كلهم دانوا له وتذلّلوا ، ولم يفته شيء من خلقه .
ويقال : دان له : أي أطاعه .

وقيل في صفة الله تعالى : ديان يوم الدين ، أي إليه حساب الخلائق يوم الحساب .
والديان : الذي يلي المجازاة ، وهو قادر عليها ، فيجازي كلّاً على استحقاقه ، فهو عز وجل ديان ،
يوم الدين ؛ لأنه يجازيهم بأعمالهم .
والديان : المجازي ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي والثلاثون والمائتان في المنان

المنان : المعطي قال الله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ أي يعطيهم من فضله .
والمنان : على وزن فعال ، وكل ما جاء على هذا الوزن ، فمعناه من شأنه أن يفعل ذلك .
فالمنان من شأنه الإعطاء تبارك الله المنان .
وقيل : إن المنان : هو المنعم على عباده ؛ لأن المنة من الله : هي النعمة .
والمنة من الخلق : هي الامتنان .
وقيل : المنان : كثير الإحسان ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والثلاثون والمائتان في الحنان

الحنان : الذي لا يجوز في صفة الله تعالى ؛ لأن معنى الحنان مأخوذ من حنين القلب على الشيء ، والله تعالى لا يجوز أن يوصف بأن له قلباً ، ولو سمعنا ذلك في بعض صفاته ، لكان يجب أن لا يجل على المجاز ، وكان لا يجوز معناه ، على جهة الحقيقة .

وقول الله تعالى : ﴿وَحَنَانًا مِّنَ لَّدُنَّا﴾ يعني أن يحيى -- عليه السلام -- كان حناناً ، وأراد به : أنه كان رحمة من الله على عباده .

قال المؤلف : وقومنا يقولون : الحنان : المتعطف بالرحمة .

قال ابن عباس -- رضي الله عنهما : والله ما أدري ما الحنان ؟ وهو بحر العلم ، لا يدري ما الحنان ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والثلاثون والمائتان في السند

السند في جوازه اختلاف فالذي يجيز ذلك يقول : السند : ظهر الخلق وملجؤهم ، لأن الخلق يسندون إليه ، ويعتمدون عليه .



الباب الرابع والثلاثون والمائتان في فالق الحب

فالق الحب : هو مشققه ، ليخرج نباته يقال : انفلق الصبح : إذا أسفر عن سواد الليل .
قال المؤلف : ولا يقال لله تعالى ، حتى يقال : يا فالق الحب والنوى ، هكذا عرفت ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس والثلاثون والمائتان في ذي الطول

ذو الطول : الفضل والعطية ، الطول : الفضل والإحسان والعظمة ، من قوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ أي ما يعطي من المال .

قال المؤلف : ولا يقال لله تعالى : ذو الطول ، بضم الطاء ، لأنه ضد العرض ، فلا يجوز ذلك ، بل يقال بفتح الطاء ، وبالله التوفيق .



الباب السادس والثلاثون والمائتان في الوهاب

قال الله تعالى : ﴿رَبِّكَ الْعَزِيزُ الْوَهَّابُ﴾ .

ومن كتاب الزينة لقومنا :

قال : ومن صفاته تعالى : الوهاب ، والواهب ، فالواهب : الذي لا يبخل على خلقه ، فيهب لكل ما يحتاج إليه ، فهو الوهاب ؛ لأن من شنه الهبة ، فخلق الخلق كله ، فوهب بعضهم لبعض ، ولم يبخل بشيء منه ، فيحبسه لنفسه ؛ لأنه غني عنه ، غير محتاج إليه ، فيجود به على من لا يسأله ، ويعطيه من لا يستوجبه فهو يهب بلا مقدار لغنائه عنها ، فهو الواهب الذي لا يبخل على خلقه ، والوهاب الذي يهب الكثير ، الجواد الذي لا تختفي عطاياه ، الغني عن الأشياء كلها تبارك الله وتعالى ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والثلاثون والمائتان في الرازق والرزاق

ويوصف الله تعالى بأنه الرازق والرزاق ولا يجوز أن يقال : لم يزل رازقًا ، ولا رزاقًا .
والدليل على أن الله رازق : تركيبه لخلقه معتدلين ، وجعله لهم إلى ذلك محتاجين ، كما قال عز وجل :
(وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ) ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والثلاثون والمائتان في الجليل

قال : الجليل : العلي العظيم ، كل هذه الأسماء بمعنى واحد ، وهو أنه سيد مالِك الأشياء قاهر ، وأنه على جميع الأشياء مقتدر ؛ لأن سيد القوم هو كبيرهم وجليلهم .

قال أبو محمد : الكبير الجليل : هو العظيم الشأن ، وكل شيء دونه صغير حقير ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والثلاثون والمائتان في الحق المبين

ويوصف الله تعالى ، بأنه الحق المبين ، قال الله تعالى : ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ ، ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ فوصف نفسه بأنه الحق ، على المجاز -- لأن الحق مصدر في أصل اللغة ، فأراد -- عز وجل -- بذلك أن عبادة الله هي الحق ، وأن عبادة غير الله ، هي الباطل ، وقد يجوز أيضًا أن يعني قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ أي أن الله هو الباقي المحيي المميت ، والمثيب والمعاقب ، ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ أراد أنه يبطل ويذهب ، وأنه لا يملك أحد ثوابًا ولا عقابًا غير الله .

مسألة :

فإن قال : فالحق هو العدل ؟

قيل له : نعم ، الحق هو العدل ، والعدل هو الحق ، والعدل هو نفي الجور عنه في الأزل .

فإن قال : فيقال : إنه عدل ؟

قيل له : نعم ، ولا يقال : إنه عادل بشيء ، لأن العادل بالله : هو الجائر ، كما قال تعالى : ﴿ثُمَّ الَّذِينَ

كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ ، ولكن يقال : إنه الحق العدل ؛ لأنه ليس بجائر ، ولا يجور ، وبالله التوفيق .



الباب الأربعون والمائتان في الصادق

ويوصف الله تعالى : بأنه الصادق الوعد والصدق : من صفات الذات .

ومعنى الصدق : أن يكون مخبره على ما أخبر ، وضده : أن يكون مخبره على خلاف ما أخبر .
مسألة :

والدليل على أنه صادق : هو علمه بقبح الكذب واستغناؤه عنه ، والكذب من صفات المحدثين --
تعالى الله عنه .

والحجة على أنه صادق : قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ .
مسألة :

إن قال : هل لله تعالى أن يقول الكذب ؟

قيل له : يستحيل ذلك عليه ؛ لأن الصدق ، قد دلت الدلالة على أنه من صفات ذاته ، ومن كان الصدق
من صفات ذاته ، لم يجز أن يوصف بالكذب ، ولا بالقدرة عليه ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي والأربعون والمائتان في الغني

معنى الغني : أنه تعالى غني عن الأشياء كلها ، فلا يصير إليها منها نفع ولا ضرر ، فهو الغني عنها ، وقد قال الله تعالى : ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ فهو الغني كما وصف نفسه وجميع خلقه فقراء إليه -- عز وجل .

مسألة :

فإن قال قائل : فإذا كان من الخلق ما يوصف ؛ بأنه غني والله تعالى يوصف بأنه غني فما الفرق ؟ قيل له : إن غني الغني منا : هو غني مستفاد ، وليس يطلق عليه الوصف بالغني ، كما يوصف الله تعالى ، بأنه الغني الحميد ؛ لأن غني الخلق غني حادث ، بعد أن لم يكن ، وقد يزول ، بعد أن كان ، فلا يشبهه الله بخلقه ، وإن اشتبه اللفظ -- تعالى الله عن ذلك ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والأربعون والمائتان في الوارث

ومن صفاته -- عز وجل : الوارث ، قال الله تعالى : ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ .

والوارث مشتق من أرث وإرث كل شيء : أصله وبقيته .

وروي عن النبي × أنه قال : « اثبتوا على مشاعركم ، فإنكم على إرث أبيكم إبراهيم × » ، يعني على أصله وبقيته .

والميراث أخذ من ذلك فقليل له : إرث ؛ لأنه بقية من سلف على خلف ، وقيل لله تعالى : وارث ؛ لأنه تعالى يبقى بعد فناء الخلق ، وإن كانوا وما يملكون في هذه الدنيا ، في ملكه ؛ لأنه تعالى وهب لهم ممالك الدنيا ، لغنائهم عنها ، فإذا بادوا وهلكوا ، وبقيت ممالكهم ، فلا مالك غيره ، وصارت ممالكهم إرثا ، أي بقايا بعدهم ، ولا يكون لها من يحوزها .

قيل لله : وارث ، لا وارث غيره ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والأربعون والمائتان في الشهيد^(٣)



الباب الرابع والأربعون والمائتان في الخير

الخبير : العالم بالشيء ، يقال : فلان يُخبر عن هذا الأمر ، أي يعلمه ، وهو خبير به ، قال الله تعالى :
(فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا) ، أي عليمًا ، قال الله تعالى : ﴿الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ ، وبالله التوفيق .



(٣) بياض في الأصل .

الباب الخامس والأربعون والمائتان في آمين

فإن قال : أفتزعمون أن آمين من أسماء الله تعالى ؟

قيل له : إن قصد بقوله : آمين ، يؤمن منه الجور ، فعسى أن يكون والله أعلم ، وإن قد قال به قوم ، فلسنا نقدم عليه ، إذا لم يصح معناه عندنا .

وفي كتب قومنا : أن آمين من أسماء الله تعالى .

وفي تفسير قوله تعالى : ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ يعني قاصدين البيت الحرام .

قال : ومعنى آمين ، أي افعل .

وقيل : اللهم استجب .

وقيل : آمين : راجون منك إجابة الدعوة .

وقيل : آمين : راضون بما قضيت لنا وعلينا .

مسألة :

قال ابن عباس -- رضي الله عنهما : آمين ، معناها كذلك تقدر .

قال أبو علي : أي افعل بنا كما سألناك .

وفي آمين لغتان : آمين بالمد ، وأمين بالقصر ، والنون في آمين مفتوحة ، لسكونها وسكون الياء قبلها .



الباب السادس والأربعون والمائتان في الكبير

يوصف الله تعالى ؛ بأنه كبير وعظيم وجليل ، كله بمعنى واحد ، وهو أنه سيد مالك للأشياء كلها ؛ لأن سيد القوم هو كبيرهم ، وعظيمهم وجليلهم ، وقد تعظم لهذا الوصف ، بقدرته أيضاً على الأشياء ، ولعله بها ، ولأنه لا مثل له ، ولا نظير ، ولهذا كان الواصف له معظمًا ، ومكبرًا له .
ويجوز الوصف له ، بأنه لم يزل كبيرًا ، لا كبر جثة ، ولا شخص -- تعالى الله عن ذلك ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والأربعون والمائتان في الدائم

يقال : إن الحكيم إنما يقال له : دائم ؛ لأنه لم يزل ، ولم يختلف أحد أنه تعالى مبدع ، إذ كان كل من أقر به ، أقر أنه لم يزل ، ومن أنكره ، يقر أن العالم لم يزل ، فأثبت الصفة للعالم بالأزلية ، ولم ينكر الأزلية .

فلما كانت الأزلية ثابتة لا مخالف على إنكارها ، ولا دفعها ، كانت عندنا -- عز وجل .

فثبت أنه عز وجل الدائم الخالق والوصف له تعالى : بأنه دائم ، من صفات الذات .

ويوصف ؛ بأنه لا يزال دائماً لا يفنى ولا يوصف ، بأنه لم يزل دائماً لا يفنى ، لأن هذا القول على هذا الوجه ، لا معنى له ، والوصف له على الوجه الآخر صحيح ؛ لأنه مستعمل على الفعل المستقبل ، وإن لم يكن دوامه فعلاً .

ويجوز أن يقال : لم يزل دائماً لا أول له ، كما يقال : لا زال دائم الوجود ، لا أول لوجوده ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والأربعون والمائتان في الباقي

فإن قال : أفترعمون أنه تعالى ، لم يزل باقيًا ؟

قيل له : نعم .

فإن قال : فما معنى وصفكم له ، بأنه باقي ؟

قيل له : إن معنى ذلك أنه كائن بلا حدوث ، فواجب أن يوصف بأنه باق ، فلما كان الله لم يزل موجودًا ، بغير حدوث ، وجب أن يكون لم يزل باقيًا ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والأربعون والمائتان في السيد

السيد : المالك ، وسيد العبد : ملكه ، والله سيد كل سيد .
والإنسان لا يسمى سيِّدًا على الحقيقة ، وإنما سمي سيِّدًا بالإضافة ، فيقال : سيد كذا ، ومجازًا لا يطلق ، فيقال لكل من سُمي ربُّ شيء : سيِّده .
فأما سيد الحقيقة ، فهو الله ، فيجوز أن يقال لكل سيد : رب ، إذا أُريد به الإضافة ، ولا يسمى بها مطلقًا إلا الله .
وجائز أن يقال لله تعالى : لم يزل ربًّا للأشياء ، وسيِّدًا لها وإلهاً ، وجائز لم يزل مالكاً للأشياء ، كما لم يزل قادرًا عليها .
وجائز أن يقال : لم يزل الله سيِّدًا .
ومعنى ذلك : أنه رب مالك ؛ لأن المالك للعبد سيِّده ، ولهذا قيل لأكبر القبائل : سادة ، أرادوا بذلك ، أنهم مالكون لهم ، ينفذ فيهم أمرهم .
وعن أبي محمد -- والسيد : الصمد ، قال : هو الشريف ؛ لأنه غاية السؤدد وهما معناهما واحد وبالله التوفيق .



الباب الخمسون والمائتان في القريب

يُوصف الله تعالى ، بأنه قريب من الخلق ، على جهة التوسع ، والمراد بذلك أنه عالم بهم وبأعمالهم ، وأنه سامع لقول الخلق وراء لأعمالهم ، لا ستر بينه وبينهم ، ولا حجاب ولا مسافة ، فلما كان علي ما وصفنا قيل -- في سعة اللغة : إنه قريب منا ، إذا كان لا يشاهد أعمالنا من المخلوقين إلا من كان منّا قريباً .

وكذلك قرب العباد إلى الله بالطاعات ، هو توسع ومجاز ، ومعناه : طلب المحبة والكرامة منه ، فقيل : لذلك تقرب ، لأننا في الشاهد إذا أحببنا شيئاً قربناه منّا ، وإذا أبغضناه أبعدناه منّا ، فلهذا قيل لذلك : تقرب إلى الله ، على المجاز ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي والخمسون والمائتان في المقسط

من كتاب الزاهر :

المقسط : معناه في كلامهم : العادل ، يقال : أقسط الرجل يقسط ، فهو مقسط ، إذا عدل ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ أي العادلين .

ويقال : قد قسط الرجل ، فهو قاسط ، إذا جار ، قال الله تعالى : ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ أي الجائرون ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والخمسون في الطالب المدرك

وجائز أن يوصف الله تعالى ، بأنه طالب ومدرك .

ومعنى الطالب : أن يطلب من الظالم حق المظلوم ؛ لأنه لا يضيع للمظلوم عنده حق .

ومعنى المدرك : أنه لا يفوته شيء طلبه ، ولا يعجزه أحد ، ولا يمتنع عليه شيء ، وليس الوصف له ، بأنه مدرك مثل الوصف له ، بأنه غالب ؛ لأن هذا الإدراك إنما هو فعل منه هو إنصافه للمظلوم من الظالم ، وصفته تعالى ، بأنه غالب ، إنما هو من صفات الذات ؛ لأن معناه : أنه قاهر للأشياء ، مقتدر عليها .

مسألة :

فإن قال : أفليست الأشياء كلها ، في قبضته وسلطانه ؟

وأليس هو بها جميعًا عالمًا ؟

قيل له : بلا .

فإن قال : فكيف يجوز منه الطلب ، لما هو عارف بمكانه ، ومقتدر عليه ؟

قيل له : هو وإن كان عالمًا بكل شيء ، ومقتدرًا على كل شيء ، فقد سمي أخذه للظالم بحق المظلوم ، طلبًا بحق المظلوم ، لأن هذا يسمى في اللغة -- منًا -- طلبًا وإن كنا مقتدرين على من نطلبه بذلك ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والخمسون والمائتان في المفضّل

ويوصف الله تعالى بأنه مفضّل بما فضّل به غيره ومن فعل الفضل ، سمي مفضّلاً ، ولا يوصف بأنه فاضل ، بما تفضل من الفعل على غيره ، ولا يجوز أن يفضل هو بذلك ؛ لأنه مستغن عن الأفعال ، أن يفضل بها ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع والخمسون والمائتان في المولى والولي

فالمولى : المعتق ، والمولى : ابن العم ، قال الله تعالى : ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا﴾ .

والمولى : الأولي ، قال الله تعالى : ﴿مَأْوَنَكُمْ أَلْتَارْهُيْ مَوْلَكُمْ﴾ يعني أولى بكم .
والمولى : الحليف .

والمولى : الولي ، قال الله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ معناه : لا ولي لهم .
والمولى : المالك ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس والخمسون والمائتان في النصير

النصير والناصر : واحد ، ويقال : إن الله ناصر المؤمنين ، ومعنى ذلك : دفع المكاره والشدائد والهوان عنهم ، ليعزهم بذلك ، ويكرمهم ، وهذا هو النصرة المعقولة بيننا في الشاهد ، وبالله التوفيق .



الباب السادس والخمسون والمائتان في المتين

لا يجوز أن يقال لله تعالى : متين ؛ لأن المتين في حقيقة اللغة : الثخين ، والله تعالى لا يوصف بالثخن ، وإنما قال الله تعالى : ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ توسعاً ومبالغة ، في وصف نفسه بالقوة ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والخمسون والمائتان في الهادي

الهادي : هو المبين لطرائق الخير ، وقوله عز وجل في القرآن : ﴿هُدًى يَمْشِيْنَ﴾ أي بيان لهم ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والخمسون والمائتان في شديد العقاب

ولا يوصف الله تعالى ؛ بأنه شديد على الحقيقة ؛ لأن الشدة بمعنى الصلابة ، والله تعالى لا يوصف بالصلابة ، وإن وجدنا في صفاته في القرآن ، أو غيره ، أنه تعالى شديد ، فهو مجاز لكثرة استعمالهم في القوة منا ، هذا القول ، على التوسع ، ولكن يجوز أن يوصف ، بأنه شديد العقاب ، وما أشبه ذلك ، من صفات الأفعال ؛ لأن الشديد في صفات الأفعال ، إنما هي للأفعال والشدة في هذه الصفة : هي لها لا لله عز وجل .

وقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ على التوسع والمجاز ، ولم يكن مجازاً ، لأدى معناه إلى الإحالة ، فصح بهذا إنما إذا ذكر هذا القول ، توسعاً في اللغة ، وأراد أنه أقوى منهم وأقدر ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والخمسون والمائتان في الناصر للمؤمنين

ويقال : إن الله ناصر المؤمنين ، ومعنى ذلك : دفعه المكاره والشدائد والهوان عنهم ، ليعزبهم بذلك ، ويكرمهم ، وهذا هو النصر المعقول ، فيما بيننا ، في الشاهد . وبالله التوفيق .



الباب الستون والمائتان في العدل والعادل

يقال لله تعالى : عدل وعادل ، ولا يقال : إنه عادل بشيء ؛ لأن العادل بالله ، هو الجائر ، كما قال الله تعالى : ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ ، ولعله أراد في هذه الآية فوهم فيها ، قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ .

مسألة :

وقال : والعدل غير العادل ، ولا يجوز أن يقال لله : عادل .

مسألة -- من كتاب لقومنا :

قال : العدل على وجهين : الله عدل ، وعدله على وجهين : عدل في ذاته ، وعدل في فعله ، وهو مساويته بين خلقه ، فيما تجب فيه المخالفة ، وعدل من خلقه ، وعدله : فعلة .

والدليل على أنه عدل : العلم والغنى دليل على العدل ، في كل معنى ، ودليل ثاني علمه بقبح الجور ، واستغناؤه عنه في جميع الأمور ؛ لأنه لا يدخل في الجور إلا من احتاج إليه ، أو جهل قبحه ، فأقدم عليه ، فلما كان الله عالمًا غنيًا ، كان عن الجور والظلم متعالياً .

مسألة :

يقال لله تعالى : عدل كريم ، فالوصف له ، بأنه عدل ، هو توسع ومجاز ؛ لأن العدل في الحقيقة : هو المصدر ، والله تعالى لا يشبه العدل ، ولا شيئاً من المصادر .

ولكن قالوا : هو عدل ، وأرادوا العادل ، توسعاً في هذا القول ، إذ كان يعقل عنده ما أراد ، وأنه من وصفه ، بأنه عادل .

مسألة :

فإن قال : ما معنى العدل ؟

قيل له : أما في اللغة ، فهو الحكم بالعدل والحق ، تقول : هو يعدل في حكمه ، وأما قول الفقهاء ، فهو فعل ما له أن يفعله في الحكمة ، وإعطاء المستحق ما يجب له ، والجور : ضد العدل ، ومنع المستحق ما يجب له ، فلما نفينا عنه الأضداد ، وصفناه بأنه عادل ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ ، و﴿لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ ، ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ ، ومثل هذا في القرآن كثير ، فلا يجوز على الله تعالى العادل الكريم الرؤوف الرحيم ، إلا ما وصف به نفسه ، ولو لم نصفه بالعدل ، لكان موصوفاً بضده ، فلما نفينا عنه الجور ، وصفناه بالعدل .

قال المؤلف : فأجاز الشيخ أبو الحسن البسياني ، أن يوصف الله ، بأنه عادل ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي والستون والمائتان في الواحد الأحد

الواحد في الحقيقة : هو الذي لا ينقسم في وجوده ، ولا وهم ، وهو الفرد لا ثاني له ، والواحد أيضاً ، لا ثاني له في لفظه ، ولا يقال : واحدان .

وقيل له عز وجل : واحد ؛ لأنه لم يزل قبل الخلق متوحداً بالأزل ، لا ثاني معه ، ثم خلق الخلق ، فكان الخلق له ثانياً ، محتاجاً بعضهم ، إلى بعض .

قال المؤلف : وليس يعني أن الخلق صار ثانياً لله ، إلهاً كمثله -- عز وجل .

وتوحد هو تعالى بالغنى عن جميع خلقه ؛ لأنه لم يزل قبل كل شيء ، فالأولية دلت على الوجدانية ، إذ لم يكن قبله شيء ، فيتوحد بالأولية ، كما يتوحد هو بها ، فيكون ثانياً لذلك الشيء الذي تقدمه ، بل لم يزل هو الأول السابق بالوجدانية ، فكان الخلق ثانياً بالابتداع .

والواحد : اسم يدل على نظام واحد ، يُعلم باسمه ، أنه واحد ليس قبله شيء من العدد ، وهو خارج من العدد ، والواحد كيف ما أدركته وأجربته ، لم يزد فيه شيء ، ولم ينقص منه شيء ، تقول : واحد في واحد ، لم يزد على الواحد شيء .

وتقول : نصف الواحد ، لم يغيّر النصف الواحد ، فدل على أنه محدث الشيء وإذا دل أنه محدث الشيء ، دل أنه مغني الشيء ، وإذا دل أنه مغني الشيء ، دل أنه لا شيء بعده فإذا لم يكن قبله شيء ، ولا بعده شيء ، فهو المتوحد بالأزل ، فلذلك قيل له : واحد .

فأما الواحد والأحد ، فصفتان معروفتان ، قد نطق بهما القرآن ، في صفات الله تعالى .

والأحد : هو اسم أكثر من الواحد ، ألا ترى أنك لو قلت : فلان لا يقوم له واحد ، لجاز في المعنى ، أن يقوم له اثنان وثلاثة ، فما فوقهما .

وإذا قلت : لا يقوم له أحد ، فقد حرمت أنه لا يقوم له واحد ولا اثنان .

وتقول : ليس في الدار واحد ، يجوز أن يكون من الدواب أو الطيور ، أو الوحوش أو الإنس ، فكان الواحد ، لغير الدواب والناس .

وإذا قلت : ليس في الدار أحد ، فهو مخصوص بالآدميين ، دون غيرهم من سائرهم ، والأحد ممتنع في الحساب ؛ لأنك تقول : واحد واثنان وثلاثة ، فهذا العدد وإن لم يكن في العدد ، فعليه العدد ، وهو داخل في العدد ، والأحد ممتنع من هذا ، فلا يقال : أحد واثنان وثلاثة ، ولا يقال : أحد في أحد ، كما يقال : واحد في واحد ، والواحد وإن لم يتجزأ من الواحد ، فهو يتجزأ من الاثنين ، فما فوق ذلك والأحد قد يجيء في الكلام ، بمعنى الواحد ، ومعنى الأول .

فالواحد والأحد وغيرهما من الألفاظ التي مضت ، كلها مشتقة من الواحد ، تبارك الله الواحد الأحد .

مسألة :

فإن قال قائل : من أين علمت أنه تعالى واحد ؟
فقل له : من قبل ، أنه لا يكون قادرًا إلا واحد ؛ لأنه لا يكون الغالب إلا واحدًا ؛ لأن الاثنين لابد من أن يكون أحدهما يغلب صاحبه ، والمغلوب عاجز ، والعاجز ليس بإله قدير .
ومعنى القول : بأنه واحد : أنه لا نظير له ، ولا شبيه ، فهو واحد ، لم يزل واحدًا -- تعالى اله الواحد القهار ، وبالله التوفيق .

الباب الثاني والستون والمائتان في الفرد

ويوصف الله تعالى : بأنه فرد ، والفرد الواحد .
وأفردته : جعلته واحدًا ، هو الفرد ، وقد تفرد بالأمر دون خلقه ، وسمي فردًا ، لأنه لا يختلط بالأشياء ، ولا يمازجها ، بل هو مستغن عنها ؛ لغناؤه عنها ، والأشياء مختلط بعضها ببعض ، والله ولي التوفيق .



الباب الثالث والستون والمائتان في الصمد

الصمد : هو السيد الذي ليس فوقه سيد .

قال الأسدي :

ألا بكر الناي بخير بني أسد بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد

وقال عمرو بن الأسلع في قتله حذيفة بن بدر :

علوته بحامي ثم قلت له خذها حذيف فانت السيد الصمد

قال الحسن : الصمد : السيد الذي لا يموت .

ويجوز أن يقال : لم يزل صمدًا ، على أنه لم يزل سيدًا مالكا للأشياء .

ولا يجوز أن يقال : لم يزل صمدًا ، على معنى أن الصمد : هو أن الخلائق يصمدون إليه في حوائجهم .

فالصمد على هذين الوجهين ، فأحدهما ما هو من صفاته لذاته ، والآخر ، من صفاته لحدوث القصد إليه من العباد ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع والستون والمائتان في ذكر لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد

لم يلد ، فيكون موروثاً ، ولم يولد ، فيكون محدثاً مربوباً ، ولم يكن له كفواً أحد ، فهو الله الذي لا كفو له ، ولا شبيه له ، ولا نظير ، ولا عدل ، ولم يكن له كفواً أحد ، ولم يكن له أحد كفواً -- على التقديم والتأخير ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس والستون والمائتان في الإشارة

كقوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، وفي قوله : ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ .
قال : والإشارة على ضربين : إشارة إلى صفة ، وإشارة إلى الحقيقة .
فالإشارة إلى الصفة هذا ، وهو يعرف نظر العين ، وإشارة إلى الحقيقة ، وهو إشارة حقيقة المعرفة ، وذات الشيء : حقيقته ، وبالله التوفيق .



الباب السادس والستون والمائتان
في ذكر الأسماء الحسنی
وتفضیل الأسماء بعضها على بعض

قوله تعالى : ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ : الرحمن الرحيم العزيز الحكيم ، قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ ، فكل أسمائه حسنة ، وليس لله تعالى اسم قبيح ، نهى أن يدعى به ، وذلك مثل تفضيل القرآن ، بعضه على بعض .

وتأويل ذلك : أن يسأل بالأسماء التي سمى بها نفسه ، فإنه الرحمن الرحيم الخالق البارئ المصور .
مسألة :

قوله تعالى : ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ .

قيل : الصفات العُلا .

ويقال : ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ﴾ تسعة وتسعون اسماً ، من أحصاها دخل الجنة .
مسألة :

بعض الأسماء أعظم من بعض ، وبعض الصفات أرجح من بعض .

ولا يقال : بعض الكلام أحسن من بعض ، ولا أقبح .

وكذلك الأمر في الأسماء والصفات ، ومن حد صفات الله ، كم حد الله .

ويقال : اسم الله الأعظم لا من قبل أن له اسماً صغيراً .

وذلك أن لله تعالى أسماء ، فبعضها محظورة على البعض ، وبعضها ليست بمحظورة .

فما ليست بمحظورة : فمؤمن وجبار وحي وواحد .

والمحظور : الله والرحمن والرحيم ، ولا تصغر الأسماء التي حظرت ؛ لأنه ليس لله تعالى اسم صغير ، لأن كل من كان صغيراً ، ففيه تضعيف ، ولا يكون اسمه الأعظم إلا وهو محظور ، ولا يجوز لخلق أن يتسمى به ، وإنما ذكرنا ما ذكرناه لأنه قد أنكر قوم اسم الله الأعظم .

قال المؤلف :

واسم الله الأعظم : هو الله ؛ لأنه قُدم على جميع الأسماء كلها .

وقيل : غير ذلك ، تركت الاختلاف ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والستون والمائتان في الدعاء وفضله ومدحه وما يجوز فيه وما لا يجوز

والدعاء : مخ العباداة ، وقد أمر الله تعالى عباده أن يدعوه ، فقال تعالى : ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ مستكينين ﴿وُخْفِيَّةً﴾ في خفض وسكون ، في حاجاتكم ، من أمر الآخرة ، ولا تدعوا على مؤمن ولا مؤمنة بالشر ، أن تقولوا : اللهم العنه واخزه ، ونحو ذلك ، فإنه عدوان : ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ، وقال الله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ ، وقد قدمنا ذكر الأسماء الحسنى ، والقول فيها .

فالدعاء فرض ، إذا خرج ذلك الدعاء ، فيما أمر به العبد ، ولم يدخل فيه ما لا يجوز .

فصل

والناس مختلفون في الدعاء .

فمنهم من أجاز على الشريطة والتقيد .

ومنهم : من لم يجز .

فالذي وجدت في الأثر : أن يدعوه ونسأله الخير ، فذلك حسن .

والذي يقول به : أن يسأل الله في الدعاء ، على وجه التضرع إليه ، ويسأله أن يقضي له ما هو خير .

فإذا سألت ربك في الصلاة ، فلا تقل : إن شئت يا رب ، فعلت لي كذا وكذا ، ولكنك اعزم في المسألة ، وألح على ربك ، وجد في الطلب ، وقل : اللهم يسر لي كذا وكذا ، وأعطني كذا وكذا ، واجعل لي فيه خيرًا في ديني ومعاشي ، ولا تقل : إن كان خيرًا ، ولكن تسأله -- ما شاء الله -- ثم تقول : اجعل لي فيه خيرًا ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والستون والمائتان
فيما يستحب أو يكره في الدعاء
من الحركات والأصوات

وقيل : رفع الصوت في الدعاء اعتداء .

أبو سعيد : رفع اليدين في الدعاء ، لغير معنى التحديد لله تعالى ، فإن فعل ذلك فاعل ، على صدق النية والمذهب ، فلا مانع له ، وليس ذلك ما يوجب التحديد إلا على الإرادة ، بسوء المذهب .

وقال : استحب بعض أصحابنا : أن لا يحدث الداعي في دعائه حالاً ، من رفع يدين ولا خفضهما ، فإن رفعهما فعلى هينئتهما -- على ما قيل .

قال غيره : إن رفع يديه بحذاء وجهه ، مبالغة منه في الطلب ، في الدعاء إلى الله ، جاز له ذلك ، ولا أعلم عليه شيئاً .

وإن كان في رفعه يديه ، على معنى التحديد لله ، فلا يجوز ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والستون والمائتان فيما يجوز أن يدعى الله به وما لا يجوز

أبو الحسن البسياني : قلت : اللهم لا تدع لي عيبًا إلا سترته ، ولا كربًا إلا كشفته ، ولا ذنبًا إلا غفرته ، وأمثال هذا من المطلوب من الدعاء ، يجوز ذلك أم لا ؟
قال : أرجو أن هذا يجوز ، وهذا من المطلوب من الله أن يفعله .
مسألة :

وعنه : وفيمن قال : يا غياثي ولجائي ، يا همي ومناي ، يا نوري وضيائي .
قال : لم أعلم هذا من دعاء المسلمين .
فأما غياثي ولجائي ، فعسى أن يجوز يقول : أستغيث بك وألتجئ إليك ، وأما همي ومناي ونوري وضيائي ، فإله أعلم إلا أنني أقول : إن كان يعني النور نورًا ، يهتدى به من الضلالة ، فإن قصد إلى ذلك ، فأرجو أن يجوز -- أنقضى .
مسألة :

ولا يجوز على الإطلاق : اللهم لا تعرض عني ، ويجوز : اللهم يا عظيم الرجاء ، أي عظيم المرجو .
محمد بن الحسن -- قلت : هل يجوز في الدعاء : يا رب ارض عنا برضاك وتب علينا بتوبتك أم لا ؟
قال : إنني أكره أن يتكلم المتكلم بذلك لرعونة لفظه .
وأما إذا أراد : أثبتنا بثوابك ، وارحمنا برحمتك ، فقد أصاب ؛ لأن الرضى والتوبة من الله ، رحمة وثواب .

مسألة :
من قال : اللهم اكفنا ظلمة خلقك ، يجوز ، ومن قال : اعتمادنا بعد الله على فلان ، فإنها كلمة أكره المقال بها ، إلا أن يقول : اعتمادنا على فلان ، بعد توكلنا على الله .
ومن قال : ذهب الله بأصل كذا ، فإن كان شيئًا قد أهلكه الله ، فقال بذلك على وجه الإخبار ، فلا بأس .
وكذلك إذا دعا بذلك ، على أحد من أعداء الله ، فقال : ذهب الله بنفسه أو بسمعه أو ببصره ، فلا بأس بذلك .

ومن قال : كسح الله بأثر فلان ، إذا كان ممن يظلم الناس ويؤذيهم .
قال : لا أرى ظاهر اللفظ يصلح ، إذا أراد بذلك الهلكة فلا أراه مأثومًا .

ومن قال : طير الله ، ولا طيرك ، أي فعل الله وحكمه ، لا فعلك وحكمك .

قال الفراء : الطائر عندهم : العمل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ أي عمله .
مسألة :

سألت أبا معاوية : هل يجوز أن يقول الرجل : اللهم صل على محمد ، كما صلت عليه ملائكتك ؟
قال : نعم ، ويقال : إنه يقال : اللهم صل على محمد كما صليت وسلمت وباركت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم ، في العالمين ، إنك حميد مجيد ، وبالله التوفيق .

الباب السبعون والمائتان في الحاجات والمآرب والأمور التي يجوز أن يسألها الله تعالى ولا يجوز

ومن قال : اللهم اخترني ، أو اللهم ردني ، أو قال : اللهم عالني على فلان حتى أنتصر منه ، أو قال : اللهم ارزقني مال فلان ، أو زوجة فلان ، أو خادم فلان ، أو دابة فلان ، فلا أرى عليه شيئاً من ذلك ، إذا كان معناه ارزقني مال فلان بالثمن ، من وجه الحلال والشراء ، أو زوجة فلان ، إن طلقها ، أو دابته إن باعها .

وأما إذا تمنى على غير هذه الوجه ، من وجه الحسد ، فلا يجوز الحسد لمسلم ، وجائز في الكافر .
ومن لم يكن له ولد ، فلا يجوز أن يدعو الله : أن يرزقه ولداً ، يحمي ماله عن ورثته ، وذلك من كبائر الذنوب . وبالله التوفيق .



الباب الحادي والسبعون والمائتان في سؤال المحال عن حقيقته

من قال : اللهم ارحم النار مني ، فهذا محال ؛ لأن النار لا عقوبة له عليها ، وهي عقوبة للظالمين .
ومن قال : اللهم إن حلمك أضربنا ، فهذا محال ؛ لأن حلم الله عمن أساء ، إذا عفا عنه ، ولم يعاقبه ، ويعجل له العقوبة ، فلا يكون هذا الحلم ضرراً .



الباب الثاني والسبعون والمائتان فيما لا يجوز من أسماء الله الذاتية والفعلية وصفاته الذاتية والفعلية

ولا يجوز أن يقال : يا من ارتدى بالفخر والكبرياء .

ويجوز : اللهم اجعل القرآن ربيع قلوبنا .

ومعنى الربيع : الغيث الدائم ، بأنه دعا ، أنه يديم الذكر في قلبه ، والقرآن كذلك .

وروي عن النبي × أنه قال : « يا مقلب القلوب ، ثبّت قلبي على طاعتك » ، ولا يجوز أن يقال : يا رب ، لا تجر عليّ .

مسألة :

أبو سعيد -- قلت : هل يجوز أن يقال لله أو يدعى : يا حنان ، أو يا برهان ، أو يا سلطان ، أو يا عاقل

قال : أما حنان ، فقد عرفنا في ذلك اختلافاً ، فكره ذلك من كره .

وقال بعض المسلمين : لا بأس بذلك ؛ لأن ذلك يخرج على وجه الرحمة .

وكذلك الحنان هو الرحمن ، على هذا .

وأما البرهان ، فالبرهان : هو الحجة ، والله ذو الحجة ، ولا يقال : الحجة برهان الله ، ولا يقال : هو الحجة ، ولا البرهان .

وأما السلطان ، فهو القدرة ، والله ذو القدرة ، وهو القادر .

ولا أحب أن يقال لله : سلطان ، ولا برهان .

ويقال : يا ذا السلطان ، ويا ذا البرهان .

وأما يا عاقل ، فلا يجوز ، لأنه من أسماء المخلوقين .

ويجوز أن يقال : يا عظيم الرجاء ، ولا يجوز أن يقال : إن الله يحتجب عن خلقه ، لأن المحتجب مستتر .

مسألة :

في قولهم : الله المعين والمسهل .

قال الشيخ أبو أحمد المنذر بن أحمد السري : المسهل جائز ، ورفع عن الشيخ أبي الحسن علي بن محمد : أن المعين صفة من صفات الله ، وجائز القول بذلك .

مسألة :

فيما يوجد عن أبي عبد الله -- في بعض دعائه : يا من هو بكل مكان ، ثم قال : ليس المعنى في هذا بصورة ، ولا بجنس ، ولكن بعلمه في كل مكان .

ولا يجوز أن يقال : يا من احتجب بقدرته عن أعين الناظرين ، لأن القدرة ليست هي ، وليس هو ممن يتوارى بالحجب .

فإن قال : أفليس قد قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ ﴾ فإن معنى الحجاب : المنع لهم عن رؤيته ، وليس من دون الله حجاب يستتره .

ولا يجوز أن يقال : يا حنان ، ويجوز : اللهم لا تُنسنا ذكرك .

وجائز : يا ديان ، إن عني به متعبدٌ عباده بدين يعبدونه .

وجائز : يا جبار الجبابة ؛ لأن الجبار : هو الممتنع ، وهو فوق كل جبار ، وممتنع ، وعلى كل جبار ممتنع قاهرٌ .

وقيل : إنه على الإطلاق ، لا يجوز .

وقلت : هل يجوز في الدعاء : يا حنان ، يا منان ، يا آمين .

فأما يا حنان ، فلا يجوز ؛ لأن ذلك مأخوذ من حنين الناقة ، على ولدها .

وأما يا ديان و آمين فعسى أن يجوز ، إذا قصد بذلك أن يدان له ، و آمين : أن يؤمن منه الجور ، ولا يقال : ديان لأحد ، ولا آمين لأحد .

ولا يجوز : يا من ارتدى بالفخر والكبر .

مسألة :

ومن قال : يا رب باسمك الأعظم افعل لي كذا وكذا ، فلا يجوز .

قال المؤلف : ويسأل الله بأسمائه الحسنی ، وتأويل ذلك : أن يسأل الله بالأسماء التي سمي بها نفسه ، ولا يعني بذلك : نسألك بحق أسمائك عليك ، ولكن يعني بأسمائه نفسه ، بأنه الرحمن الرحيم الخالق البارئ .

مسألة :

وجائز أن يسأل الخالق : نسألك بك .

قال المؤلف : وسل عن ذلك ، فإن فيها غير هذا ، ولا يجوز أن يسأل الله .

فيقول : بحقك على نفسك افعل لي كذا .

ولا يجوز بحقك ، ولا بسمواتك ولا بوجهك ، ولا بقدرتك ، ولا بملائكتك ، وأنبيائك والكعبة والقرآن وعرشك وكرسيك وجميع خلقك ، ولا بشيء من الحقوق .

ولا يجوز أن يقال : أسألك بأسمائك ، ولكن أدعوك بأسمائك ، ولا يجوز بحق أسمائك .

واختلفوا فيمن يسأله بأفعاله .

وجائز أن يدعي بأسمائه .

فإذا قلت : بحق قدرتك وعزتك ، فكأنك سألته ببعضه ، وتجعل للقدرة حقاً عليه -- تعالى الله عن ذلك

واختلفوا فيمن يسأله بأفعاله .

ومن سأل الله بصفات فعله ، ففيه اختلاف .

الباب الثالث والسبعون والمائتان في نفس البارئ وذاته بذكره الداعي في دعائه وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

البسياني :

قلت : هل يجوز أن يقال في الدعاء : يا ساكن السماء ، يعني الله تعالى ، فلا يجوز أن يوصف الله بالسكون والنزول في السماء .

وجائز أن يقال : هو الله في السماء إله وفي الأرض إله ، من غير أن يعتقد أنه حال فيها ، ولكن هو فيها بتدبيره واقتداره ، والله أعلم .

وكذلك هل يجوز أن يقال : يا من كل مكان منه ملآن ؟

قال : جائز على وجه الإحاطة والتدبير والعلم ، لا أنه فيه ملآن شخص ولا جنة .

قلت : فالرجل يقول في دعائه : الحمد لله حمداً يهنئه ، ويحجرتني عن معاصيه ، هل يجوز في صفة الله التهنئة أم لا يجوز ؟

فذلك عندنا غير جائز على الله أن يهنأ بشيء ؛ لأنه تعالى غني ، والحمد ممن حمده ، لا يحجر عن معاصيه ، إنما الحجر عن المعاصي ، بتوفيق الله .

قلت : فإن كان لا يجوز ، فما يكون القائل مشركاً ، أو كافراً ؟

فما أقول : إنه يبلغ به الشرك والله أعلم ، وإن لم يتب ، كان ما أقر به إلى الخطأ والإثم .

قلت : فإن قال : يا طاهر ، يعني بذلك الله ، هل يجوز هذا في صفة الله ؟ وما معنى الطاهر ، من طريق الطهارة ؟

فأما إن كان القائل قصد إلى معنى أن الله طاهر عن الأشياء ، فعسى ؛ لأن القدوس : هو الطاهر ، والتقديس : هو التطهير ، والأرض المقدسة : هي المطهرة ، فعلى هذا يجوز .

ولا يجوز أن يوصف الله ، بغير ما وصف به نفسه ، في كتابه ، أو يعرف معنى تأويله ، ومعنى ما يقول .

قلت : وكذلك يوجد في بعض الآثار : أنه يستحب أن يقول في الصلاة : أشهد أن الله ما ادعى ، وأنه برئ ممن تبرأ ، هل يحسن هذا ؟ وهل يجوز أن يوصف الله بالإدعاء ، أو يضاف ، إليه الدعوى ، وهو الصادق المصدق ، وقوله الحق ؟ وإن كان ذلك لا يجوز ، ولا يحسن ، فلما يخرج عندك تفسير ما ذكرت ؛ لأنه يوجد في الآثار ؟

قال : الذي يجبر ذلك ، وقال به : فلعل معناه في ذلك ، لا يذهب إلى الإدعاء والدعوى وإنما يذهب أن الله الخلق والأمر ، وله الحكم ، كما ذكر في كتابه : أن ﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ وأنا شاهد بذلك على ما قال وهذا عندي تفسيره والله أعلم .

وأما من لا يجيزه وكرهه ، ولا يقول به ، ولكن يقول : أشهد أن له الخلق والأمر والحكم ، كما ذكر في كتابه .

قلت : وكذلك إن قال : يا خير الأصحاب ؟

قال : إن عني بذلك حافظاً ومديراً ، جاز ، ولا يجوز على غير هذا المعنى ، وبالله التوفيق .

الباب الرابع والسبعون والمائتان فيما يجوز في الدعاء وما لا يجوز

أبو الحسن البسياني -- قلت : هل يجوز أن يقول الإنسان في دعائه : الحمد لله الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين ؟

قال : بهذا نطق كتاب الله ، وجائز القول به .

والموجود في الأثر : انظر إلى من فضلت عليه ، واحمد الله ، ولا تنظر إلى من فوقك ، فيما أوتي من الدنيا ، فقد أخبر الله نبيه × ، بقول داود وسليمان ، إذ قال : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فحمدا الله ، على ما فضلهما في الملك والنبوة ، وآتاهما ما لم يؤت غيرهما من المؤمنين ، فذلك يجوز على هذا ، إذا رأى فضل الله عليه ، حمد الله .

قلت : وكذلك يقول في دعائه في آخر صلاته : أشهد أن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، أم إنما هو خاص للأنبياء -- صلوات الله عليهم -- ولمن صحت سعادته ؛ لأنه مما يدخل في تركية النفس ، أم ما عندك في ذلك ؟

قال : عندي في ذلك أن ذلك جائز ، إذا دعا به الداعي ، على وجه التذلل لله ، وأنه قد أسلم ذلك لله في طاعته ، لا يعتقد ذلك تركية لنفسه ، ولا يقول إلا كما جاء به القرآن فلا يقول : أشهد على وجه العلم بالتركية ، ولكن على وجه : إني أجعل ذلك لله في طاعته ، لا شريك له ، ولا أحب أن يقول : أشهد ، ولكن يقول : إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين -- كما جاء القرآن .

قلت : والداعي يقول في دعائه : اللهم لا تخزني بالبلاء ، هل يجوز هذا في الدعاء؟ وإن كان لا يجوز ، فما يكون حال قائله ؟ وما تكون منزلته ؟

فالذي أنا عليه : أن الله تعالى لا تضاف إليه التخزية بالبلاء ، ولا غيره ، وإنما يفعل بعباده ، ما قد علم وشاء ، لا من وجه التخزية ، والقائل لذلك جاف في دينه ، بقوله ذلك ، إن لم يتب .

قال : جائز أن يقال لله تعالى : يا رب الأرباب -- انقضى .

ولا يجوز على الإطلاق : اللهم لا تعرض عني .

ولا يجوز : اللهم لا تجز عليّ ، ولا تظلمني ، وإن كان معلوماً : أن الله لا يفعل شيئاً من ذلك .

بشير -- قال : يجوز أن يقول : اللهم حل بيني وبين الشيطان .

ويقال : إن الله حال بين المؤمنين ، وبين الكفر .

ومعنى ذلك : أنه أمرهم بالإيمان ، ونهاهم عن الكفر .

ومن قال : اللهم لا تُنسنا ذكرك ، ولا تولنا غيرك ، فليقل ذلك ، على معنى : لا تحل بيننا وبين

طاعتك ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ ، يقول : إن الله لم يحملهم ما لا طاقة لهم به ،

ولكن يقول : اللهم لا تفعل بنا ما يحول بيننا وبين طاعتك ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ إنما هو يأمرهم بالدعاء .

وقال في موضع آخر : لا تولنا غيرك ، والله أعلم .

ويجوز أن يقال : اللهم لا تجعلنا خلقاً خلقته للنار .

وجائز : اللهم اعزم لي على الخير .

ويقال : أنت عفو فاعف عني ، فيسأل بالأفضل .

ولا يقال : أنت عدل فتفضل عليّ ، وأنت تعذب ، فارحمني .

ولا يجوز : أعرض الله عنك ، ولا أقبل الله إليك .

ولا يجوز : اللهم حمّل عليّ ، ويجوز : أعوذ بالله من نقمته وابتلائه .

وقول من قال : اللهم أجرني من عذاب النار ، أو أغثني من الظّلمة ، وأجرني منهم ، فكل ذلك ما عرفت به بأساً ، والله أعلم .

ويجوز : اللهم يسر لنا ، وكره من كره ، ولا تسر علينا .

ويجوز في صفة الله : أن يقال : يا ذا المدعو ، وأن يقال : يا ذا الخلق ، وذلك مثل قوله : يا ذا العرش .

ويجوز أن يدعي : اللهم تحمل عني ذنوبي ، واحمل عني ذنوبي ، على معنى العفو عنه ، ليس أن يشبه بالخلق ، من الحمل -- تعالى الله عن ذلك ، وهذا يخرج على المجاز .

وكذلك يجوز أن يقال : اللهم زدني خيراً ، على معنى المجاز ؛ لأن هذا المعقول من القول ، وإرادة الله ، قد تقدمت فيما أراد -- تبارك وتعالى .

مسألة :

هذا مما عرض على أبي سعيد فرآه صواباً :

يا من هو تحت كل شيء ؛ وليس له تحت ، ويا من هو فوق كل شيء ، وليس له فوق ، ويا من هو أول كل شيء ، وليس له أول ، ويا من هو آخر كل شيء ، وليس له آخر .

قال المؤلف : سل عن الصفة لله ، بأنه تحت ، ويا من هو فوق كل شيء ، وليس له فوق ، ويا من هو أول كل شيء ، وليس له أول ، ويا من هو آخر كل شيء ، وليس له آخر .

قال المؤلف : سل عن الصفة لله ، بأنه تحت ، فإنها كلمة جانبية ، لأنني وجدت النهي عن القول : يا من هو تحت كل شيء ، فلا يحسن أن يقال : إن الله تحت كل شيء ، كما يحسن أن يقال : فوق كل شيء .

مسألة :

ومن جوابات لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن غسان -- قلت : هل يجوز في الدعاء : يا رب ارض عنا برضاك ، وتب علينا بتوبتك ؟ أم لا يجوز ذلك ؟

قال : إنني لأكره أن يتكلم المتكلم بذلك ، لعنونة لفظه ، فأما إذا أراد أثبنا ثوابك ، وارحمنا برحمتك فقد أصاب ، لأن الرضى والتوبة من الله ، رحمة و ثواب .

ويجوز أن يقال : يا رب لا ترزقني الحرام ، ولا تطعمني إياه أم لا ؟

بل جائز له ذلك أن يسأل الله : أن لا يجعله من أهل الكفر والمعاصي ؛ لأن الحرام هو رزق الله ، فما أكله رزق الغذاء ، لا رزق التملك ، ولا رازق غير الله ، ولا مطعم غيره .

مسألة :

فيمن يقول : اللهم اعزم لنا بالخير .

قال : أرجو أن يجوز ، لسعة اللغة ، في معنى الإرادة ، ومكروه أن يقال : قال الله ولا فالك ، وقوله : ما عندي قليل الله ، ولا كثيره ، من الجنس الذي طلب إليه ، فإذا صدق في إخباره ، فلا أرى عليه بأساً .

مسألة :

وهل يجوز أن يقال لله : أرحم الرحماء ، وأعلم العلماء ، أم لا ؟

لا أرى جواز الوصف له ، إلا بما وصف نفسه : أنه أرحم الراحمين ، وأما قوله : أعلم العلماء ، فقد أصاب ، وإن أراد به يعلم ، ولا يعلمون ، فجائز ، ولا يجوز التشبيه له بخلقه .

ولا يجوز : يا غياث المستغيثين ، ولكن يقول : يا من هو غياث المستغيثين ، ويا من يستغاث به ، والله أعلم .

ولا يجوز أن يقال : اللهم اكفنا ظلمة خلفك .

وقيل : يجوز .

وعن أبي سعيد -- في قول الداعي : اللهم لا تطعمنا الحرام ، إنها كلمة جافية ، لا تجوز ، وأحب أن يدعى بغيرها ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس والسبعون والمائتان في الاستخارة والاستشارة

أبو الحسن البسياني -- وعن الداعي ، هل يجوز أن يقول في دعائه : اللهم إن كان هذا الأمر خيرًا ، فاقضه لي ، وإن كان شرًا ، فاصرفه عني ، في أمر قد خشي منه الضرر ، ورجا منه المنفع ؟

وهل يجوز أن يدعو على سبيل الشريطة ؛ فإني قد وجدت في بعض الآثار : ينهى عن ذلك ، ويؤمر أن يدعى بالقطع ويسأله أن يجعل له في ذلك الخيرة ، ويقول : اللهم افعل لي كذا وكذا ، واجعل لي فيه الخيرة ، فما كان معك في ذلك ، أو سمعت فيه ؟

قال : أرى أنه جائز أن يدعو على وجه السؤال ، وقد قيل : بإجازته على ما وصفت ، إن كان خيرًا ، فاقضه ، وإن كان شرًا فاصرفه .

والناس مختلفون في أمر الدعاء .

فمنهم : من أجاز على الشريطة والتقيد .

ومنهم : من لم يجز ذلك .

والذي وجدت في الآثار : أن يدعو ويسأله الخيرة ، فذلك جائز حسن ، والذي أقول به : أن يسأل الله ، ويدعوه ، على وجه التضرع ، والرغبة إليه ، ويسأله أن يقضي له ، مما هو خير .

وقوله : اللهم إن أستخيرك فجائز .

ولا يجوز : اللهم إني أستشيرك والاستشارة على الله لا تجوز ؛ لأنها من صفات المخلوقين .

قال غيره : إذا أردت أن تستخير الله تعالى ، تقول : أستخير الله ، ثم أستشير الناس .

قال المؤلف : أستخير -- بالخاء المعجمة لا بالجيم -- وبالله التوفيق .



الباب السادس والسبعون والمائتان في السؤال بأسمائه التي دعاه بها أنبيأؤه -- عليهم السلام

ومن قال في دعائه : اللهم إني أسألك بالاسم الذي دعاك به موسى ، وبالاسم الذي دعاك به عيسى ، فلا يجوز .

ومن قال : أسألك بما سألك به محمد صلى الله عليهم أجمعين وسلم ، فإن هذا لا يجوز ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والسبعون والمائتان فيما يدعى الله به على الحقيقة والمجاز وأحكام ذلك

ومن قال : إنه تعالى نذر ، وسند له -- بالنون ، فمجاز وحقيقة .

ومن قال : يا خير الأصحاب ، يعني بذلك ، حافظاً ومدبراً ، جاز ولا يجوز على غير هذا المعنى .

ولا يجوز يا صاحب المؤمنين ، على الحقيقة ، وإنما يقال للإنسان : صحبتك الله -- توسعاً -- يراد : سلمك الله .

ويقال : يا سيد كل سيد ، ومولى كل مولى -- على المجاز -- ورب الأرباب -- على المجاز ؛ لأن من ملك شيئاً ، سمي ربهم -- في اللغة ، والله تعالى هو الملك في الحقيقة ، ويوصف ، بأنه تعالى حافظ وراع وحارس وإن كان استعماله قليلاً . والحراسة والرعاية حقيقتان . فلهذا وصفناه بهما . وكفيل وضامن صحيح يقال : تكفل الله بأرزاق العباد ، وضمن المؤمن بالجنة ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والسبعون والمائتان فيمن يسأل الله برحمته وفضله وكرمه

من قال : اللهم ارحمني برحمتك ، ففيه اختلاف .

وكتب بعض المسلمين إلى بعض :

عانا الله وإياك برحمته .

مسألة :

وما عندك ، هل يجوز أن يسأل العبد خالقه بفضله ومنه ، وكرمه ورحمته فيقول : وقنا برحمتك عذاب النار ؟ ويقال : أنعم علينا بهدايتك ، وتفضل علينا بعفوك ؟

الجواب : قد عرفت جواز ذلك ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ .

وقد قال : ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ، وقال : ﴿قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ فِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ .

وإذا سأل الله : أن يمن بعفوه ورحمته وهدايته ، على عبده ، فذلك جائز ؛ لأن مسأله إنما يريد بذلك ، أن يمن عليه بذلك ، لا أنه يسأله برحمته وعفوه وهدايته ، متوسلاً إلى الله تعالى ، فذلك لا يجوز ، والله أعلم .

وفيمن يقول : اللهم ارحمني برحمتك ، وتب عليّ بتوبتك .

قال بعض : لا أرى بذلك بأساً ، على استنباط المعنى ، لأن المراد بذلك : اللهم أصبني برحمتك ، وامسني نعمتك .

قال الشيخ أحمد بن عبد الله بن موسى : وجدت في جواز ذلك اختلافاً ولا يجوز أن يقال : اللهم ارحمني برحمتك .

قال المؤلف :

قد تقدم الاختلاف في ذلك ، ولعل ذلك إذا سأله مستشفعاً إليه برحمته ، ومتوسلاً .

وأنا إذا قال : أصبني برحمتك ، يسأله أن يرحمه فذلك جائز ، والله أعلم .

قال الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة : وكل شيء يسأله السائل ربه أن يفعله ، فهو على ضربين : أحدهما : شيء من حكم الله ، أن يفعله ، دعا به الداعي ، أو لم يدع به ، وشيء من حكم الله أن لا يفعله إلا بعد دعائه .

فأما الذي هو من حكمه أن يفعله ، دعا به الداعي ، أو لم يدع ، فكالذي حكاه الله ، من دعاء الملائكة -- عليهم السلام -- فقال : ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ الآية ، وقد علمنا أن الله يدخل المؤمنين الجنة ، وأنه يغفر للذين تابوا ، دعا بذلك داع ، أو لم يدع .

وأما الضرب الذي ليس من حكم الله ، أن يفعله إلا بعد الدعاء ، كدعاء الأنبياء -- صلوات الله عليهم -- للأشياء التي لولا دعاؤهم بها ، لم يتفق كونها ، على سبيل ما اتفقت عليه من الكثرة ، ومقادير الأوقات ، لعلم الله تعالى ، بأن ذلك لا يكون موجباً للحجة ، ولا واقعاً المصلحة ، إلا بأن يكون بعد ذلك الدعاء .

وقد علمنا أن المسلمين يوجهون دعاءهم إلى الله ، في النصر على المشركين ، وقد استسقا الغيث ، وفي كشف ما كان من المكاره ، وفيما أشبه ذلك ، وجرى مجراه ، رغبة إلى الله تعالى ، وطمعاً أن يكون اجتهداهم ، سبباً لاجتلاب ما سألوا .

فقد دل ذلك على أن من الدعاء ، ما لو لم يكن الشيء المسئول فيه ، وإن كنا لا نعرف كل شيء عن ذلك بعينه ، مما سواه .

ولكننا نعلم في الجملة : أن مما ندعو به : أن الله يفعله ، دعونا به ، أو لم ندع به .

ومنه : ما نعلم أن الله تعالى ، لا يفعله إلا بعد أن ندعُوه به .

ومنه : ما لا ندري ، من أي الصنفين هو ؟ فنحن ندعو به ، لحسن الدعاء في ذلك ، من الوجهين جميعاً .

قال المؤلف : ولعل ها هنا وجهاً ثالثاً ، أغفله أبو محمد ، حتى قال : إن الدعاء على وجهين ، وهما اللذان ذكرهما .

والوجه الثالث الذي عندي ، وهو الذي غفل الشيخ أبو محمد أن يذكره : هو شيء من حكم الله ، في علمه أنه لا يفعله ، دعا به الداعي ، أو لم يدع به ، لأنه لو أن أحداً دعا ربه : أن يزيل له البحور من أماكنها ، لم يشأ الله ذلك ، وأن يأتي بالقيامة قبل وقتها ، ويميت له من لم يشأ الله أن يميته بعد ، أو يحيي له ، من قد مات ، ممن سبق في علم الله : أنه لا يجيبه إلا يوم القيامة ، أو يسأله أن يسقط السماء على الأرض ، أو يجعل عمره مائة ألف سنة ، أو نحو هذا ، مما لم يكن سابقاً ذلك في علم الله تعالى ، لم يجب السائل في ذلك ، دعا به الداعي أو لم يدع ؛ لأنه ليس الدعاء إلا على الوجهين اللذين ذكرهما الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة فقط ؛ لأن هذا الوجه الثالث الذي ذكرناه ، شاهر ظاهر ، لا يردده راد ، لصحته ، وثبوته ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والسبعون والمائتان فيمن يسأل الله تعالى بحق أنبيائه عليه أو بحرمتهم أو أحد من خلقه

من جوابات أبي الحواري :

وعمن دعا الله فقال : بحق محمد عليك ، أو بحق الأنبياء والملائكة عليك هل يجوز أن يدعو بهذا الدعاء ؟

فالذي بلغنا عن محمد بن محبوب -- رحمه الله : أنه كان يقول : يقال : بحرمة الأنبياء والملائكة ، بحرمتهم عليك .

ومن قال : بحق لم نقل : إنه أخطأ .

وأولى ما اتبع : قول العلماء : وبحرمة هو أحب إلينا .

قال المؤلف : بحق محمد ، لا يجوز في قول بعض .

وكذلك من دعا الله فقال : بحق أنبيائك عليك ، وبحق رسلك وملائكتك عليك فهذا لا يجوز .

قال الشيخ أبو بكر : إلا أن يريد بذلك الاستشفاع بهم إلى الله فعلى هذا الوجه يجوز .

مسألة :

قال أبو محمد : واختلفوا فيمن يسأله يفعله .

فأما أفعاله ، فمثل بحق أنبيائك افعل لي كذا وكذا .

فعلى قول من أجاز ذلك قال : من فضل الشفيع على من يشفع إليه .

وأما قول من لا يرى ذلك ، فيقول : لا حق لأحد عليه ، وحقه على عباده .

قال أبو سعيد : معي أنه يخرج نحو هذا ، على بعض ما قيل : ولأنبيائه تبارك وتعالى الحق في دينه

، بما جعل لهم من الحق ، وقد قال الله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وليس لأحد من خلقه عليه

حق ، إلا ما جعل بفضه لهم ، والحق تبارك وتعالى ، على عباده وخلقهم : أن يوجبوا حتى ما جعلهم

لعباده ، من الحق في دينه ، من بني أو إمام ، أو غيرهم ، من ذوي الحقوق في دين الله ، وهذا جائز في

مجاز الكلام ، وغير متعلق ، على معنى : أن على الله حقاً لعباده ، على اللزوم به لهم -- جل الله عن

ذلك وعز .

مسألة :

جائز أن يسأل الخالق ، فيقال : نسألك بك ، ونسألك بحق السائلين عليك ، وذلك أن حق الله أن يطيعوه

، وحق الخلق على الله : أن يثيبهم ، إذا أطاعوه ، فيسأل الخالق بذلك الحق ، ويسأل الخلق بحق الله .

قال المؤلف : نسألك بك .

قيل : لا يجوز .

مسألة :

ومن قال : بحق يوم الجمعة ، وبحق حرمة رمضان .

فبعض أجاز ذلك .

وكرهه آخرون ، ولم يروه .

ولا يقال : نسألك بحق محمد ، ولكن بحرمة محمد ، ولا يجوز أن يسأل الله بملائكته وأنبيائه والكعبة والقرآن وعرشه وكرسيه ، وبجميع خلقه ، ولا بشيء من الحقوق .

وأما بحق أنبيائك ورسلك ، وبحق محمد عليك ، وبرحمتك ولطفك ، ففيه اختلاف .

فمنهم من أجاز ذلك ، على نحو ما يستشفع إلى الله ، بصفات أفعاله برسله وأنبيائه ، من فضل الشفيع ، على من يشفع له ؛ لأنهم أجل شأنًا عنده ، وأعظم مقدارًا ، والله أعلم .

وقال قوم : لا يجوز أن يسأل الله تعالى بشيء ، من هذا ؛ لأن الله ليس لمخلوق وعليه حق ، من النبيين والمرسلين ، ولا الملائكة المقربين ، فيسأل بحقهم ، وإنما الحق له على خلقه ، والفضل منه عليهم -- عز وجل -- من أن يكون لمخلوق عليه حق ، فيكون مآثًا عليه بذلك ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .



الباب الثمانون والمائتان في إجابة الدعاء وردده وسرعته وتأخيريه

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ ، وقال : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ .

ومن كتاب الثعلبي :

قال بعضهم في معنى الآيتين : الدعاء -- ها هنا : الطاعة ، ومعنى الإجابة : الثواب ، كأنه قال : أجب دعوة الداعي ، بالثواب ، إذا أطاعني .

وقال بعضهم : معنى الآيتين خاص ، وإن كان لفظهما عامًا ، تقديرهما : أجب دعوة الداعي -- إن شئت ، وأجب دعوة الداعي -- إذا وافق القضاء ، وأجب دعوة الداعي -- إذا لم يسأل محالًا وأجب دعوة الداعي -- إذا كانت الإجابة له .

قال المؤلف : هذا القول حسن أن يكون شيء أو لا يكون ، إلا بمشيئة الله ، وقضائه وقدره .

رجع : يدل عليه : ما أخبرنا بإسناد ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم دعا بدعوة ، ليس فيها قطيعة رحم ، ولا إثم ، إلا أعطاه بها إحدى ثلاث خصال : إما أن يعجل دعوته ، وإما أن يدخر له في الآخرة ، وإما أن يدفع عنه السوء مثلها » .

قالوا : يا رسول الله إذا تكبر .

قال : « الله أكبر » .

وقال بعضهم : هو عام ، وليس في الآية أكثر من إجابة الدعوة .

فأما إعطاؤه المنية ، وقضاء الحاجة ، فليس بمذكور في الآية ، وقد يجيب السيد عبده ، والوالد ولده ، ثم لا يعطيه ، فالإجابة كانت لا محالة ، عند حصول الدعوة ؛ لأن قوله : أجب وأستجب خبر ، والخبر لا يعترض عليه النسخ ؛ لأنه إذا نسخ صار المخبر كذابًا ، وتعالى الله عن ذلك ، وأن الله تعالى يقول لداود عليه الصلاة والسلام : « قُلْ لِلظَّالِمِينَ أَنْ لَا يَدْعُونِي ، فَإِنِّي أُوجِبُ عَلَى نَفْسِي أَنْ أُجِيبَ مِنْ دَعَائِي ، وَأَنِّي إِذَا أُجِبتِ الظَّالِمِينَ لَعَنَتُهُمْ » .

وقيل : إن الله يجيب دعوة المؤمن في الوقت ، إلا أنه يؤخر عنه إعطاء مراده ، ليدعوه ، فيسمع صوته ، يدل عليه ، ما روي بإسناد عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنْ الْعَبْدَ لَيَدْعُو اللَّهَ وَهُوَ يَحِبُّهُ ، فَيَقُولُ لَجَبْرِيلَ -- عَلَيْهِ السَّلَامُ : اقْضِ لِعَبْدِي هَذَا حَاجَتَهُ وَآخِرَهَا ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَ صَوْتَهُ ، وَإِنْ الْعَبْدَ لَيَدْعُو اللَّهَ ، وَهُوَ يَبْغِضُهُ ، فَيَقُولُ لَجَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : اقْضِ لِعَبْدِي هَذَا حَاجَتَهُ ، وَعَجِّلْهَا ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَسْمَعَ صَوْتَهُ » .

وقال بعضهم : إن للإجابة أساسًا وشرائط ، هن أساس الإجابة ، ونيل المنية ، فمن راعاها واستكملها كان من أهل الإجابة ، ومن أغفلها وأخل بها ، فهو من أهل الاعتداء في الدعاء ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي والثمانون والمائتان
فيمن يذكر الله بلا معنى
ويدعوه بلا معنى
ويذكره في غير موضع الذكر

عن أبي المنذر سلمة بن مسلم -- هل يجوز أن يذكر الله بلا معنى ، ولا اعتقاد ، أو يتكلم بكلام بلا معنى ، ولا اعتقاد ، أو يفعل فعلاً بلا اعتقاد ؟ وإن فعل فعلاً أو تكلم بلا نية ، يَأْثَمُ أم لا ؟

قال : لا يجوز أن يلفظ بشيء بلا معنى له ، فإن ما لا معنى له ، يكون لغواً ، لا طاعة ، وما لم يكن طاعة ، فقد قيل : يكون معصية .

قال المؤلف : حفظت في هذه المسألة نفسها من آثار المسلمين : أنه لا يجوز أن يذكر الله بلا معنى ، ولا يدعو بلا معنى ، ويذكر بلا معنى ، وأن لا يتخذ الباري -- عز وجل ، ولا آياته هزواً ، وأن لا يدعو بكلام ، لا يعرف معناه ، ولا جوازه ، والله أعلم ، وبه التوفيق .



الباب الثاني والثمانون والمائتان في الصفات ومعانيها وأقسامها وأحكام الصفات

الصفة هي : الشيء الذي يوجد بالموصوف فيكتسب الوصف ، الذي هو النعت الصادر عن الصفة .
وقيل : الصفة : ما تخلص الموصوف من غيره ، وتمييزه مما يلتبس به .
قال : والصحيح : ما أوجبت حكماً للموصوف .
وقيل : الصفة : ما له كان الموصوف موصوفاً .
وحد الموصوف : ما له صفة ؛ لأن ما ليس له صفة ، فليس بموصوف .
مسألة :

في الصفة والوصف :

الوصف : قول الواصف لله تعالى ، أو لغير الله : بأنه عالم قادر ، وهو كلام مسموع ، وقد يكون عبارة عنه .
وقوله : زيد حي عالم ، وصف له ، وخبر عنه ، عن كونه على ما اقتضاه ، وهو قول يدخله الصدق والكذب ، والعلم والقدرة : صفتان موجودتان ، بذات زيد .
والوصف : قول الواصف .

فإذا كان الواصف لنفسه ، هو الله تعالى بأنه حي عالم ، كان وصفه لنفسه معنى ، ليس هو علمه وحياته ، ولا هو غيرهما ، لاستحالة وصف صفاته بالمغايرة .
وإذا كان وصفه لنفسه ، وصفاً لصفات أفعاله ، نحو قوله : إني خالق رازق محسن فهذه الصفات ، التي هي الخلق والرزق والعدل ، غير الموصوف ؛ لأنها أفعال وهي محدثات ، والوصف الذي هو : قول : خالق رازق محسن مفضل ، من صفات الذات ، موجودة مع عدم الأفعال .
وإن كان الوصف لنفسه محدثاً ؛ فإن وصفه لنفسه ، بأنه عالم ، غير صفاته التي هي أفعاله ؛ لأن جميع صفات الإنسان محدثة ، وكلامه الذي هو وصف لنفسه محدث ، وهما غيره .
مسألة :

كل وصف صفة ، من حيث كان قولاً وكلاماً ، ومكتسباً ، المتكلم المخبر عنه حكماً وإن لم يجب أن يكون كل صفة وصفاً ؛ لأن العلم والقدرة والسواد والبياض ليست بوصف لشيء ، ولا خير عن معنى من المعاني .

وزعمت المعتزلة : أن الصفة والوصف ، بمعنى واحد ، هذا حق ؛ لاجتماع أهل اللغة : أن الصفة هي النعت .

وذلك على ضرب : صفة خلقه لازمة ، نحو أسود وأبيض ، وطويل وقصير .
وصفة حرفة : نحو كاتب وحداد وبرزاز .

وصفة دين ، نحو : مؤمن وكافر .

وصفة لنسب : نحو عربي وعجمي وفي هذا دليل على أن الصفات هي المعاني ، ولأن قول القائل إذا قال : فلان له علم بالكتابة والفقه ، وفلان له عقل حسن ، وفلان له خلق قبيح ، تعالى وصفه بمعان موجودة ، أولاها ما صح وصفه بها .

وقول الواصف ، ليس بصفة على الحقيقة ، إذ لا يصح أن يعلم بمعنى يوجد بغيره ولأن ما قالوه ، يؤدي إلى أن يكون البارئ -- تعالى -- فيما لم يزل بلا صفة ، ولا اسم حتى أحدث الخلق ، وأحدثوا له أسماء وصفات ، فإذا أفنى الخلق ، يبقى سبحانه بلا صفة ولا اسم -- تعالى الله عن ذلك .

مسألة :

في دليل من قال : إن الصفة والوصف واحد ، استدلوا على أن الصفة هي نفس الوصف ، الذي هو القول : بأن العربية قالوا : إن الوصف والصفة ، بمعنى واحد ، وأنهما بمنزلة الوجه والجهة ، والوزن والزنة ، والوعد والعدة .

قالوا : وأيضاً دليل آخر : أن المعاني الموجودة بالذوات ، من العلوم والقدر والحركات ، ليست بصفات في الحقيقة ، وأن الصفة : هي قول الواصف ، إجماع الأمة على أن الله ، إذا قال : إن الجسم عالم أسود متحرك ، فقد وصفه بهذا القول .

وإذا خلق فيه العلم والقدر والسواد والحركة ، لم يكن واصفاً له ، عند أحد من الأمة ، فيجب أن تكون الصفة هي ، فما يكون الواصف لها واصفاً ، دون ما لا يكون كذلك ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والثمانون والمائتان
في الدليل على أن الله تعالى لا يوصف بصفة
إلا بعد أن يعرف

ما معنى ما يتكلم به ويوصف به البارئ تعالى أو غيره وأحكام ذلك

لا يجوز أن يوصف الموصوف بصفة ، إلا بعد أن يعرف معناها ، وما يريد أن يصفه بها . ألا ترى أنه لا يجوز أن يوصف زيد بأنه طويل ، إلا بعد أن يعرف معنى الطول . ما هو ، ويعرف زيداً .
مسألة :

عن أبي محمد - إن قال قائل : هل له صفة تعرف؟

فقال : نعم . من صفته عز وجل - التي يعرف بها : أنه واحد قادر عالم سميع بصير فاعل ، لم يزل موجوداً ، ليس كمثله شيء . فهذه صفته - تبارك وتعالى .

وأما إن قال : هل له هيئة ، أو حد أو صورة؟ فهذا فاسد . ولا يجوز أن يوصف الله بذلك .
مسألة :

قال الشيخ أبو الحسن البسياني : جائز أن يوصف الله تعالى ، بما وصف به نفسه ، وإن لم يعرف معنى ذلك . ولا تفسيره وأجاز الوصف لله تعالى : بأنه حسيب وحفيظ ، وعلى كل شيء وكيل ، بما ذكره الله تعالى . وبالله التوفيق .



الباب الرابع والثمانون والمائتان
فيما يجوز من الصفات حقيقة ومجازاً
وما يجوز أن يوصف الله تعالى به وما لا يجوز

قال المؤلف : وإنما كتبنا في هذا الباب ، ما لم نعلقه ، في متقدم الكتاب . وما كتبناه أولاً ، إلا وقد كفى عن إعادته ، في هذا الباب .

الضياء :

وجائز أن يوصف الله تعالى : بأنه عارف بالأشياء ، كما يقال : إنه عالم بها ، لأن العلم هو المعرفة . والعالم بالشيء ، في الشاهد : هو العارف به .

قال المؤلف : ورد هذا القول - أبو سعيد ، في جامع ابن جعفر .

مسألة :

وجائز أن يقال لله تعالى : يدري الأشياء ، كما يقال : إنه يعلمها .

وقيل : لا يجوز ذلك . ويوصف الله تعالى ، بأنه مطلع على العباد ، وعلى أعمالهم - توسعاً . ويراد أنه عالم بهم ، وبأعمالهم .

وقيل له : مطلع ، على المجاز ؛ لأن المطلع منا على الشيء ، من فوقه ، يكون أعلم به ، وأولى بأن لا يخفى عليه منه شيء . فلما أن كان الله بالأشياء كلها عالماً ، بما لا يخفى عليه شيء منها . قيل له : إنه مطلع عليها ، مجازاً .

مسألة :

وجائز أن يوصف الله تعالى : بأنه يحب ويبغض .

ومعنى الوصف له بالمحبة : هو معنى الوصف له بالإرادة .

ومعنى الوصف له بالبغض : هو معنى الوصف له بالكراهية .

وذلك أن كل ما كره الله ، كونه من العباد ، فهو مبغض كونه منهم ، وكل ما أراد الله كونه من العباد ، فقد أحب كونه منهم ، وكل من أراد إكرامه من عباده ، فهو له محب .

وإرادته لإكرامه ولتعظيمه : هي محبته لإكرامه ولتعظيمه ، وهي محبته له .

وكراهيته لإكرامه ولتعظيمه : هي بغضه لإكرامه ولتعظيمه ، وهي بغضه له ؛ لأنه ليس معنى حب الله للعباد ، إلا حبه لإكرامهم ولتعظيمهم ، وليس بغضه لهم إلا ضد ذلك .

ويوصف الله : بأنه مصلح ؛ لأن فاعل الصلاح ، يسمى مصلحاً ، ويوصف بأنه مفضّل ، بما فضل به غيره من العباد ، ومن فعل الفضل ، سمي مفضّلاً ، ويوصف بأنه خير ، لأن فاعل الخير إذا كثّر منه ، استحق أن يقال له : خير ، فلما كان فعل الخير من الله موجوداً ، وجب أن يسمى خيراً .

ويقال : إن الله أصلح لنا من غيره ، وخير لنا من غيره ، وهذا القول أيضاً -- توسع والمراد به :
نعمه وخيره وفضله ، ويقال : إن الله تعالى خير أفعال منك .

ويقال : إن الله قد فعل الشدائد والآلام ، وليست بشر على الحقيقة .

وقوله تعالى : ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ ، وقوله : ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ﴾ فهو شدائد ومصائب ، وليس
بشر على الحقيقة وقوله : شر -- مجاز وتوسع ، وإرادته أنه ضرر وشدائد ؛ لأن الشر هو عبث وفساد
، وفاعله شريـر ، إذا كثر ذلك منه ، وجمع فاعل الشر ، هم الأشرار ، والله تعالى يجل عن أن يكون
شريـراً ، ويكون مع الأشرار ، فصح بهذا أن الله لا يفعل الشر ، على الحقيقة ، وسؤالهم عن عذاب جهنم
خير ، أو شر فهو عدل وحكمة .

مسألة :

ويوصف الله تعالى : بأنه مختار ، ومعناه : أنه يريد له ، إذ لم يكن ملجأ إلى ما أَراده ، ولا مضطراً إليه .

والإرادة : هي الاختيار في اللغة ، في وصفنا له تعالى بذلك ، وفي وصفنا لغيره إذا كانت على ما
وصفنا ، من زوال الإلـجاء والاضطرار إليها .

ويقال : إن اختيار الله الذي اختاره ، غير المختار ، كما أن الإرادة غير المراد ، من الله تعالى ، ومن
العباد .

وقيل : إن الله لا يوصف بأنه يختار ، من وجه الجهل ، لجهله وقلة علمه بالأجود وفي القرآن ، ما
يؤيد القول الأول : قوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ ما كان لهم أن يختاروا
هم ، واختيار الله للأنبياء عليهم السلام -- هو اختياره لإرسالهم إلى العباد ، اختياراً لهم -- في سعة اللغة .

فإن قال : أن اصطفاء الله للأنبياء ، هو اختياره لهم ؟

قيل له : اصطفاءه إياهم : هو اختصاصه إياهم بها ، فليس معنى الاصطفاء ، معنى الاختيار .

مسألة :

ويقال : إن الإنسان يكون خليلاً لله .

ومعنى الخلـة : الاختصاص .

فمن اختصه الله برسالته ووحـيه ، وأفضى إليه من ذلك ، ما لم يفض به إلى غيره من الناس ، كان الله
خليلاً ؛ لأن الله تعالى قد اختصه ، بما وصفها .

ولهذا كان إبراهيم خليلاً لله ، إذ كان قد اختصه ، بما لم يؤتـه غيره من الناس ، ولهذا كان الرجلان ،
إذا اختص بعضهما ببعض ، وأفضى كل واحد منهما إلى صاحبه ، بما لم يفض به إلى غيره ، سمي
خليلاً له ، في اللغة .

ولا يجوز أن يقال : إن الله خليل لأحد من أنبيائه ورسله وخلقه -- على الحقيقة ، لأن الخليل في اللغة : إنما هو خاصته الذي يفضي إليه بأسراره وأمره ، دون غيره ، لأنهم لم يختصوا الله تعالى بشيء ، فيكون لذلك خليلًا لهم ، كما كانوا أخلاء ، لما اختصهم به ، من الوحي والرسالة ، وجميع الأنبياء أخلاء لله ، لهذا المعنى .

ويقال للإنسان : خليل ، على معنى حبيب -- في سعة اللغة ، وهذا هو مجاز لا حقيقة ؛ لأنه لو كان الحبيب خليلًا ، على الحقيقة ، لكان المؤمنون جميعًا أخلاء لله ، كما أنهم أحبّاءه ، وهذا غير صحيح ، ولا شائع في حقيقة اللغة .

ولا يجوز أن يتخذ الله صديقًا من خلقه ، فيكون صديقًا للمؤمنين ، والمؤمنون له أصدقاء ، والفرق بينهما ، يعني بين الصديق والخليل : أن الصديق في اللغة : أن يصدق صاحبه ، بالود والمحبة ، وأن يكون ضمير كل واحد منهما لصاحبه ، كعلائيته .

فلما لم يجز أن يوصف الله تعالى ، بأن سريرته للأنبياء كعلائيته ، وإنما يظهر لهم كما يظهر ، إذا كان الضمير والطوية ، لا يجوز أن عليه ، لم يجز أن يكون صديقًا لهم ، بتخفيف الدال .

ويقال : إن الله ناصر المؤمنين .

ومعنى ذلك : دفعه المكاره والشدائد والهوان عنهم ، ليعزهم بذلك ، ويكرمهم ، وهذا هو النصرة المعقولة بيننا في الشاهد .

ويقال : إن الله يخذل الكافرين والفساق .

ومعنى ذلك : هو ضد النصرة ، وهو أن لا ينجيهم من الهوان والشدائد ، وأن يفعل بهم ، ما يقعون معه ، في الشدائد والهوان .

ويقال : إنه يوفق المؤمنين .

ومعنى ذلك : أنه فعل بهم فعلًا ، اتفق به لهم فعل الإيمان .

والتوفيق في اللغة : أن الشيء الذي هو توفيق ، هو متفق لصاحبه لا محالة .

وذلك أنهم إذا قالوا : وفق الله لنا لقاء فلان ، فلا يجوز في كلامهم أن يقول القائل : وفق الله لي لقاء فلان وهو لم يلقه ، ولا أنه لم يوفق لقاءه ، وهو قد لقيه .

فصح بهذا أن صفة التوفيق -- على ما وصفنا -- أن للفعل الذي هو توفيق له ، هو متفق لصاحبه .

ويقال : إنه تعالى مسدد المؤمنين ، ومرشد لهم ، ومصلح لهم .

ومعنى ذلك واحد ، إذا عنيّا الصلاح الذي هو الإيمان ، لأن الرشد هو الإيمان والصلاح : هو الإيمان .

فلما وصفنا الله تعالى بأنه أصلح المؤمن ، بأن أضفنا صلاحه وسداده وإيمانه إلى الله ، إذ كان إنما نال ذلك بالله -- عز وجل .

وكذلك إنما وصفناه ، بأنه أرشد المؤمنين ، بأن أضفنا إرشادهم وإيمانهم إلى الله .

كذلك وصفناه بأنه سدد للمؤمنين ، على هذا المعنى ونصفه بأنه أرشد المؤمنين في هذا المعنى ونصفه بأنه أرشد المؤمنين ، في وقت وجود هذا السداد ، وهذا الرشاد وهذا الصلاح من الإنسان ، كما إذا وصفناه من الهدى الذي هو الإيمان ، بأن هدى المؤمنين ، فإنما نصفه بذلك في حال وجود الإيمان . ويجوز أن يرشد المؤمن من غير هذا المعنى ، بأن يثيبه ، كان الثواب رشادًا .

قال بعض أصحاب رسول الله × :

حتى يقولوا وقد مروا على جدثي يا أرشد الله من غازٍ وقد رشدا

فقوله : يا أرشد الله من غازٍ ، يدل على أنه يدعو له بالثواب ، لأنه ميت في القبر ، والميت لا يدعى له ، بأن يرزقه الله الإيمان .

مسألة :

ويقال : إن الله تعالى يأبى الأشياء كما أنه يريدّها .

والإباء في اللغة : هو المنع والامتناع ؛ لأن معنى قولنا : أبى أن يفعل : أنه امتنع أن يفعل .

ومعنى قولنا : أبى فلان أن يظلم : معناه : منع فلانًا من ظلمه ، وليس أبى أن يظلمه ، أي كره أن يظلمه ، وإنما أريد به المنع .

قال عنتره :

أبينّا أبينا أن تصيب لماتكم على مرشفات كالظباء عواطبا

أي منعناكم أن تسبوا نساءنا ، فتبتذلوهن بالنظر ، حتى تشتهوهن .

والمرشفات : التي تديم النظرة ، واللمة -- مخفة : الجماعة من الرجال والنساء .

مسألة :

ويقال : إن الله تعالى ثابت كما يقال : إن المقربة متثبت ، إلا أن هذا في صفاته -- عز وجل -- غير مستعمل .

ومعنى ثابت أنه تعالى لم يزل موجودًا .

ويقال لله تعالى : الملكوت ، والكبرياء .

ومعنى الملكوت : أنه المالك ، والكبرياء : أنه عز وجل كبير .

مسألة :

اختلف في تسمية الله تعالى ، بأنه غيور .

والغيرة من الله تعالى : الزجر ، فغيور ، بمعنى زجور ، ويزجر عن الحرام ، ويحظره ، ويتوعد عليه أشد الوعيد ، ولم يجزه آخرون .

وقال آخرون : إن الصفة له تعالى بذلك -- مجازاً وتوسّعاً ، والمراد بذلك : كراهيته للفجور ولأسبابه ؛ لأن الغيرة : هي جزع الرجل والمرأة ، من أن يشارك أحدهما أحد ، وهذا المعنى لا يجوز على الله تعالى ، يقال : غار الرجل على أهله يغار غيره .

مسألة :

ويقال : إن الله أعرب كلامه ، ويقال : أعقل وطبع .

ويقال : أعوذ بالله ثم بك ، ولولا الله ، ثم فلان .

واختلفوا في صفة الله بالفراغ .

فقال به هلال بن عطية في سيرته ، ولم يجزه أبو الحسن .

ويقال : رفع الله بيده عن كذا وكذا ، وسلط الله قوماً على قوم .

ويقال : بصره في الخلق نافذ ، وعلمه بهم محيط .

ويقال : يسمع ويرى .

ويقال : عرف ويعرف .

ويقال : يا إله كل مألوه ، والمألوه : هو العبد .

ويقال لله تعالى : يسبب الأرزاق لعباده .

ويقال : إن الله تعالى يعزم ثم يستثني .

ويقال : العزم لله ، والله المعزم لي على الخير ، ولا يجوز على الله العزم ، الذي هو المطلع على الشيء ، بعد الرؤية فيه ، وفي غيره ، كما لا تجوز عليه الرؤية والفكر .

وأما العزم الذي هو إيجاب فعل الشيء على غيرنا ، فهذا يوصف الله تعالى به ، ويستعمل في صفاته ، لأنه تعالى يقال : إن الله يحب أن يؤخذ برخصه ، كما يحب أن يؤخذ بعزائمه .

ويقال : أنته عزيمة من ربه ، يعني ما أوجب الله عليه ، ولم يرخص له في تركه والعزم غير الإرادة .

قال أبو الحسن -- فيمن قال : عزم الله لنا بخير ، فقال : لا أراه جائزاً .

مسألة :

ويجوز أن يقال : كلُّ بالله لاحق ، كما يقال : كلُّ إلى الله سائر .

ويقال : ما أحسن هذا عند الله ! وما أقبح هذا عند الله ! والعند تأويله : العلم .

وقيل : إن العند غير العلم قال الله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ ، أي ما لديكم ينفد ، وما لديه ، مما أعد الله لأوليائه باق .

ويقال : قاسمت الله مالي .

ويقال : جعلت هذا الله ، وأعطيت هذا الله ، أي التماس الرضى .
ومعنى ذلك : لولا الله ما أعطيت ، ومعنى أعطيت الله ، وأعطيت الله ، يتقاربان .
مسألة :

ويقال الله تعالى : يبغيض ويهمل ، وينتظر ويمهل ، ويستدرج ويترقب ، قال الله : ﴿انظُرُوا إِنَّا مُنظِرُونَ﴾ ،
﴿وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ ، وذلك غير استيعاد .
ولا يقال : شيء يبعد عليه .

ويقال : علم وأدب والله معلمنا ومؤدبنا وفقه ، ولا أعلمهم يقولون : الله المفقّه ، وهذه أقرب من معلم
ومؤدب .
ولا يجوز : الله القائم لي .

ويقال : الله عاصمي ، والعاصم لي ، وناصر لي ، والناصر لي .
ويقال : الله تعالى جاء بي ، وذهب بي ، كما جاء الله بالمطر ، وجاء بالفرج ، وجاء بالسعة ، وجاء
بالخصب .
ويقال : لا جاء الله به .

ويقال : اللهم جيء به ، وكذلك جاء الله بك ، وذهب بك .
ويقال : رفع الله نفسه عن الظلم ، والله تعالى يجل عن هذا الأمر ، على ما قال الله تعالى : ﴿وَمَا يَنْبَغِي
لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ .

ويقال : لا يتعذر على الله تدبيره ، ولا أعلمهم يقولون : لا يعييه شيء ، ولا يبعد عليه شيء ، قال الله
تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُقْهُنَّ﴾ ، وقال : ﴿أَفَعَبَابًا خَلَقَ الْأَوَّلَ﴾ .
وقال المفضل : كل ما لم يقدر عليه ، ولم يدرجه له ، فقد عيى به .
ويقال : لا يقدره ، على معنى ما قال : ﴿وَلَا يَتُودُّهُ حِفْظُهُمْ﴾ ، يعني لا يثقل عليه .

الضياء :

عن نجد بن موسى -- جائز أن يقال : بالله توفيقنا ، وعليه اعتمادنا ، وبه عصمتنا وهو حسبنا ونعم
الوكيل ، وأقوى معين ، وأهدى دليل .

وعنه : أن الله خبأ أربعاً في أربع : خبأ وليه في عبادته ، وخبأ رضاه في طاعته ، وخبأ غضبه في
معصيته ، وخبأ إجابته في دعائه .

مسألة :

ويجوز أن يقال : منفرد ومتوحد .

ولا يجوز أن يقال : المنفرد .

قيل : لا يجوز أن يقال : المنفرد والمتوحد ، وليس هذان من أسماء الله .
مسألة :

من سيرة أبي علي موسى بن علي ، عن الإمام المهنا بن جعفر : ذو القدرة القاهرة ، والعظمة الظاهرة التي غالب بها كل غالب ، وأدرك بها كل هارب .
مسألة :

محمد بن محبوب -- رحمه الله -- أعاذنا الله وإياكم ، من سخطه وعقوبته .
وعنه أيضاً : الحمد لله المستولي على حقائق الحمد ، وفضائل المجد ، والمستغني عن غناء أهل الأرض وأهل السماء .

قال أبو بكر أحمد بن النضر العماني -- رحمه الله :

وقال وجوه ناظرات لعطفه ورحمته يوم التغابن والندم

قال بعض المسلمين : إن التوبة يبسطها الله لعباده ، رحمة منه لهم ، وعاطفة منه عليهم .
مسألة :

محمد بن الحسن -- وسألته عن يقول : باسم الله خير الأسماء .
قال : إن كان معنى قوله : إن الله اسمًا هو غيره فذلك لا يجوز .
ويجوز أن يقال لله : بصره في الخلق نافذ ، وعلمه بهم محيط .
ويقال : إن الله بيننا وبينكم بروحه .

ويجوز أن يقال : القاهر فوق العباد بعزته .

ويقال : أنشأ الله الخلق بحكمته ، وأمضى الأمور بمشيئته .

ويقال : المتفرد بالقدرة والملكوت ، المتوحد بالعزة والجبروت .

ويقال : جعلك الله في حرزه وستره ، وعاد عليك بفضله ومّنه .

ويقال لله : عدل في قضائه ، متفضل في عدله ، له أحسن الأسماء ، وأشرف المدح .

ويقال : الأمر لله ، ثم لك .

مسألة :

ومن خطية الإمام إبراهيم بن عبد الله الحضرمي -- رحمه الله : فإننا لله الواحد المستعان ، ومنها :
الظاهر والباطن ، والنائي المتداني ، ومنها : يا الله يا غياث المستغيثين ، ويا مدرك المستدركين ، ويا
غياث من لا غياث له .

مسألة :

ولا يجوز أن يقال : إن الله خلق أرزاق العباد ، قبل أن يخلقهم .
 وجائز أن يقال : علمها قبل أن يخلقهم .
 ويوصف الله تعالى : بأنه لم يزل متكلمًا .
 وقيل : لا يجوز ، ولكن يقال : لم يزل الله ، وهو المتكلم .
 ولا يجوز أن يقال : الله فوق كل شيء ، على الحقيقة ؛ لأن ما وصف أنه فوق ، إنما وصف ، أنه في مكان مرتفع ، وهذه حقيقة هذه الصفة ، في اللغة .
 فإن وجدنا ذلك ، في صفة الله ، فإنما هو مجاز ، وقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ أراد أنه القادر المستولي على العباد ، والمستعلي عليهم ، فجعل قوله : ﴿فَوْقَ﴾ بدل قوله : مستعلي -- في مجاز الكلام والتوسع .
 ويجوز أن يقال : فوق عباده بالعلم والقدرة ، ويراد به ، أنه أعلم منهم ، وأقدر ، كما قال : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ وهو يعني نفسه ، وهو أيضًا على جهة التوسع والمجاز .
 مسألة :

قلت : وهل يجوز أن يقول الإنسان : إن الله حكيم في علمه ، أو حكيم في حكمه ، أو لطيف في قدرته ، أم لا ؟ فإن هذا شبيه صفة الشيء في الشيء ، فلا يجوز ذلك ، وبالله التوفيق .

الباب الخامس والثمانون والمائتان

فيما يجوز من الصفات وما لا يجوز

لا يوصف الله تعالى ، بأنه موقن ؛ لأن اليقين هم العلم ، الذي يستدركه العالم ، بعد الشك والارتباب ، وبعد أن لم يعلم ، فيكون قد أيقن ، بعد أن كان فيه شكًا ، فلما لم يجز أن يكون الله يعلم من بعد شك ، لم يجز أن يقال : إنه موقن .
 ولا يقال إنه مستبصر ؛ لأن المستبصر في الشيء ، هو من استبصر فيه ، بعد شك ، فلما لم يجز الشك على الله ، لم يجز أن يقال : مستبصر .
 ولا يقال : إنه متحقق ؛ لأنه في معنى مستبصر وموقن ، وهذا لا يوصف به أحد منا ، في الشاهد ، إلا بعد أن كان شكًا فيما تحققه ، واستبصر فيه .
 وكذلك لا يوصف ، بأنه يشعر بالأشياء ، ويفطن ، لأن من يشعر ويفطن بالأشياء ، هو الذي لم يكن علمها ، قبل ذلك ، والله تعالى لم يزل عالمًا بالأشياء ، فلا تجوز عليه هذه الصفة .
 ولا يوصف بأنه يحس بالأشياء ، لأن الإحساس بالأشياء ، إنما هو أول ما يدرك من العلم بها فلما لم يجز على الله ، استدراك العلم شيئًا بعد شيء ، إذ كان لم يزل عالمًا ، لم يجز عليه تعالى هذا الوصف .

وكذلك لا يوصف بأنه يعقل الأشياء ، كما يوصف بأنه يعلمها ؛ لأن علمنا أن ما يسمى عقلاً -- على التوسع -- تشبيهاً بالعقل الذي هو الشد والمنع ، لأن علمنا بحسن الحسن ، وقبح القبيح ، هو منع لنا من ركوب القبيح ، وترك الحسن ، فسمى العلم عقلاً ، من هذا الوجه ، توسعاً ، وعلم الله لا يجوز أن يكون منعاً له عن الشيء ؛ لأنه لا يجوز عليه المنع ، كما لا يجوز أن يكون محلاً ، لأن التحلية والمنع ، إنما يجوز على من تتوق نفسه إلى الأشياء ، فيمتنع من ذلك ، ويكف عنه ، مثل ما وصفنا ، وهذا غير كائن على الله تعالى فلم يجز أن يقال : إنه تعالى عاقل ، ولا يوصف -- عز وجل -- بأنه يفهم الأشياء ، كما يوصف بأنه يعلمها ، لأن الفهم هو العلم ، بمعنى الكلام ، الذي تسمعه ، حتى يكون إذا سمعته ، لم يخف عليك معناه .

وكذلك الفقه ، إنما هو يفقه الكلام ، ولهذا لا يوصف بالفهم ، إلا للكلام وحده .

وكذلك لا يوصف بالفقه إلا للكلام ، كما قال سبحانه : ﴿ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ ، فلما كان البارئ تعالى ، لم يزل عالماً بالأشياء كلها ومعانيها ، لم يجز أن يوصف بأنه يعرف معنى الكلام ، إذا سمعه ، كما نوصف نحن بذلك ، ولا أن يفهمه ، ولا أنه يفقهه ، ولا أنه فهم ، ولا أنه فقيه .

ولا يوصف بأنه يشم ، ولا يذوق ؛ لأن السم هو استنشاق الجسم المشموم ، ودخوله في الخياشيم ، ومماسة الخياشيم به ، والذوق هو : مماسة الجسم المذوق باللسان واللوات ، فلما لم تجز على الله مماسة الأجسام ، ولا مداخلتها إياه ، لم يجز عليه الشم والذوق .

ولا يوصف بأنه يحدد ويقتط ، لأن القنط من الغيز ، والغيز والحد : عرضان يحلان في الإنسان . ولا يوصف بأنه يغتاظ ، كما يوصف بأنه يغضب ؛ لأنه ليس معنى الغيظ ، معنى الغضب ؛ لأنه قد يغتاظ في الشاهد من أعمالنا ، ولا يغضب في الشاهد منها .

والغيظ إنما هو بمنزلة الحسرة التي يلحقها ، عند كون ما يكرهه ، وليس الغضب كذلك لأننا قد نغضب على العصاة لله تعالى ، وإن لم تكن عليهم مغتاطون في وقت غضبنا .

فلما أن كان الله لا تجوز عليه الحسرة ، ولا تغمه معاصي العباد له ، لم يجز أن يغتاظ على عباده ، وإن كان قد يغضب عليهم لمعاصيهم .

وقوله تعالى : ﴿ يَحْزَنُ عَلَى الْعِبَادِ ﴾ أراد أن كفر العباد ، وتكذيبهم بالرسول ، يكون عليهم حسرة يوم القيامة .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا أَصْفَوْنَا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ يعني آسفوا رسلنا ، ويجوز أن يكون أغضبونا ، وذكر الأسف ، وهو يريد الغضب -- توسعاً ، وأما الأسف حقيقة فلا يجوز على الله .

ولا يوصف ، بأنه يشتهي الأشياء ، كما يوصف بأنه يحبها ، لأن الشهوة مما ليست من جنس المحبة ، لأن الشهوة توقان النفس إلى ما تتوق إليه ، كتوقان نفس العطشان إلى شرب الماء ، والجائع لأكل الطعام ، ومحبة العطشان ، لشرب الماء غير توقان نفسه إلى الشرب ؛ لأنه قد تتوق نفسه إلى ذلك ، وهو صائم ، فلا يريد شربه ، بل يكرهه لأجل صومه ، فصح أن الشهوة ليست من جنس المحبة ، فلم تجز على الله الشهوة ، كما جازت عليه المحبة والإرادة ، إذا كانت الشهوة توقان النفس إلى ما تشتهيه ، وتوقان النفس على الله ، لا يجوز .

ولا يوصف ، بأنه عاشق وواق ، كما يوصف بالمحبة ؛ لأن المحبة هي الإرادة والعشق ليسه كالإرادة للشيء ، إنما هو كالعلق ، يصيب الإنسان ، ويتعلق القلب بما يعشقه ، والرامق أيضًا كالعاشق ، وهذان لا يجوزان على الله تعالى .

ولا تجوز على الله الرقة ؛ لأن الرقة إنما هي رقة الأجسام ، وهي التي تكون في القلب ، بدلًا من الغلظة والفظاظة ، وهذان لا يجوزان على الله ؛ لأنه تعالى لا تحله الرقة ، ولا الكثافة ، ولا الفظاظة ولا القسوة .

ولا يوصف ؛ بأنه شفيق ، ولا أنه يشفق على عباده ، كما يوصف ، بأنه يرحم عباده ؛ لأن الإشفاق : الحذر ، والمشفق منا من الشيء : هو الحذر منه ، والحذر عليه فلما كان الحذر على الله لا يجوز ، كما لا يجوز عليه الخوف ، لم يجز عليه الإشفاق .

ولا يوصف بأنه رفيق ، لأن الرفق في الأمور : هو الإحسان -- خ -- : الاحتيال ، لإصلاحها وإتمامها ، والبارئ لا يحتاج إلى احتيال ، يتم به أفعاله ومراده ، فلم يجز أن يوصف بالرفق ، ولا الترفق ، ولا يوصف ؛ بأنه فاضل ولكنه مفضل ، بما يفعل من الفضل على غيره .

ولا يجوز أن يفضل هو بذلك ، لأنه مستغن عن الأفعال أن يفضل بها ، ولا يوصف بأنه شجاع ؛ لأن الشجاعة إنما هي من الجراءة على المكاره ، والأمور المخوفة ، الله تعالى ، لا يجوز أن يخاف شيئًا ، ولا يحذره ، فلم يوصف بالشجاعة ولا الجراءة .

ولا يوصف بأنه وزير ، ولا مساعد لأحد من خلقه ، ولا أنهم وزراء له ؛ لأن تأويل الوزير : هو أنه وازر صاحبه .

ومعنى الموازنة : هو أن كل واحد منهما ، قد شد إزاره مع صاحبه ، ليعينه على ما هو فيه ، من شد الإزار ، اشتق له اسم الموازر ؛ لأن العرب كانت إذا توازرت ، فعلت هذا الفعل ، وشدت على أنفسها الإزار ، فلم يجز أن يكون الله تعالى وزيرًا لأحد من خلقه ، ولا يكون له وزير منهم .

وكذلك المساعدة إنما تأويلها في اللغة : أن يحمل ساعده وبيده في الأمر ، الذي جعل فيه صاحبه ساعده ، فقالوا لن تابع صاحبه ، على الأمر الذي ساعده ، فذلك لا يجوز على الله .

ولا يوصف بالسكوت ولا الترك على الحقيقة ؛ لأن الترك : هو كف النفس عن العمل الذي يتركه ، وضبط النفس عن ذلك ، فلما كان الله تعالى لا تحل أفعاله فيه ، لم يجز أن يكف نفسه عنها ، ولم يجز أن يكون تاركًا لها .

ولا يوصف بأنه نبيل ؛ لأن النبل عند أهل اللغة : إنما هو الحسن والجمال ، مع صيانة النفس ، وتكامل الخلال المحمود ، فلما كان الله سبحانه ، لا تجوز عليه الأحوال ، لم يجز أن يفضل ، وأن ينبل بأفعاله ، ولا يتكامل بالخلال ، كما ينبل النبيل منا .

ولا يوصف بأنه حاذق ؛ لأن الحذق في اللغة : أصله القطع ، يقال : سكين حاذق يراد به حاد ، وخل حاذق : شديد الحموضة ، كأنه يقطع .

ولا يوصف ؛ أنه ذكي ، لأن الذكاء : هو حدة القلب ، وسرعة تلقنه ، فلما لم تجز على الله حدة القلب ، إذ كان ليس بذي قلب ، ولا جارحة ، لم يجز أن يوصف بالذكاء ، فيقال : قلب ذكي ، إذا كان سريع الفطنة .

ولا يوصف بالذراية : لأن الذراية هي خفة اللسان ، وسرعة في التحريك للكلام ، كما أن الذكاء هو حدة القلب ، وسرعة تقلبه ، فلما لم يكن الله تعالى لسان لم يجز أن يوصف بالذراية ، والذرب : الحاد من كل شيء ، يقال : لسان ذرب ، وسم ذرب ، وطعام مذبذب .

ولا يوصف الله تعالى ، بأنه يصف الأشياء ، على معنى أنه يعلمها ، كوصفنا لأنفسنا ، الحفظ لما عُلِّمناه من القرآن وغيره ، ولئن وصفناه بذلك توسعاً ومجازاً ، ومرادنا بذلك أننا إذا علمنا ، لم يذهب عنا .

فلما كان الوصف لنا بالحفظ ، من هذا المعنى مجازاً ، لم يجز أن يوصف الله تعالى ، بأنه حافظ للأشياء ، على معنى أنه يعلمها .

وإنما يوصف بأنه يحفظ الأشياء ، على معنى الحفظ المعقول في الشاهد ، بأن يصرف عنا الذهاب والضرر والفساد .

ولا يوصف الله تعالى بالفرح ، لأن الفرح إنما يجوز على من يجوز عليه الفهم ، ومن تصل إليه المنافع والمضار ، وهذا لا يجوز على الله وقول النبي × : « إن الله أفرح بتوبة العبد من العبد ، إذا ضلت راحلته في أرض فلاة وعليها زاده وماؤه فلفيها » الخبر ، إنما وصف بذلك توسعاً ، وأرادوا به أنه يريد لتوبة عبده كاره لإصراره على ذنبه .

ولا يقال : إن الله تعالى عَجِبَ من كذا ؛ لأن العجب إنما يحدث ممن لم يعلم فعلم ، فعجب عند ذلك ، مما علم والله تعالى ، لم يزل عالماً بالأشياء فلا يجوز أن يعلم منها ما لم يكن علمه فيعجب منه .

وقال الأشعري : إنما عجبه بأن عظم ذلك عنده ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ أي بل عظم أمرهم .

وقول : معنى عجب : رضي وأتاب فسماه عجباً ، وليس بعجيب في الحقيقة ، كقوله : ﴿ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ﴾ وإن المكر منفي عن الله .

وقيل في قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ أي جازيتهم على عجبهم ؛ لأنهم عجبوا من الحق ، فقيل : إنما هو عَجَبٌ بتشديد الجيم ، وعجب الله ملائكته كما قالوا : أضحك ربُّك ، أي ضحكك -- بالتشديد -- أي ضحكك ملائكته .

قال المؤلف : وشرح جميع ذلك في كتاب الضياء ، تركناه اختصاراً وكتبناه بكلية في كتاب التاج .

ولا يقال : إن الله يهجر المعاصي ، كما يقال : إنه يكرهها ويسخطها ؛ لأن هجراننا الشيء : هو الانقطاع عنه ، وترك الاتصال به ، وربما كان ذلك ترك الكلام لمن يهاجره .

وهذه المعاني لا تجوز على الله ، أن يفعلها بالعاصي .

وإنما قيل : أفضل الهجر : أن يهجر ما كرهه الله ، فإذا كان أصله في الناس توسعاً ، لم يجز أن يوصف الله بذلك ، إلا بعد أن يجد الناس ، قد توسعوا في اللغة في صفته تعالى .

وأما إذا لم يخرج بجد من ذلك ، في صفاته -- عز وجل ، فلا يجوز استعماله إذا كان لا يجب من جهة الحقيقة .

ولا يوصف بأنه زكي ، لأن الزكي -- معناه : أنه بلغ حدًا ، لم يكن بلغه قبل ذلك ، وهذا لا يجوز على الله تعالى ، وإنما قيل للإنسان : إنه زكي لأنه بلغ مقدارًا بعلمه لم يكن يبلغه قبل ذلك ، ولا يوصف بأنه نظيف ؛ لأن النظيف هو المنظف وهو المغسول ، وهذا لا يجوز على الله ، ولا يقال : إنه تعالى يستطيع كذا وكذا ، لأن الطاقة معناها : الجهد ، فيما يطيقه الإنسان ، لم يجز أن يوصف الله بذلك .

وجائز أن يوصف بغيره : الذي معناه : أنه قادر ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ بالتاء ونصب الباء من ربك .

وقيل : هل تستطيع أنت ربك .

وقيل : هل تستطيع أن تسأل ربك ، ولا يقال : إنه تعالى يطمئن إلى أنبيائه وملائكته ، ويثق بهم ، ويركن إليهم ، لأن الأطمئنانة إلى الشيء والثقة به ، والركون إليه ، إنما هو بمنزلة السكون إليه ، وهو ضد النفور عنه والتهمة له ، والله تعالى لا يجوز عليه النفور ، عن الأشياء ، ولا التهمة لها ؛ لأن هذا يجوز على من لم يعلم ، ما يكون ، ولا يحيط بالأشياء علمًا ، فصح أن ذلك لا يجوز على الله .

ولا يقال : إنه تعالى زخر ولا سند ، لأن الزخر ما زخره الإنسان ، والسند : ما يسند الإنسان ظهره إليه ، والله يتعالى عن ذلك .

فإن قيل هذا في صفاته ، فإنما هو مجاز ، ليس بحقيقة ، وهذا لا يجب له ، من جهة الحقيقة ، إلا أن يكون قد استعمل الناس ذلك مجازًا ، فنستعمله معهم .

مسألة :

ولا يجوز أن يقال : إن الله خير من كذا وكذا ، وهذه صفة ذات .

فإن قيل : إن الله تعالى خير أفعال منك ، فجائز .

قال الحسن -- في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ أي خير منك يا فرعون ثوابًا ، أبقى عقابًا .

ولا يقال : كذا وكذا ، دين الله ، بمعنى التفاضل والخيار ؛ لأن الخيار لا يقع إلا بين الأجناس ، ألا ترى أنه يقال : فلان أحسن من فلان ، يراد أنه أصلح منه ، لأنهم جنس واحد ، وهذا لا يجوز على الله ؛ لأنه ليس بذي جنس ، ولا هو من جنس غيره فلا يقع الخيار بينه وبين غيره .

وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً ﴾ قال بعض : اتخذوا عبادة الأصنام ليعتبروا بذلك ، وهي دون عبادة الله .

ولا يقال : إن الله حيث كان ، لأن حيث في مكان معلوم ، ولكنه يقال : بكل مكان تدبيره .

ولا يقال : كان الله ولا شيء ، ولكن يقال : لم يزل الله ، ولا شيء .

ولا يقال : لم فعل ربنا كذا وكذا ، لأنه تعالى : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ .

ولا يجوز فيه : كان ، ولا ما ، ولا أين ، ولا حيث ؛ لأن كل ما يجوز فيه الأين ، فهو بمكان ، والمكان أقوى منه ، لأن المكان يحمله ، والحامل أقوى من المحمول ، وبالله التوفيق .

الباب السادس والثمانون والمائتان في التعجب

قال أبو محمد : لا يجوز أن يقال : ما أبصر الله بعباده ، أو ما أعلم الله بعباده ، أو ما أقدر الله ، أو ما أحكم الله بعباده ، أو نحو هذا من الصفات الذاتية .

ولا يجوز أن يقال : ما أكرم الله بعباده ، وما ألطفه ، وما أعلمه ، وما أشبه هذا ، لأنه تعجب والتعجب من الله منفي .

وقيل : إن التعجب جائز في الأفعال ، ولا يجوز في صفات الذات .

يجوز أن يقال : ما أحسن صنع الله وتدبيره .

ولا يجوز أن يقال : ما أحسن علم الله وقدرة الله وعزة الله ، وإن الله لحسن العلم والقدرة والعزة ، هذا لا يجوز ؛ لأنها صفات الله ، وما حسن في الأفعال مدح وتعظيم ، وفي الذات تصغير وتهجين ، والله أعلم بالصواب .

ولا يقال في صفة الله تعالى : المتميز ، ولا المتجبر .

ولا يقال : المفتخر ، ولا افتخر ، لأن الافتخار لا يكون إلا بين النظراء المتضادين .

ولا يقال : يستمع .

ولا يقال : أعرض الله عنك .

ولا يجوز أن يقال : أقبل الله إليك .

ولا يقال : الله عندك ، ولا يجوز أن يقال : تعالى الله بالعز والكبرياء .

ولا يقال : احتجب بقدرته ، عن أعين الناظرين ؛ لأن القدرة ليست هي غيره ، وليس ممن هو يتوارى ويحتجب ، وقدما ذلك في موضعه .

ولا يجوز أن يوصف الله بالرأي ؛ لأن الرأي أن ترى الشيء بعد الشيء ، وهو أيضاً من البدا ، وهو أن يبدو له الرأي ، بعد أن لم يكن والله تعالى لا يوصف بالبدا .

وفي الكتاب : يذكر أنه فصل من كتاب .

ولا يقال : هذا حرام في رأي الله ، ولا في اعتقاد الله ، كما يقال : هذا حرام في دين الله ، وفي عل الله .

ولا يجوز أن يقال : معتقد كذا وكذا ، ونرى كذا .

ولا يقال : له مذهب ، كما يقال : له علم .

ولا يقال : رأى الله له ، كما يقال : نظر الله له ، واختار له .

كذلك في النفي ، لا يقال : لم ير الله ، كما يقال لم ينظر الله له .

مسألة :

لا يجوز في صفات الذات : لَمْ كان ، لا يجوز أن يقال : لم علم الله وعلم الله .

وكذلك : لَمْ قدر الله ، ومتى قدر الله .

وكذلك لم أراد الله ؟ هذا غير جائز في صفات الذات أجمع .

وأما في الأفعال فجائز أن يقال : لم أمر الله ، ولم نهى الله ، ولم أثاب ، ولم عاقب ؟ فيقال : لمصالح العباد ، ولم يجز ذلك محمد بن محبوب والله أعلم بالأصح .

قال المؤلف : لَمْ في الأفعال جائز ، إذا طلب السائل بذلك ، الهداية والبيان ، وإن كان ذلك ، على وجه الإنكار ، لم يجز .

ومنه : ولا يجوز أن يقال : لو قدر الله عليّ كذا وكذا ، ولا : ولو أبصر الله ، كما قيل : لو علم الله ، ولو شاء الله .

ولا يقال : يتملك ، كما قيل : ملك وتملك .

ولا يقال : يتعزز ، ولا يتعظم ، ولا يتجبر ، ولا يتكرم ، ولا يتخلق ، وما كان فيه يتفعل ، فلا يجوز .

ولا يقال : رغب ، كما قيل : كلف وأمر ، فطلب منّا الطاعة .

قال صاحب الكتاب : واختلف في سأل وطلب الطاعة ، وأما إن أراد منهم ، فجائز ؛ لأن الرغبة إنما تكون على الحاجة ، ألا ترى أنه أمر من غير رغب .

وكذلك طلب واستقرض ؛ لأنه من غير عدم استقرض ، فلذلك لم يكن راغباً .

والاستقرض طلب على وجهين ك يكون مستقرضاً لحاجة ، فذلك عن الله منفي ، واستقرض لا لحاجة ، فهو ما ندب الله إليه ، وأن يتقرب بذلك إليه .

ويقال : وهبت هذا لله تعالى ، وتركت له ، وأقرضت الله .

ولا يقال : تصدقت عليه ، كما قيل : أقرضته .

واختلف في القول : بأن الله متصدق علينا .

فقال بعض الفقهاء : لا يقال : متصدق علينا ، إنما يتصدق من يطلب الثواب .

وجوز ذلك بعضهم .

ولا يقال : أقرضنا الله ، ولا أثابنا .

ولا يقال : جزانا الله ، ولا كافأنا الله .

ويقال في ثوابه : كفانا لأعمالنا ، ولا يقال : أخرج ما وهب من ملكه .

ومنه : ولا يقال : إن الله يحذر ، ولا يخاف ، ولا يخشى إلا على معنى العلم ، وقد قال تعالى : ﴿

فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۚ ﴾ قالوا في ذلك : علمنا ، فلا يجوز إلا على هذا التفسير .

ولا يقال : يظن ، وإن كان الظن قد يجيء في موضع العلم ، قال عز وجل :
(الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) قالوا : يعلمون ، فالظن يكون شكًا ، ويكون علمًا ، فالشك لا يجوز على الله تعالى .

ومنه : ولا يقال : يتقي ، ولا أنه يرجو ؛ لأن الرجاء إنما قد يكون على الخوف والطمع ، وذلك منفي عن الله .

ولا يقال : يتجبر على عباده ، ولا يتلطف ، ولا يتودد ، كما يقال : إنه لطيف بهم .
ولا يقال : شفق عليهم .

ولا يقال : إنه غليظ ، ولا عنيف على الكفار ، كما قيل : إنه غضب عليهم .
ولا يقال : شيء أشد علي من شيء ، ولا شيء أهون عليه من شيء ، ولا يوصف بالعجلة .
ومنه : ولا يجوز أن يقال : رأيت الله ، حتى يصل ذلك بكلام ، فيقول : رأيت الله أهلك عادًا وثمود .
وكذلك : سمعت الله ، حتى يقول : سمعت الله يقول ، ويقول : وجدت الله صنع كذا .

ولا يقال : أدركت الله صنع كذا .

ولا يوصف الله بالعناية ، ولا بالنصح .

ولا يقال : ألزم نفسه ، ويقال : أوجب ، وكتب على نفسه .

ولا يجوز : يحرك بي ، ولا سَكَنَ بي ، كما يقال : جاء بي .

ولا يقال : قام الله بك ، ولا قعد بك ، وسكن بك ، وحرك ، وما كان مثله ، فعلى قياسه .

ولا يقال ما دعا الله إلى كذا ، ولا ما حمّله على كذا .

ولا يجوز في شيء إن الله فيه شيء ، إلا أن يقول : ما لله في إنعامه على الخلق ، فيقال : الثناء والشكر ، فإذا خرج من هذا الوجه ، بطل القول : بأن الله في شيء .

ولا يقال في شيء : إنه تعالى احتاج إليه ، إذ فعله .

ولا يقال : ما صيّرهُ إلى هذا الفعل ، لأمر لا يفعله ، ثم فعله .

ومنه : ولا يقال فيما نفى الله عن نفسه من الظلم : اعتذر ؛ لأن المعتذر : الذي ليس له على ما أضيف إليه شواهد بانية ، وقد جوز بعضهم : اعتذر على غير ما يعقل ، من اعتذار الخلق ، على التعظيم ، وإزالة التهمة ، فقيل : كذب على الله ، وأخبر عنه بغير الحق ، ما اعتذر .

ويقال : تبرأ .

ولا يقال : اعتذر .

ولا يقال في موضع تبرأ : طهّر نفسه ، كما قيل : نَزَّهَ نفسه .

ولا يقال : إنه مشغول ، لقول الله : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ لأن المشغول : المانع له من غيره ، والله تعالى لا يمنعه كثير ما دبر من أضعافه ، وتفسير : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ إن من شأنه أن يجيب سائلاً ويشفي مريضاً ، ويغني فقيراً ، وما يُعرف منه ، من طوله وفضله .

ومنه : ولا يقال : إن الله في صناعته ، ولا هذا صناعة الله ، يراد به صنعه .

ولا يقال : يمس شيئاً ، ولا يمسه شيء ، ولا يحل فيه شيء ، ولا يقرب هو من شيء ، قرب المسافة ، ولا يقرب منه شيء ، ذلك القرب .

وكذلك القول في البعد ، على هذا المعنى .

ومنه : إن الله تعالى خالق كل شيء .

ولا يجوز أن يقال لأحد : هذا ولد الله ، وهذه زوجة الله ، ولا هؤلاء بنوه وبناته ؛ لأنه خالقهم ، كما يقال : سماؤه وأرضه وخلقهم وكتبه ورسله .

ولا يقال : هذه قميص الله ، ولا رداؤه ، ولا نعله ولا خفه ، وما أشبه هذا ، وإن كان الله تعالى الخالق لذلك ، والمالك له .

وكذلك هو خالق جميع الجوارح ، فلا يقال : هذه عين الله ، ولا يده ، ولا رجله ، ولا ما أشبه هذا ، فلا تجوز إضافته إليه .

ولا يجوز عليه ما استقبح ، وإن كان محتمل المعنى ؛ لأن القول في هذا إنما هو تسليم وأمور موضوع ، لا على قياس وتشبيه ، فلا يجوز على الله ، إلا ما أجازته العلماء ، وحسن من أسمائه الحسنى ، وصفاته العليا .

ومن غيره :

لا يوصف الله تعالى بالصمود ، ولا النزول .

ولا يقال : حواه مكان ، ولا خلا منه مكان ، ولا لازمه مكان ، ولا فارقه مكان -- سبحانه ! لم يزل قبل المكان ، فاستغنى ربنا عن المكان .

ولا يوصف بالقعود ، ولا القيام ، ولا الكسل ، ولا التواني ، ولا الخلوة ، ولا الفترة ، ولا السهو ، ولا الغفلة ، ولا اللهو ، ولا الشك ، ولا الجهل ، ولا الندم ، ولا النطق ، ولا السكوت .

ولا يقال : أفسد ، إذ خلق الفساد ، بل خلقه لجميع ما خلق ، صلاح منه لا فساد ، وعدل منه لا جور .

ولا يقال : جار ، ولا أربى ، ولا أزنى ، ولا أسرق ، ولا أقذر ، وهو تعالى خلق جميع ذلك : سبحانه له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين .

ولا يوصف بالضجر ؛ لأن الضجر فيه اغتمام ، فيه كلام وتضجر ، ومنه : ضجر الناقة ، وهو أن تكثر الرغاء ، ويقال : إنها الضجور .

ولا يوصف بالملل ، ولا الملل ، ولا السامة ، وكله واحد ، ومعناه : أن يمل شيئاً ويعرض عنه ، يقال : رجل ملول ، وامرأة كذلك .

فإن قيل بالخبر الذي روي عن النبي ﷺ أنه قال : « تكفلوا من العمل ما تطيقون ؛ إن الله لا يمل حتى تملوا » ؛ فإن صح الخبر ، فإن معناه : أن الله لا يغضب عليكم ، ولا يقطع عنكم ثوابه ، حتى تتركوا العمل ، وتزهّدوا في سؤاله ، والرغبة إليه ، مللاً ، وليس بملل في الحقيقة .

ووجه ثان : أن الله لا يمل إذا ملّتم .

ومثل هذا : قولك في كلام العرب : هذا الفرس لا يفتر حتى تفتر الخيل ، يريد بذلك لا يفتر إذا فترت الخيل ، ولو كان المراد هذا ، ما كان له فضل عليها ، إذا فترت والمراد بهذا أنها لا تفتر ، إذا فترت .

قال : تأبط شرّاً ، ويقال خلف الأحمر :

صَلَيْتَ مِنِّي هَذِيلَ بَخْرَقٍ لَا يَمِلُ الشَّرَّ حَتَّى يَمْلُوا

ولم يرد أنه يمل الشر ، إذا ملوه ، ولو أراد كذلك ، ما كان فيه مدح ، لأنه بمنزلتهم ، وإنما أراد أنهم يملوا الشر ، وهو لم يمله ، وقوله : يخرق الخرق : الظريف ، في سماحة ونجدة .

فصل

قال النقاش : لا يدخل في أسماء الله الحسنى كثير مما وصف به نفسه ، وإن كان الفعل مضافاً إليه ، فليس يُدعى زارعاً ولا زراعاً ، وإن كان قال : ﴿ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴾ ، ولا يُدعى مكاراً ولا مكاراً ، وإن كان قال : ﴿ وَمَكْرُوهًا وَمَكْرَ اللَّهِ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ ﴾ ، ولا يُدعى خادعاً ولا خادعاً ، وإن كان قال : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ ﴾ ، ولا بانيّاً ، ولا بناء ، ولا فارشاً ولا فراشاً ، ولا ماهداً ولا مهّاداً ، وإن كان قال : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ ٤٧ ، ولا يُدعى مستقرضاً ولا مشترياً ، وإن كان تعالى قال : ﴿ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ، وقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآتٍ لَهُمُ الْجَنَّةُ ﴾ ، ونحو ذلك ، مما يكثر إحصاؤه .

ولا يقال : يا جلد .

ومن غير الضياء :

ولا يقال : بقي فلان بين الله والشمس .

مسألة :

ولا يرقى الراقي بكلام لا يعرفه ، لأنه لا تأمين له .

ولا يقول : أخذت بكذا وكذا ، إلا أن يقول : أخذت بالله .

ولا يقال : المستعان بالله ، ولكن يقال : الله المستعان .

ولا يجوز أن يقال : ليس وراء الله منتهى ، فليس لله وراء ولا قدام .

ويكره أن يقال : لا والحمد لله ، ولكن يقال : لا والله الحمد .

ولا يقولن أحدكم : عبدي وعبدتي ولكن يقول : فتاى وفتاتى .
ويكره أن يقول : قوس قزح ، وقزح : اسم شيطان ، ولكن يقول قوس الله .
ولا يقال : كنت في جنازة فلان ، ولكن يقال : تبعت جنازة فلان .
ويقال لله : المنفرد وحده .
ولا يجوز أن يقال : ما أجرأ فلان على الله ، فإن الله أعز من أن يجترأ عليه .
ولكن يقال : ما أغر فلان بالله .
ولا بأس أن يقول الإنسان : إن الله عزيز في ملكه ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والثمانون والمائتان في الكيفية والأينية واللمية والكمية

فلا تجوز على الله تعالى الأينية والكمية والكيفية ، فهو كذلك ؛ لأن الأينية إنما هو سؤال عن المكان ، يقال : أين هو ؟ والله يستحيل أن يكون في مكان ، كيف وهو لخالق للمكان ؛ لأن من كان له مكان ، فله حد والمحدود مخلوق .

وأما اللمية ، فهو طلب الملة ، ومعناه : لم كان كذلك ؟ وأراد به : لم كان وجود البارئ سبحانه ؟ فهذا محال ؛ لأنه تعالى واجب الوجود ، لا أول لوجوده وهذا إنما يقال لمن لم يكن فكان .

وإن أراد أن الله لأي علة فعل هذه الأفعال ؟ فمحال أيضاً ؛ لأنه لو كان لفعله علة ، لكان لا تختل تلك العلة ، إما أن تكون قديمة ، اقتضت قدم معلولها .

وهذا محال وجود الأفعال ، فيما لم يزل ، وإن كانت تلك العلة محدثة ، اقتضت تلك العلة إلى علة أخرى ، لكونها فعلاً ، فيؤدي إلى ما لا نهاية له ، وهذا محال .

وإن استغنت العلة عن العلة ، استغنت الحوادث كلها عن العلة ، وقال تعالى : ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ .

وأما الكيفية ، فهو استخبار عن الهيئة والصورة واللون ، والله تعالى لا هيئة له ، ولا لون ، لا يقدره فهم ، ولا يصوره فكر ، وما خطر في القلب أنه كذلك ، فاعلم أنه تعالى بخلاف ذلك .

وأما الكيفية ، فهو عبارة عن المقدار والعدد ومحال أن يكون البارئ سبحانه ذا عدد ومقدار ، وقد تقدم بطلان هذا .

قال المؤلف : لعل غلطاً من الكاتب ، في المسألة .

لا يجوز أن يقال : إن الله تعالى مباين للعالم ، ولا مفارق للعالم ، ولا مماس للعالم ، ولا مجاور للعالم .

قال أبو سعيد : لا يعجبني أن يقال : إن الله كلف العباد ما يكتسبونه ، ولكن يعجبني أن يقال : كلف العباد ما يطيقون ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والثمانون والمائتان في الحروف

لا يجوز أن يوصف الله تعالى ، ولا أن يذكر بخمسة أشياء وهي : كيف ، وأين ، وحيث ، ولم ، ولو

فمن وصفه ، أو ذكره بكيف ، فقد طلب له عياناً .

ومن وصفه أو ذكره بأين ، فقد طلب له مكاناً .

ومن وصفه أو ذكره بحيث ، فقد أثبت له حلولاً واستمكاناً .

ومن وصفه أو ذكره بلم ، فقد سأله عن فعله والله تعالى لا يجوز أن يسأل عن فعله ، لأنه تعالى قال

: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ .

ولا يجوز أن يقال لله : لم يزل ، ولا يزال ، حتى يوصل ذلك بصفة من صفات الله ، لأن هذا الكلام ، إذا لم يوصل ، كان منثوراً ، لا معنى له ، ولكن يقال : لم يزل الله عالماً ، ولا يزال عالماً ، ولم يزل قادراً ، حتى يصح الوصف له ، ويكون له معنى .

مسألة :

لا يجوز أن يقال : إن الله غاب عن العيون ، وحل مكنوناً ، إلا أن يقول : غابت العيون عن نظره .

ولا يجوز أن يقول : مكنون .

مسألة :

الحمد لله ، حمد الشاكرين لا يجوز .

ويجوز : الحمد لله حق حمده .

وقيل : لا يجوز أن يقال : لم يزل إلهاً مطلقاً ، حتى يقول : لم يزل إلهاً سيكون .

وقيل : جائز أن يقال : لم يزل إلهاً .

ولا يجوز أن يقال : يستمع .

مسألة :

في العلي الأعلى :

قال : يريد بذلك ، رفع المقدار ، وارتفاع المنزلة .

لا يجوز أن يريد : في مكانه رفيع ، وإنما يريد رفع المنزلة والشأن .

مسألة :

ولا يجوز : يا عماد من لا عماد له ، ويا ظل من لا ظل له ، ويا كنز من لا كنز له ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والثمانون والمائتان في ليت

وسألته عن قول القائل : يا ليت كان كذا وكذا ، هل يجوز ؟

قال : هذا تمنى أن يفعل الله به الخير .

قلت : فالتمني المكروه ما هو ؟ يتمنى ما رزق غيره ، من المسلمين ، أن يرزق مثلهم فجائز .

الدليل على إجازته : قول مريم عليها السلام : ﴿يَلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ .

مسألة :

وجائز للإنسان قول : ليت شعري ، عن كذا وكذا ، لما روي عن النبي × أنه قال : « ليت شعري ما فعل أبوي » فأنزل الله -- عز وجل -- عليه : ﴿وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ .

ومعنى ليت شعري : أي ليت عملي ، وما يشعرك : أي وما يدريك .

وسمي الشاعر شاعرًا ؛ لأن الشاعر يظن ، بما لا يظن به غيره ، من معانيه وبالله التوفيق .



الباب التسعون والمائتان في الملائكة وما جاء في ذلك

قيل : إن الله تعالى ، خلق الملائكة من نور .

وقيل : من ريح ، والجان من النار ، والنار من النور .

وسميت ملائكة ، لتبليغها رسائل الله تعالى إلى أنبيائه -- عليهم السلام -- أخذ من الأولوك ، وهي الرسالة .

ومن الملائكة ، من لو أمره الله أن يبتلع السموات والأرضين جميعًا ، وما فيهن لا يبتلع ذلك .

مسألة :

واختلف الناس في الملائكة ، هل هم مكلفون ؟ أم لا ؟

فقال بعض المسلمين : مأمورون منهون ، لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ

جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ .

وقال بعضهم : هم مقصورون مضطرون إلى طاعة الله .

قال بعض المسلمين : وقولنا إنهم مجبولون على الطاعة ، لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي والتسعون والمائتان
في الملائكة
هل يعصون الله أم لا ؟

قال بعض المسلمين : وقولنا : إنهم مجبولون على الطاعة ، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون .

قال أبو سعيد : وقد عرفنا من قول الشيخ أبي الحسن ، في قول الله تعالى : ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ إنما أولئك الشياطين ، ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ يعني وما أنزل السحر ، ﴿عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ ، أي لم ينزل عليهما ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ وما يعلمان هما أحداً ، وإنما كانا يقولان : السحر كذا وكذا ، ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ أي فلا تفعل كذا وكذا فتكفر ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والتسعون والمائتان في الملكين الحافظين

قال الله تعالى : ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كُنِينًا﴾ .

قيل : لكل واحد من بني آدم -- عليه السلام -- ملكان : عن يمينه ملك ، وعن شماله ملك .
فالذي عن يمينه ، يكتب الحسنات ، والذي عن شماله يكتب السيئات قلمهما : لسانه ومداهما : ريقه ، ومجلسهما : على شاربته .
فإذا عمل العبد حسنة ، كتبها الملك ، صاحب اليمين عشرًا ، ولم يشترط شيئًا على صاحب الشمال .
وإذا عمل سيئة قال صاحب اليمين : قف سبع ساعات ، لعله يستغفر ، أو يتوب .
فإذا لم يستغفر ولم يتوب ، من بعد سبع ساعات ، كتبها واحدة ، ووكل الله بكل عبد ، ملكين بالنهار وملكين بالليل ، يتعاقبان ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والتسعون والمائتان

في إبليس -- لعنه الله --
والجن والشیطان وما جاء فيهم

قال المؤلف : إبليس -- لعنه الله -- أبو الجن ، كما أن آدم -- عليه السلام -- أبو البشر .
وقيل : إن أبا الجن غير إبليس ، وإبليس ليس من الملائكة ، لأن الملائكة لا يعصون الله ، والجن مكلفون كالإنس .

ودليل تكليفهم -- في سورة الرحمن : قوله تعالى : ﴿ يَمَعَشَرِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ ﴾ ، وقوله : ﴿ سَنَفَعُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾ وهم الجن والإنس ، والشیاطين ، وهم كفرة الجن .

وحجة المسلمين على تكليفهم قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ أي لأمرهم أن يعبدون ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع والتسعون والمائتان
في الجن
هل يدخلون في بني آدم أم لا ؟

قال بعض المسلمين : محال أن يدخل الجسم في الجسم ، فيكون جسمان في حين واحد ، فيسكن الجنسان ، في حيز واحد ، محال سكن الجنس إلى غير جنسه .
وقال بعضهم : محال أن يكون أيضاً جنسان من جنس واحد ، في حيز واحد .
وقال آخرون : يجوز دخول الجن في الناس ، واحتجوا بقوله تعالى : (يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ) فله علم منهم بالتأويل .
وقال آخرون : يجوز هذا ، ويجوز هذا ، إلا أنه لا علم لنا بذلك ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس والتسعون والمائتان
في الجن
هل يعلمون الغيب أم لا ؟

قال بعض المسلمين : إن ذلك محال ؛ لأن ذلك فساد لدليل الأنبياء عليهم السلام ، وقد قال الله تعالى فيهم : (أَن لَّوْكَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ) .
وقال بعضهم : يجوز ذلك في أحاديث لهم ذكروها .
واختلف الناس في الشياطين ، هل يعلمون ما في قلوب الناس أم لا ؟
فقال بعض المسلمين : يعلمون ما يحدث في القلب ، وليس ذلك بغيب ؛ لأن الله تعالى ، جعل عليه دليلاً ، ومحال أن يدخل قلب الإنسان مثل ذلك ، فإذا حدثت نفسك بالصدفة ، عرفوا ذلك بالدلائل ، فيهنونك عن ذلك .
وقال آخرون : إن ذلك غيب ، ولا يعرفونه ، وأنت إذا حدثت نفسك بالصدفة ، نهاك عنها الظن بالتخصيص .
وقال بعض: يدخلون قلب ابن آدم ، فيعرفون ما يريد ، فيهنونه ، وبالله التوفيق .



الباب السادس والتسعون والمائتان في إلقاء الشياطين الكلام على الكهان

وأما إلقاء الشياطين الأحاديث على الكهان ، فإنه قد قيل ذلك ، أن يسترقوا السمع ، قبل مبعث رسول الله × ، كانت الشياطين -- لعنهم الله -- تسترق السمع من السماء ، وتلقيه على الكهان ، فتزيد الكهان فيه كلامًا ، من قبلهم ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والتسعون والمائتان في رؤية الجن وغرورهم

قال المؤلف : قيل : إن الجن سأل الله : أن يرى ولا يُرى ، وأن يكون مسكنه تحت الثرى ، فجعل له ذلك .

فمن قال : إن الجن يُروْنَ ، فقد كذب القرآن لأن الله تعالى يقول : ﴿ إِنَّهُ يَرَبُّكُمْ هُوَ وَفِيْلَهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾

مسألة :

ومن قال : إن الجن يراهم بنو آدم ، ويكلفونهم ، وأن السحرة ينقلبون حمامًا .

قال أبو محمد : إن تاب وإلا برئ منه .

قال الشيخ أبو محمد : قد قال بعض : إن الجن يراهم بنو آدم ويكلمونهم وأن السحرة ينقلبون حمامًا .

قال : وأقول : من تاب ورجع عن قوله هذا ، وإلا برئ منه .

قال الشيخ أبو محمد : لا يجوز لأحد أن يقول : إن أحدًا من بني آدم ، يرى إبليس -- لعنه الله -- لأن الله تعالى يقول : ﴿ إِنَّهُ يَرَبُّكُمْ هُوَ وَفِيْلَهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ والله أعلم ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والتسعون والمائتان في ذكر انقلاب إبليس والجن والشیاطین والسحرة عن صورهم

قال الشيخ أبو سعيد : ومن قال : إن الجن يتصورون في صورة الدواب ، فمعي أن ظواهر الأخبار : أن الجن قد يكون منهم ذلك ، أن يتشبهوا بصور الإنس والدواب والطيور ، وأنهم يطیرون ، على معنى الطير ، في معنى صور الطيور .

وكذلك بعض الإنس ، ممن يضاف إليه السحر ، ممن يكون منهم نحو هذا ، وليس ذلك عندي بمعلوم من الإنس ، كما ليس بمعدوم من الجن ولسنا ممن يدعي ذلك ، على الحقيقة ، ولا ينفیه على الحقيقة . إلا أن يصح معنا ذلك ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والتسعون والمائتان في اختفاء إبليس والجن والحكمة في تغييبهم عن الأبصار

من كتاب المجالس :

الجواب : من ذلك أن الله تعالى خلق الشياطين ، في أقبح صورة ، وأشنع هيئة ، فلو جعله الله ظاهرًا ، لخافه بنو آدم ، فأخفاه لئلا يخافوه ، وجعله بحيث استعان بهم ونحو مكرهم ، وأيضًا فإن للمؤمنين أعداء ظاهرين ، وهم الكفار ، فأمرُوا بالجهاد معهم ظاهرين ، وجعل الشياطين مستورين ، فأمرُوا بالجهاد معه في السر ، لينالوا أجر الجهاد الظاهر ، والجهاد الباطن وبالله التوفيق .



الباب الثلاث المائة في خلق إبليس -- لعنه الله -- والحكمة في ذلك وذكر معصيته لله عز وجل

فإن قال قائل : أخبرني عن إبليس ، من خلقه ؟

قلنا : الله خلقه .

فإن قال : هو خير ؟ أم شر ؟

قلنا : إن كنت تعني أن بدن إبليس وخلقته شر ، تعني أطاعة ذلك أم معصية ؟ فبدن إبليس ليس طاعة ، ولا معصية .

وإن كنت تعني أشر هو ، تعني كثير الشر ، ومحبة للشر ، فنعم فعله شر .

قال المؤلف : وقد كان إبليس عبدًا صالحًا مؤمنًا ، فانتقل من الإيمان إلى الكفر ، بسوء اختياره ، ولم ينتقل عن خلقته إلى غيرها ، وأنه عبد الله تعالى ، قبل خلق آدم بثمانين ألف سنة ، يعبد الله ، ثم كفر بسبب عدم سجوده لآدم ، وتلك السجدة كانت طاعة لله ، لو سجد فكفر وتولى فولاة الله ما تولى ، وأصله جهنم ، وساءت مصيرًا ، وإنما خلقه الله ، كما خلق غيره من الخلق ؛ ليأمرهم بعبادته أمرًا اختياريًا ، فممنهم من آمن ، ومنهم من كفر ، وكلا الفريقين من المؤمنين والكافرين ، فعل ما فعل باختياره ، من غير جبر من الله -- تعالى الله عن ذلك ، وبالله التوفيق .



الباب الحادي والثلاث المائة
في الاستعاذة من إبليس -- لعنه الله -- ومعانيها
والحكمة في ذلك

قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

ومعنى الاستعاذة في اللغة : هو الامتناع ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ، ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾
أي أمتنع به ، فأعوذ بالله : ألوذ بالله ، وأستعيز بالله : أستعين بالله ، وقولهم : معاذ الله : أي أعوذ به ،
فأمرنا الله : أن نستعيز من إبليس ، وأمر الله واجب ، علينا أن نفعله ، وبالله التوفيق .



الباب الثاني والثلاثمائة
في استدلال إبليس -- لعنه الله -- على العبد إذا همَّ بالطاعة
وكيفية ذلك

سألت بشيراً عن يهم بالحسنة يفعلها ، كيف يصل إبليس إلى علم ذلك ، إن كان يصل ؟
قال : اختلف في ذلك .

فأما المعتزلة ؛ فإنهم يقولون : إن إبليس إنما يصل إلى ذلك بالآلة ، مثل أن يتناول الرجل بالرمح
وغيره .

وقال آخرون غير ذلك .

وأصح ما سمعت : أن قلب ابن آدم مثل القارورة ، في جوفها نار ، أو قال : نور يبصر من خارجها ،
فإذا همَّ العبد بالحسنة ، سطع ذلك النور إلى دماغه ، فيفترق على ثلاثة أقسام ، والشهوة مركبة في
ابن آدم ، وهي طبع فيه ، على قدر الجوع .

فإذا كان كذلك ، أظن إبليس على ذلك النور ، وأعان الشهوة على تضعيف ذلك النور ، فغلبت الشهوة

وقال سعيد بن محمد : يوجد في الحديث : أن الإنسان إذا أراد فعل الطاعة ، سطع في جوفه إلى
دماغه نور ، فيراه إبليس ، فيحول بينها وبينه ، ويمنيه بالأمان ، حتى يمنع من فعل الطاعة .

وقال : إن جوفه مثل القارورة ، فإذا فعل الطاعة ، انفتح لها فم ، يسطع منه ذلك النور .

قيل : فأجاب بهذا لما قيل : كيف يعلم إبليس بما في الإنسان ، إذا أراد فعل شيء من الطاعة ؟ والله
أعلم ، وبه التوفيق .



الباب الثالث والثلاث المائة في مكاييد إبليس ووسواسه وتزيينه ودعائه إلى المعاصي

قيل : إن الشيطان قاعد في جانب القلب الأيسر ، واضع خرطوميه على فم القلب يوسوس ، فإذا ذكر الله خنس ، وإذا لم يذكر الله وسوس ، فهذا الوسواس الخناس ، الذي ذكره الله تعالى ، وخرطوميه كخرطوم الكلب -- فيما قيل -- فمن أطاعه في وسواسه ، ضل وغوى ، ومن خالفه ، اهتدى ، ورجع الشيطان منهزماً .

ومعنى إضلال الشيطان : الدعاء إلى الضلالة ، والتزيين للكفر ، فمن أطاعه ضل وغوى ، ومن عصاه ، سلم واهتدى ، وليس إليه من الضلالة شيء ، كما ليس للنبي × من الهداية شيء ، ولو كانت الضلالة إليه ، لأضل الخلق أجمعين .

فإذا أطاع العبد الشيطان في وسوسته ، واتبع ذلك قيل : أضله الشيطان ، كل ذلك لأجل ما دعا إليه وزينه ، من فعل الكفر فأبليس داع لذلك الكفر .

فالبارئ تعالى ، خالق أفعال العباد ، من ذلك الكفر والضلال ، فإذا ضل العبد بسوء اختياره ، تركه الله تعالى ، في ضلاله ، ولم يوفقه ولم يعصمه ، وخلق الضلال على يديه ، من فعله للضلال والكفر ، فهذا إضلال الله للعبد .

وإضلال الشيطان : التزيين والدعاء والوسوسة ، وقد تقدم ذلك وكفى ، وبالله التوفيق .



الباب الرابع والثلاث المائة في إرسال إبليس اللعين على ابن آدم وتسليطه عليه وبيان ذلك

الإرسال في كلام العرب -- على ثلاثة أوجه :

أحدها : إرسال الخبر ، كإرسال الريح العقيم ، قال تعالى : ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ .

وإرسال التخلية ، كما يقول الرجل لصاحبه : أرسلت دوابك على هذا العلف ، أي لم تمنعها منه بالحبس .

وإرسال إبليس -- لعنه الله : هو إرسال التخلية ، قال الله تعالى : ﴿أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ ، أي خلبناهم ، فلم نمنعهم بالقسر والاضطرار .

وذلك أنه -- عز وجل -- نهى إبليس وجنوده عن الكفر والدعاء إليه ، والأمر به ، من غير جبر منه تعالى لذلك .

فالبارئ -- تعالى -- لم يأمر إبليس وجنوده ، ويرسلهم على الناس ، تسليطاً عليهم بالكفر والفساد ؛ لأنه تعالى يقول : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ﴾ الآية ، ولو سلطه وجنوده على العباد ، أمراً لهم بذلك ،

كما يأمر عباده بالحدز من الشيطان ، يقول تعالى : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُفْرٌ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾ لأن الله تعالى ، لا يوقع العداوة بين إبليس وجنوده وبني آدم ويؤرش بينهم ، هذا لا يقبله حكيم عليم إله عظيم -- تعالى الله عن ذلك .

مسألة :

وعن إبليس -- لعنه الله -- والعباد كيف يظفر بالعباد من الشرق إلى الغرب ؟

قال : قد ذكر الله : أن له قبيلاً وهم أعوانه ، وقد سمى الشياطين أقرانه .

قلت : وعلى الجن ، له دخول وسلطان ، كما على الإنس ؟

قال : العصاة كلهم ، له عليهم سلطان ، وأما القرآن فلم يأت بفرق ذلك ، وبالله التوفيق .



الباب الخامس والثلاثون المائة في الفرق بين الوسواس والخاطر

قيل : إن الخاطر خاطران : خاطر الإلهام ، وخاطر الوسواس .
فخاطر الإلهام : ما حملك على معالي الأخلاق والإصابة في جميع الأسباب .
وخاطر الوسواس : ما يوقعك في الأباطيل ، ويصرفك عن الحق ، ويلقيك في الحسابات الكاذبة ،
والظنون الرديئة ، والأخلاق الدنية ، وبالله التوفيق .



الباب السادس والثلاث المائة في كيفية الوسوسة والإلهام في القلب

الوسوسة إذا دخلت القلب ، فكالدخان في البيت ، فما دام الدخان في البيت ، فالبيت مظلم ، حتى يخرج الدخان منه فيضيء ، فكذلك القلب ، فما دامت الوسوسة فيه ، فهو قاسٍ مظلم فإذا خرجت الوسوسة من القلب ، وثبت فيه الإلهام ، يكون القلب منورًا ، يبصر الحق من الباطل .
والوسوسة من الشيطان ، والإلهام من الملك الملهم ، قاعد عن يمين القلب ، وإبليس نحو يسار القلب ، ومسكنهما : الصدر ، وقد ذكرنا شرح ذلك ، في كتاب التاج ، وبالله التوفيق .



الباب السابع والثلاث المائة في الخواطر وأقسامها

من كتاب المجالس :

قال : الخواطر على أربعة : خاطر من الله ، يدعو العبد إلى الانتباه ، وخطر من الملك ، يدعو إلى الطاعة ، وخطر من النفس : يدعو إلى التزين والتنعيم في الدنيا ، وخطر من الشيطان ، يدعو إلى الحقد والحسد والعداوة ، وبالله التوفيق .



الباب الثامن والثلاث المائة فيما يخطر على القلب من الإلحاد في الله

قال المؤلف : كل شيء خطر ، أو تصور في الأوهام ، فالبارئ بخلافه ، فإن ذلك مخلوق ، لأن من اطمأنت نفسه إلى موجود ، ينتهي إليه فكره ، فهو كافر مشبه ، وإن اطمأنت نفسه إلى النفي المحض ، فهو معطل كافر .

فمن اطمأنت نفسه إلى شيء ، ينتهي إليه فكره وخطره ، مما يلحد في الله ويكفره ، فينفي ذلك عنه ، وليقل : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) هذه جملة التوحيد ، يقولها ويعتقدها بعد نفيه ، ما خط في قلبه ، من الكفر والإلحاد .

وإلا فهو هالك ، وبالله التوفيق .



الباب التاسع والثلاث المائة في ذكر طاعة الله تعالى وطاعة الشيطان وشرح ذلك وأحكامه

قال القاضي أبو محمد نجاد بن موسى بن نجاد : وقد قيل : من أجاب ناطقاً فقد عبده .
قال : إن كان الناطق عن الله ، فقد عبد الله . وإن كان الناطق عن إبليس ، فقد عبد إبليس .
فمن قال غير هذا ، فعليه إقامة الدليل .
مسألة : وأما قولك : إن قومًا يعبدون الشيطان . فإن عنيت بالعبادة ، أنهم يطيعون الشيطان فصدق . وإن
كنت تزعم أنهم يتخذونه إلهًا بطاعتهم إياه ، فكذب .
ولكنه وليهم . وهم أولياؤه ، بطاعتهم إياه ، فيما أعد الله عليه من النار . وزعم أنهم لو كانوا يعبدون
الله ما عذبهم . وبالله التوفيق .
الجواب : أنهم قد عبدوا الله ، ببعض عبادته . وذلك أنهم وحدوه ، وأطاعوه ببعض طاعته . ولم
يعبدوه حق عبادته . وحق عبادته أن يطيعوه فيما أمرهم بتركه ، مما أعد لهم من النار ، على فعله ،
ويعلموا ويقولوا جميع ما أمرهم به ، مما أعد لمن فعل ذلك الجنة .
غيره :
قال : إن عبادة إبليس ليست عبادة سجود . ولكن عبادته طاعته .
فمن طاعته الكذب والزنا واللواط وشرب الخمر ، وأدق من ذلك ، حتى الغيبة والنميمة ؛ وخيانتك
لأخيت في ماله . وبالله التوفيق .



الباب العاشر والثلاث المائة في خاتمة الكتاب ببداية الهداية وبداية الضلالة

قال المؤلف : فبداية الهداية : أن يطيع الله وحده ، ويكفر بالشيطان وحزبه ، ويخالفه في جميع ما يدع إليه ، مما يورد النار ، وتنزه قولك وعملك واعتقادك ، من العيوب ، دقيقها وجليلها ، وأعظمها وأصعبها ، وأوضعها .

وعلى المرید الهداية ، رفض المدح ، وحب السمعة ، فما حُب المدح والسمعة إلا من الرياء .

والله تعالى يقول : ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَادِقًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ ، فما دام المرء في قلبه هذا ، فهو غير مهتد .

وبداية الهداية في علاج ذلك : أنه إذا دخل قلبه حب المدح والسمعة وعرف ذلك من نفسه ، نفي ذلك عن قلبه ، وعلم أن ليس له عذر ، في قبول حب المدح والرياء والسمعة ، وإن قل ذلك ، ففريضة على المكلفين أجمعين ، كراهية المدح وحب السمعة .

وعلى من أحسن بذلك ، أو بشيء من ذلك في قلبه ، أن ينفية عن نفسه ، ويستغفر ربه ، من حبه للمدح ، وقبوله له ، يقول : اللهم إني أستغفرك ، وأتوب إليك ، من كل ما خالفت فيه رضاك .

وبداية الضلالة والردى : هي ضد ما وصفنا ، من بداية الهداية ، ولهذا شرح طويل ، لو استقصينا عليه ، والمرید يكفيه هذا ودونه ، لمن أراد الله له الهداية ؛ لأن هذه النكتة التي نكتتها ، في هذا الباب ، تكفي عن كتب كثيرة ، من كتب الواعظين .

والحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على رسوله سيدنا محمد وآله ، وسلم تسليماً كثيراً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

فصل

قيل : إن الليل والنهار والمار والنار والرياح كلها أجسام ميتة ، وتحركها القدرة .
ولهب النار .

قال بعض : إنه جسم ، والريح من ابن آدم : عرض ، والرماد جسم .
والسحاب والنجوم والشمس والقمر والسماء والأرض : أجسام ، وهي مسخرة .
والبرق والنجاسات : أجسام ، والهواء جسم .

قيل لأبي الحسن : مم هو .

قال : لا أدري .

والعلم علما ، والعقل : عقلان ، وكلاهما عرض .

والظل وظلام الليل وضوء النهار ، والحركات في الإنسان والسحر والمرض والفعل والقوة والضعف والنوم والخدمة والأعمال ، كلها أعراض ، وكل ما كان من أحداث الدهر ، فهو عرض : مثل الموت والأمراض ، وما أشبه ذلك .

وأجمعوا أن الشهوة مخلوقة وهي عرض .

فصل

عن سلمان الداري قال : لطف الله بعباده ، أن قصر لهم كنه معرفته ، حتى لا تتكدر عليهم نعمائهم .
وذلك أنه لو لم ينزل عليهم في صفته إلا آية واحدة ، ويجعلها جملة لهم كافية ، وهي قوله تعالى :
(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) وأنزل في صفته ألف سورة بسورة البقرة ، وجعل لبهم أن لا يسعهم إلا حفظها ، وإلا كفروا بدون ذلك ، لهلكوا ، إلا أن يشاء الله منهم إن شاء نجا آخر ، ولتكدت عليهم الحياة ، كما قال فلما كان في كل ذلك لا يبلغون إلى كنه معرفته ، وكان في الاختصار كذلك أيضا ، فالكل إلى معنى واحد ، كان التخفيف على العباد في الحكمة ، أولى من التكليف فيما لا يطاق ، وبالله التوفيق ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير .

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

وقع الفراغ ، من كتابة هذا الكتاب ، وهو كتاب « النور » ومختصر في توحيد الله الغفور الشكور .
ألفه الشيخ العالم الفقيه عثمان بن أبي عبد الله الأصم عن الفحشاء .

وكان سبب تأليفه : سأله إياه أخوه إبراهيم بن محمد السعالي ، لما نشأ ولده أحمد متعلما . والحمد لله .

وكان تمامه يوم الخميس ، ليلة بقيت من شهر جمادى الأولى ، سنة ستة وسبعين سنة ومائة سنة وألف سنة من الهجرة .

على يدي مالك قرطاسه ، الفقير لله تعالى : عبد الله بن بشير بن مسعود بن سعيد بن عمر الحضرمي الصحاري بيده .

فهرس كتاب النور

٤	الباب الأول في التوحيد واختلاف الناس في الباري عز وجل
٥	الباب الثاني في جملة التوحيد
٦	الباب الثالث في الإلحاد
٧	الباب الرابع في لزوم النظر والاستدلال على الله عز وجل
٨	الباب الخامس في معرفة الله تعالى
٩	الباب السادس في كيفية استدلال المنقطع عن الناس أو في أرض الكفرة
١٠	الباب السابع في بيان معرفة الله تعالى تقع اضطراراً أو كسباً
١١	الباب الثامن كيف يستدل بالشاهد على الغائب
١٢	الباب التاسع في الباري عز وجل هل عرف برسله ؟ أم رسله عرفوا به ؟
١٣	الباب العاشر في الدليل على أن الله تعالى شيء موجود
١٤	الباب الحادي عشر في الدليل على أن الله شيء لا كالأشياء
١٥	الباب الثاني عشر في الدليل على حدث العالم
١٦	الباب الثالث عشر في الدليل على أنه لا بد للعالم من محدث أحدثه
١٧	الباب الرابع عشر في الدليل على أن خالق الأشياء واحد
١٨	الباب الخامس عشر في الدليل على أن الخالق لا يشبه المخلوق
١٩	الباب السادس عشر في الموات التي ذكرتها الديسانية أنها عند الله
٢٠	الباب السابع عشر في الرد على من قال : إن هذه الأجسام يحدثها محدث أحدثه الله عز وجل
٢١	الباب الثامن عشر في الرد على من قال : إن الله خلق خلقه لعله
٢٢	الباب التاسع عشر في حدث الجواهر التي هي أصول الأجسام المركبة وعرض وحدث الأعراض الفانية بالجواهر
٢٣	الباب العشرون في الدليل على المجتمع بأنه مجتمع باجتماع هو غيره والمتفرق متفرق بافتراق هو غيره
٢٤	الباب الواحد والعشرون في الدليل على ما حدث الاجتماع والافتراق
٢٥	الباب الثاني والعشرون في المكان والدليل على حدوثه
٢٦	الباب الثالث والعشرون في الزمان والدليل على حدثه
٢٧	الباب الرابع والعشرون في الوقت والدليل على ما حدث من كتاب الأكلة
٢٨	الباب الخامس والعشرون في الهواء والاختلاف فيه والدليل على حدثه والرد على الهوائية
٢٩	الباب السادس والعشرون في الفلك والرد على الفلكية
٣٠	الباب السابع والعشرون في الدليل على حدث النجوم والرد على أصحاب النجوم

الباب الثامن والعشرون في الرد على من احتج بقدم العالم بأن لا نطفة إلا من إنسان ولا إنسان إلا من نطفة ولا بيضة إلا من طير ولا طير إلا من بيضة.....	٣١
الباب التاسع والعشرون في الرد على الدهرية الذين ذكرهم الله في القرآن.....	٣٣
الباب الثلاثون في الرد على أهل الطبائع.....	٣٤
الباب الحادي والثلاثون في الرد على من قال بالظلمات والنور من المجوس وهم الماتوتية.....	٣٥
الباب الثاني والثلاثون في الرد على من قال من النصارى : إن الله جوهر - تعالى الله عن ذلك.....	٣٧
الباب الثالث والثلاثون في الرد على من يقول من اتخاذ الكلمة بجسد المسيح.....	٣٩
الباب الرابع والثلاثون في الرد على من قال : إن الإيجاد هو الإدراع وهو أنه يجد الجسد هيكلًا ومحلًا.....	٤٠
الباب الخامس والثلاثون في الرد على من قال من النصارى باللاهوت والناسوت.....	٤٣
الباب السادس والثلاثون.....	٤٤
في الرد على يعقوبية من النصارى.....	٤٤
الباب السابع والثلاثون في الرد عليهم لقبهم اسم المسيح عن معاني الحق والعدل.....	٤٦
الباب الثامن والثلاثون في الرد على أهل التثليث من النصارى وهم النسطورية.....	٤٨
الباب التاسع والثلاثون في الرد على من زعم من النصارى أن المسيح ابن الله عز وجل وتعالى عن ذلك.....	٥١
الباب الأربعون في الرد على النصارى.....	٥٣
الباب الحادي والأربعون في معنى ما قال الله تعالى في عيسى بن مريم ﷺ إنه روحه وكلمته ألقاها إلى مريم.....	٥٤
الباب الثاني والأربعون في التشبيه ومعانيه وبيان ذلك.....	٥٥
الباب الثالث والأربعون في نفي التشبيه عن الله عز وجل.....	٥٦
الباب الرابع والأربعون في القول في ذات الباري أشخص هو أم لا ؟ والرد على المشبهة.....	٥٧
الباب الخامس والأربعون في نفي جوارح الصورة عن الله تعالى.....	٥٩
الباب السادس والأربعون في النفس وتفسيرها والرد على من قال : إن الله تعالى نفسًا منفوسة.....	٦٠
الباب السابع والأربعون في الروح وتفسيرها ونفي الروح المعقولة عن الله تعالى والرد على من يثبت لله تعالى روحًا.....	٦١
الباب الثامن والأربعون في العين وتفسيرها والرد على من زعم أن الله عينًا كالأعين المعقولة تعالى الله عن ذلك.....	٦٢
الباب التاسع والأربعون.....	٦٣
في الوجه وتفسيره والرد على من قال : إن الله وجهًا حقيقيًا - تعالى الله عن ذلك.....	٦٣
الباب الخمسون في نفي السمع المعقول عن الله عز وجل.....	٦٤
الباب الحادي والخمسون في البصر وتفسيره والرد على من قال : إن لله بصرًا كالمخلوقين - تعالى الله عن ذلك.....	٦٥
الباب الثاني والخمسون في النظر إلى الباري وتفسيره والرد على من أضاف إلى الله تعالى وحقيقه عليه.....	٦٦
الباب الثالث والخمسون في اليد وتفسيرها والرد على من زعم من المشبهة أن لله يدًا معقولة تعالى الله عن ذلك.....	٦٨
الباب الرابع والخمسون في اليمين وتفسيرها والرد على من أثبت لله تعالى يمينًا معقولة.....	٦٩

الباب الخامس والخمسون في القبضة وتفسيرها والرد على من أضافها إلى الله - عز وجل.....	٧٠
الباب السادس والخمسون في الأصابع وتفسيرها ونفيها عن الله عز وجل.....	٧١
الباب السابع والخمسون في الجنب وتفسيره ونفي الجنب المعقول عن الله - عز وجل.....	٧٢
الباب الثامن والخمسون في الساق وتفسيرها ونفي الساق المعقولة عن الله - عز وجل.....	٧٣
الباب التاسع والخمسون في القدم وتفسيرها ونفي القدم المعقولة عن الله - عز وجل.....	٧٤
الباب الستون في ذكر القيام ونفي الانتصاب على الأقدام عن الله - عز وجل.....	٧٥
الباب الحادي والستون في نفي الكلام المعقول عن الله تعالى.....	٧٦
الباب الثاني والستون في الضحك وتفسيره ونفي الضحك المعقول عن الله - عز وجل وعلا.....	٧٧
الباب الثالث في القوة وتفسيرها ونفي القوة المعقولة العرضية عن الله رب العالمين.....	٧٨
الباب الرابع والستون في النور وتفسيره ونفي المعقول عن الله تعالى.....	٧٩
الباب الخامس والستون في الأمكنة والنواحي والأقطار ونفيها عن الله - عز وجل.....	٨٠
الباب السادس والستون في الزوال والمجيء المعقولين ونفيهما عن الله - عز وجل.....	٨١
الباب السابع والستون في الحجاب وتفسير ذلك ونفيه عن الله عز وجل.....	٨٢
الباب الثامن والستون في نفي الارتفاع والعلو المعقول بالمسافة عن الله - عز وجل.....	٨٣
الباب التاسع والستون في عند ومع وإلى والدنو والتقرب والرد على المشبهة فيما احتجت به من جواز المكان على الله - تبارك وتعالى.....	٨٤
الباب السبعون في الاستواء على العرش ونفي القعود المعقول على العرش عن الله - عز وجل.....	٨٥
الباب الحادي والسبعون في معاني استحياء الله - عز وجل - وإحصائه للخلق وحسابه لهم.....	٨٧
الباب الثاني والسبعون في الرد على من زعم أن الله تعالى خلق لنفسه الجوارح.....	٨٨
الباب الثالث والسبعون في كلام الله تعالى.....	٨٩
الباب الرابع والسبعون في كلام الله - عز وجل - لنبية موسى بن عمران ﷺ.....	٩١
الباب الخامس والسبعون في ذكر شيء من الفروق.....	٩٢
الباب السادس والسبعون في علم الباري أزلي هو أم محدث ؟.....	٩٤
الباب السابع والسبعون في الباري تعالى أنه عالم بعلم أو عالم بنفسه؟.....	٩٥
الباب الثامن والسبعون في علم الله هو الله أم غير الله ؟.....	٩٦
الباب التاسع والسبعون في الرد على الجهمية قولهم : إن الله لا يعلم ما يكون قبل أن يكون.....	٩٧
الباب الثمانون في علم الله السابق في عباده من خير وشر ونفع وضر هل ساق العباد إلى ما عملوا أم لا ؟.....	٩٨
الباب الحادي والثمانون في التوفيق والخذلان.....	٩٩
الباب الثاني والثمانون في العلم والقدرة والإرادة والمشيئة أزلي ذلك؟ أم محدث؟.....	١٠٠
الباب الثالث والثمانون في بيان أقسام مشيئة الله تعالى وإرادته في جميع مخلوقاته.....	١٠١

الباب الرابع والثمانون في الاستطاعة والدليل أنها مع الفعل والرد على من قال : إنها قبل الفعل	١٠٢
الباب الخامس والثمانون في أن العبد مستطيع باستطاعة هي غيره	١٠٤
الباب السادس والثمانون في الكفار هل يستطيعون الإيمان أم ؟	١٠٥
الباب السابع والثمانون في الجبر على الطاعة والمعصية والرد على المجبرة	١٠٦
الباب الثامن والثمانون في التفويض	١٠٧
الباب التاسع والثمانون في القضاء والقدر والرد على القدرية	١٠٨
الباب التسعون في الرد على القدرية	١٠٩
الباب الحادي والتسعون في أعمال بني آدم وأقوالهم من خير وشر ونفع وضر وطاعة ومعصية	١١١
الباب الثاني والتسعون في من قال : إن الله أمر بالإيمان ولم يرده ونهى عن الكفر وأراد	١١٤
الباب الثالث والتسعون في الرد على من قال : إن الله أراد الإيمان ولم يرد الكفر	١١٥
الباب الرابع والتسعون في مقالة المعتزلة في إرادة الله	١١٦
الباب الخامس والتسعون في بيان النهي عن المعصية مع إرادة الله لها وعلمه بها	١١٧
الباب السادس والتسعون في قضاء الكفر ثم يُعَذَّبُ عليه	١١٨
الباب السابع والتسعون في قضاء الله للكفر ثم يعذب عليه	١١٩
الباب الثامن والتسعون في خلق الله أفاعيل العباد والرد على القدرية في إنكار ذلك	١٢٠
الباب التاسع والتسعون في الدليل على خلق الفعل من السنة	١٢٣
الباب المائة في تفسير قولهم : يجب الإيمان بالقضاء	١٢٤
وخيره وشره	١٢٤
الباب الحادي والمائة في بيان من استحق أن يلقب بالقدر ومن أولى بذلك	١٢٥
الباب الثاني والمائة في الامتحان وجمعه والحكمة منه والرد على من أبي حكمه	١٢٦
الباب الثالث والمائة في التكليف ووجهه	١٢٧
الباب الرابع والمائة في لزوم التكليف وأقسام اللزومات فيه	١٢٩
الباب الخامس والمائة في تكليف المنفرد عن الناس ، وشبه ذلك وما يجب عليه من ذلك	١٣١
الباب السادس والمائة في تكليف الكفار	١٣٢
الباب السابع والمائة في بيان ما كلفه الله الكفار	١٣٣
الباب الثامن والمائة في الحكمة في تكليف من علم الله أنه لا يؤمن من خلقه وهو يعلم أنه لا يؤمن وبيان ذلك	١٣٤
الباب التاسع والمائة في الرد على من قال : إن أهل الجنة مكلفون في الجنة أم لا ؟	١٣٥
الباب العاشر والمائة في الرد على من قال : هل ابتدأ الله الخلق في الجنة وأرواحهم من التكليف ؟	١٣٦
الباب الحادي عشر والمائة في القول في ترك الله منع المعاصي مع القدرة على ذلك	١٣٧
الباب الثاني عشر والمائة في العبادة واختلاف الناس في كيفية خلق الله تعالى الخلق لعبادته	١٣٨

الباب الثالث عشر والمائة في كيفية اعتقاد تأدية العبادة لله - عز وجل	١٣٩
الباب الرابع عشر والمائة في حق الله على عباده المكلفين.....	١٤٠
الباب الخامس عشر والمائة في أن الله تعالى كلف العباد استطاعتهم وطاقاتهم	١٤١
الباب السادس عشر والمائة في التخفيف بعد التثقيل والتثقيل بعد التخفيف.....	١٤٢
الباب السابع عشر والمائة في حجج الله تعالى على عباده المكلفين	١٤٣
الباب الثامن عشر والمائة في القول في الرسل واستحسان إرسالهم إلى عباده المكلفين.....	١٤٤
الباب التاسع عشر والمائة في بيان ثبوت حجة الرسل وما يلزم تصديقهم.....	١٤٥
الباب العشرون والمائة في تثبيت نبوة نبينا محمد ﷺ والرد على من أنكر نبوته والحجة في ذلك.....	١٤٦
الباب الحادي والعشرون والمائة في الرد على اليهود في إنكارهم لنبوة نبينا محمد ﷺ.....	١٤٧
الباب الثاني والعشرون والمائة في الرد على من قال : كيف لزمتم حجة القرآن الهند والترك والعجم ؟	١٤٨
الباب الثالث والعشرون والمائة في الرد على من قال من اليهود : إن رسول الله ﷺ لم يبعث بعد وأنه سيبعث	١٤٩
الباب الرابع والعشرون والمائة في شرائع الدين وأحكامه وتناسخ الشرائع.....	١٥٠
الباب الخامس والعشرون والمائة في تناسخ الشرائع والرد على اليهود في إنكارهم النسخ إذ هو عندهم بدو.....	١٥٤
الباب السادس والعشرون والمائة في الفرق بين البدو والنسخ من الكتاب مكتوب عليه موافق.....	١٥٥
الباب السابع والعشرون والمائة في الرد على من قال بالأوصياء بعد رسول الله ﷺ.....	١٥٦
الباب الثامن والعشرون والمائة فيمن لم يصدق بالأخبار المذكورة من معجزات الأنبياء - عليهم السلام -	١٥٧
الباب التاسع والعشرون والمائة في الأنبياء هل يجوز أن يقال فيهم : إنهم يعصون الله أم لا ؟	١٥٨
الباب الثلاثون والمائة في العصمة والخذلان والختم والطبع والأكنة والوقر	١٦٠
الباب الحادي والثلاثون والمائة في الهدى والرد على القدريّة في ذلك.....	١٦٢
الباب الثاني والثلاثون والمائة في الرضى والمحبة والسخط والغضب من الله تعالى للعباد.....	١٦٤
الباب الثالث والثلاثون والمائة في حب العباد لله - عز وجل	١٦٥
الباب الرابع والثلاثون والمائة في تكليف من علم الله ، أنه لا يؤمن والرد والبيان لمن تشبه في ذلك.....	١٦٦
الباب الخامس والثلاثون والمائة في الوعد والوعيد والرد على المرجئة.....	١٦٧
الباب السادس والثلاثون والمائة في الرد على من قال : إن الخلود في النار خاص هل الشرك وأما الموحدون فلا	١٦٨
الباب السابع والثلاثون والمائة في المنزلة بين المنزلتين.....	١٦٩
الباب الثامن والثلاثون والمائة في التائب هل يجوز أن يأمن من العذاب أم لا ؟	١٧٠
الباب التاسع والثلاثون والمائة في الآجال والرد على المعتزلة في ذلك.....	١٧١
الباب الأربعون والمائة في البعث والرد على الدهرية ومن لا يعتقد الخلق وبعث المخلوقين	١٧٢
الباب الحادي والأربعون والمائة في اختلاف الموحدين هل يبعث الله الخلق أجمع أن بعضهم؟	١٧٣
الباب الثاني والأربعون والمائة في الرد على من قال : إن قبل يوم القيامة بعث	١٧٤

الباب الثالث والأربعون والمائة في عذاب القبر ومنكر ونكير.....	١٧٥
الباب الرابع والأربعون والمائة في ذكر ذهاب السموات السبع والأرضين السبع يوم القيامة.....	١٧٦
الباب الخامس والأربعون والمائة في الحساب والجزاء يوم القيامة ودخول الجنة والنار.....	١٧٧
الباب السادس والأربعون والمائة في الشفاعة ومن يستحقها.....	١٧٨
الباب السابع والأربعون والمائة في الصراط والرد على من قال : إنه صراط مستقيم محدود كحد السيف.....	١٧٩
الباب الثامن والأربعون والمائة في الميزان والرد على من قال : إن يوم القيامة ميزان حقيقي.....	١٨٠
الباب التاسع والأربعون والمائة في الورود وهو المرور بالنار والرد على من قال : إنه الدخول نفسه.....	١٨٢
الباب الخمسون والمائة في الخلود في النار والرد على من قال بالخروج منها.....	١٨٣
الباب الحادي والخمسون والمائة في الحكمة في خلود أهل النار والتفاضل في الثواب والعقاب.....	١٨٤
الباب الثاني والخمسون والمائة في الجنة والنار أخلقتا أم لم تخلقا بعد؟.....	١٨٥
الباب الثالث والخمسون والمائة في خلود أهل الجنة والنار كيف يبقون كبقاء الله والحكمة في بقائهم.....	١٨٦
الباب الرابع والخمسون والمائة في سؤالات أهل العناد والعنت للمسلمين.....	١٨٧
الباب الخامس والخمسون والمائة في الرد على من قال : إن الجنة التي دخلها آدم إنما كانت بستاناً من بساتين الدنيا.....	١٨٨
الباب السادس والخمسون والمائة في الرد على من قال من الجهمية : إن الجنة والنار يفنيان في الآخرة.....	١٨٩
الباب السابع والخمسون والمائة في خلق الله الخلق لم خلقهم ورزقهم وأماتهم وحاسبهم.....	١٩٠
الباب الثامن والخمسون ومائة في أن الله تعالى خلق الخلق لينفعهم.....	١٩١
الباب التاسع والخمسون في نعمة الله على العباد.....	١٩٢
الباب الستون والمائة في الرزق والرد على المعتزلة.....	١٩٣
الباب الحادي والستون والمائة في الأسعار ممن هي الأسعار؟.....	١٩٤
الباب الثاني والستون ومائة كيف جعل الله أبدان المكلفين تغذي بالحلال والحرام؟.....	١٩٥
الباب الثالث والستون والمائة في الحكمة في ذبح الحيوانات وإيلامها.....	١٩٦
الباب الرابع والستون والمائة في إيلام الدواب والبهائم والأطفال والحكمة في ذلك.....	١٩٧
الباب الخامس والستون والمائة في إيلام المكلفين والحكمة في ذلك.....	١٩٨
الباب السادس والستون والمائة في خلق السباع والهوام والأمراض والأرانيج المكروهة والآلام.....	١٩٩
الباب السابع والستون والمائة في أطفال الكفار والمنافقين أمؤمنون هم ؟ أم كافرون ؟.....	٢٠٠
الباب الثامن والستون والمائة في السؤال في الأطفال.....	٢٠١
الباب التاسع والستون والمائة في النسيان أمن البارئ أم من الشيطان ؟.....	٢٠٢
الباب السبعون والمائة في حكم ما يوجب العقل في التوحيد.....	٢٠٣
الباب الحادي والسبعون والمائة في الأسماء ومعانيها واشتقاقها وما يدل على مسمياتها.....	٢٠٤
الباب الثاني والسبعون والمائة في أقسام أسماء الله - عز وجل.....	٢٠٥

الباب الثالث والسبعون والمائة في إثبات أقسام أسماء الله ووجوبها أسماء الله ما هي هو أو غيره وما هي لا هي هو ولا غيره	٢٠٦
الباب الرابع والسبعون والمائة في أسماء الله تعالى قديمة هي أم محدثة	٢٠٧
الباب الخامس والسبعون والمائة في تفسير اختلاف الناس	٢٠٨
الباب السادس والسبعون والمائة في مذهب من قال : إن اسم الله هو الله	٢٠٩
الباب السابع والسبعون والمائة في قول من يقول : إن اسم الله هو غيره	٢١٠
الباب الثامن والسبعون والمائة في قول من يقول : إن اسم الله تعالى لا هو هو ، ولا هو غيره	٢١١
الباب التاسع والسبعون والمائة في بيان الأسماء من الصفات	٢١٢
الباب الثمانون والمائة في أسماء الله الذاتية والصفاتية	٢١٣
الباب الحادي والثمانون والمائة في ذكر اسمه - عز وجل -	٢١٥
الباب الثاني والثمانون والمائة في الرحمن الرحيم	٢١٦
الباب الثالث والثمانون في ذكر اسمه عز وجل : الرب	٢١٧
الباب الرابع والثمانون والمائة في المالك والملك والمليك	٢١٨
الباب الخامس والثمانون والمائة	٢١٩
في السلام معنى قوله السلام ، فهو قريب من القدوس	٢١٩
الباب السادس والثمانون والمائة في المؤمن	٢٢٠
الباب السابع والثمانون والمائة في المهيمن	٢٢١
الباب الثامن والثمانون والمائة في العزيز	٢٢٢
الباب التاسع والثمانون والمائة في الجبار	٢٢٣
الباب التسعون والمائة في المتكبر	٢٢٤
الباب الحادي والتسعون والمائة في ذكر الخالق والخلق	٢٢٥
الباب الثاني والتسعون والمائة في ذكر الباري	٢٢٦
الباب الثالث والتسعون والمائة في المصور	٢٢٧
الباب الرابع والتسعون والمائة في الرؤوف	٢٢٨
الباب الخامس والتسعون والمائة في الأول والآخر	٢٢٩
الباب السادس والتسعون والمائة في الظاهر والباطن	٢٣٠
الباب السابع والتسعون والمائة في الفتاح	٢٣١
الباب الثامن والتسعون والمائة في الحكيم	٢٣٢
الباب التاسع والتسعون والمائة في العلم والعالم والعلام	٢٣٣
الباب المائتان في الحليم	٢٣٤

٢٣٥	الباب الحادي والمائتان في القديم.....
٢٣٦	الباب الثاني والمائتان في السميع.....
٢٣٧	الباب الثالث والمائتان في البصير.....
٢٣٨	الباب الرابع والمائتان في ذكر سبوح.....
٢٣٩	الباب الخامس والمائتان في ذكر قدوس.....
٢٤٠	الباب السادس والمائتان في الجواد.....
٢٤١	الباب السابع والمائتان في الكريم.....
٢٤٢	الباب الثامن والمائتان في الودود.....
٢٤٣	الباب التاسع والمائتان في الحي.....
٢٤٤	الباب العاشر والمائتان في العلي الجليل العظيم الرفيع الشريف.....
٢٤٦	الباب الحادي عشر والمائتان في ذكر العظيم.....
٢٤٧	الباب الثاني عشر والمائتان في القيوم.....
٢٤٨	الباب الثالث عشر والمائتان في القادر والقدير والمقتدر.....
٢٤٩	الباب الرابع عشر والمائتان في ذكر القاهر والقهار.....
٢٥٠	الباب الخامس عشر والمائتان في الوتر.....
٢٥١	الباب السادس عشر والمائتان في البار.....
٢٥٢	الباب السابع عشر والمائتان في اللطيف.....
٢٥٣	الباب الثامن عشر والمائتان في ذكر القوي.....
٢٥٤	الباب التاسع عشر والمائتان في المُقيت.....
٢٥٥	الباب الحادي والعشرون والمائتان في الغفور والغفار.....
٢٥٦	الباب الثاني والعشرون والمائتين في المجيب.....
٢٥٧	الباب الثالث والعشرون والمائتان في ذكر الشكور.....
٢٥٨	الباب الرابع والعشرين والمائتان في الحميد.....
٢٥٩	الباب الخامس والعشرون والمائتان في الواسع.....
٢٦٠	الباب السادس والعشرون والمائتان في الماجد والمجيد.....
٢٦١	الباب السابع والعشرون والمائتان في الوكيل.....
٢٦٢	الباب الثامن والعشرون والمائتان في الكفيل.....
٢٦٣	الباب التاسع والعشرون والمائتان في الباعث.....
٢٦٤	الباب الثلاثون والمائتان في الديان.....
٢٦٥	الباب الحادي والثلاثون والمائتان في المنان.....

٢٦٦	الباب الثاني والثلاثون والمائتان في الحنّان
٢٦٧	الباب الثالث والثلاثون والمائتان في السند
٢٦٨	الباب الرابع والثلاثون والمائتان في فائق الحب
٢٦٩	الباب الخامس والثلاثون والمائتان في ذي الطّول
٢٧٠	الباب السادس والثلاثون والمائتان في الوهاب
٢٧١	الباب السابع والثلاثون والمائتان في الرازق والرزاق
٢٧٢	الباب الثامن والثلاثون والمائتان في الجليل
٢٧٣	الباب التاسع والثلاثون والمائتان في الحق المبين
٢٧٤	الباب الأربعون والمائتان في الصادق
٢٧٥	الباب الحادي والأربعون والمائتان في الغني
٢٧٦	الباب الثاني والأربعون والمائتان في الوارث
٢٧٧	الباب الثالث والأربعون والمائتان في الشهيد ^٥
٢٧٧	الباب الرابع والأربعون والمائتان في الخير
٢٧٨	الباب الخامس والأربعون والمائتان في آمين
٢٧٩	الباب السادس والأربعون والمائتان في الكبير
٢٨٠	الباب السابع والأربعون والمائتان في الدائم
٢٨١	الباب الثامن والأربعون والمائتان في الباقي
٢٨٢	الباب التاسع والأربعون والمائتان في السيد
٢٨٣	الباب الخمسون والمائتان في القريب
٢٨٤	الباب الحادي والخمسون والمائتان في المقسط
٢٨٥	الباب الثاني والخمسون والمائتان في الطالب المدرك
٢٨٦	الباب الثالث والخمسون والمائتان في المفصّل
٢٨٧	الباب الرابع والخمسون والمائتان في المولى والوليّ
٢٨٨	الباب الخامس والخمسون والمائتان في النصير
٢٨٩	الباب السادس والخمسون والمائتان في المتين
٢٩٠	الباب السابع والخمسون والمائتان في الهادي
٢٩١	الباب الثامن والخمسون والمائتان في شديد العقاب
٢٩٢	الباب التاسع والخمسون والمائتان في الناصر للمؤمنين
٢٩٣	الباب الستون والمائتان في العدل والعاذل
٢٩٤	الباب الحادي والستون والمائتان في الواحد الأحد

الباب الثاني والستون والمائتان في الفرد.....	٢٩٥
الباب الثالث والستون والمائتان في الصمد.....	٢٩٦
الباب الرابع والستون والمائتان في ذكر لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد	٢٩٧
الباب الخامس والستون والمائتان في الإشارة.....	٢٩٧
الباب السادس والستون والمائتان في ذكر الأسماء الحسنى وتفضيل الأسماء بعضها على بعض	٢٩٨
الباب السابع والستون والمائتان في الدعاء وفضله ومدحه وما يجوز فيه وما لا يجوز.....	٢٩٩
الباب الثامن والستون والمائتان فيما يستحب أو يكره في الدعاء من الحركات والأصوات.....	٣٠٠
الباب التاسع والستون والمائتان فيما يجوز أن يدعى الله به وما لا يجوز.....	٣٠١
الباب السبعون والمائتان في الحاجات والمآرب والأمور التي يجوز أن يسألها الله تعالى ولا يجوز	٣٠٢
الباب الحادي والسبعون والمائتان في سؤال المحال عن حقيقته.....	٣٠٢
الباب الثاني والسبعون والمائتان فيما لا يجوز من أسماء الله الذاتية والفعلية وصفاته الذاتية والفعلية.....	٣٠٣
الباب الثالث والسبعون والمائتان في نفس الباري وذاته بذكره الداعي في دعائه وما يجوز من ذلك وما لا يجوز	٣٠٦
الباب الرابع والسبعون والمائتان فيما يجوز في الدعاء وما لا يجوز.....	٣٠٨
الباب الخامس والسبعون والمائتان في الاستخارة والاستشارة.....	٣١١
الباب السادس والسبعون والمائتان في السؤال بأسمائه التي دعاه بها أنبيأؤه -- عليهم السلام.....	٣١٢
الباب السابع والسبعون والمائتان فيما يدعى الله به على الحقيقة والمجاز وأحكام ذلك	٣١٢
الباب الثامن والسبعون والمائتان فيمن يسأل الله برحمته وفضله وكرمه	٣١٣
الباب التاسع والسبعون والمائتان فيمن يسأل الله تعالى بحق أنبيائه عليه أو بحرمتهم أو أحد من خلقه	٣١٥
الباب الثمانون والمائتان في إجابة الدعاء ورده وسرعته وتأخيره	٣١٧
الباب الحادي والثمانون والمائتان فيمن يذكر الله بلا معنى ويدعوه بلا معنى ويذكره في غير موضع الذكر	٣١٨
الباب الثاني والثمانون والمائتان في الصفات ومعانيها وأقسامها وأحكام الصفات	٣١٩
الباب الثالث والثمانون والمائتان في الدليل على أن الله تعالى لا يوصف بصفة إلا بعد أن يعرف ما معنى ما يتكلم به ويوصف به البارئ تعالى أو غيره وأحكام ذلك.....	٣٢١
الباب الرابع والثمانون والمائتان فيما يجوز من الصفات حقيقة ومجازاً وما يجوز أن يوصف الله تعالى به وما لا يجوز.....	٣٢٢
الباب الخامس والثمانون والمائتان فيما يجوز من الصفات وما لا يجوز	٣٢٩
الباب السادس والثمانون والمائتان في التعجب.....	٣٣٤
الباب السابع والثمانون والمائتان في الكيفية والأينية واللمية والكمية.....	٣٤٠
الباب الثامن والثمانون والمائتان في الحروف	٣٤١
الباب التاسع والثمانون والمائتان في ليت	٣٤٢
الباب التسعون والمائتان في الملائكة وما جاء في ذلك.....	٣٤٢

الباب الحادي والتسعون والمائتان في الملائكة هل يعصون الله أم لا ؟	٣٤٣
الباب الثاني والتسعون والمائتان في الملكين الحافظين	٣٤٤
الباب الثالث والتسعون والمائتان في إبليس -- لعنه الله -- والجن والشيطان وما جاء فيهم	٣٤٥
الباب الرابع والتسعون والمائتان في الجن هل يدخلون في بني آدم أم لا ؟	٣٤٦
الباب الخامس والتسعون والمائتان في الجن هل يعلمون الغيب أم لا ؟	٣٤٦
الباب السادس والتسعون والمائتان في إلقاء الشياطين الكلام على الكهان	٣٤٧
الباب السابع والتسعون والمائتان في رؤية الجن وغرورهم	٣٤٨
الباب الثامن والتسعون والمائتان في ذكر انقلاب إبليس والجن والشياطين والسحرة عن صورهم	٣٤٩
الباب التاسع والتسعون والمائتان في اختفاء إبليس والجن والحكمة في تغييبهم عن الأبصار	٣٥٠
الباب الثلاث المائة في خلق إبليس -- لعنه الله -- والحكمة في ذلك وذكر معصيته لله عز وجل	٣٥٠
الباب الحادي والثلاثمائة في الاستعاذة من إبليس -- لعنه الله -- ومعانيها والحكمة في ذلك	٣٥١
الباب الثاني والثلاثمائة في استدلال إبليس -- لعنه الله -- على العبد إذا همَّ بالطاعة وكيفية ذلك	٣٥٢
الباب الثالث والثلاثمائة في مكاييد إبليس ووسواسه وتزيينه ودعائه إلى المعاصي	٣٥٣
الباب الرابع والثلاثمائة في إرسال إبليس للعين على ابن آدم وتسليطه عليه وبيان ذلك	٣٥٣
الباب الخامس والثلاثون المائة في الفرق بين الوسواس والخاطر	٣٥٥
الباب السادس والثلاثمائة في كيفية الوسوسة والإلهام في القلب	٣٥٦
الباب السابع والثلاثمائة في الخواطر وأقسامها	٣٥٧
الباب الثامن والثلاثمائة فيما يخطر على القلب من الإلحاد في الله	٣٥٧
الباب التاسع والثلاثمائة في ذكر طاعة الله تعالى وطاعة الشيطان وشرح ذلك وأحكامه	٣٥٨
الباب العاشر والثلاثمائة في خاتمة الكتاب ببداية الهداية وبداية الضلالة	٣٥٩
فهرس كتاب النور	٣٦١